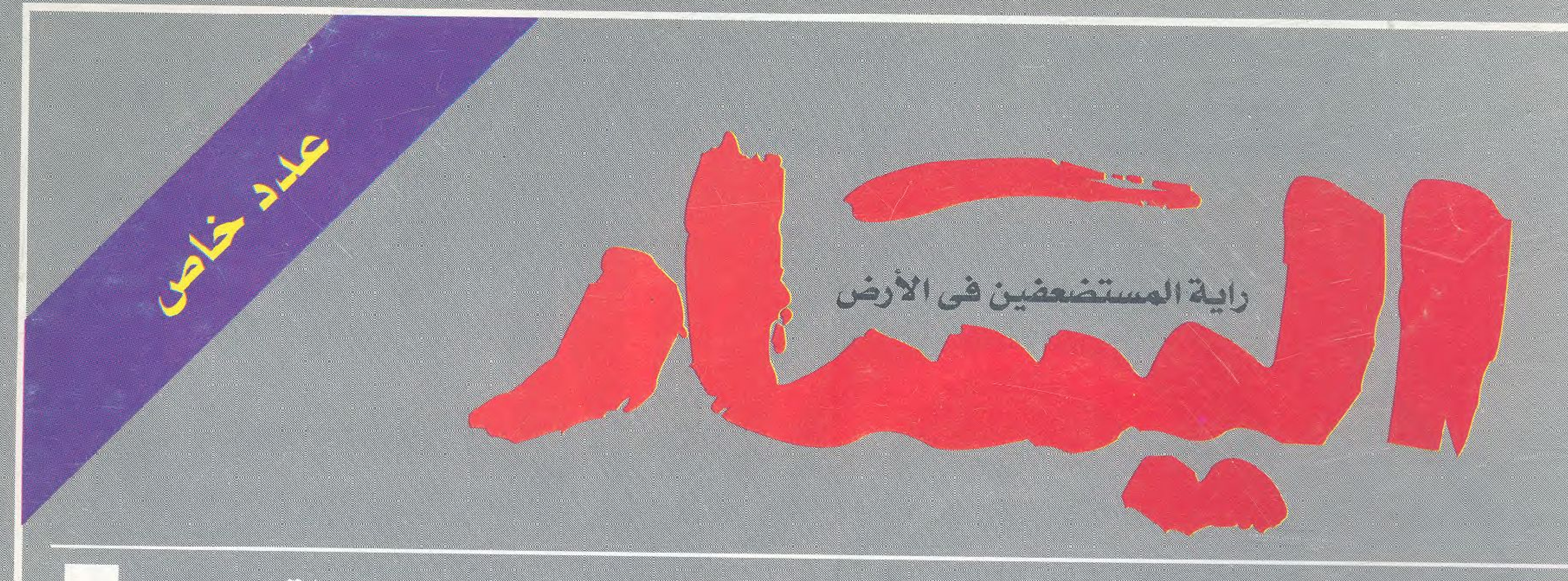
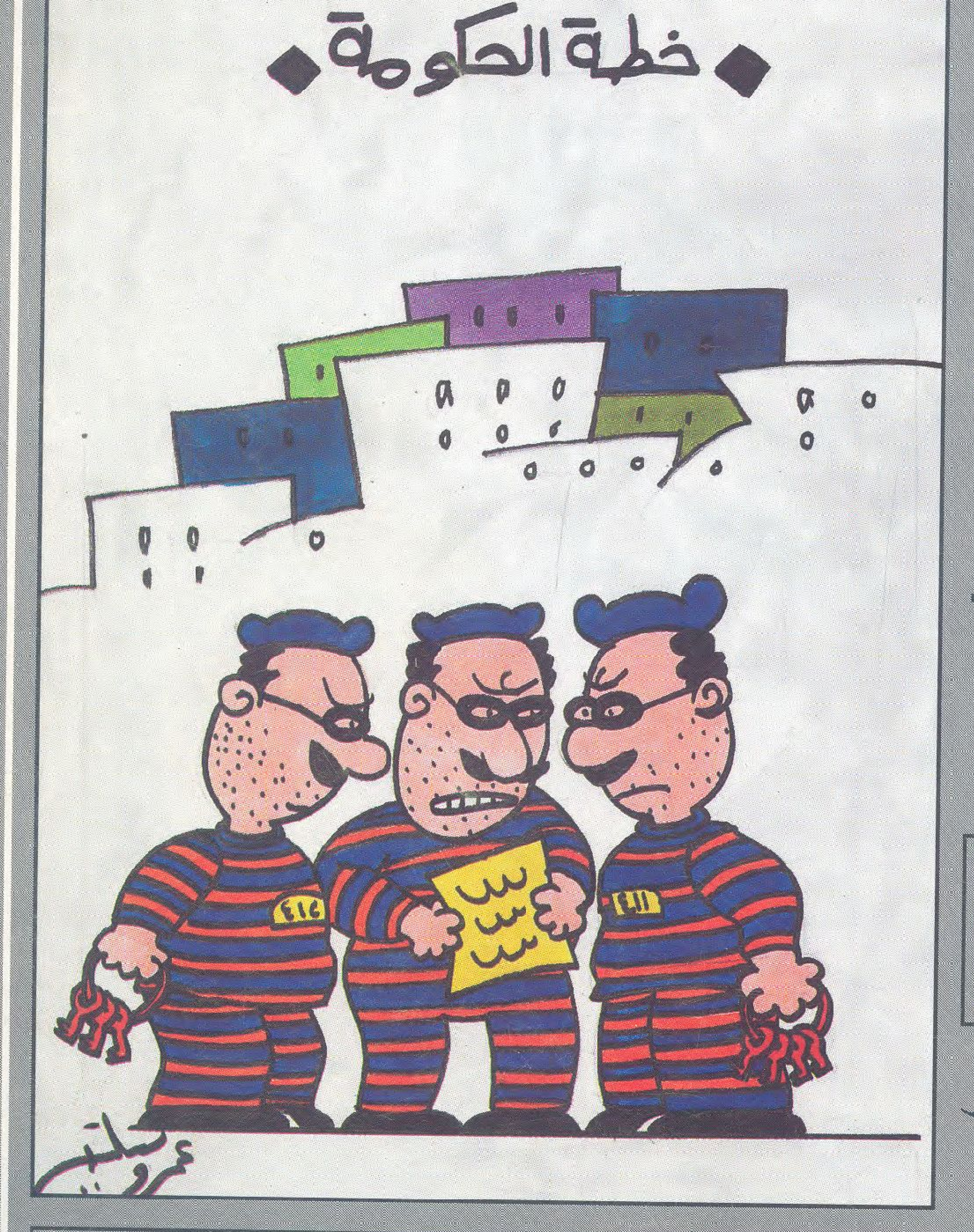


اليسار/العدد ١٢٠ / يونيه ٢٠٠١ / صفر ١٤٢٢ هـ / الثمن: ٣ جنيهات



إلغاء التشريع بالأوامر العسكرية

لماذا يقبل المصريون الذل

الإحتكار فى مصر صناعة حكومية

لينين واللينينية اليوم

الجبهة التى سينكسر فيها شارون

سبعة مآزق لليبرالية الاقتصادية فى مصر

حزب التجمع.. و«الإخوان المسلمون»



إهـــــداء ٢٠٠٨

الدكتور / محمد عبد القادر محمود

جمهورية مصر العربية

فى هذا العـدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

سكرتير التحرير

خالد البلشى

المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمة وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و٤٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .

الادارة والتحرير : ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ -٥٧٥٩٠١١- ٥٧٥٩٢٨١- فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: ٥٧٨٦٢٩٨

عدد خاص

عندما قرر مجلس التحرير أن يضع على غلاف هذا العدد إشارة «**عدد خاص**» ، لم يكن مبالغا أو متجاوزاً للحقيقة. فهناك أكثر من موضوع وقضية وكاتب ،تكفى كل واحدة منها لتجعل هذا العدد ، عددا خاصا ».

تعد الدراسة المهمة لما آلت إليه تجربة تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد رأسمالى منفلت ،والتى يكتبها **د. إبراهيم العيسوى**،ومقال «**عريان نصيف**»حول الاحتكار فى مصر ،وتحليل«**حسن بدوى**» للاحتجاجات العمالية خلال عام ٢٠٠٠ ،وتقرير «**أمينة النقاش**»حول الندوة التى عقدت فى الجونة لمناقشة الانتخابات بين القوانين والممارسة ومناخ الأحزاب السياسية ،والورقة التى قدمتها فى الندوة حول دور الإعلام فى الانتخابات ..تشكل هذه الموضوعات لوحة مخيفة للأوضاع فى مصر.

فإذا أضفنا إليها الأبواب والموضوعات الثابتة مثل عماليات (**محمد جمال إمام**) ،وهموم(**د. أحمد محمد صالح**) ومحاولات(**د. رفعت السعيد**) وسينما (**أحمد يوسف**) ،ومشاغبات(**صلاح عيسى**) وموقفنا (**حسين عبد الرازق**) ،وقد تصادف أن تناول الموضوعان الأخيران نفس القضية (الحكم على سعد الدين إبراهيم ودلالاته).. لبدت صورة الحياة فى مصر أوضح ما تكون وأكثر مدعاة للخوف والفزع من المستقبل.

وكان مقررا أن يشمل هذا العدد وجهتى نظر مختلفتين حول الموقف من الإخوان المسلمين وبالفعل وصلت إلى«اليسار» وجهة نظر (**أحمد عبد القوى زيدان**) ،وانتظرنا طويلا وجهة النظر الأخرى التى وعد بكتابتها «**ماهر بيومى**» وأكد على تسليمها فى الموعد المتفق عليه وترحيبه البالغ بفتح هذا الحوار على صفحات اليسار . ولكن مضت الأيام دون أن يصلنا المقال أو حتى كلمة اعتذار. ومع ذلك فلن نفقد الأمل أن تعبر كافة وجهات النظر عن نفسها فى هذا الحوار المهم .. ونأمل أن تحتوى صفحات العدد القادم على آراء مختلفة حول هذا الموضوع.

فى الساحة العربية، يلقى«**نظير مجلى**» الضوء على تأثير الانتفاضة وسياسات شارون على الأوضاع الداخلية فى إسرائيل خاصة قضية الديمقراطية .ومن «عمان» يكتب «**صلاح يوسف**»عن أسباب تصعيد الاخوان المسلمون للصدام مع السلطة وعلاقته بهزيمتهم أمام القوى القومية واليسارية فى انتخابات بعض النقابات المهنية. ويمسك«**وديع أمين**» بقلمه ليقدم وجهة نظر تاريخية فى موقف الشيوعيين من الوحدة المصرية السورية.

وفى الساحة العالمية يلقى«**حلمى شعراوى**» الضوء على وثيقة أفريقية مهمة تتعلق بالقضية الفلسطينية والعنصرية الإسرائيلية ، ويتناول «**نبيل زكى**» دلالات السياسة الأمريكية الجديدة فى ضوء إصرارها على«مشروع الدرع الصاروخى» ،وتكتب «**منى الخميسى**» عن الموقف الروسى من القضية العربية فى ظل الدور اليهودى الصهيونى البارز فى موسكو»

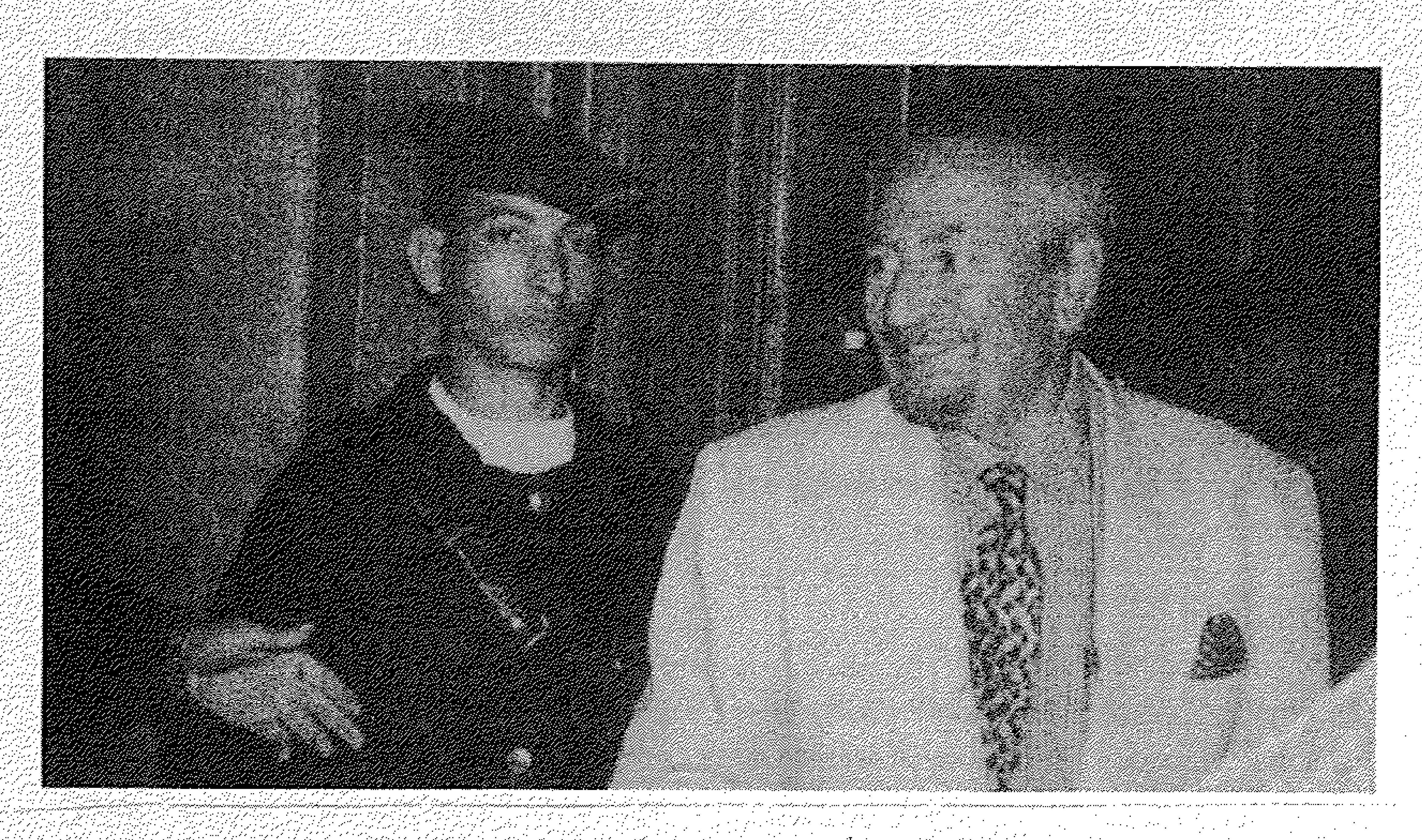
ويلتقط «**نبيل يعقوب**» مقالا نادرا تهاجم فيه درشبيجل الرئيس الأمريكى «بوش» .ويواصل «**د.سمير حنا صادق**» حملته العلمية ضد الاستعمار الغربى .ويناقش «**سلامة كيلة**»موقع اللينينية من الفكر الاشتراكى اليوم.

فهل تجاوزنا عندما قلنا أنه«**عدد خاص**».

اليسار

موقفنا

إلغاء التشريع بالأوامر العسكرية



سعد الدين إبراهيم ٧ سنوات سجن طبقا لحالة الطوارئ

قامت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار **محمد عبد الحميد شلبي** المتهمين في قضية "مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية" والدفاع والرأي العام باصدار أحكامها في نهاية الجلسة التي عقدت يوم الاثنين ٢٢ مايو والتي كانت مخصصة للرد على الدفع بعدم دستورية الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٩٢، والذي تقدم به الدفاع في جلسة ١٨ أبريل الماضي (٢٠٠١)، وليسمع تعقيب النيابة الأخير على مرافعات الدفاع، وتعقيب الدفاع على التعقيب. وجاء قرار المحكمة بسجن الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير المركز ٧ سنوات والحبس لمدة ثلاثة أعوام أو عامين على عدد من المتهمين الآخرين (مع الشغل) والحبس مع الشغل لمدة سنة بالنسبة لآخرين مع إيقاف التنفيذ على عدد منهم. ليثير عددا من القضايا الهامة.

أولها: يتعلق بالنواحي القانونية للاتهام والأدلة التي استندت إليها المحكمة في إصدار أحكامها. وماقيل عن غياب إجراءات المحاكمة العادلة ورفض المحكمة تصوير الدفاع لأوراق القضية والتي تجاوزت عدة آلاف من الصفحات، وعدم سؤال الشاهد الوحيد في القضية - وهو ضابط بمباحث أمن الدولة - في تحقيقات النيابة إلا يوم ٢٠ سبتمبر، أي ٤ أيام فقط قبل صدور قرار الاحالة في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٠، وحذف تهمتي التخابر والرشوة الدولية من قرار الاتهام، مع التهديد بتحويلها الى قضية أخرى تنظر أمام القضاء العسكري.. وغير ذلك مما أثاره الدفاع ومنظمات حقوق الانسان والتي ستكون مطروحة أمام محكمة النقض للفصل فيها.

القضية الثانية: تتعلق بالمناخ العام الذي أحاط بهذه القضية. ويكاد يكون هناك رأي عام يجمع على أن هذه القضية لها أبعاد سياسية أكثر من كونها قضية قانونية بحتة. البعض يشير إلى دور **سعد الدين ابراهيم** في مراقبة الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٩٥ من خلال لجنة مصرية لمراقبة الانتخابات وعزمه على تكرار التجربة (منفردا هذه المرة) في انتخابات ٢٠٠٠، وآخرون يرجعون تحريك القضية برمتها إلى مقال نشره **سعد الدين ابراهيم** حول توريث الحكم في الأنظمة الجمهورية العربية تحت عنوان "**الجمهوريكية**". وفريق ثالث يرى في الأمر كله قضية سياسية تتم في سياق أحداث تجري منذ سنة "تؤكد موقفا للدولة ضد نشطاء حقوق المجتمع الحقوقي والمدني" خاصة أن القضية تتعلق بالرأي والمعارضة للحكومة أكثر من كونها مخالفة للقوانين الجنائية.

وقد عبر عن هذا الرأي بوضوح عدد من المثقفين العرب الذين طالبوا بالغاء قرار احالة **سعد الدين ابراهيم** وبقية المتهمين للمحاكمة، وقالوا في بيانهم "إن محنة سعد الدين ابراهيم تكرس وتجسد وتلخص محنة المثقف العربي في محاولته لعب دور فاعل في تطوير بلده وأمته. وتبدو عقابا من السلطات لكل من يختط طريقا في الدعوة إلى الأهداف الوطنية والقومية ذاتها التي يدعو الحكام العرب إليها، إنما باختلاف عن أساليب الحكومات، ودون الاندراج تحت أجهزتها. ورأى موقعو البيان في محاكمة سعد الدين ابراهيم وزملائه وحملات التجريح الشخصية الموجهة ضده عملا سياسيا لاقضائيا يهدد بجدية حرية الابداع والبحث العلمي اللذين تحتاج مصر والعالم العربي إليهما اليوم أكثر من أي وقت مضى".

كما جاءت الأسباب التي استند إليها محامي سعد الدين ابراهيم - وهو المحامي المعروف **فريد الديب** - لانسحابه من الدفاع بعد اعلان قرار الاتهام لتؤكد الطبيعة السياسية للقضية. فقد أعلن **فريد الديب** أن موكله "تسبب في عدم إتاحة الفرصة لحفظ القضية ووقف الاجراءات التي اتخذت فيها عند حد التحقيقات التي جرت في نيابة أمن الدولة وحبس ابراهيم وبعض المتهمين لمدة ٤٠ يوما.. فمنذ أطلق سراح ابراهيم راح يشارك في ندوات ويلقي محاضرات ويقيم اجتماعات ويتحدث إلى وسائل الإعلام



د. عبد المنعم سعيد يدلى بشهادته لصالح سعد الدين ابراهيم

العالمية ويسخر من السلطة .. **وكل ذلك كان له أثره فى عدم تعاطف أى مسئول معه ، وتخلى كل الأجهزة الرسمية عنه ..."!!**

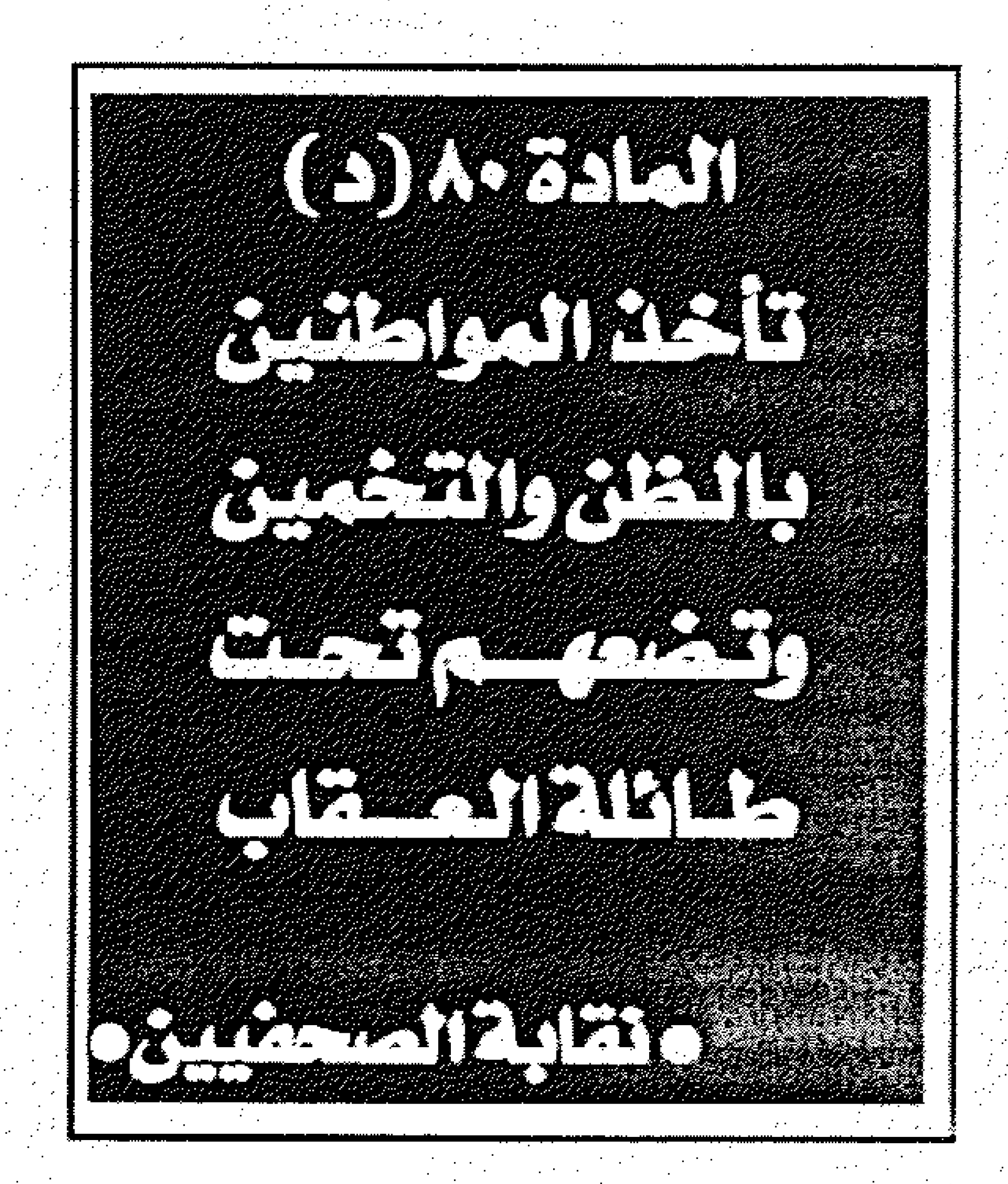
وانتقدت مؤسسات دولية خاصة بحقوق الانسان لهذا الاتهام مثل منظمة العفو الدولية و " هيومن رايتس ووتش " ، التى عبرت عن تخوفها من " **تأثير هذه الاتهامات على نشاط المنظمات المعنية بحقوق الانسان فى مصر فى المرحلة المقبلة.**

أما **القضية الثالثة** - وهى أهمها على الاطلاق - فهى استناد الحكم الى الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ والى المادة (٨٠ د) من قانون العقوبات ، وهو مايهدد كل مؤسسات المجتمع المدنى من الاحزاب مرورا بمنظمات حقوق الانسان والمرأة وصولا الى الصحافة بنفس المصير الذى تعرض له سعد الدين ابراهيم.

فالأمر العسكرى الذى أصدره رئيس الوزراء (نائب الحاكم العسكرى) على إثر الزلزال ولمنع الاخوان المسلمين والجماعات الإسلامية والنقابات المهنية التى سيطروا عليها وجماعات الإغاثة الخاضعة لهم من جمع التبرعات والقيام باغاثة المصابين من الزلزال - تحول الى تشريع دائم يهدد الجميع بلا استثناء . وخطورة هذا الأمر تتمثل فى انتزاع **سلطة التشريع من المؤسسة التشريعية لتصبح حقا من حقوق السلطة التنفيذية (الحاكم العسكرى العام ونائبه)** دون حاجة إلى الخطوات التى حددها الدستور لإصدار القوانين . خاصة وأن حالة الطوارئ معلنة بصورة دائمة فى مصر منذ عشرين عاما ولايبدو فى الأفق أى احتمال لرفعها . ولجوء القضاء - لأول مرة منذ عام ١٩٩٢ للاستناد إلى هذا الأمر العسكرى - يحوله إلى سلاح فى يد السلطة التنفيذية تشهره وقتما تشاء ضد مراكز ومؤسسات المجتمع المدنى التى وقعت اتفاقات لتنفيذ بعض مشروعاتها مع الجهات المانحة الأجنبية بعلم الحكومة وأجهزتها المختلفة.

أما المادة (٨٠د) فهى إحدى المواد التى تسربت إلى قانون العقوبات وتنتقص من الحريات العامة . وفى حدود علمى فهى المرة الأولى التى تستخدم فيها هذه المادة للحكم على أحد العاملين بالشأن العام.

وقد طالبت نقابة الصحفيين فى مشروع القانون الذى أعدته بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات بالغاء هذه المادة . وقالت فى أسباب ذلك نصا " فالمادة ٨٠(د) تعاقب كل مصرى أذاع عمدا فى الخارج أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد ،وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها أو اعتبارها ،أو باشر بأى طريقة كانت نشاطا من شأنه الاضرار بالمصالح القومية للبلاد .



ويستحيل تحديد إذا ماكان هذا الخبر أو البيان حول الأوضاع الداخلية مغرضا أو من شأنه إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها أو اعتبارها من عدمه . وبالتالى فالمطلوب أخذ المواطنين بالظن والتخمين . ويضع هذا النص كل مايكتبه عديد من الصحفيين تحت طائلة العقاب.

فالحديث فى القنوات الفضائية والنشر فى الصحف العربية التى تصدر فى لندن وباريس حول العجز فى الميزان التجارى والمغالاة فى سعر صرف الجنيه المصرى ، والفساد ، وتزوير الانتخابات ، يحرم طبقا لهذه المادة " بل إن ماتنشره الصحف الحزبية (والقومية أحيانا) والتى توزع فى الخارج يخضع لهذا التجريم . والأخطر طبقا لهذا الحكم أن الأبحاث والدراسات التى تقدم فى مؤتمرات أو ندوات اقليمية أو دولية وتتناول قضايا الوطن المختلفة أصبحت سببا للتجريم والعقاب .

وبصرف النظر عما ستنتهى اليه قضية سعد الدين ابراهيم فالأحزاب والقوى الديمقراطية مطالبة بتحرك عاجل لالغاء هذا الأمر العسكرى - خاصة وأن وزير الداخلية يؤكد أن الحكومة لاتستخدم قانون الطوارئ الا فى حالتين فقط . مواجهة الارهاب . وضد مروجى وتجار السموم - ولالغاء هذه المواد التى تجرم حرية الرأى والفكر وتهدد مؤسسات المجتمع المدنى والصحافة والأحزاب ، مثل المواد ٨٠(د) و١٢ مكرر ، و٩٨ أ ، ب ، جـ ، د ، و١٢٤ و١٠٢٤ أ و١٧٤ و١٧٨ مكررا (ثانيا) وغيرها فى قانون العقوبات.

سبعة مآزق لليبرالية الاقتصادية فى مصر

إبراهيم العيسوى

إلى أين تأخذنا السياسات الاقتصادية للحكومة المصرية التى عرفت فى السبعينيات والثمانينيات بسياسات **الانفتاح الاقتصادى**، ثم إتخذت لها اسما جديداً فى التسعينيات وهو سياسات **الإصلاح الاقتصادى**، والتى هى فى الحقيقة تطبيق مكثف لسياسات اقتصاد السوق الرأسمالى المنفتح -سياسات الليبرالية الاقتصادية فى زمن العولمة؟ هل استطاعت أن تجابه الانكسارات والانقباضات والتقلصات فى مسيرة الاقتصاد الوطنى؟ هل نجحت فى التعامل مع تحديات التنمية، سواء التحديات القديمة أو التحديات الجديدة التى يأتى بعضها فى ركاب **الانفتاح السابق لأوانه على الاقتصاد الرأسمالى العالمى**، بينما يأتى الآخر مع التطورات المتسارعة فى العلم والتكنولوجيا، فى **زمن سيطرة الشركات متعدية الجنسيات** على وتائر البحث والتطوير، وتمتعها بحماية فائقة تحت مظلة الاتفاقات العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية؟.

الواقع أن هذه السياسات لم تنجح فى أى من هذه الأمور، بل إنها أوقعت الاقتصاد والمجتمع فى مآزق عديدة، وأوصلت البلاد إلى طريق مسدود لم يعد يجدى السير فيه، وأصبح من المحتم التماس سبيل جديد للخلاص من هذه المآزق الكثيرة، التى نعرض فيما يلى سبعة منها بهدف دق نواقيس الخطر، وإعلام كل من يهمه الأمر بحقيقة الأزمة التى تمسك بخناق الاقتصاد والمجتمع فى بلادنا، وتنشيط الجهود الرامية إلى الخروج من هذه الأزمة.

المأزق الأول: الحكومة تتخلى عن مسئولية التنمية، والقطاع الخاص غير قادر على سد الفراغ التنموى.

لقد انسحبت الحكومة من مجالى الإنتاج والاستثمار الإنتاجى اللذين يشكلان عصب عملية التنمية وكانت البداية بوقف الاستثمار والتوسعات فى القطاع العام مما أدى إلى إضعافه وتكبيله بأعباء القروض التى أضطر إلى الحصول عليها من البنوك. ثم تلى ذلك الدخول فى عمليات خصخصة **شركات القطاع العام. فتم بيع الشركات الرابحة**، وبقيت الشركات المتعثرة والخاسرة (١٤٤ شركة من أصل ٣١٤ شركة، بنسبة ٤٦٪ من العدد الكلى لشركات القطاع العام حتى ديسمبر ٢٠٠٠).

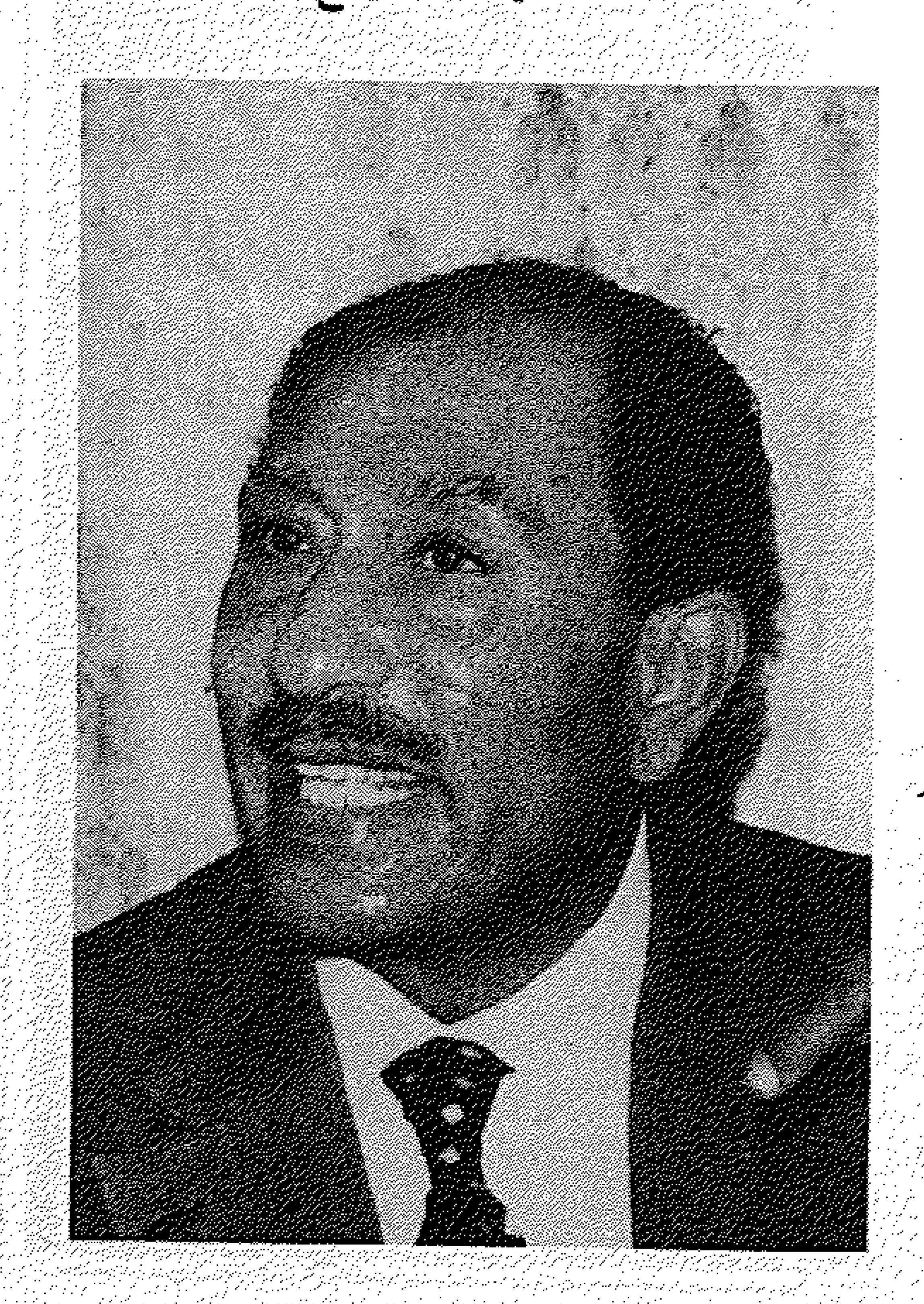
وكانت المحصلة كارثة. فحصيلة ما تم بيعه جزئيا أو كلياً من شركات (١٧٠ شركة) لم تزد على ١٥٫٨ مليار جنيه، **وهذا المبلغ يمثل حوالى ثلث التقدير المتواضع لقيمة هذه الشركات**. فقد قدرت قيمة شركات القطاع فى أوائل التسعينيات بحوالى ٨٠ مليار جنيه، وحيث إن ما تم بيعه يمثل ٥٤٪ من عدد الشركات، فإن القيمة المتوقعة للشركات المبيعة كان ينبغى أن تقترب من ٤٣٫٤ مليار جنيه. ومن جهة أخرى، فإن الحكومة تجد نفسها عاجزة عن بيع الشركات المتبقية، وذلك لما آل إليه حالها بعد طول إهمال وطول حرمان من الاستثمار، ولم تخرج عملية **إعادة هيكلة بعض هذه الشركات عن سداد بعض مديونياتها للبنوك وتسريح نسبة من عمالها مقابل معاش مبكر هزيل**. وأصبحت هذه الشركات مثل «البيت الوقف». فلا هى قادرة على الإنتاج والتطوير، ولا هى قابلة للبيع بصورتها الحالية. والنتيجة هى تراكم خسائرها عاما بعد عام. وأغلب الظن أن مصير الكثير من هذه الشركات سيكون الخروج من دائرة النشاط الاقتصادى بإشهار الإفلاس والتصفية.

وهكذا تكون مصر قد خسرت جزءا عزيزاً من رأسمالها المادى، دون وجود من يقدر على تعويضه، ناهيك عن زيادته وتنميته. فلا الحكومة قادرة عل ذلك بعد ما أعلنت انسحابها من مجال الإنتاج والاستثمار، وقصرت جهودها على بعض أعمال البنية الأساسية (البعض الآخر يطرح للقطاع الخاص المحلى والأجنبى بنظام الالتزام الذى يطلق عليه الآن «بوت Boot»، ولا القطاع الخاص لديه الإمكانات وحب المخاطرة لسد ما نشأ من فراغ تنموى. **ولذا تبقى التنمية فى مصر يتيمة، لا تجد من يتولاها ويرعاها.**

المأزق الثانى: العجز عن زيادة الادخار المحلى، والفشل فى اجتذاب الاستثمار الأجنبى

لقد عجزت سياسات الليبرالية الاقتصادية عجزاً فاضحاً عن زيادة المدخرات المحلية، التى بدونها لا تقوم تنمية جادة، وفى حالة عجزها تستمر البلاد فى حالة اعتماد

أنور السادات
سياسة الانفتاح



محصلة خصخصة شركات القطاع العام .. كارثة

السياسة الاقتصادية فشلت فى اجتذاب رأس المال الأجنبى

كبير على مصادر التمويل الخارجي للاستثمارات . أو تضطر للرضا بمعدلات متواضعة للتنمية . إن **معدلات الادخار المحلى كانت تتراوح بين ١٠٪ و١٨٪ طوال الفترة منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٩٨** .وكانت المعدلات تدور فى المدى ١٠٪ - ١٥٪ خلال اثنتى عشرة سنة من الأربع والعشرين سنة التى أعقبت إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بينما دارت فى المدى ١٥٪ - ١٨٪ فى الاثنتى عشرة سنة الأخرى ،مع العلم بأن المعدل ١٨٪ لم يتحقق سوى فى سنة واحدة لا أكثر ،وهى سنة ١٩٧٧ (وهى من سنوات الوفرة المالية بفضل النفط وتحويلات العاملين فى الخارج والمعونات والقروض الأجنبية).

ولكى ندرك مدى تواضع هذه المعدلات وعجزها عن وضع البلاد على طريق الخلاص من التخلف ، علينا أن نقارنها بالمعدلات التى حققتها بعض الدول الأسيوية التى كسرت حاجز التخلف وانطلقت على طريق التنمية المتسارعة .لقد **كان معدل الادخار فى كوريا الجنوبية يدور حول ٣٣٪ -٣٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى سنوات التسعينيات** (من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٨) ،**وتراوح هذا المعدل بين ٣٢٪ و٤٨٪ فى ماليزيا ،وبين ٤٣٪ و٥٢٪ فى سنغافورة خلال الفترة نفسها** . أى أن دول شرق وجنوب شرق آسيا كانت تدخر ما بين ثلث ونصف نواتجها المحلية الاجمالية ، بينما لم تستطع مصر فى ظل سياسات الليبرالية الاقتصادية وعلى مدى ربع قرن أن ترفع معدل ادخارها إلى مستوى ١٧٪ -١٨٪ إلا فى أربع سنوات فقط (١٩٧٧ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩) .وهذا بالطبع إذا تعاملنا مع بيانات الادخار والناتج المحلى فى مصر على أنها بيانات دقيقة وصادقة .أما إذا تخلينا عن هذا الفرض ،**فربما لا يزيد معدل الادخار السنوى على ١٠٪ فى المتوسط طوال الربع الأخير من القرن العشرين** ،وذلك كتقدير متفائل.

والحق أن وضع الادخار المحلى فى بلادنا أسوأ مما يظهر من هذه المقارنة بكثير ، وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أن الادخار المحلى يجب أن يمول ليس فقط ما يطرأ على رصيد المجتمع من رأس المال المادى من إهلاك ، بل وأن يضيف إلى هذا الرصيد إضافات صافية جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، وأن يعوض المجتمع أيضا عما يصيب رأسماله الطبيعى(الموارد الطبيعية والنفط والمعادن ..إلخ) من استنفاد أو تآكل نتيجة للتلوث البيئى .وبتعديل معدل الادخار من هاتين الزاويتين ، وبتعديله أيضا (بالزيادة) بالنظر إلى الانفاق على التعليم على أنه زيادة فى رأس المال البشرى للمجتمع المصرى ، فسوف نكتشف أن معدل الادخار المعدل ،وهو ما يطلق عليه معدل الادخار الأصيل ، فى الربع الأخير من القرن العشرين.

أ-كان معدلا سالبا أو قريبا من الصفر فى عشر سنوات ، أى أن المجتمع كان يصفى جزءا من رأسماله ، ولا يقدر على تعويضه برأس مال جديد.

ب- وكان يتراوح بين١٪ وأقل من٥٪ فى عشر سنوات أخرى.

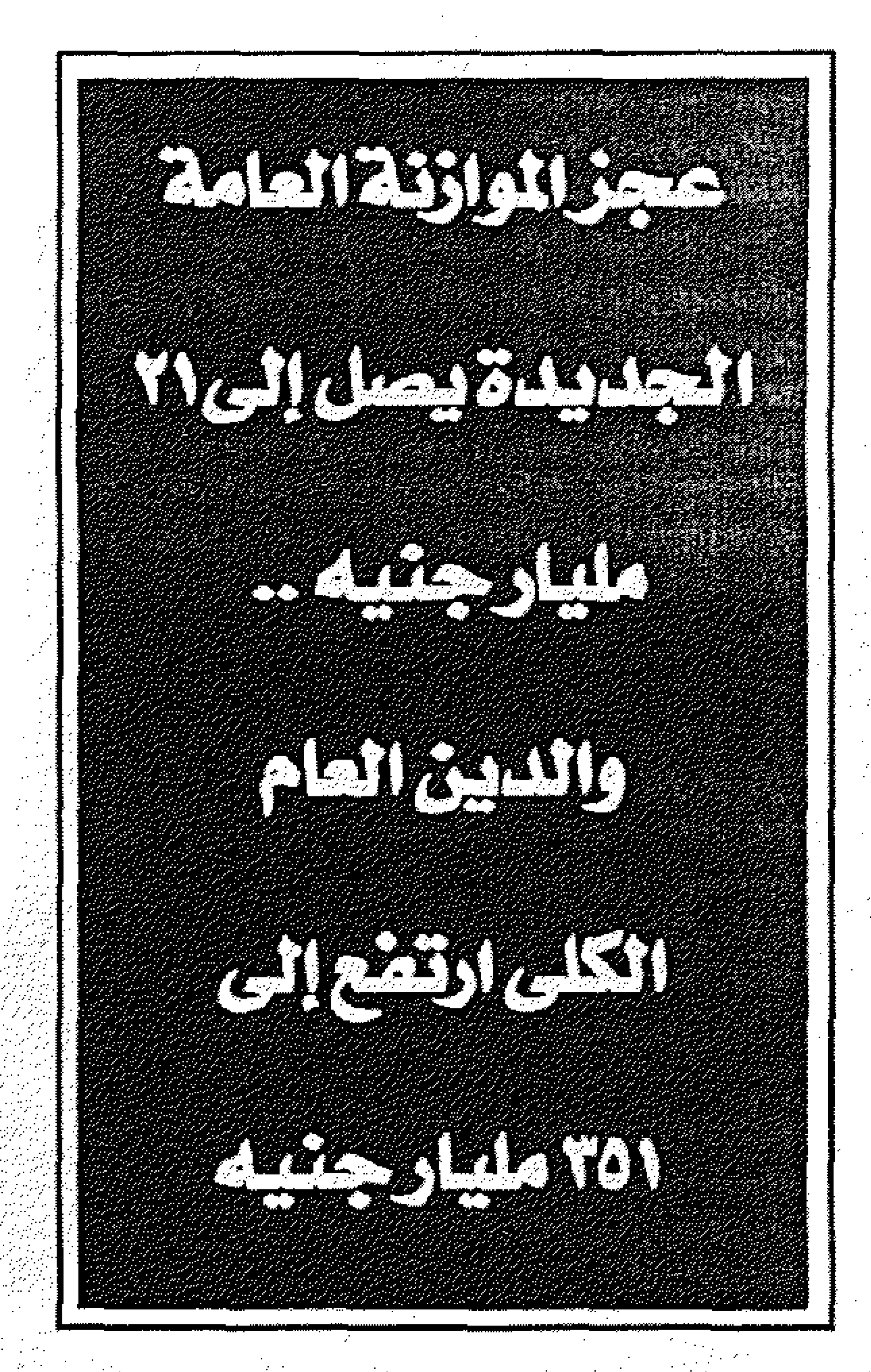
ج- وكان ٥٪ أو أكثر بحد أقصى ١٠٪ (فى سنة واحدة وهى سنة ١٩٩٨) فى الأربع سنوات المتبقية من الفترة ١٩٧٥-١٩٩٨.

وإذا أجرينا المقارنة مع الدول الآسيوية على هذا الأساس ، فسوف نجد أن أداءنا الادخارى أضعف كثيراً منها .فمعدل الادخار الأصيل لم يصل عندنا إلى ربع أو ثلث معدل الادخار التقليدى إلا فى خمس سنوات من سنوات التسعينيات (١٩٩٠-١٩٩٨) ،فى حين أنه كان فى حدود النصف فى اندونيسيا ،وفى حدود ثلاثة أرباع فى كوريا ، وتراوحت قيمته بين ٧٧٪ و٨١٪ من المعدل التقليدى فى تايلاند.

ومما يزيد الطين بلة أن سياسات الليبرالية الاقتصادية لم تنجح فى أمر كثيراً ما وعدتنا بأنه سبيل الخلاص من عجز المدخرات المحلية ومعقد الأمل الحقيقى فى تنمية الاقتصاد وتطوير التكنولوجيا والادارة ، ألا وهو اجتذاب رأس المال الأجنبى للاستثمار فى مصر .**فالمتوسط السنوى للاستثمار الأجنبى المباشر خلال السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٠ لم يزد على مليار دولار (بالضبط ٩٩٦ مليون دولار)**

ومن المعروف أن القسم الأكبر من هذا الاستثمار يذهب إلى قطاع واحد ،وهو قطاع البترول .كما أن جانبا من رأس المال الأجنبى الوافد، لم يضف طاقات إنتاجية جديدة ، بل إنه اتجه لشراء أصول انتاجية قائمة من خلال عمليات الخصخصة التى تتعرض لها شركات القطاع العام .وعموما فإن **الاستثمار الأجنبى المباشر لا يمثل أكثر من ٦,٧٪ من الاستثمار المحلى الإجمالى خلال الفترة من١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠** .

وهكذا أدخلتنا سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى فى مأزق خطير ،وهو مأزق **العجز عن تمويل التنمية المنشودة أو الموعودة** .فلا هى استطاعت زيادة المدخرات أو فى المقابل إيقاف الإنفلات الاستهلاكى) ،ولا هى نجحت فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عوضاً عن نقص المدخرات المحلية.بل إنها لن تستطيع اجتذاب استثمار أجنبى مباشر على نطاق كبير إلا إذا حلت أولاً معضلة ضعف الادخار



المحلي.

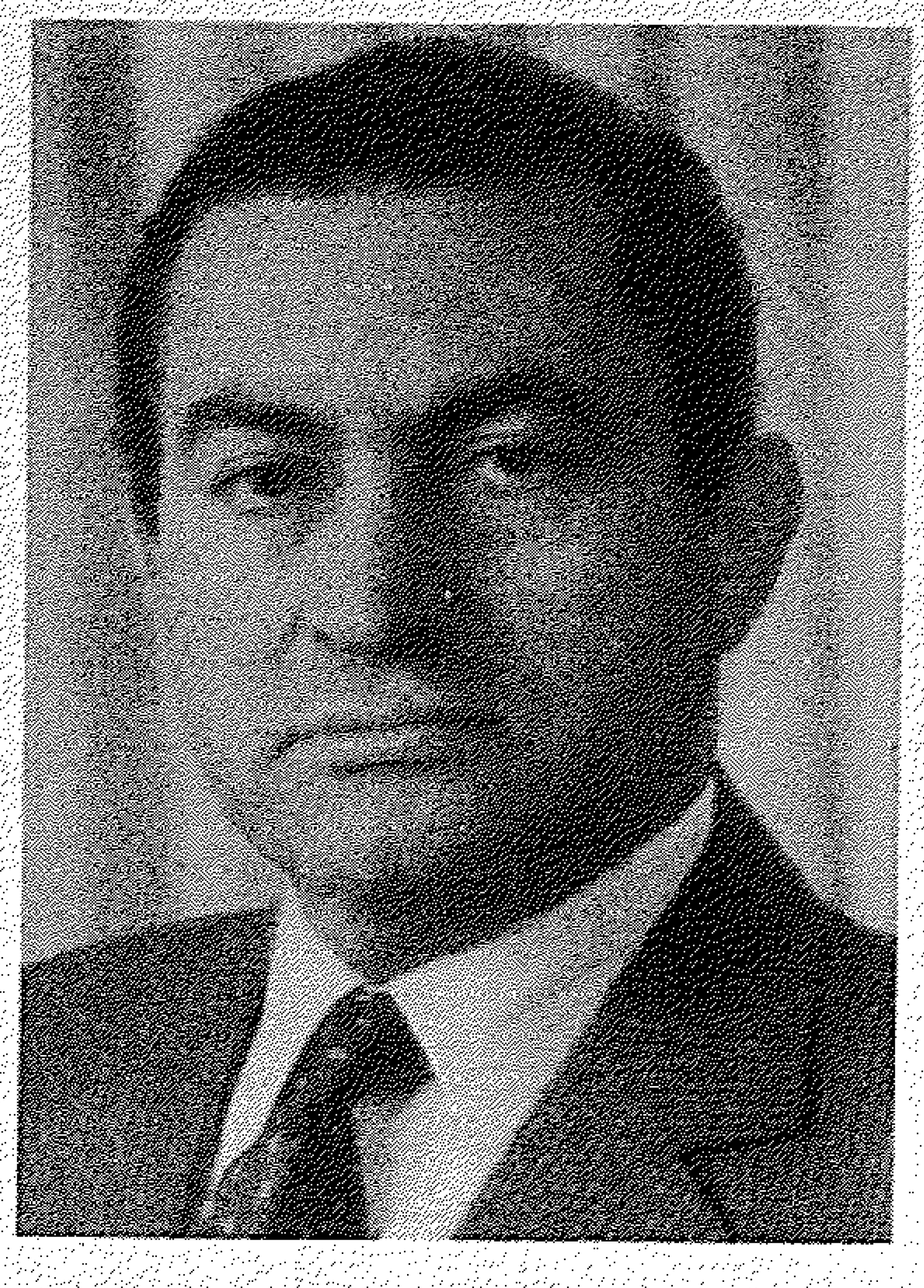
المأزق الثالث: عجز عن التصدير، مع فتح الباب لتسرب الموارد على نطاق واسع من خلال الاستيراد وخروج رؤوس الأموال.

أحد المبررات التي ساقتها الحكومات المتعاقبة على مصر منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي هو أن هذه السياسة تقصد بها – ضمن ما تقصد – تحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد متوجه للداخل ومعتمد على إنتاج بدائل الواردات (أو ما يسمى بإحلال الواردات) إلى اقتصاد متوجه للخارج ومعتمد على الإنتاج للتصدير. ولكن الأرقام الرسمية تشير إلى فشل مريع في هذه الناحية.

فالصادرات المصرية لم تزد في أحسن الحالات على ثلث الواردات المصرية طوال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٠، ووصلت في سنة ٩٨/١٩٩٩ إلى ٣٦٪. ولذا ارتفع عجز الميزان التجاري من ٧٫٣ مليار دولار في ٩٣/١٩٩٤ إلى ١١٫٥ مليار دولار في ١٩٩٩/٢٠٠٠. وقد ساعد **فائض ميزان الخدمات على تخفيف حدة هذا العجز، ولكنه لم ينجح بعد في سده. ولذا فإن ميزان السلع والخدمات في حالة عجز متزايد منذ عام ٩٣/١٩٩٤**، حيث ارتفع العجز عن ٣٫٦ مليار دولار في تلك السنة إلى ٨٫٥ مليار دولار في ١٩٩٩/٢٠٠٠. وحتى بإضافة التحويلات الرسمية وغير الرسمية، يظل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في حالة عجز وصل في سنة ٩٧/١٩٩٨ إلى ٢٫٥ مليار دولار، ولم يسفر عن فائض (سجل أعلى قيمة له ٤١٠ ملايين دولار في سنة ٩٣/١٩٩٤) إلا في ثلاث من السنوات السبع ٩٣/١٩٩٤ – ١٩٩٩/٢٠٠٠.

وعموما، لم تزد الصادرات على ٦٫٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٩/٢٠٠٠، بينما بلغت الواردات ١٨٫٢٪. والخلاصة أن الاقتصاد لم يزل عاجزاً بفضل السياسات الاقتصادية للحكومة عن الخروج من دائرة إنتاج بدائل الواردات والدخول في دائرة الإنتاج للتصدير، وذلك على نقيض ما زعمت هذه السياسات أنها استهدفته. ولم تؤد زيادة الواردات إلى منافسة حميدة مع الإنتاج المحلي، بل إنها أدخلته في منافسة غير متكافئة عجزت معها كثير من الصناعات عن الصمود وتعرضت لخسائر فادحة، كما تعرض عمالها للبطالة.

ومما يزيد الأمور سوءا ليس فقط إحجام الحكومة عن وضع حد لطوفان الاستيراد، وذلك بدعوى عدم الخروج على مبادئ فتح الاقتصاد ودمجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. بل إن **السياسات الحكومية تحولت إلى قوة طاردة لرأس المال الوطني أيضا**. فقد اتجه رأس المال المصري للتدفق إلى الخارج بمبالغ كبيرة، خاصة منذ سنة ١٩٩٧/١٩٩٨ (سنة وقوع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا). كما هو شائع في دول نامية كثيرة، لا يظهر خروج رأس المال الوطني بصورة صريحة في ميزان المدفوعات، وإنما يميل إلى التخفي في بند «السهو والخطأ». **والملاحظ أن هذا البند الذي كان في حدود ٦٠ مليون دولار في سنة ٩٤/١٩٩٥، قد تقفز قفزات واسعة حتى بلغ ١٠٤٣ مليون دولار (١٧٫٣ ضعف قيمته الابتدائية) في سنة ٩٧/١٩٩٨، ثم زاد إلى ١٣١٢ مليون دولار في سنة ٩٨/١٩٩٩**. وإذا كان هذا البند قد انخفض في سنة ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٨٨٠ مليون دولار، فإنه يظل أكبر من أن يفسر باعتبارات «السهو والخطأ»، ولا تفسير له سوى استمرار خروج رأس المال المصري باحثا عن فرص استثمار أفضل أو هاربا من العدالة.



حسني مبارك
الاصلاح الاقتصادي

> **السياسات الحكومية تحولت إلى قوة طاردة لرأس المال الوطني.. والصادرات لم تزد في أحسن الأحوال على ثلث الواردات المصرية**

وهكذا يتجلى عجز الحكومة ليس فقط عن اجتذاب رأس المال الأجنبي تعويضا عن ضعف معدل الادخار المحلي وعدم قدرتها على زيادته، بل وعجزها كذلك عن الاحتفاظ برأس المال الوطني في الداخل كيما يجد سبيله إلى زيادة معدل الاستثمار. والمحصلة النهائية هي أن الاقتصاد المصري يتعرض في ظل سياسات الليبرالية الاقتصادية إلى تسربات خطيرة للموارد من دورة الدخل القومي، الأمر الذي يضعف الطلب الفعال الداخلي مرتين: مرة بشكل مباشر، ومرة بشكل غير مباشر من خلال تخفيض قيمة مضاعف الإنفاق، حيث ينقطع المفعول التراكمي للإنفاق بعد عدد محدود من الدورات.

المأزق الرابع: بالرغم من تراجع دور الحكومة، فإنها عاجزة عن تدبير موارد لتمويل الإنفاق العام المحدود.

لقد كان من أبرز نتائج تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية في مصر انكماش دور أو «حجم الحكومة»، معبراً عنه بنسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، انكماشا كبيراً، فقد هبطت هذه النسبة من ٥٠٪ في سنة ١٩٨٠ إلى ٣٢٪ في سنة ٩٣/ ١٩٩٤ ثم إلى ٢٦٪ في سنة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠. ومن جهة أخرى انخفض نصيب الاستثمار العام في الاستثمار المحلي الإجمالي من حوالي ٨٠٪ في سنة ٨١/١٩٨٢ إلى حوالي ٣٥٪ في سنة ١٩٩٨.

وبمقياس نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، صار **حجم الحكومة في مصر الآن أقل من نظيره في المملكة المتحدة صاحبة الدعوة إلى الخصخصة وانسحاب الدولة من الاقتصاد** في سنة ١٩٩٧ (٣٩٪)، وكذلك أقل من نظيره في كل من السويد (٤٤٫٣٪) فرنسا (٤٦٫٦٪) في السنة ذاتها! فكم كان انسحاب الحكومة في مصر سريعاً حتى أصبحت مصر «ملكية» أكثر من الملكيين أنفسهم!!.

وبرغم انكماش الإنفاق الحكومي إلى هذا الحد، تعجز الحكومة عن تدبير موارد كافية لتمويل هذا الإنفاق المحدود، وها هو **مشروع**

الموازنة العامة الجديدة للعام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ يشير إلى وصول العجز فيها إلى ٢١ مليار جنيه ،ولا تجد الحكومة سبيلا لسد هذا العجز ، سوى باقتراض ٩٫٧ مليار جنيه (أى ٤٦٪ من العجز) من المصادر الداخلية والخارجية ، وبالسحب على أموال التأمينات والمعاشات بما مقداره ١١ مليار جنيه(٥٢٪ من العجز) ،وبتطبيق المرحلة الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات وبفرض رسم ٥٪ من قيمة مبيعات السيارات من أجل تحصيل ١٫٥ مليار جنيه، وذلك فى وقت يعانى فيه السوق من ركود شديد.

ولاعجب في هذه الظروف أن يرتفع جبل الدين العام المحلى فى يونيه ٢٠٠٠ إلى ٢٤٥ مليار جنيه بنسبة ٧٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي وأن يصل الدين العام الخارجي إلى ٢٨ مليار دولار ، أى ١٠٦ مليارات جنيه ، وأن **يزداد الدين العام الكلى إلى ٣٥١ مليار جنيه ،وهو ما يمثل ١٠٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي** ،وهى نسبة تجاوز حدود الأمان المتعارف عليها فى الاتحاد الأوروبي مثلا، وهى ٦٠٪ ،ومما يسترعى الانتباه أن البنك الدولى أصبح يرى أن المستوى الحالى للمديونية الحكومية يعد مرتفعا بالقياس إلى مستواه فى مجموعة الدول متوسطة الدخل التى تنتمى إليها مصر.

وهنا نواجه بالخيارات الاجتماعية للحكومة الواضحة فى انحيازها للرأسماليين ،فبدلا من مواجهة العجز فى الموازنة بمراجعة الاعفاءات والامتيازات السخية التى يحصل عليها رجال الأعمال بحجة حفزهم على الاستثمار فى مصر (وهى حجة مبالغ فيها كثيرا حتى باعتراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) ، وبدلا من تضييق الخناق على كبار الممولين المتهربين من دفع الضرائب ، تلجأ الحكومة إلى بديل يحمل المستهلكين أعباء جديدة من جراء **الرفع المتوقع للأسعار عقب تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة لضريبة المبيعات** ،كما تلجأ إلى زيادة الدين العام الداخلى والخارجي وتحميل الأجيال القادمة بأعباء ثقيلة من أجل خدمة هذين النوعين من الديون العامة.

وهكذا يظهر غياب الرشد الاقتصادى فى إدارة الحكومة المالية العامة. إذ تعانى الحكومة عجزا مزمنا عن زيادة الإيرادات العامة، وذلك بالرغم من هرولتها الشديدة فى مجال خفض النفقات العامة الذى تسبب فى وقوع أعباء فادحة على كاهل الفقراء وذوى الدخول المنخفضة من الشعب المصرى.

المأزق الخامس :التغنى بالتنمية البشرية ،مع استمرار الفشل فى إصلاح نظم التعليم والصحة والعجز عن محاصرة تزايد الفقر والتفاوتات فى توزيع الدخل والثروة.

ارتفاع جديد للأسعار بعد تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات

عجزت الحكومة عن تحويل شعاراتها البراقة فى شأن التنمية البشرية والنهضة العلمية والتكنولوجية والعناية بالبعد الاجتماعى إلى وقائع ملموسة. فبالرغم من التزايد المستمر فى الإنفاق الكلى على التعليم والصحة(حتى وصل الإنفاق المقدر فى موازنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١٩٫٧ مليار جنيه للتعليم و٦٫٩ مليار جنيه للصحة) ، إلا أن الناس تضج بالشكوى من غياب المدرسة ومن الاضطرار إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية التى وصل ما يدفع فيها طبقا لبعض التقديرات إلى ١٢ مليار جنيه فى السنة(أى إلى ٦٠٪ مما تزمع الحكومة إنفاقه على التعليم) .كما أن الخدمات الصحية فى المستشفيات العامة قد وصلت إلى مستوى بالغ السوء.

فقد أصبح الحصول على خدمة تعليمية وصحية معقولة رهناً بتوافر قدرة مالية كبيرة، مما **وضع الفقراء وذوى الدخول المنخفضة أمام خيارين كلاهما سيئ :الحرمان من خدمات التعليم والصحة ،أو الرضا بما يقدم منهما فى المنافذ الحكومية بالرغم من عدم جدواه فى معظم الحالات** .وفى كل الأحوال ، يضطر هؤلاء إلى اقتطاع نسب متزايدةمن دخولهم الضعيفة من أجل الحصول على خدمة أفضل قليلاً فى مجالى التعليم والصحة ، وذلك بالقطع على حساب احتياجات أخرى كالغذاء والسكن وما إليهما.

ومما يزيد الأمور سوءا بالنسبة للفقراء ومحدودى الدخل ،وبالرغم من حديث الحكومة المستمر عن البعد الاجتماعى ، إلا أن نسبة الفقراء فى تزايد مستمر (٤٨٪ طبقا لآخر تقدير متاح وهو عن سنة ٩٥/١٩٩٦) ،كما أن الفروق آخذة فى الاتساع بمعدلات سريعة فى توزيع الدخل والثروة.

ومن جهة أخرى ، تستمر السياسات الحكومية فى انحيازها للأغنياء وكبار الرأسماليين والطفيليين فبدلاً من إعطاء أولوية خاصة لتوفير مساكن لائقة للفقراء وذوى الدخول المنخفضة ، وانقاذ الكثيرين منهم من الإسكان العشوائى الذى اضطروا إلى اللجوء إليه اضطراراً ، **نجد الحكومة تعطى الأولوية لتمرير قانون الرهن العقارى فى مجلس الشعب الذى يقصد به التيسير على الأغنياء الباحثين عن مساكن بتقسيط ثمن المسكن على أجل زمنى طويل من جهة ،وحل مشكلة المستثمرين الذين اندفعوا اندفاع القطيع (ودون تدخل من الدولة لوضع حد لرعونتهم) إلى الاستثمار العقارى فى فيلات وعمارات مرتفعة التكلفة وفى مدن الأحلام والمدن الترفيهية و«المولات» وما إليها ،من جهة أخرى.**

فالرأسماليون يدافعون عن السوق وقوانينه طالما كانت نتائجه مربحة لهم . ولكنهم يتذمرون منه عندما يجلب عليهم الخسائر ، ويضغطون على الحكومة بكل الوسائل ، لتحمل نتيجة سلوكهم الخاطئ فى السوق .ومن أسف أن الحكومة تستجيب لهم ،كما واضح فى تعجلها إصدار قانون الرهن العقارى الآن، وذلك فى الوقت الذى تتلكأ فيه فى إصدار قانون منع الاحتكار وقانون حماية المستهلك. وهى **تصرفات تجعل من الحديث عن البعد الاجتماعى « نكتة» سخيفة.**

والمهم فى الأمر إننا إزاء مأزق آخر من مآزق سياسات الليبرالية الاقتصادية ،ألا وهو عجز الحكومة عن وضع ما ترفعه من شعارات حول التنمية البشرية موضع التطبيق والنتيجة هى تعرض رأس المال البشرى للمجتمع المصرى للتآكل ،وفقدان القدرة على المنافسة فى الاقتصاد المفتوح الذى جرتنا إليه هذه السياسات قبل الأوان.

المأزق السادس: الحديث عن تزايد دور الحكومة فى الإشراف والتوجيه ، مع تهميش دور التخطيط والافتقار إلى أدوات فعالة لتنفيذ الخطط

تطمئننا التقارير الرسمية عندما نعترض على تراجع دور الحكومة فى الإنتاج والاستثمار ، بأن دور الحكومة يتزايد ولا ينقص فى اقتصاد السوق. وهذا أمر لا نلمس له أثر حتى فى بعض المجالات التقليدية التى تقوم بها الحكومات فى كل الدول الرأسمالية،والتى كان يتوقع أن يزداد اهتمام الحكومة المصرية بها بعد ما تخارجت من عملية التنمية .ومن أمثلتها السهر على تطبيق القوانين القائمة ،واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ أحكام المحاكم ، ومراقبة جودة السلع ومواصفاتها من أجل الارتقاء بالمنتجات المصرية ومن أجل حماية المستهلكين المصريين من الغش والضرر ،وتحسين الأسواق حتى تعمل بكفاءة أعلى وذلك بتوفير قواعد

المعلومات ومنع الاحتكار، وغير ذلك كثير كثير. وفي كل هذه المجالات يكاد المواطن المصري لا يلمس أثراً لوجود الحكومة. والأمثلة كثيرة ابتداء من فوضى المرور في الشوارع، وانتهاء باستيراد لحوم مصابة بجنون البقر رغم صدور قرارات بحظر استيرادها، ومروراً بغياب الرقابة على المواصفات، وانتشار الغش الصناعي والتجاري، وتغلغل الرشوة والمحسوبية في كل نواحي الحياة.

وكان من الطبيعي أن يتراجع دور التخطيط مع تراجع دور الدولة سواء من خلال انخفاض نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أم من خلال توقفها عن الاستثمار الانتاجي، وركونها إلى آليات السوق (وهي بالضرورة آليات متخلفة في بلدنا، حيث السوق غير مكتملة وغير موحدة). ولا يدحض في ذلك استمرار الحكومة في إصدار الخطط السنوية والخمسية. فمصداقية التخطيط تكمن أولا وقبل كل شئ في القدرة على تنفيذ ما يوضع من خطط. وإذا افتقدت هذه القدرة كما هو الشأن حالياً، **يصبح ما لدينا مجرد خطط على الورق، لا تخطيط جاد.**

وإذا كان التخطيط الإلزامي الكامل غير ممكن، بل وغير مرغوب فيه من زاوية الكفاءة الاقتصادية، فلا شك أن المزج بين التخطيط وقوى السوق وارد في ظروفنا، شريطة أن تكون الأولوية لقوى التخطيط الذي قد يمارس في بعض الأحوال بالإلزام وفي بعضها الآخر بالسياسات المالية والنقدية وما إليها من سياسات تهدف إلى بلوغ آثارها بالتأثير في قوى السوق. ولكن عنصر الإلزام يقتضي الحفاظ على قدر معقول من الملكية العامة لوسائل الإنتاج (وهذا ما تفرط فيه الحكومة بالخصخصة). كما يستلزم امتلاك الحكومة صلاحيات واسعة في توجيه سلوك الفاعلين في السوق وتحديد نطاق تصرفاتهم بمنح التراخيص أو حجبها (وقد فرطت الحكومة في جانب من هذه السلطة بإحلال الإخطار محل الترخيص في المشروعات الاستثمارية)، وبحظر بعض الأنشطة أو الالتزام بممارساتها في إطار معين (مثلما كما يحدث بتجميع الحيازات الزراعية وتطبيق دورة زراعية موحدة).

وحتى فيما يتعلق باستخدام السياسات المالية والنقدية للتأثير في قوى السوق، فإن يد الحكومة في هذا الشأن مغلولة نتيجة للإفراط في منح الاعفاءات والمزايا للمستثمرين بشكل مطلق (الإعفاء مثلا من الضريبة بدلاً من تخفيضها بنسب متناقصة عبر الزمن)، ونتيجة للاحجام عن وضع سقوف ائتمانية لبعض أنواع الاستثمار أو الأنشطة الاقتصادية، والعزوف عن تباين أسعار الفائدة على القروض حسب الأغراض التي تتوخاها، وحسب ما إذا كنت تتفق مع ما تضمنته الخطة من أولويات في مجال الإنتاج والاستثمار. فكيف يتأتى تنفيذ الخطط في مثل هذه الظروف- وذلك إذا افترضنا جدلا أنه قد أحسن وضعها؟!

المأزق السابع: التغني بالديمقراطية، مع السماح بتآكل قاعدتها الاجتماعية، وفتح الباب على الغارب لسيطرة رأس المال على الحكم.

كثيراً ما تذكرنا الحكومة (وربما تمن علينا) بأننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية. ولكن الواقع يشير إلى أن الديمقراطية السياسية منقوصة من نواح كثيرة، وأن الديمقراطية الاجتماعية مفتقدة إلى حد بعيد. وإذا كان أنصار الرأسمالية يعتبرون الديمقراطية رفيقاً ضرورياً لاقتصاد السوق، فإننا لا ننعم بأي منهما في ظل نظام الحكم الراهن؟ فكلاهما مشوه ومنقوص وعاجز عن الحركة السليمة. ولا أريد أن استطرد في تعداد أوجه القصور في حياتنا السياسية أو في حصر الصور المختلفة لغياب المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الأساسية من جانب غالبية الشعب. فقد أصبح هذا معروفاً للقاصي والداني. كما أنني لن أفيض في شرح عملية الاستقطاب الاجتماعي الحاصلة في مصر، وحسبي ما ذكرت سلفاً بشأن تزايد الفقر واتساع الفوارق بين الطبقات، ومن ثم تآكل الأساس الاجتماعي لحصول المواطنين على فرص متكافئة في تحسين مستوى معيشتهم وفي المشاركة في الشئون العامة.

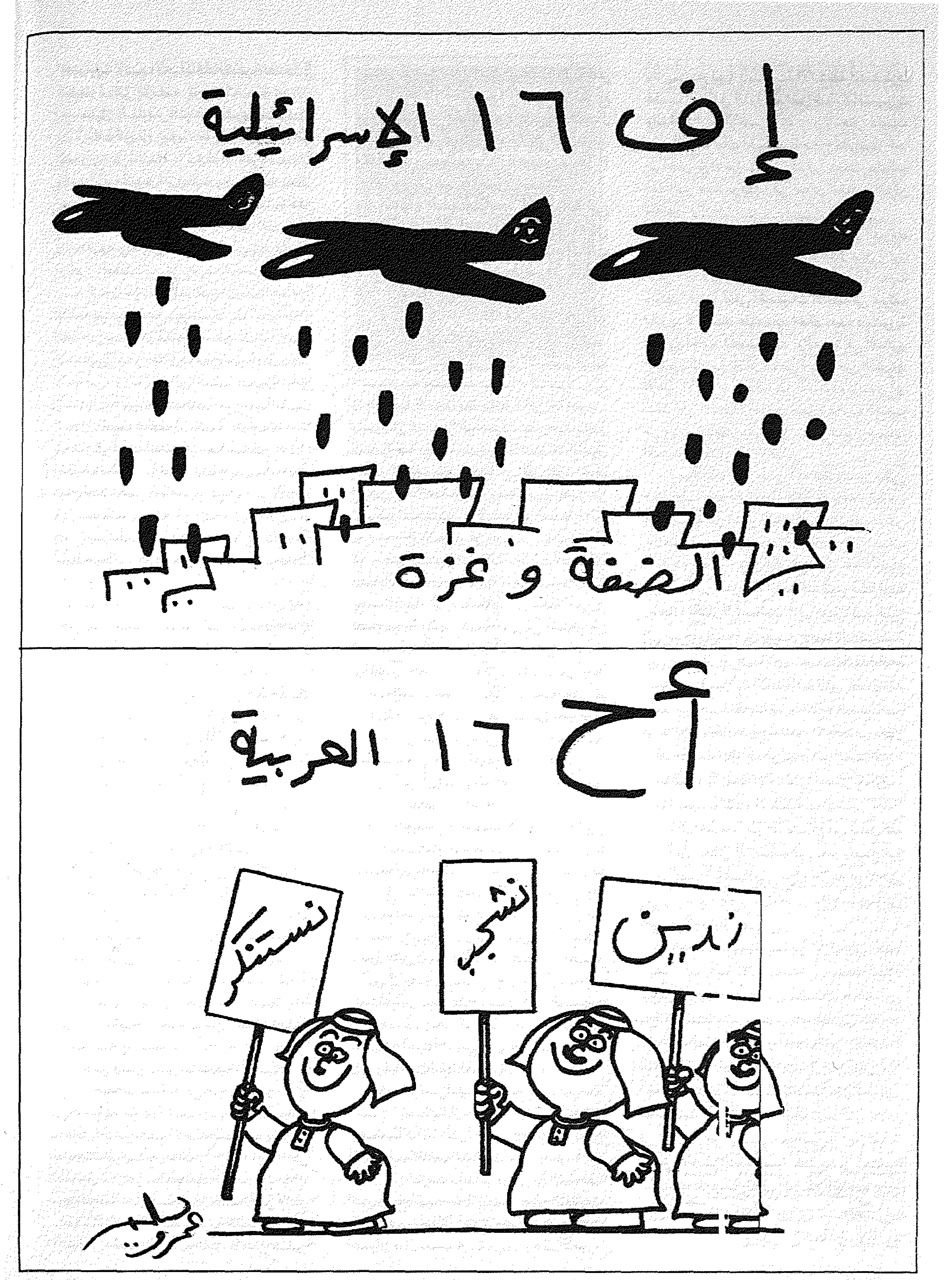
ويكفي أن نذكر أن الحكومة لا تدخر وسعاً في تدليل الرأسماليين والإغداق عليهم بالمزايا والعطايا (وبخاصة كبارهم)، وأنها صارت تشركهم في كل قرار، وأنها صارت تضمهم إلى الوفود الرسمية، وأنها تدعوهم في شتى الاجتماعات للجلوس مع الوزراء والرؤساء، وأنها تستجيب للكثير من مطالبهم وضغوطهم. **وفي المقابل لم نسمع عن دعوة ممثلي العمال للمشاركة في اجتماع وزاري أو وفد رسمي، هذا مع أن معظم الممثلين الرسميين للعمال تحت السيطرة الحكومية، ويحركون ما تحت أيديهم من نقابات واتحادات وفق رغبات الحكومة، لا وفق رغبات الطبقة العاملة الكادحة.**

وفي الوقت الذي لم نسمع فيه عن منع رجال الأعمال من تكوين الاتحادات والجمعيات، أو عن منعهم من ممارسة شتى الأنشطة ومختلف الضغوط على الحكومة من خلال هذه المؤسسات، وعن طريق الصحف التي سمح لهم بامتلاكها، **فإن النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية تستمر تحت الحصار، لا تغيب عنها عيون رجال الأمن، ولا يسمح لها بممارسة الأنشطة المتعارف عليها في كل الدول الديمقراطية كالمسيرات والتظاهرات والإضرابات**. بل ويحظر عليها عقد الاجتماعات الجماهيرية خارج مقراتها، كما هو الحال مع الأحزاب التي يفترض عملها مخاطبة الجماهير حيث يوجدون في أماكن عملهم وأماكن سكنهم.

وبينما تسرع الحكومة في استصدار القوانين اللازمة لحل مشاكل رجال المال والأعمال مثل قانون الرهن العقاري وتتوسط لدى البنوك لإعادة جدولة ديونهم، **فإنها تبقى الجمعيات الأهلية في موقف قانوني لا تحسد عليه بعد الحكم بعدم دستورية القانون الجديد للجمعيات، والعودة إلى القانون القديم بكل ما يحفل به من قيود على النشاط الأهلي**. وكما سبق ذكره فإن الحكومة لا تبدي أي لهفة على استصدار قوانين حماية غالبية الشعب من جشع التجار وغشهم، مثل قانون حماية المستهلك وقانون منع الاحتكار.

فهل يمكن في مثل هذه الظروف أن يكون هناك كما تزعم الحكومة «**تخطيط بالمشاركة**»، أي بمشاركة كل القوى الاجتماعية: القطاع الخاص، والعمال، والجمعيات الأهلية -إلى جانب الحكومة بالطبع؟ **وهل يمكن في مثل هذه الأوضاع إلا أن تكون مثل هذه المشاركة غير متكافئة ومنحازة لكبار الرأسماليين**؟ إن الديمقراطية تحتاج إلى جناحين للتحليق بهما، وهما الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية. ولكن الحكومة وسياسات الليبرالية الاقتصادية التي تطبقها قد دأبت على قصقصة «الجناح» السياسي للديمقراطية وتكاد تنتزع جناحها الاجتماعي. فهل ينتظر في هذه الظروف أن تتحقق الشفافية والمحاسبية والرقابة الجادة على أعمال الحكومة، وكلها ضرورية للأداء الاقتصادي السليم، فضلا عن الحكم الجيد؟ بل هل يتوقع في مثل هذه الظروف أن تتطور الرأسمالية في مصر وتصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادي، أم أن الأرجح أن تتحول إلى رأسمالية الأقارب والأصهار والمحاسيب التي تغني هؤلاء، وتفقر مصر؟!

وبعد، فتلك كانت عينة من المآزق التي وقعت فيها الليبرالية الاقتصادية، وأوقعت البلاد فيها. وهي مآزق تكشف عن تناقضات جسيمة في بنية هذه السياسات وأسلوب تطبيقها في الظروف الخاصة لمصر وفي إطار الخصائص المتخلفة للرأسمالية المصرية. ولا شك أن هذه المآزق قد أفقدت الليبرالية الاقتصادية شيئا غير قليل من مصداقيتها. كما أنه ينبغي النظر إليها كقوة دافعة كي يحشد أهل اليسار جهودهم من أجل تقديم البديل الأفضل لهذه السياسات: بديل التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والقائمة على مشاركة شعبية واسعة.


إف ١٦ الإسرائيلية
الضفة وغزة
أح ١٦ العربية
ندين
نشجب
نستنكر
عمرو سليم

الجـــو الســياســى

عجــز خطــيـر فــى المـــوازنة الـــعامة

كشفت مناقشات مجلس الشعب للحساب الختامى للموازنة العامة (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) عن ارتفاع العجز الكلى فى الموازنة عن السنة المالية ١٩٩٩/٩٨ إلى ١٢٫٧ مليار جنيه بينما لم يزد على ٣ مليارات جنيه طوال التسعينات . ووصل العجز فى السنة المالية ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ إلى ١٢٫٧ مليار جنيه .وكان مقدار العجز فى موازنة ١٩٩٩/٩٨ ٣ ،١٫٠ مليار فقط .أى أن العجز الحقيقى تضاعف أكثر من ١٠ مرات!.

وأدت زيادة حجم الدين المحلى إلى ارتفاع خدمة الدين العام من ٢٠٫٣ مليار جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٢٣٫٧ مليار فى ٩٩/٩٨.

وانخفض فائض العمليات الجارية للهيئات الاقتصادية (٣٢ هيئة) بما قيمته ٢٫٤ مليار جنيه.

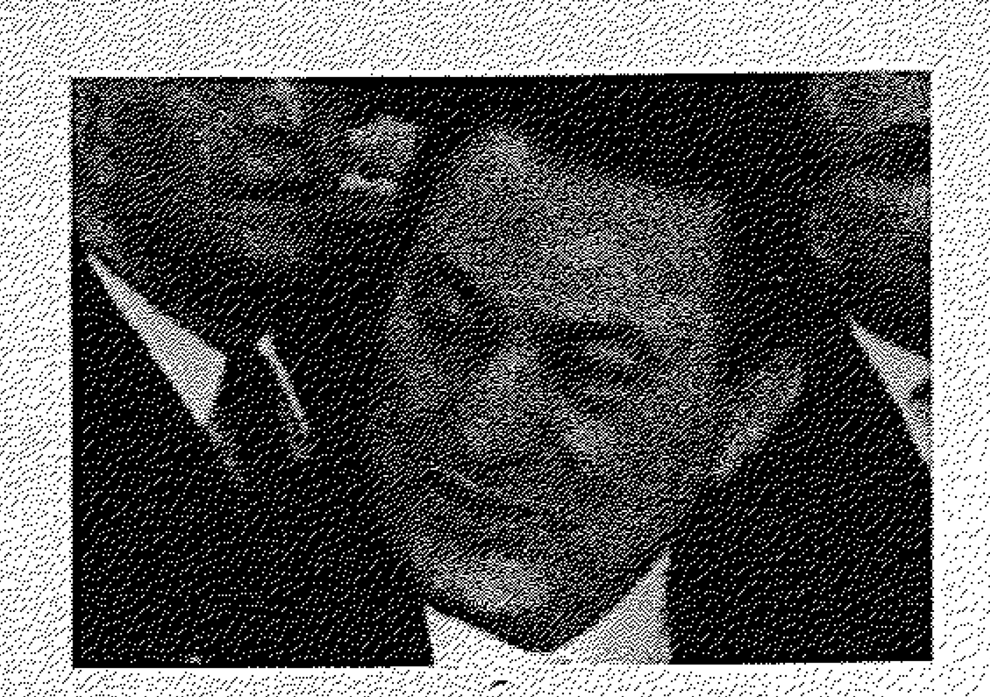
وقفزت فوائد الدين العام المحلى من ١٢٫٣ مليار جنيه فى عام ١٩٩٨/٩٧ من ١٢٫٣ مليار جنيه إلى ١٤٫٦ مليار فى ١٩٩٩/٩٨ بمعدل زيادة ١٨٫٥٪.

ووصل العجز فى الموارد السيادية والجارية الى ١٠٫٩ مليار جنيه.

وبينما كان مقدراً فى الموازنة تحصيل ٢٤٫٣ مليار جنيه ضرائب دخل لم يتم تحصيل إلا ١٨٫٩ مليار جنيه.

وهكذا تتراجع أحد انجازات الاصلاح الاقتصادى ،وهو تخفيض العجز فى الموازنة العامة!

الحزب الشيوعى يطالب بإنقاذ البلاد



أصدر المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى تقريراً حول التطورات السياسية الأخيرة . أشار التقرير فى الساحة الدولية إلى عودة رياح وأجواء «الحرب الباردة» بعد تولى« إدارة بوش» وإصرارها على تنفيذ «الدرع لواقى للصواريخ الباليستية» ،وزيادة التوتر بعد حادثة طائرة التجسس الأمريكية فى الأجواء الصينية والإعلان عن صفقة الأسلحة الحديثة لتايوان وتأزم الموقف من جديد مع كوريا الشمالية ، وتوقيع اتفاق لمد بقاء القوات الأمريكية فى الكويت عشر سنوات أخرى لاحكام السيطرة على مصادر الطاقة ، ومواصلة تأجيج الصراعات العرقية فى البلقان ، واتجاه أوروبا لمزيد من العسكرة وتشكيل قوة تدخل سريع أوربية ، وتزايد حدة التناقضات الاقتصادية بين مختلف المراكز الاقليمية للإمبريالية.

وأكد التقرير على أنه بالرغم من كل ذلك ، إلا أن «الرأسمالية ليست نظاما مطلق القدرة، إذ أنه يتأكد كل يوم عجز الرأسمالية عن حل المشاكل والأزمات التى تواجه العالم.. وأن هناك إمكانية لمقاومة العولمة الرأسمالية من داخل بنيتها ذاتها ، فقد اتسعت رقعة مواجهة الآثار السلبية للعولمة ،والتى تجلت فى سياتل ودافوس وجنيف وكيبك أخيرا..»

ويركز التقرير فى الساحة العربية على الانتفاضة الفلسطينية وخوض الشعب الفلسطينى حربه« وحيدا ضد الآلة العسكرية الإسرائيلية» وسط صمت عالمى شائن وعجز عربى مهين . وقال «إن ما يحدث فى الواقع العربى ما هو الا نتيجة التسليم بانفراد الولايات المتحدة بعملية التسوية ،ودعمها اللامحدود لإسرائيل، مما جعلها أكبر قوة اقليمية عنصرية عدوانية فى المنطقة».

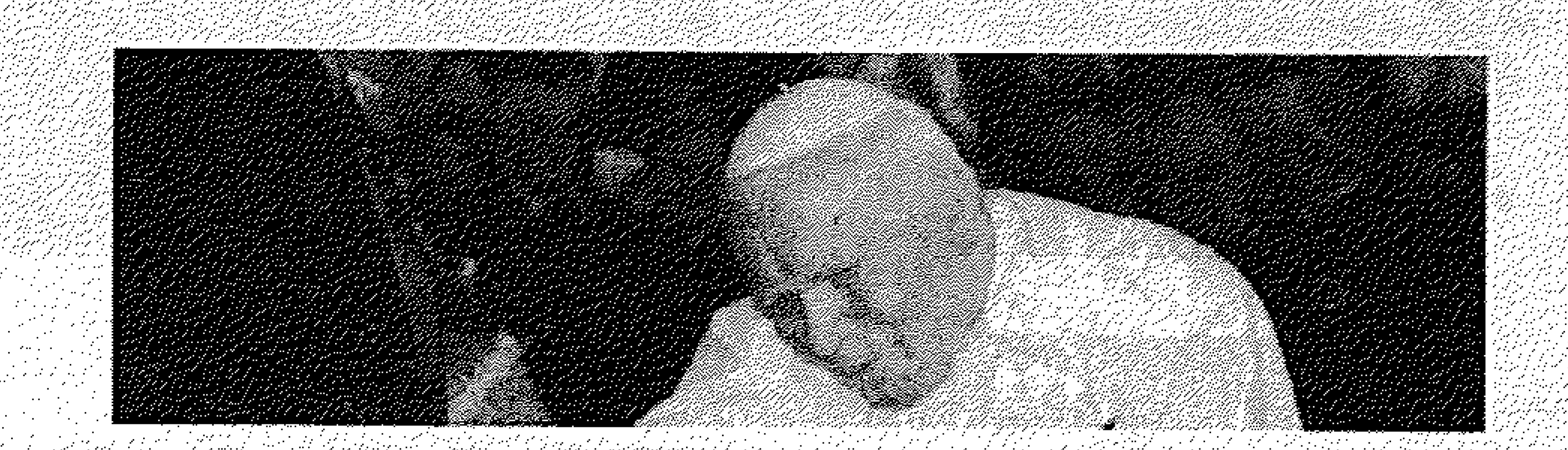
وطالب التقرير بمساندة الانتفاضة عن طريق النضال من أجل «قطع العلاقات مع العدو الصهيونى وطرد سفيره من القاهرة ،وإعادة النظر فى التسوية «السلمية » وإطلاق حركة الشعوب العربية لتعبر عن دعمها للانتفاضة ،وإنهاء الحصار على العراق ،وتهديد مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة، والنضال من أجل إنهاء تواجدها العسكرى فى الخليج، وإنهاء انفرادها بالمنطقة ، وتنشيط الدور الروسى والأوروبى من جديد».

وقال التقرير فى استعراضه للأوضاع الداخلية أن انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠١ وانتخابات نقابة المحامين كذلك كشفتا عن حقيقة مهمة هى« فقدان نظام الحكم فى مصر مصداقيته لدى قطاعات كبيرة من الشعب المصرى ،وتأكد للجماهير الواسعة مدى عجزه عن مواجهة المخاطر المحدقة به» .وأشار التقرير إلى دعم المصالح الرأسمالية ،ومشروع قانون «الرهن العقارى» وانتشار الفساد وتفاقم أزمة البطالة و الانقضاض الحكومى على مجانية التعليم «بعد أن رفعت الحكومة يدها عن الاسكان الشعبى ،وتوفير الخدمة العلاجية المجانية الا فى أضيق الحدود.

وأكد التقرير على تقييد الحكومة للهامش الديمقراطى المتاح حاليا ..«فهناك إصرار حكومى على استمرار الحكم بالطوارئ ،واستمرار الاحالة للمحاكم العسكرية ،وتقييد حركة الأحزاب السياسية داخل مقراتها ،بل وتفكيك بعضها وخلق المشاكل لدى البعض الآخر، وتزييف إرادة الناخبين وعدم احترام أحكام القضاء ، سواء ما يتعلق بمحكمة القضاء الادارى بخصوص انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، أو ما يخص الاحكام الصادرة لصالح جريدة حزب العمل ،وعدم إطلاق حرية تشكيل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى ،وحصار نشاط النقابات المهنية وغيرها».

وطالب التقرير ببلورة «بديل ثالث» وطنى ديمقراطى يناضل من أجل إنقاذ البلاد من التبعية والطفيلية والفساد ، وإنقاذ البلاد من حكم الحزب الوطنى وخطر جماعات الإسلام السياسى.

زيارة البابا لدمشق



تعرضت سوريا لحملة إسرائيلية جديدة، والسبب هذه المرة تصريحات الرئيس السوري «بشار الأسد» في أسبانيا وتصريحاته خلال زيارة بابا الفاتيكان لسوريا، وعلى الأصح لمغزى ونتائج هذه الزيارة التاريخية.

في أسبانيا، وخلال الزيارة الأولى للرئيس «بشار الأسد» لعاصمة غربية، رد على سؤال حول احتمال توقيع سوريا على اتفاق سلام مع «أرئيل شارون» قائلا: «نحن نعرف كل ماضيه الشخصي وانتهاكه لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة. لكن معرفة من في إسرائيل سيمد يده للسلام ليس مهما. المهم هو معرفة من في إسرائيل سيقبل مبادئ الشرعية الدولية. ليس لدى إسرائيل رغبة فعلية في التوصل إلى السلام مع العرب.. إسرائيل تمارس عنصرية لم يسبق لها مثيل في التاريخ، إذ تجاوزت النازية».

وخلال زيارة البابا لدمشق، وهي الأولى من نوعها في التاريخ لأحد بابوات الفاتيكان، قام البابا بخطوتين تاريخيتين. «الأولى دينية عندما شارك مفتي سورية الشيخ «أحمد كفتارو» في «جولة صامتة» في الجامع الأموي، والثانية سياسية بإحيائه قداس السلام وزرعه شجرة الزيتون في مدينة القنيطرة عاصمة الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧».. مؤكدا بذلك حقيقتين: «احترامه وثقته بنموذج التعايش والتسامح بين المسلمين والمسيحيين في سوريا والأمة العربية» ودعمه للمطالب السورية والفلسطينية والعربية بتحرير الأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧».

ردا على خطاب الأسد الذي حض خلاله البابا يوحنا بولس الثاني على الوقوف إلى جانب أهالي لبنان وفلسطين وسوريا، ضد الظالمين لاستعادة ما سلب منهم دون وجه حق»..«فالعدل يعني عودة الحقوق إلى أصحابها. فالأرض في لبنان وسوريا وفلسطين لأهلها، والمنازل لأصحابها، واللاجئون لأوطانهم. أما المحبة فهي الكف عن قتل كل ما هو عربي بدافع الكراهية، وتعليم الأبناء ألا يكونوا حاقدين على الغير.. إن هناك من يسعى دائما لتكرار رحلة الآلام والعذاب مع كل الناس. فنرى أخوتنا في فلسطين يقتلون ويعذبون.. ونرى أن العدل ينتهك فتحتل أراضي في لبنان والجولان وفلسطين. ونسمعهم يقتلون مبدأ المساواة عندما يتحدثون على الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في فلسطين فينتهكون حرمه المسجد الأقصى وكنيسة القيامة في القدس وكنيسة المهد في بيت لحم. وهم يحاولون قتل كل مبادئ الديانات السماوية بالعقلية نفسها التي تمت معها خيانة المسيح وتعذيبه، وبالطريقة نفسها التي حاولوا بها أن يغدروا بالنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)..».

قال البابا إن «الوقت حان للعودة إلى الشرعية الدولية. التي تتضمن منع أخذ الأراضي بالقوة وحق الشعوب في تقرير المصير واحترام قرارات هيئة الأمم المتحدة وإتفاقات جنيف».

ولم تجد إسرائيل من رد إلا إتهام سوريا بالعداء للسامية، وشاركها في هذه الحملة جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة وفرنسا. ووصف الأسد هذه الحملة قائلا: «للأسف هناك في هذا العالم من يخاف من مجرد ذكر الحقائق التاريخية والقرارات الدولية، ويتهمنا نحن الساميون بمعاداة السامية، ويتبنى المعايير المزدوجة مستخدما منطق القوة والصلف بدلا من قوة المنطق والحق.. ولكن هذا لا يلغي الحقائق ولا يغير من قناعة الشعب العربي بهذه الحقائق.

مدرسة واحدة في اليمن

يبدو أن الرئيس علي عبد الله صالح وحكومة حزب (المؤتمر الشعبي العام في اليمن قد كسبوا أخيرا معركة «المعاهد العلمية» الدينية والتي كان يسيطر عليها حزب «التجمع اليمني للاصلاح». فالمسيرة التي دعا إليها «التجمع اليمني للإصلاح» (١٣ مايو ٢٠٠١) وحشد لها كل أنصاره في المحافظات اليمنية المختلفة، لمطالبة الحكومة بالتراجع عن قرارها بتوحيد مناهج التعليم والغاء المعاهد العلمية (الدينية)، انتهت إلى الفشل. بل وبرز تيار معتدل داخل قيادة «الإصلاح» عارض بشدة خروج المسيرة وانتقد القيادة التي وجهت إليها في مثل تلك الظروف التي يراها المعتدلون «حرجة للغاية» وقد «تضاعف من الخلاف مع الرئيس علي عبد الله صالح». فضلا عن أن قرارات الحكومة حاسمة ولا رجعة عنها، وأي مسيرات أو تظاهرات لا يستبعد أن تتحول إلى مصادمات مع قوات الأمن والشرطة تؤدي إلى الإخلال بالأوضاع اليمنية عموما.

وتردد أن هناك إنقسامات حادة داخل «التجمع اليمني للاصلاح» وأن قائمة تضم حوالي ستين شخصية قيادية في «التجمع» وفروعه في المناطق والمحافظات، بينها رموز بارزة ومشايخ قبائل ووجهاء توشك أن تعلن انسحابها من التجمع و«الانضمام إلى حزب الرئيس» «المؤتمر الشعبي العام».

وأيد مجلس التنسيق الأعلى لاحزاب المعارضة التي يتزعمه الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري قرار

الجو السياسى

الحكومة، واعتبره قرارا صحيحا وجريئا تأخر تسع سنوات منذ صدور قانون التعليم العام.

والمعاهد العلمية ، معاهد دينية تم إنشاؤها فى منتصف عام ١٩٧٥ باتفاق سياسى تحالفى بين حركة الاخوان المسلمين فى اليمن الشمالى حينئذ ، لمواجهة الحكم الاشتراكى فى جمهورية اليمن الديمقراطية (اليمن الجنوبى) . ويبلغ عدد العاملين فى المعاهد العلمية الديمقراطية (اليمن الجنوبى) . (حسب احصاءات ١٩٩٨)٣٨ الفا بين موظف ومدرس وعامل، وعدد الطلاب فى المراحل المختلفة نصف مليون طالب ، وتنتشر فى جميع المناطق اليمنية خصوصا فى صنعاء وتعز وحجة وعمران وأبين واب ومأرب وحضرموت ، ويتجاوز عددها ١٤٠٠ معهد ويعمل بها ٨ آلاف شخص من الدول العربية (خبراء ومدرسين) .و٩٥ ٪ من العاملين بها ينتسبون إلى حزب «التجمع الوطنى للإصلاح»، وتكرس تدريس المواد الدينية واللغة العربية ،ونشر الدعوة الإسلامية على الأسس السلفية ،ومحاربة المذاهب والاتجاهات الإسلامية التى تتعارض مع هذه الأسس«والتصدى للشيوعية والماسونية والعلمانية والصهيونية» حسب ما يقول قادة التجمع . ويدير هذه المعاهد هيئة مستقلة يسيطر عليها حزب التجمع الوطنى للإصلاح ،وتعتمد الدولة فى ميزانيتها السنوية نحو سبعة ملايين ريال لهذه المعاهد.

وكانت قضية توحيد التعليم إحدى قضايا الخلاف الأساسية فى بداية الوحدة(١٩٩٠-١٩٩٤) بين الحزب الاشتراكى اليمنى والأحزاب الأخرى ، خاصة حزبى« المؤتمر الشعبى العام» و«التجمع اليمنى للإصلاح» .فقد طالب الحزب الاشتراكى اليمنى وبإلحاح منذ قيام الوحدة بين شطرى اليمن ،وفى فترة تقاسم السلطة بين حزب الرئيس (المؤتمر الشعبى العام) والحزب الاشتراكى ، بتوحيد المدرسة اليمنية والقضاء على ازدواجية (بل ثلاثية) التعليم. فقد كانت هناك ثلاث مدارس فى اليمن. واحدة تتبع التعليم العام فى المحافظات الشرقية والجنوبية(جمهورية اليمن الديمقراطى سابقا) وترتبط باختيارات الحزب الاشتراكى .ومدرسة تتبع التعليم العام فى اليمن الشمالى ،والمعاهد الدينية «التى يسيطر عليها حزب التجمع اليمنى للإصلاح والاخوان المسلمون والسعودية».

وتقدمت حكومة الوحدة اليمنية بمشروع قانون لتوحيد التعليم لم يتطرق إلى توحيد المناهج فرفضه مجلس النواب.



على عبد الله صالح

وأعد المجلس مشروعا جديدا لتوحيد التعليم والمناهج بحيث يكون فى اليمن مدرسة واحدة ،وشارك فى إعداد هذا المشروع ٧٠ عضوا فى مجلس النواب . ورغم ادراج المشروع فى جدول أعمال المجلس منذ عام ١٩٩١ فقد ظل يحجب عن نظره مرات عديدة ،وكلما حدد موعد لمناقشته أجل لأسباب مختلفة، إلى أن أصدره البرلمان فى عام١٩٩٢ . ولكن الرئيس امتنع عن التصديق عليه وكان بذلك القانون الوحيد الذى أصبح نافذا بقوة الدستور دون أن يصدر من الرئيس على عبد الله صالح. ولم يكن غريبا أن القانون لم يتم تطبيقه طوال هذه السنوات التسع على المعاهد العلمية(الدينية) حرصا على التحالف بين حزبى المؤتمر والإصلاح.

ومع تشكيل حكومة **عبد الله** باجمال وتقدمها ببرنامج عملهما لنيل ثقة مجلس النواب اليمن متضمنا عزم الحكومة على توحيد مناهج التعليم وضم المعاهد الدينية إلى التعليم العام، شن حزب«التجمع الوطنى للإصلاح» حملة ضارية ضد هذا القانون .بدأ باعتذار «الشيخ عبد الله حسين الأحمر» رئيس مجلس النواب» اعتذر عن حضور الجلسة التى يناقش فيها بيان الحكومة فقال فى رسالة اعتذار لأعضاء مجلس النواب «اعتذار عن حضور الجلسة التى يناقش فيها بيان الحكومة (الذى) يتضمن الغاء المعاهد العلمية الناجحة والتى هى من منجزات الثورة والجمهورية ولا يجوز المساس بها. وطالب «الشيخ عمر أحمد سيف» المرشد العام للميثاق الوطنى (المنهج الفكرى للحزب الحاكم) والذى ترك حزب التجمع وانتقل إلى المؤتمر منذ ٥ سنوات ،طالب الرئيس على عبد الله صالح بالغاء قرار الحكومة بالغاء المعاهد الدينية «لأن الغاؤها يصيب فى خدمة أعداء الدين ومثيرى الفتن» .ولما عارض نواب الإصلاح الالغاء قائلين أن الدعوة إلى الغائها «محاولة للتغطية على المفاسد المتفشية فى التعليم العام وخصوصا ظاهرة الغش والفساد (المالى والأخلاقى» .

وبالفعل صدر يوم ٨ مايو ٢٠٠١ قرار تنفيذى لتطبيق القانون العام للتعليم الصادر عام ١٩٩٢ فيما يخص هذه المعاهد ، ودمج موازنتها المالية والادارية والغيته بموازنة وزارة التربية والتعليم بدءا من هذا الشهر(يونيه ٢٠٠١).

ولاشك أن الحكومة تشجعت بالتأييد الشعبى والسياسى الواسع لهذا القرار ،خاصة وأن هذه الأموال كانت تستخدم فى دعم نشاطات حزب التجمع الوطنى للإصلاح» وتستغل فى اعداد كوادره وتكريس الانفصام والازدواجية فى التعليم.

وتتوقع دوائر سياسية فى اليمن أن تواصل الحكومة سياسة توحيد التعليم بفتح ملف «جامعة الإيمان» فى صنعاء والتى يديرها رئيس مجلس الشورى فى« التجمع اليمنى للإصلاح ،ومراجعة المناهج المطبقة فيها وبحث مصادر تمويلها.

مصر

الاحتكار في مصر صناعة حكومية

عريان نصيف

" من العوامل البارزة فى زيادة أسعار بعض السلع الغذائية ، تعرضها لعمليات الاحتكار والسيطرة من مجموعة من تجار الجملة الذين يتحكمون فى تصريف وبيع هذه السلع .. ولقد بدأ فى الفترة الأخيرة قيام احتكار فعلى من بعض التجار لأسواق السكر واللحوم والأسماك والدواجن والفاكهة والخضر".

من تقرير " التسويق الزراعى" الصادر من لجنة الإنتاج الزراعى والرى بمجلس الشورى - ١٩٩٩

عندما سئل د. **أحمد جويلى** فى حديث صحفى بمجلة المصور فى فبراير ١٩٩٦ - عندما كان يتولى مسئولية وزارة التموين والتجارة الداخلية .. عن أكثر القرارات أهمية وخطورة - من وجهة نظره - التى يمكن أن تصدر عن اجتماعات مجلس الوزراء ، كان رده السريع والحاسم" **الأهم ، هو الموافقة على قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار"**

ولقد كان صدور قانون منع الاحتكار يحتل مرتبة رئيسية - بل أولى - فى اهتمامات **د. جويلى** منذ توليه لوزارة التموين فى مواجهة ماأدركه ولمسه واقعيا بحكم مسئوليته من قيام وتنامى الظاهرة الاحتكارية فى السوق المصرى وخاصة فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية والغذائية .

ومن هنا كان اعداده - وتقديمه - لمشروع قانون" **حماية المنافسة ومنع الاحتكار"** ذلك المشروع الذى نشرنا أهم مواده فى **مجلة اليسار/** عدد أبريل ١٩٩٦ . والذى أكدنا موافقتنا عليه بل ومطالبتنا للحكومة - التى قدم إليها منذ ١٩٩٤ - أن تسرع باتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لصدوره.

وكان هذا المشروع يدور حول ثلاثة محاور أساسية :

أولا: التجريم لكافة صور الاحتكار ووسائله المختلفة:

* إبرام أى عقد أو اتفاق مكتوب أو شفهى ، أو قيام اتحاد ، بهدف احتكار استيراد أو انتاج أو توريد أو بيع أو شراء ، أية سلعة - أو مادة تدخل فى إنتاجها أو تصنيعها - بقصد حجبها عن التداول أو الحد من انتاجها أو توزيعها أو عرضها أو التلاعب فى أسعارها ، سواء كانت الأطراف وطنية أو أجنبية أو مشتركة.

* قصر توزيع انتاج المصانع على أشخاص أو فئات محددة أو فى أماكن معينة ، بما يؤدى إلى حدوث اختناقات فى التوزيع أو زيادات للأسعار .

* شراء التجار لأسهم شركات تباشر نفس نشاطهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

* خروج اتحادات أو جمعيات أو روابط المستوردين أو التجار عن أهدافها المحددة ، أو الاتفاق على التلاعب بالأسعار.

ثانيا: قيام جهاز للرقابة:

ينص مشروع القانون على قيام جهاز للرقابة:

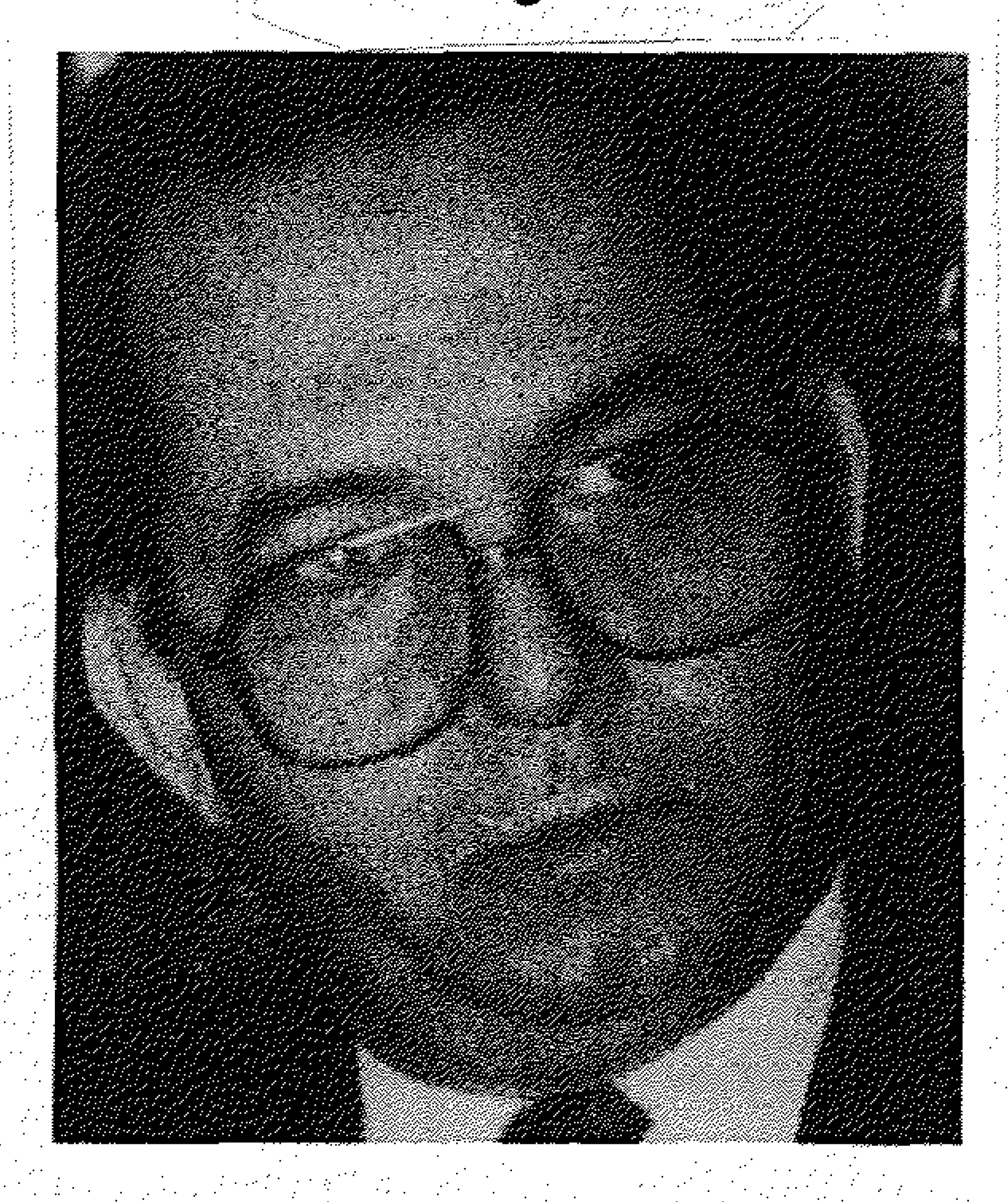
* يتبع الدولة (وزارة التموين).

* له سلطات الضبط القضائى والرقابة والتفتيش ، على الاخلال بقواعد هذا القانون .

ثالثا: العقوبات للمخالفين:

*** وجوبيا : ١- الحبس من ثلاثة شهور حتى سنتين.**

د. أحمد جويلى
قانون منع الاحتكار



٢- الغرامة من ١٠ إلى ١٠٠ ألف جنيه ، أو مايعادل ضعف الكسب غير المشروع الذى تحقق نتيجة الاحتكار، أيهما أكبر.

٣- مصادرة السلع محل الاحتكار ، والغاء الاتفاقات المخالفة.

*** جوازيا: الشطب من سجلات التجار أو المستوردين أو الوكلاء والوسطاء التجاريين.**

.. ليس هذا فحسب.

فلقد صرح **د.جويلى** فى مارس ١٩٩٦ ، أنه سيضاف للمشروع قبل عرضه على مجلس الشعب ، مادة جديدة تقرر مبدأ "**حق المواطنين فى التعويض عن عدم توافر الخدمات التى من المفروض أن تقدمها لهم الوزارات والجهات الرسمية المختصة".**

.. ولشديد الأسف ، ووفقا لسياسة " الخصخصة على الطريقة المصرية":

* تم " التحفظ" على المشروع فى " درج أمين"!!

* تم" الافراج" عن**د. جويلى** من مسئولية وزارة التموين ، ليتولاها**د. حسن خضر**!!

* تم " الدعم والحماية للظاهرة الاحتكارية بما أدى إلى تمكنها من اهدار مصالح البلاد وحقوق العباد !!

الظاهرة الاحتكارية تدمر الاقتصاد المصرى

يحدد الباحث **عبد الفتاح الجبالى** - رئيس وحدة البحوث الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، بكلمات محددة وحادة - واقع الظاهرة الاحتكارية فى مصر فى هذه المرحلة ،

الاحتكارات طالت كل شئ فى مصر .. من القطن والبطاطس .. وحتى السمك والسماد والألبان

بأن"ظاهرة الاحتكار أصبحت إحدى **سمات النظام الاقتصادى فى مصر**، حيث تمكنت مجموعة من الشركات الكبرى من السيطرة على عدد من القطاعات الرئيسية وباتت تتحكم فيها **بشكل ينذر بعواقب وخيمة**".

ولعل هذا الباحث الجاد لم يبالغ فى توصيف الحالة والتحذير من مخاطرها ، فان واقع تنامى هذه الظاهرة المدمرة فى مجمل قطاعات الاقتصاد المصرى - وخاصة فى العقد الأخير - يؤكد - من خلال ليس فقط المتابعة الميدانية اليومية المعاشة ، ولكن أيضا من خلال العديد من المؤسسات المسئولة ، البحثية "**مثل المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية**" والبرلمانية(**كمجلس الشورى** وتقارير لجانه المتخصصة) ، والاعلامية(**كمجلة الأهرام الاقتصادى**) - مدى سيطرة واستقواء الاحتكار - بالعمق والاتساع - على مقدرات الانتاج والاقتصاد والانسان المصرى.

* القطن:

فى نهايات ١٩٩٨ ، قامت ضجة كبرى حول أحد كبار المستثمرين فى مجال الأقطان ، متهمة إياه بالحصول على عدة ملايين من الجنيهات كقروض من البنوك والهروب بها إلى خارج القطر . ولن نهتم كثيرا بالتساؤل عن مدى صحة هذا الاتهام ونتيجة التحقيقات حوله ، فهنالك ماهو أخطر بكثير ، حيث إن هذا المستثمر(**وهو د. محمود وهبه**) تمكن فى موسم ١٩٩٥/٩٤ من خلال شركته الخاصة (**الأهلى للأقطان**) ، من شراء أكثر من نصف مليون قنطار من القطن (أى أكثر من **٢٠٪ من جملة المحصول**) **من الفلاحين وبأسعار منخفضة ثم تمكن - بهذه الكمية الضخمة - من التحكم فى سوق الغزول وفى شركات الغزل والنسيج** ، مما جعل **عصام رفعت** رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى " القومية" يصرخ - بعد سلسلة من التحقيقات الكاشفة لهذه المأساة - " **قولوا لنا بالله عليكم ماهو الاحتكار ، إذا كانت شركة واحدة استطاعت أن يكون لديها ٥٠٠ ألف قنطار من القطن** . انها حرب تجويع ضد مصانع الغزل لاخضاعها لجبروتها ، وإلا فلا أقطان"



عصام رفعت
ماهو الاحتكار إذن !!

وكانت النتيجة الداخلية ، أن شركات الغزل والنسيج الكبرى التى يعمل بها أكثر من **٢٥٠ ألف عامل على الأقل** ، انخفضت طاقتها الانتاجية ، وتوقفت - وفقا لتقرير صادر من مجلس الشعب فى العام التالى - **٥٠٪ من مغازلها.**

السكر:

يتحكم فى هذه السلعة المهمة - زراعيا وصناعيا وغذائيا - عدة أفراد من المحتكرين ، حددهم اللواء **محمد السعيد صالح** مدير الإدارة المركزية بجهاز الرقابة بوزارة التموين عام ١٩٩٥ بأنهم ستة أفراد " أحدهم **طالب عربى فاشل** وآخر كان رئيسا سابقا لإحدى الشركات العامة وتم عزله لانحرافه" وتقوم هذه **المافيا الاحتكارية** - منذ منتصف التسعينيات - بالتلاعب فى سوق السكر المصرى (رغم أن حجم انتاجه المحلى يقترب من ٧٥٪ من المعدلات الاستهلاكية المطلوبة) سواء برفع السعر- دون أى مبررات اقتصادية محلية أو عالمية - أو باغراق السوق بالسكر المستورد الأرخص سعرا (لدعمه من دول تصديره) ولكن الأقل جودة.

ووصل الأمر فى موسم ١٩٩٩ إلى انهيار الشركة العامة للسكر وتراكم المخزون لديها مما اضطرها - وفقا لبيانات رئيسها الذى استقال لعدم الاستجابة الى تحذيراته - إلى السحب على المكشوف من البنوك بما قيمته **مليار جنيه وبفوائد تزيد على ١٠٠ مليون جنيه سنويا.**

وكانت ذروة الهيمنة الاحتكارية المستفزة عام ٢٠٠٠ ، حيث تمكن محتكرو تجارة واستيراد السكر من خلق أزمة طاحنة فى هذه السلعة ، وأعلنوا - بكل تحد - استعدادهم لانقاذ الحكومة من هذه الأزمة ولكن بشروطهم ، وكان لهم ماأرادوا.

وأعلن الكيميائى **عبد الحميد سلامة** رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بشركة الدلتا للسكر - فى أهرام ٢٠٠٠/١١/٥ -" **نفذت مافيا استيراد السكر مخططها وأخفت السكر من الأسواق ، وأمكنها أن ترغم الدولة على تخفيض الجمارك والغاء السعر الحكمى وفتح الاستيراد ، وتم لها ماأرادت ، والحمد لله رب العالمين**".

* الأرز:

على الرغم من أن انتاج محصول الأرز فى مصر يصل سنويا إلى **٤٫٥ مليون طن** ، وأن انتاجيته تعتبر من أعلى المعدلات العالمية.

إلا أن احتكار المضارب الخاصة له - بعد اعطائها بالقانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩٢ صلاحيات واسعة ليس للضرب فقط ولكن للتعامل أيضا فى هذه السلعة الغذائية الضرورية - مكنها - وهى التى تتعامل فى أكثر من **٧٠٪ من الناتج المحلى**- من التحكم فى السوق :

- **بتخفيض السعر الذى تشترى**

به المحصول من الفلاحين.

– **ويرفع السعر – بعد" تعطيش" السوق – تجاه المستهلك.**

ولعل مأساة الأرز في العام الماضي ، تؤكد مدى الهيمنة الاحتكارية على سوقه ، بما أدى إلى إهدار مصالح كل من الفلاحين المنتجين وجماهير" المستهلكين والاقتصاد المصرى بضرب الامكانات التصديرية لهذا المحصول.

* القمح:

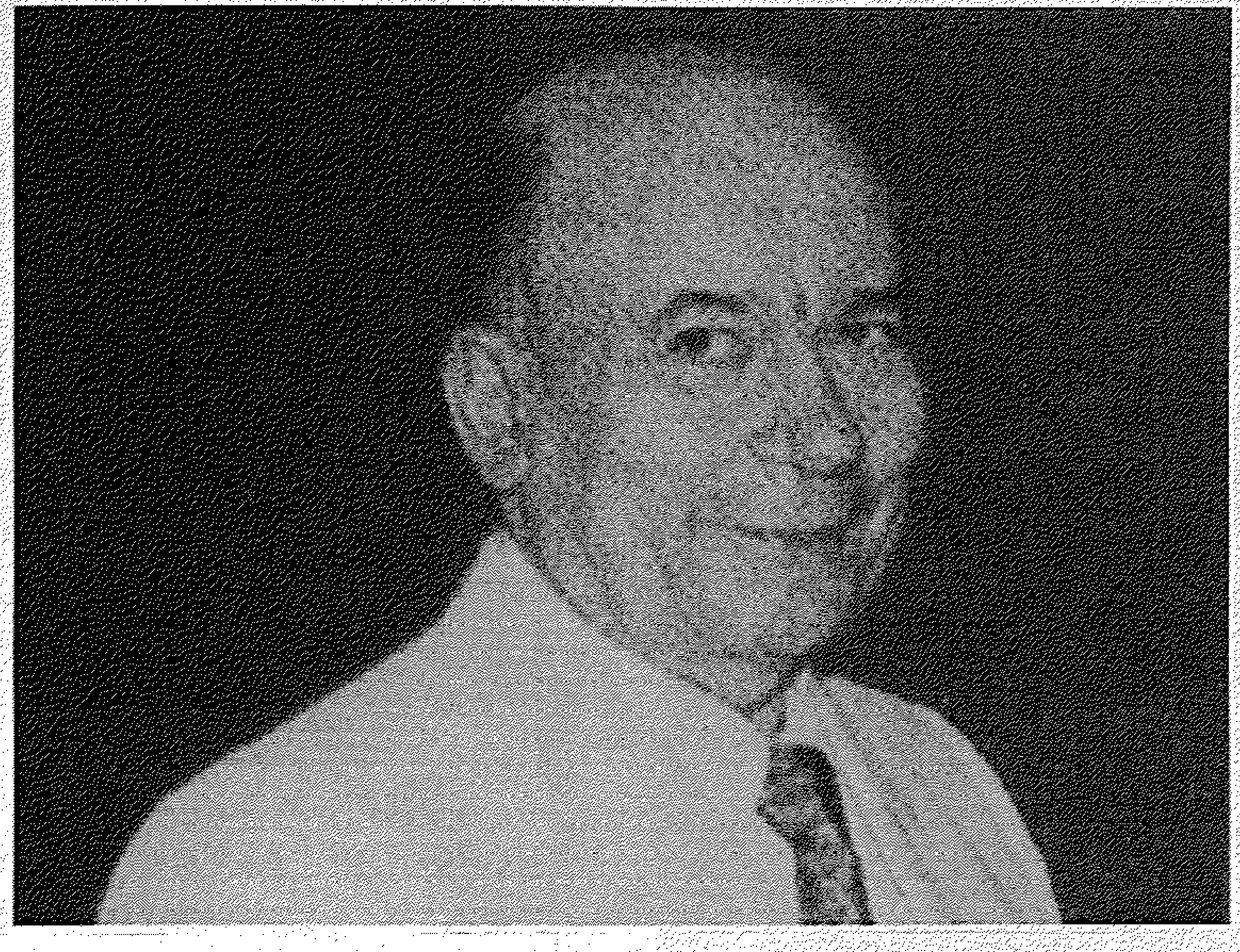
لم يكتف السادة المسئولون من أنصار " الخصخصة على الطريقة المصرية" ، ومن أصحاب سياسة" التصدير من أجل الاستيراد" التى ثبت – بجانب مخاطرها الاقتصادية والسياسية – فشلها عمليا فشلا ذريعا، بما أوصل مصر الى أن تصبح – وفق تقارير مجلسى القمح الأمريكى والدولى – الدولة الثانية- والأولى أحيانا – فى حجم استيراد القمح، الذى بلغت قيمته فى السنوات الأخيرة إلى حوالى **٣ مليارات جنيه سنوياً** ، مقابل المزيد من تكدس ثروات المستوردين والسماسرة والوكلاء التجاريين العاملين لحساب الشركات الأمريكية للقمح والدقيق، فى إطار حركة القطاع الخاص (بجانب الاستيراد الذى تقوم به الدولة) . **بل أصروا أيضا – خلال عام ٢٠٠٠ – على رفع يد الدولة من عملية استيراد القمح** وتركها لكبار المستوردين ، والمستثمرين الأجانب الذين يصبح من حقهم أيضا – وفق تصريحات وزير التموين فى أبريل ٢٠٠٠ – بناء صوامع لتخزين القمح المستورد وانشاء مطاحن لادارة عملية التعامل فى القمح والدقيق.

وهكذا فبدلا من السعى لتحجيم الفجوة القمحية والتقليل من حجم استيراد " رغيف عيشنا، يفتح الباب- على مصراعيه – لمحتكرى ومافيات الاستيراد للهيمنة والتربح على حساب الغذاء الرئيسى للشعب.

* البطاطس:

فى ظل تغييب الدور التعاونى لتقديم مستلزمات الانتاج للفلاحين ، تمكنت مافيا الاحتكار – فى مجال البطاطس – من:

– أن تفرض على الزراع أصنافاً رديئة من التقاوى مثل" **الأجوريا والديزيه**" وبأسعار تقترب من **٣٠٠٪ بالنسبة** لأسعار التقاوى الجيدة التى كانوا يستلمونها من التعاونيات.



د. يوسف والى
الاحتكار صناعة حكومية

– ادخال أسمدة ومبيدات ملوثة للمحصول وللتربة وللمياه وضارة بصحة الانسان المستهلك وبعضها محرم استخدامه دوليا ، مثل" **مركبات الادرين والفوسفور والسليكرون**"، ومثل مبيدات"**كلوريد الزئبق وفوسفيد الزنك**".

وكانت نتائج هذه الهيمنة الاحتكارية:

١- انخفاض انتاجية الفدان بنسبة تقرب من ٥٠٪

٢- خسارة الزراع الكبيرة ، وخاصة مع ارتفاع أسعار هذه المستلزمات.

ظاهرة الاحتكار أصبحت إحدى سمات النظام الاقتصادى المصرى بشكل ينذر بعواقب وخيمة

٣- ضرب عملية التصدير – بعد أن كان للبطاطس المصرية ميزتها النسبية فى الأسواق الخارجية- بل ورفض الاتحاد الأوروبى – فى سنوات عديدة – استيراد البطاطس المصرية.

.. وإذا كان هذا هو حجم الاهدار الاحتكارى لمحصول البطاطس ، فان البطاطس المصنعة لم تسلم من مخالب مافيات الاحتكار، حيث تمكنت شركة" **شيبسى العالمية**" من شراء شركة **شيبسى مصر مقابل ٤٣٠ مليون جنيه**، وأصبحت بالتالى مسيطرة على ٧٥٪ من سوق البطاطس المصنعة.

* اللحوم الحمراء:

تمكنت مافيات احتكار اللحوم المستوردة من تحقيق مكاسب مادية فوق التصور الاقتصادى فى سنوات التسعينيات ، بما قدره بعض الباحثين بأن أرباح كل من المحتكرين الثلاثة لهذه اللحوم تصل إلى **١٢٠ مليون جنيه** فى العام (روز اليوسف فى ١٩٩٩/٤/١٧).

من المنطقى – أمام هذا التربح المهول – ألا تعبأ هذه العصابات الاحتكارية بأى قيم اجتماعية أو اقتصادية أو انسانية.

ولقد تمثل ذلك فى استيرادهم – فى منتصف التسعينيات – لكمية **٢٧٤ ألف طن من اللحوم المذبوحة المجمدة** ، على الرغم من تحذيرات وزارتى الصحة والتموين آنذاك من أنها غير صالحة

للاستهلاك الآدمى ، وعلى الرغم من الاستجوابات التى قدمت فى مجلس الشعب بشأنها والحملات الساخنة فى الصحف القومية قبل الحزبية ضد هذا الاستفزاز الاحتكارى لغذاء الشعب.

*** الدواجن:**

بعد نهوض صناعة الدواجن فى مصر ، حتى وصل الوضع بها عام ١٩٨٥ إلى مايلى:

- **إنشاء ١٨ ألف مزرعة تنتج ٤٢٠ مليون دجاجة سنويا.**
- **إنتاج سنوى للبيض حجمه ٤ر٥ مليار بيضة فى العام.**
- **استثمارات فى هذه الصناعة تبلغ ٥ر٣ مليار جنيه.**

فان مجموعة محتكرى انتاج واستيراد الدواجن ، استطاعت - بالعديد من الوسائل المستفيدة من سياسات " الخصخصة على الطريقة المصرية" ، أن تدمر هذه الصناعة بكل ماكانت تعنيه من مصالح للمنتجين والمستهلكين والأيدى العاملة ، حتى قلصت حجم هذه المزارع وتمكنت من التصفية النهائية - وفق الأرقام التى أوردها الأستاذ **إبراهيم نافع** فى أهرام ١٩٩٥/١/٦ - لحوالى **١٦ ألف مزرعة من مجمل ١٩ ألفاً.**

ولم يكتف المحتكرون بذلك ، بل أدوا **عام ١٩٩٨ إلى إغلاق** - أو توقف - عدد كبير من المزارع المتبقية ، والتحكم بالتالى فى رفع أسعار كل من الدواجن والبيض وكتاكيت التربية ، وذلك باغراقهم لسوق الكتاكيت بأصناف يستوردونها ، ثم التوقف الفجائى - المحسوب - عن تسليم المزارع للكميات المتعاقد عليها ، تحت دعاوى " ارتفاع درجة حرارة الجو".

*** الأسماك :**

بينما تتمتع مصر بامكانات هائلة فى مجال الثروة السمكية ، تتمثل فى **١٣ مليون فدان من المسطحات المائية و١٠ بحيرات كبيرة ذات انتاج وافر وأكبر ثانى بحيرة صناعية فى العالم**، فقد تسببت مافيا الثروة السمكية - من خلال عصابات الاتجار بالزريعة ، والاستيلاء على مساحات شاسعة من البحيرات العامة لحسابهم - فى مايلى:

- الاستيراد - والتربح منه - **لكمية ١٥٠ ألف طن سمك سنويا تبلغ قيمتها ٤١٥ مليون جنيه.**
- **الارتفاع المغالى فيه فى أسعار الأسماك.**

موقف الحكومة من ظاهرة الاحتكار تتراوح بين الدعم المباشر له أو تمكينه من خلال بيع شركات القطاع العام .

هل حكومتنا ترغب بالفعل فى التصدى للاحتكار وحماية الاقتصاد المصرى من مخاطره ؟! سؤال ينبغى الاجابة عنه باجراءات صارمة.

- **التدنى بمتوسط نصيب الفرد من هذا الغذاء الضرورى إلى أقل من ٦ كيلو جرامات فى العام.**

*** الألبان ومنتجاتها:**

فى الوقت الذى يبلغ فيه حجم المنتج السنوى من اللبن المحلى الطازج **٢ر٣ مليون طن**، فان محتكرى استيراد الألبان ومنتجاتها ، قد أوصلوا الأمر إلى الواقع المتردى التالى:

- نسبة استيراد مصر من الألبان ومنتجاتها يمثل **٦٥٪ من حجم الاستهلاك.**
- نستورد " مسلى" من الخارج بمعدل يقترب من **٩٠٪ من الاحتياج الغذائى.**

وتزداد عبثية الوضع طوال التسعينيات ، لتصل - نتيجة تحكم جماعات احتكار استيراد الألبان ومنتجاتها - إلى المعادلة العجيبة التالية التى تكشفت عام ٢٠٠٠:

أ- **يتم القاء كميات هائلة من الألبان الطازجة المحلية فى الترع والمصارف لعدم قدرة المنتجين على تصريف انتاجهم**(نتيجة اغراق محتكرى الاستيراد السوق بالمستورد) ، ولعدم تمكنهم أيضا من تخزين انتاجهم أكثر من ٢٤ ساعة ، لكى تستقبل فيه " المبردات والتنكات" التى يتم فيها التخزين (وهى أيضا تحت سيطرة المحتكرين) الانتاج الجديد . (الأهرام ٢٠٠٠/٧/٨).

ب- **يصل سعر بيع اللبن المعلب من المصانع المستوردة للبن البودرة إلى ٥ر٢ جنيه ، بل وصل جنون التربح إلى استيراد مافيا احتكار الألبان لبن" فرز" من الخارج بأسعار زهيدة ثم تقوم بتعبئته - دون أى إضافات تصنيعية - فى عبوات زنة ٤٠٠ جرام وتبيعها بسعر ٢٥ر٧ جنيه محققة بذلك أرباحاً مهولة تصل إلى ٩٠٠٪ (د.حسن سليمان المستشار بوزارة الزراعة).**

وعندما حاولت الحكومة - تحت ضغط الجمعية المصرية لمنتجى الألبان ، ومن خلال الآليات الاعتيادية لجهاز مكافحة الدعم والاغراق - مجرد فرض رسوم اغراق محدودة وتقتصر فقط على الألبان الجافة المستوردة ، قامت قيادة المحتكرين ووصل الأمر ببعضهم إلى التوجه بشكاوى رسمية إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة لحماية مصالحهم الاحتكارية.

وكما هو الوضع - المتمشى مع سياسات حكومتنا الرشيدة ، تراجعت الحكومة وانتصر المحتكرون.

*** السماد:**

على الرغم من أن حجم الانتاج المحلى من هذه الصناعة الاستراتيجية يصل إلى متوسط**٥ر٦ مليون طن سنويا**، بما يكفى لتغطية احتياجات الزراعة المصرية وأيضا تصدير نسبة من هذا الناتج الذى يحظى بميزة نسبية فى الأسواق الخارجية.

على الرغم من ذلك فان السماد - نتيجة هيمنة المحتكرين - أصبح ظاهرة مأساوية فى مجال الانتاج الزراعى :

- **اختفاء ، ثم ظهور السماد فى السوق السوداء ، وبأسعار أشد سوادا.**

- **اغراق السوق بالسماد المستورد الأقل جودة - بل والذى يحمل أضرارا على التربة كما يقرر محمد ادريس رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى - ، ولكنه بأسعار منخفضة عن مثيله المحلى نتيجة دعمه من دول التصدير.**

- تدهور الصناعة المحلية وركود انتاجها ، بما أوصل خسارة الشركة العامة المصرية أكثر من **٢٥٠ مليون جنيه فى عام واحد هو ١٩٩٨.**

* الجلود:

يتحكم٤٪ فقط من تجار الجلود فى ٤٣٪ من الانتاج الكلى ، كما يتعامل " كارتل" غير معلن من كبار التجار - وفقا لتقديرات خبراء المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية - فى ٤٥٪ من القيمة الكلية للجلود المدبوغة.

بما أدى من ناحية إلى الإضرار بغالبية المنتجين ، وإلى الارتفاع الكبير فى أسعار المنتجات الجلدية تجاه المستهلكين من ناحية أخرى ، وإلى الإضرار بالمصالح التصديرية العامة من زاوية ثالثة.

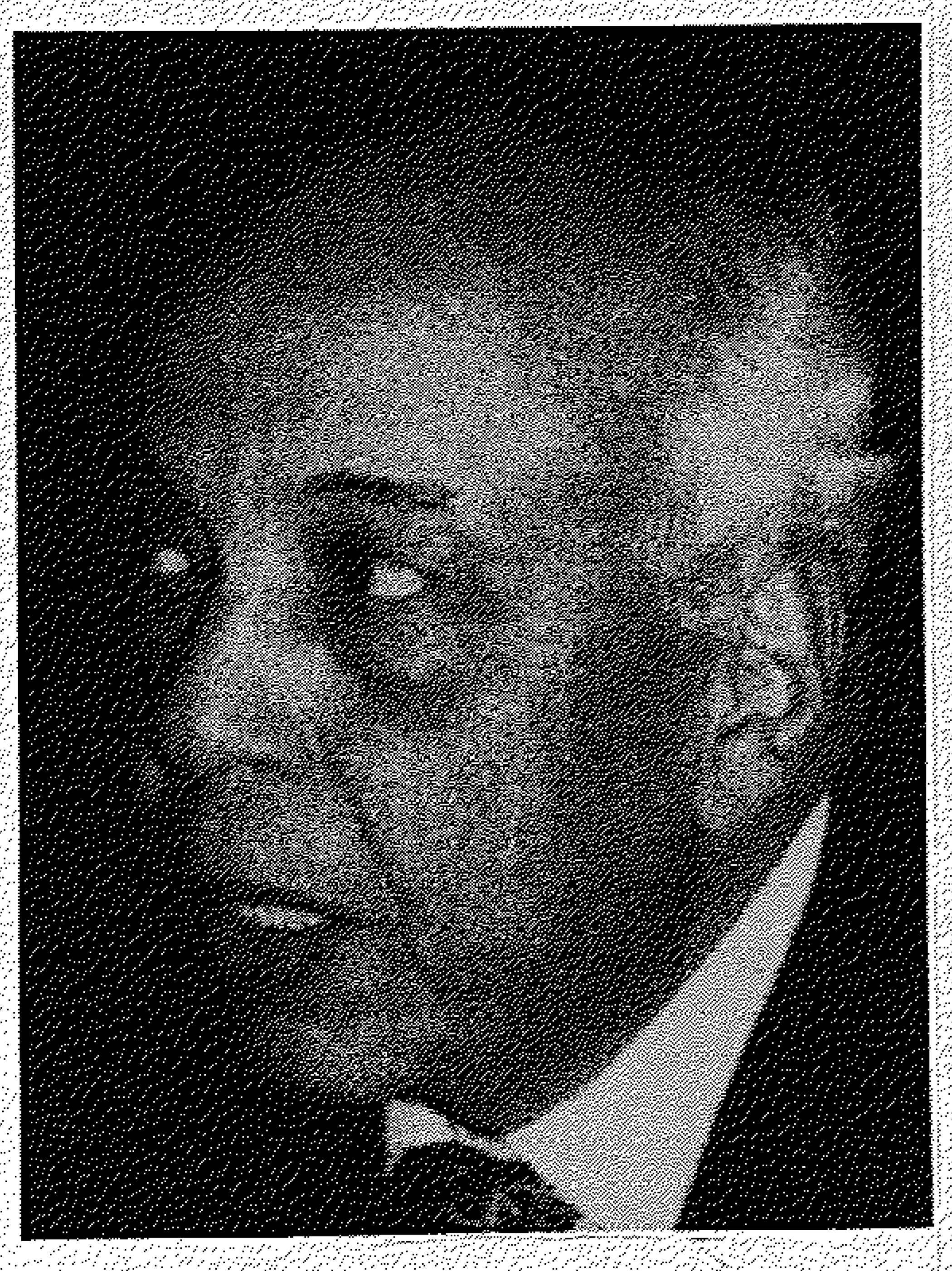
* الذرة الصفراء:

يهيمن عدد محدود من المحتكرين على استيرادها ، حيث تصل الكمية المستوردة سنويا إلى **مليون طن** ، متحكمين بذلك فى سوق الأعلاف بكل مترتباتها الغذائية.

وإذا كنا قد قدمنا - وبايجاز نأمل ألا يكون مخلا - لمظاهر قيام وتنامى الاحتكار فى السلع الزراعية أو المرتبطة بها والقائمة عليها ، لمجرد تحديد" سقف تخصصى" للبحث فى هذا الموضوع الكبير والخطير ، فمن المهم الإشارة إلى مظاهر ومخاطر الاحتكار فى بعض المجالات الأخرى:

* الأسمنت

فى شهر يوليو ١٩٩٨، بلغ انتاج الأسمنت فى الشركات المصرية السبع المنتجة له١٠٠٪ كما بلغت نسبة تسليمه **للتجار ١٠٠٪ أيضا**، وعلى الرغم من ذلك احتدمت الأزمة واختنق السوق وارتفع السعر **من ٢٢٠ إلى أكثر من ٣٠٠ جنيه خلال ١٥ يوما فقط.**



ابراهيم نافع
تدمير صناعة الدواجن

وكان السبب - الذى بمعرفته بطل العجب - قدرة المحتكرين على التلاعب بالحصص من ناحية وعلى" تعطيش" السوق للتحكم فيه كما يتراءى لهم وفق المكاسب الرهيبة التى يحددونها لأنفسهم.

وإذا كان ذلك هو الوضع عام ١٩٩٨، وشركات الأسمنت" مصرية" ، فمن السهل أن ندرك الوضع - وتداعياته الخطيرة - بعد هيمنة الشركات الأجنبية على أكثر **من ٧٠٪ من سوق الأسمنت بعد شرائها لشركات أسمنت أسيوط والعامرية والاسكندرية وبنى سويف ، والترتيبات** التى تتم ببيع باقى شركات هذه السلعة المهمة والخطيرة.

* الورق

نتيجة تمكن المحتكرين من إغراق السوق المحلى بالورق المستورد ، بلغت خسائر شركات الورق المصرية - وفقا لاحصاءات ١٩٩٨ - **٥ر٢ مليار جنيه رغم توقف** كثير من خطوط الانتاج بها ، وإغلاق عشرات المصانع الخاصة وتشريد عدة آلاف من العمالة المصرية المدربة لتنضم إلى جيش البطالة المتضخم.

* السلع الكهربائية والمنزلية:

تسيطر شركة واحدة على مجمل حركة سوق هذه السلع ، وهى شركة**"أوليمبيك"** التى تتحكم **فى ٨٠٪ من سوق الدفايات ، ٦٥٪ من الغسالات ، ٥٥٪ من الثلاجات**، فارضة أسعارها بالتالى على جمهور المستهلكين.

بالإضافة إلى أن صدور القرار الوزارى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١- الذى ألغى اشتراط وجود مراكز صيانة فى مصر للأجهزة الكهربائية المستوردة - ساهم فى إغراق السوق بالأجهزة المستوردة على حساب المحلية وتوالى أزمات قطع غيارها والأخطر انتشار الصناعة " السرية" لقطع الغيار لهذه الأجهزة بما يعنيه ذلك من مخاطر **وحوادث تصل إلى حد التسبب فى موت المواطنين نتيجة فساد هذه القطع وعدم مطابقتها للأوصاف ، ولاشى يهم أمام تربح السادة المحتكرين.**

القانون الهزيل لذر الرماد فى العيون

.. ويتواصل نمو الاحتكار ، وتزداد مواقع هيمنته على خريطة الاقتصاد المصرى، وتتوحش مخالبه وأنيابه وهى تنهش كافة مقومات المجتمع.

ويتسع - أيضا - حجم الادراك والرفض لهذه الظاهرة المدمرة والتخوف من مخاطرها على الانتاج والاقتصاد بل والكيان المصرى.

وكان لابد للحكومة من القيام بأى إجراء ، أو - وعذرا -" **تعمل منظر" !**

فكان مشروع قانون " تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار" والقيام بحملة إعلامية واعلانية كبيرة حوله ، والذى لانعرف حتى الآن - ولايهمنا كثيرا أن نعرف - من الذى أعده ، فلقد تباينت الروايات فى هذا الشأن .. مابين أنه من إعداد د. يوسف بطرس أو من اعداد **د. حسن خضر**، أو أنه تجميع لمشروعين أعد كل منهما مشروعه الخاص.

المهم **فى الأمر ، أن هذا المشروع هو مجرد تقنين شكلى لمنع الاحتكار بينما هو فى حقيقته يساعد على بقاء - بل ونمو - الاحتكار.**

وحتى لايؤخذ على موقفنا عدم الموضوعية والرغبة فى مجرد المعارضة ، فسنعود إلى نص المشروع ، كما نشرته مجلة **" الاقتصادى "** كملحق لعددها الصادر فى ٢٠٠١/٢/١٩.

ففى الوقت الذى تضمن فيه المشروع - فى مواده ٤، ٥، ٦ - بعض الصياغات التى تحظر قيام الأشخاص أو المنشآت المتنافسة بالاتفاق الذى يؤدى إلى التحكم فى السلع والخدمات من حيث الانتاج أو التسعير أو التوزيع - نجده مليئا بالثغرات التى تهدر حتى أحكام هذه المواد:

١- الحرص على عدم إدراج "

"الاستيراد" كأحد مجالات ممارسة الاحتكار المجرمة.

٢- المادة / ١٥ من المشروع ، تمت صياغتها بروح " الاخوة العالمية" ! بما يتناقض مع دور الدولة المفترض والضرورى لحماية مصالحها الاقتصادية وأمنها القومى.

فهى تنص على أنه فى حالة أن يكون للحكومة وضع معايير واجبة التطبيق على المنشأة أو المنتج ، فان هذه المعايير " يجب تحديدها وتطبيقها على نحو لايتضمن إحداث أى تفرقة بين منشآت مصرية أو أجنبية لصالح أى من منافسيها المصريين أو الأجانب"!

٣- تقليص دور" جهاز حماية المنافسة" ، على " التحقيق فى وجود أنشطة ضارة بالمنافسة وتقرير مدى توافق الأنشطة محل التحقيق مع أحكام هذا القانون"، دون إعطائه أى صلاحيات ضرورية لممارسة مهامه بالرقابة والتفتيش والضبطية القضائية.

٤- عدم النص فى باب الجزاءات ، على مصادرة السلع محل الاحتكار ، وفقا للقواعد العامة فى العقوبة على أى نشاط مجرم.

.. ولعل أبرز مايؤكد تهافت هذا المشروع - وعدم الرغبة الجادة من خلاله على المقاومة الحقيقية للاحتكار - الاعفاءات والاستثناءات الواسعة الواردة به:

* **الفقرة ثالثا من المادة /٣ ، تعفى من سريان أحكام القانون " الكيانات المنشأة بغرض التصدير أو تشجيع الصادرات من السلع والخدمات" ! ، دون أن تنص - ولانعتقد أن ذلك لمجرد السهوا - على أن تكون هذه المنشآت مملوكة للدولة وتدار للصالح العام .**

* **المادة/ ١٠ ، تنص على حق الوزير المختص باعفاء اتفاقات من أحكام المواد ٤ .٥ .٦ فى حالة أن يعتبرها سيادة الوزير" غير ضارة بالمنافسة الحرة لصغر حجم أطرافها أو حصتها فى السوق أو لضعف تأثيرها السوقى" ، وهى كلها أمور تقديرية ونسبية وغير محددة.**

* **المادة /١١**، تنص على حق المنشآت فى طلب الاعفاء من المواد الثلاث المذكورة ، عند " قيامها بابرام اتفاقات بقصد التنسيق بغير الاندماج" ، وللوزير أن يعفيها بناء على ذلك.

ولاشك أن فرز "**التنسيق من الاندماج**"، قضية بالغة التعقيد وصعبة الاثبات ومحاطة بكل صور وامكانات التحايل والتدليس.

* تجيز الفقرة الأخيرة من **المادة /١١**، المزيد من التوسع فى الاعفاءات - وبصياغات انشائية وأخلاقية وليست قانونية محددة - كأن يكون الغرض من الاتفاق هو" **المساهمة فى تحسين انتاج أو توزيع السلع أو الخدمات ، أو تشجيع التقدم التكنولوجى أو الاقتصادى ".**

ولعل إعادة قراءة **مشروع الدكتور بطرس / خضر** مقارناً بمشروع **د. جويلى** ، يجيب على تساؤل من لايعرف الاجابة على استفساره " **لماذا عوقت الحكومة صدور قانون منع الاحتكار وفقا لمشروع الدكتور جويلى ، ولماذا تطرح اليوم - وبعد ست سنوات تغلغل فيها الاحتكار - هذا المشروع الجديد؟!**

نعم .. الاحتكار فى مصر صناعة حكومية

لانغالى ولانتزيد عندما نكرر ونؤكد أن الاحتكار فى مصر صناعة حكومية.

* **فمن ناحية المواجهة القانونية:** فليس مصادفة - كما أوضحنا تفصيلا - رفض المشروع المقدم من **د. جويلى** ، وصدور هذا المشروع الهزيل الذى يقوم - تحت دعوى منع الاحتكار - بتقنين اتساعه ونمو نشاطه.

* **ومن ناحية المواجهة العملية:** فمواقف الحكومة تتراوح مابين:

أ- الدعم المباشر للاحتكار: كسماح الحكومة لشركة واحدة هى شركة **"ميناتل"** على الهيمنة على **٥٦٪** من سوق الاتصالات عن طريق التليفونات العامة ، ولشركتين فقط للسيطرة على خدمات التليفون المحمول لهما بعدم منح أى ترخيص لشركة " ثالثة (دراسة الباحث **عبد الفتاح الجبالى**- منتدى الحوار الاقتصادى- مركز بحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ٢٠٠١/٢/٢٠)

ب- التمكين للاحتكار من خلال بيع شركات القطاع العام:

فلقد وضع خبراء المجلس القومى للانتاج (أحد المجالس القومية المتخصصة) فى ندوة **الاحتكار فى السوق المصرية وسبل مواجهته**" من يناير ٢٠٠١ - يدهم على مااعتبروه - بحق . أحد الأسباب الرئيسية لقيام وتنامى الاحتكار فى مصر ، **وهو بيع الشركات العامة - عند خصخصتها - والقائمة باحدى الصناعات - إلى جهة واحدة أو جهات " تبدو فى ظاهرها متعددة بينما هى فى حقيقتها تتبع كارتل واحدا مندمجاً.**

ج - تفضيل احتكار على احتكار آخر: فعندما أثيرت قضية احتكار القطن عام ١٩٩٥ ، كان موقف بعض الجهات الحكومية ليس التصدى لذلك ، بل تبرير " التطنيش "! عليه بدعوى حماية القطن المصرى من احتكار آخر يتولاه أحد المصريين المقيمين بأمريكا وزوجته ويتسبب فى خسارة مصر حوالى **٢ مليار دولار سنويا نتيجة** التلاعب بعملية توريد للقطن الأمريكى منذ عدة سنوات تتم لحساب شركة واحدة بكاليفورنيا .

د - الفهم - أو ادعاء الفهم - الخاطئ للرأسمالية والتحرر الاقتصادى ، ويتمثل ذلك فى :

× رفع يد الدولة عن القيام بأى دور فاعل فى الانتاج والتسعير.

× فوضى سوق التصدير والاستيراد دون أى رقابة من الدولة ، تحت دعوى الالتزام بشروط العولمة والتجارة الدولية.

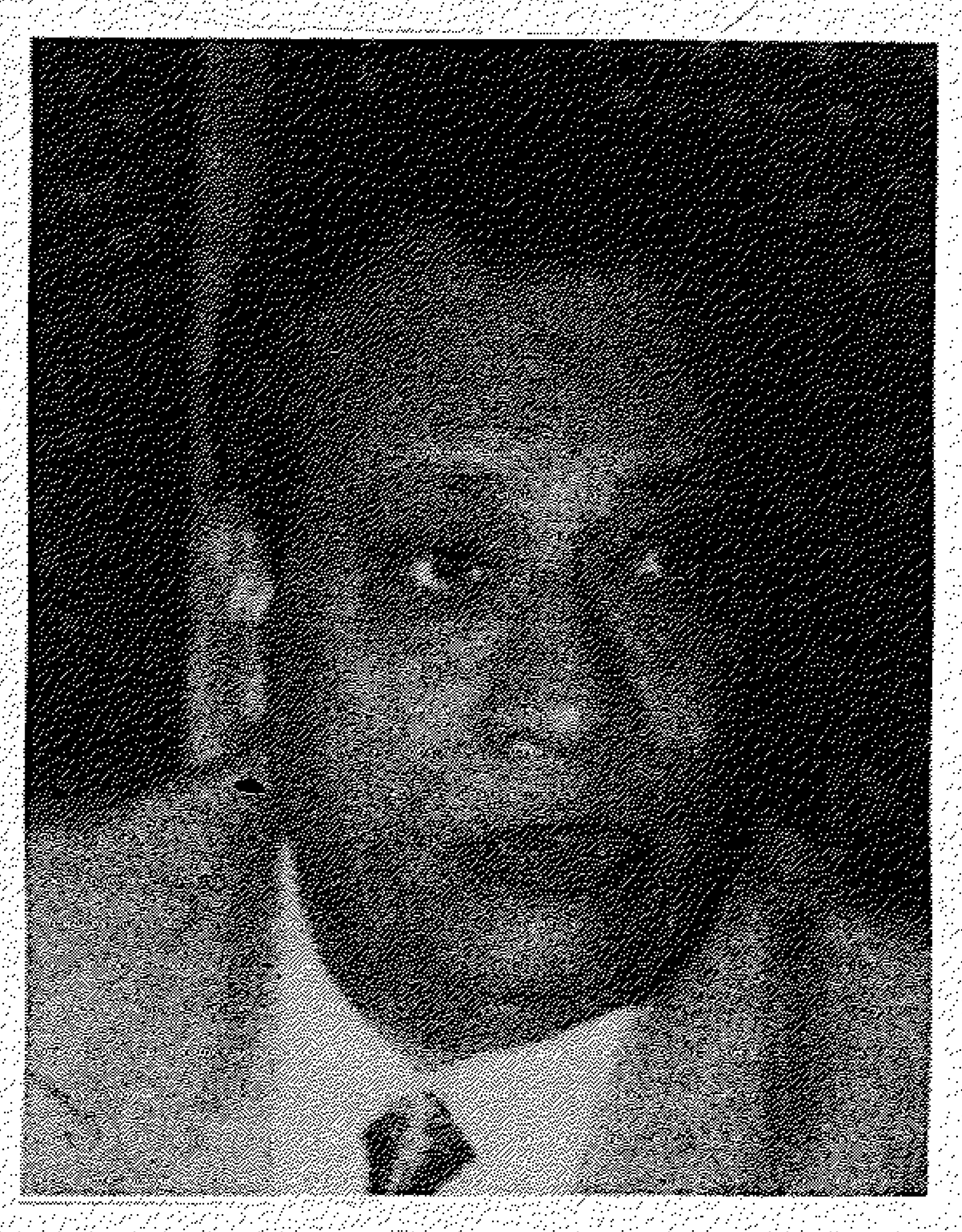
× التصفية الفعلية للدور التعاونى - وخاصة بالنسبة للحركة التعاونية الزراعية - وشل يدها عن القيام بمهامها الائتمانية والخدمية والتسويقية

×××

الخطر محدق ، والحلول واضحة وممكنة ، ولكن .. **هل حكومتنا الرشيدة فى هذه المرحلة السعيدة ، راغبة حقاً فى التصدى للاحتكار وحماية الاقتصاد المصرى من مخاطره ؟**

.. نأمل - بكل الصدق - أن تثبت الحكومة خطأ رؤيتنا ، ولتكن البداية بطرح مشروع قانون **منع الاحتكار** على أوسع حوار جاد تشارك فيه كل القوى الوطنية - السياسية والاقتصادية والديمقراطية - وتلتزم الحكومة بما يسفر عنه.

د. عاطف عبيد



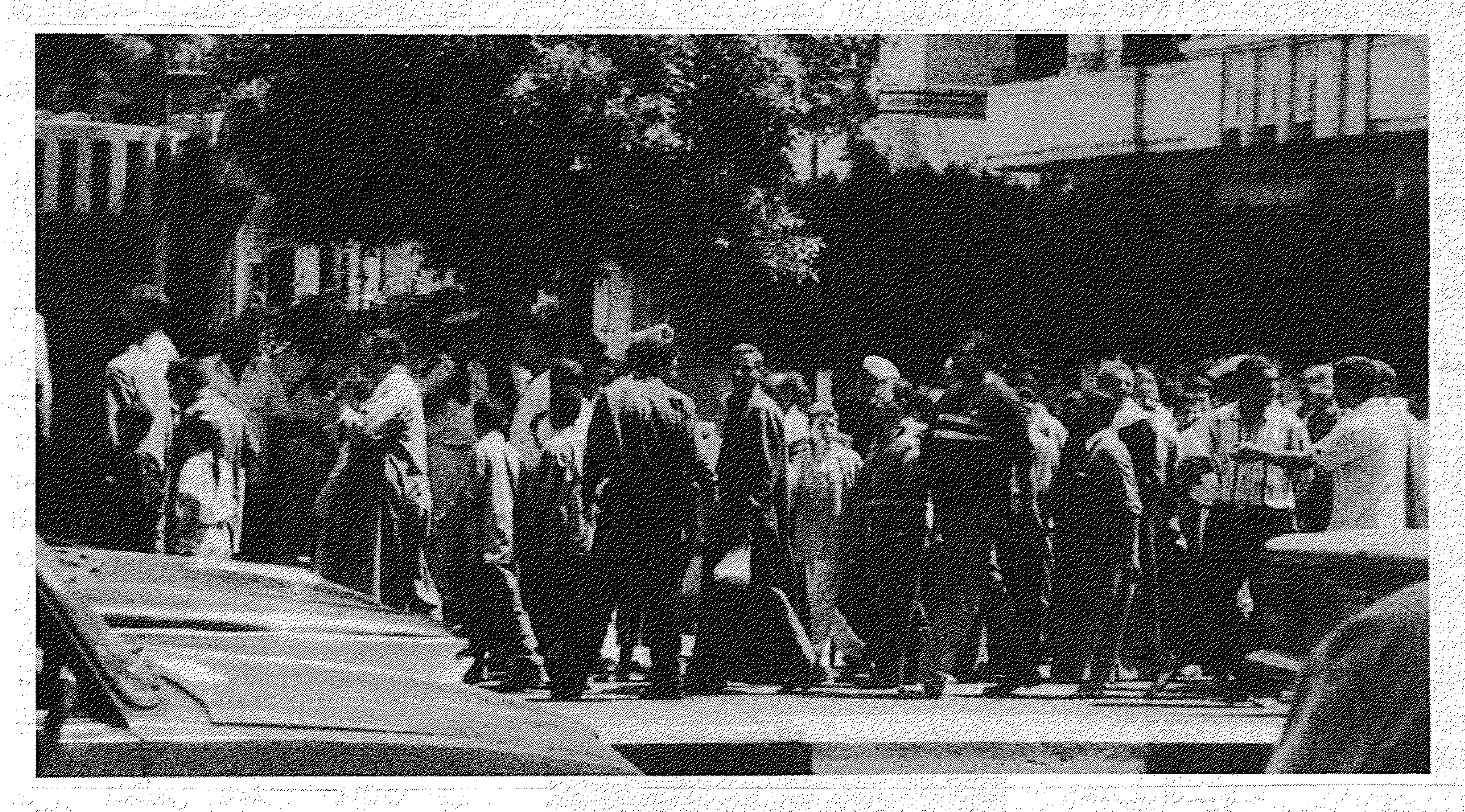
مصر

فى خطابه بمناسبة عيد العمال هذا العام ، تحدث الرئيس مبارك فى أشياء كثيرة ، ليس من بينها مايمس أحوال العمال المباشرة ، سوى قوله إنهم أبناء بارين بهذا الوطن ،" وهذه حقيقة".. وأنهم كثيرو الخلفة، مما يؤدى لالتهام الجزء الأكبر من عائد التنمية ،" وهذا قول معتاد من الرئيس ، يتكرر سنوياً فى هذه المناسبة ، عندما يطالب أحد النقابيين الحاضرين فى الاحتفال بالمنحة ، حتى أصبح مشهداً محفوظاً ومتوقعاً".

أما الكلام المحدد ، والتوجيهات الواضحة ، فيما يتعلق بالشئون الداخلية ، فكانت كلها بشأن القطاع الخاص ، الذى ينبغى تشجيعه والتفريق بين من نهبوا أموال البنوك ، ومن هم سواهم من الرأسماليين .. واستطال الحديث حتى أصابنى الشك فى مناسبة الاحتفال .. نظرت إلى النتيجة المعلقة إلى الحائط ، فوجدتها تشير إلى أن اليوم ٣٠ أبريل ٢٠٠١ .. اليوم السابق مباشرة على أول مايو ..

لم أندهش .. ورحت أتابع رصد أحوال العمال خلال عام ، واحتجاجاتهم .. وتفجرت الأسئلة .. والملاحظات

٧٧ احتجاجا عماليا خلال عام



أسئلة جديدة بدأت تطرح نفسها بقوة على المهتمين بمتابعة الصراع الطبقى فى المجتمع ، وبشكل خاص ، المتابعين لحركات الاحتجاج العمالى خلال العام الماضى. **ولعل تحديد مركز الثقل الحالى فى نضال العمال ، أحد أهم موضوعات تلك الأسئلة وهل بدأ هذا المركز ينتقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص؟**

والإجابة عن هذا السؤال تقتضى بذل محاولات دائمة لرصد دقيق ، بقدر الإمكان ، لما يجرى على أرض الواقع..

٧٧ احتجاجاً

لقد شهدت الفترة من فبراير ٢٠٠٠ حتى فبراير ٢٠٠١ ، طبقاً لما نشرته الصحف الحزبية والمستقلة، **٧٧ تحركاً عمالياً ، كان معظمها فى مواقع القطاع الخاص ، الذى شهد ٥٢ تحركاً احتجاجيات جماعياً لعماله ، فى مقابل ٢١ تحركاً فقط لعمال القطاع العام، و٣ تحركات فى القطاع الحكومى ، وتحرك واحد لعمال القطاع التعاونى.**

تحليل : حسن بدوى

رصد : دار الخدمات النقابية بحلوان

وتنوعت أساليب التحرك فى تلك الاحتجاجات ، بين **٤٢ إعتصاماً و١٨ إضراباً عن العمل ، و٧ حالات تجمهر، و٦ مظاهرات ، و٣ حالات إضراب عن الطعام ، وفى حالة واحدة قدم العمال شكوى جماعية لمكتب العمل بالعاشر من رمضان.**

ومن الملاحظات المهمة على هذه التحركات ، والتى قد تعطى مؤشراً ما ، فى

تحركات القطاع العام غلب عليها السعي للحفاظ على الحقوق المكتسبة التي تتعرض للتهديد بالانتقاص والالغاء..
أما تحركات القطاع الخاص فا غلبها كانت بسبب الأجور والحفاظ على وظائفهم.

محاولة الإجابة عن السؤال المطروح في مقدمة هذا المقال، أن **غالبية التحركات في القطاع العام، اتخذت شكل الاعتصام في** مواقع العمل (**١٣ اعتصاما**) مقابل إضرابين فقط عن العمل، ومظاهرتين، وحالتين للتجمهر، وإضرابين عن الطعام.. بينما **شهد القطاع الخاص ٢٨ اعتصاماً، و١٤ إضراباً عن العمل، و٤ مظاهرات، و٤ حالات تجمهر**، وحالة إضراب عن الطعام، وحالة شكوى جماعية لمكتب العمل.. بينما شهد القطاع الحكومي إضرابين عن العمل، وحالة تجمهر.

وإذا كان استخدام أسلوب الإضراب عن العمل قد بدأ يتزايد، خاصة في مواقع القطاع الخاص، بينما يسود أسلوب الاعتصام في مواقع القطاع العام.. فان هذه المعلومة تستحق التوقف عندها، ورصد مسارها خلال الشهور والأعوام القليلة القادمة.

كسر العزلة

الملاحظة الثانية المهمة، والمرتبطة بالسؤال المطروح أيضاً، تتعلق بما يلمسه المتابعون خلال العام الماضي، والذي ربما يحدث لأول مرة منذ سنوات طويلة، وبشكل متزايد، **وهو امتداد تحرك العمال، خاصة في مواقع القطاع الخاص، إلى خارج مواقع العمل،** فشهدنا العديد من حالات الاعتصام الجماعي للعمال، وبالمئات، **في مبنى اتحاد نقابات العمال** بشارع الجلاء، بوسط القاهرة، في محاولة للضغط على التنظيم النقابي للاهتمام بمطالبهم، أو لهروب أصحاب مصانعهم إلى الخارج، وإغلاق المصانع، أو لوجود مواقعهم في مناطق منعزلة ونائية بالمدن الجديدة، مثل العاشر من رمضان، والسادس من أكتوبر.

كما شهدنا العديد من حالات التجمهر والتظاهر، أمام مجلس الشعب، ومجلس الوزراء أثناء اجتماعاته، وأمام مبنى النقابة العامة لعمال النسيج، التي يرأسها رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، ووكيل مجلس الشعب، **السيد راشد***، **وأمام دواوين بعض المحافظات**، كالإسماعيلية وغيرها.

ولننتقل الآن إلى مطالب تلك التحركات العمالية، وبعض التفاصيل الأخرى، التي ربما تكشف عن ملاحظات جديدة، جديرة بالبحث والمتابعة بشأنها..

الأجور.. الأجور

كانت الأجور محور الصراع الرئيسي في معظم التحركات العمالية خلال العام الماضي، وهي إن كانت قد اقتصرت في مواقع القطاع العام على الأجر المتغير، ومن حوافز وبدلات وعلاوات ومنح وأرباح وخلافه، باعتباره الجزء من الأجر، الذي يمكن لإدارات القطاع العام التلاعب فيه، **وباعتبار هذا التلاعب وسيلة أساسية، اتبعتها إدارات هذا القطاع للضغط على العمال لإجبارهم على طلب الخروج للمعاش المبكر.. فان قضية الأجور في مواقع القطاع الخاص، كمحور للصراع بين العمال وأصحاب الأعمال، شملت الأجر بالكامل، الأساسي والمتغير معاً**، فقد هرب بعض رجال الأعمال إلى الخارج وأغلقوا مصانعهم، وتوقفوا عن دفع أجور العمال، بعد أن نهبوا قروضاً بملايين الجنيهات أو الدولارات من البنوك، والبعض الآخر لم يهرب، ولكنه تعثر، بسبب ديونه للبنوك، وقام بتحميل العمال أعباء التعثر، والبعض استفاد بالإعفاءات والتسهيلات، وتربح وقام بتهريب ثرواته إلى الخارج، وقرر منفرداً التوقف وتغيير النشاط..

ومن تفاصيل تحركات عمال القطاع العام بسبب الأجور، يبرز **اعتصام عمال الشركة المصرية للحراريات بحلوان بالكامل (٣٨٠ عاملاً)** واستمر الاعتصام لمدة يوم، بمشاركة اللجنة النقابية، وذلك في أوائل فبراير ٢٠٠٠، احتجاجاً على خفض الحوافز من **١٥٠٪ إلى ١٠٠٪**، وكان قد سبق خفضها من **٢٧٠٪ إلى ٢٢٥٪ ثم ١٩٦٪ ثم ١٥٠٪** وتحركت اللجنة النقابية لدى جميع الجهات المعنية، ولكن دون جدوى.

وفي شركة القناة للتوكيلات الملاحية، التابعة لهيئة قناة السويس، اعتصم أكثر من **١٦٠٠ عامل**، بمشاركة لجنتهم النقابية، في منتصف مارس ٢٠٠٠، وكان الاعتصام مفتوحاً لحين صرف الحوافز، التي قرر الرئيس الجديد للشركة إلغاءها، وطالب المعتصمون أيضاً بإقالته.

وفي **شركة المحمودية للمقاولات**، اعتصم **٢٠٠ عامل** يومي ٢٧و٢٨ فبراير ٢٠٠٠ للمطالبة بصرف الحوافز، التي تم حرمانهم منها منذ أبريل ١٩٩٩، وتدخل الأمن لفض الاعتصام بالقوة.

واحتجاجاً على وقف صرف الحوافز والمنح، **أضرب عمال شركة مصر المنوفية للغزل والنسيج بشبين الكوم عن العمل يوم ٣ أغسطس ٢٠٠٠**.. ثم أضرب عن العمل **٥٠٠ عامل بموقع قويسنا**، التابع لنفس الشركة، في يوم ٢ نوفمبر ٢٠٠٠، للمطالبة بصرف العلاوة الاجتماعية، التي تقررت في يوليو من نفس العام.

واحتجاجا على خصم نسب من الحوافز والأرباح، تتراوح بين ١٠٪ و٣٠٪، في الشركة الآلية والصناعية بكفر الزيات، اعتصم ٢٠٠ عامل لمدة ٨ أيام، ابتداء من يوم ١٢ نوفمبر ٢٠٠٠.

وفي ١٠ ديسمبر ٢٠٠٠، اعتصم عمال ترسانة السويس البحرية، للمطالبة بصرف حصتهم في الأرباح.

وكان أكبر تجمهر عمالي، أمام المقر الرئيسي لشركة بيع المصنوعات بالأزبكية، عندما تجمهر ١٥٠٠ عامل من المحالين للمعاش المبكر، للمطالبة بصرف بقية مستحقاتهم، وذلك في يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠.

وفي ٢٥ ديسمبر، اعتصم العاملون **بمستشفى التأمين الصحي بالسويس**، احتجاجا على عدم صرف الحوافز والبدلات، منذ افتتاح المستشفى في أكتوبر ٢٠٠٠.

أما عمال **الشركة العربية للشحن والتفريغ بالاسكندرية**، فقد قاموا بثلاثة تحركات احتجاجية فيما بين نوفمبر ٢٠٠٠ وأول مارس الماضي.. في ٢٠ نوفمبر تظاهر **٢٥٠٠ عامل بالشركة احتجاجاً على عدم صرف الأجور والحوافز، وفي ٢٧ فبراير تجمهر ٤٠٠ عامل احتجاجا على عدم صرف الحوافز**، وفي أول مارس الماضي اعتصم

٤٠٠ عامل ، للمطالبة بصرف بقية مستحقات المحالين للمعاش المبكر.

وفى ١٨ مارس الماضى ، **اعتصم ٦٠٠ عامل بشركة النصر للمحولات الكهربائية "الماكو"** احتجاجا على خصم شهر من أرباحهم ، ولجأوا إلى **" البدرى فرغلى"** عضو مجلس الشعب " حزب التجمع" ، الذى قدم طلب إحاطة إلى **على الصعيدى"** وزير الكهرباء ، حول هذا الموضوع.

طحن بلا رحمة

أما قضية الأجور فى القطاع الخاص ، فكانت أكثر تفجراً ، وكان أصحاب العمل هناك يكدسون الثروات ، **ويطحنون العمال بلا رحمة** .. وتحرك العمال الذين فقدوا أجورهم ، وأغلقت مصانعهم ، دفاعا عن حقهم فى الحياة .. وتوالت الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات.

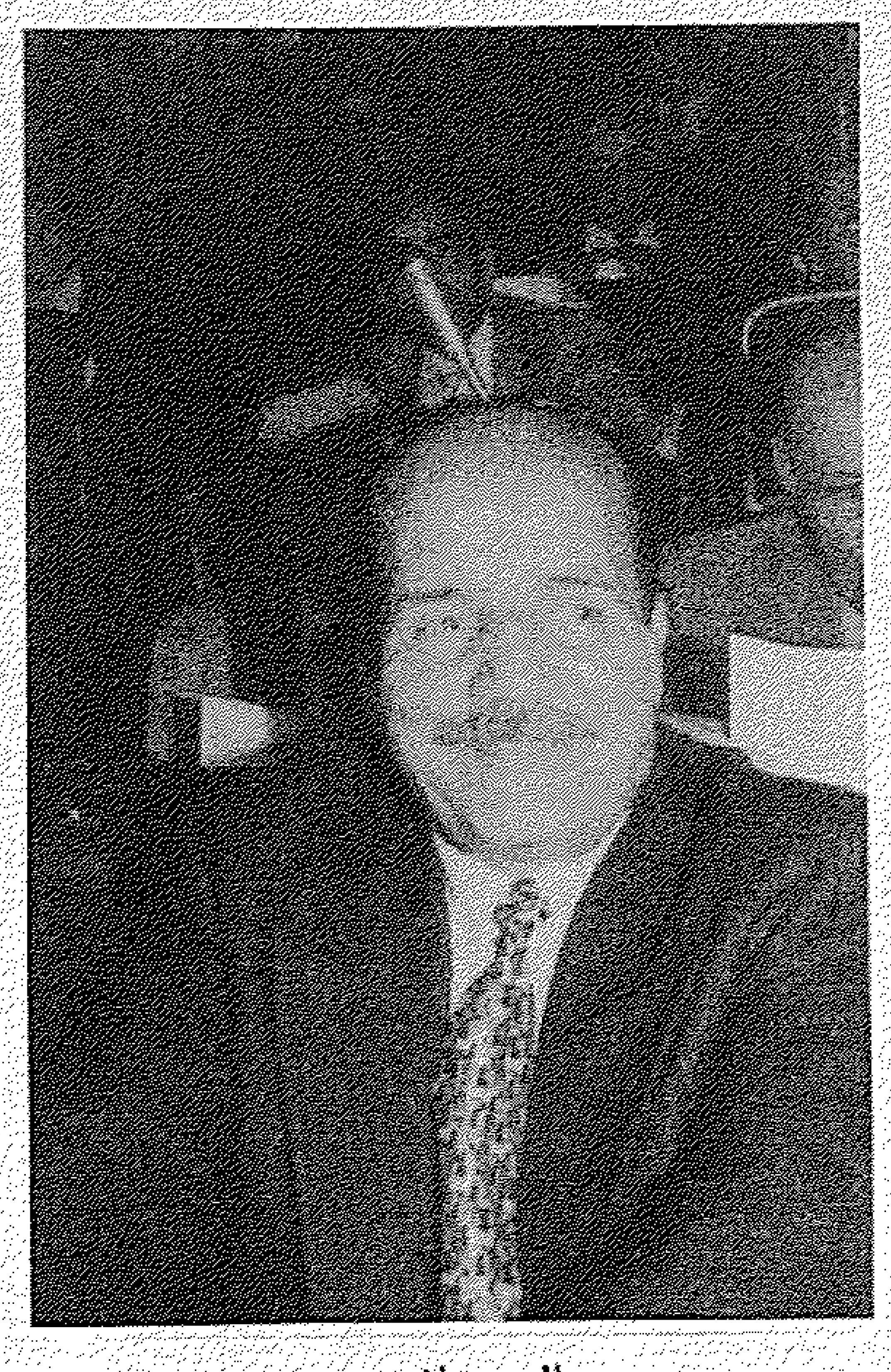
فى منتصف فبراير ٢٠٠٠ ، أضرب عمال **شركة " سالمكو" بالعاشر من رمضان وهم ٢٢٥ عاملاً ، عن العمل** ، مطالبين بزيادة العلاوة السنوية .. والجدير بالذكر أن **هذه الشركة لايوجد بها لجنة نقابية.**

وخلال يومى ١٩و٢٠ فبراير ٢٠٠٠ ، أضرب عمال **شركة الشروق لمواد البناء " الشريف سابقاً"** عن العمل ، مطالبين بصرف أجور الشهور الثلاثة السابقة ، واستمر الإضراب لمدة يومين .. وكان العمال قد أرسلوا مذكرات بمطلبهم إلى جميع الجهات ، وزارة العمل ، واتحاد نقابات العمال ، دون جدوى ، فقرروا الإضراب ، وتوجهوا إلى **" محمد عبد العزيز شعبان"** عضو مجلس الشعب" حزب التجمع" ، الذى وعدهم ببحث مشكلتهم مع المسئولين ، كما اعتصم العمال فى أوائل أكتوبر الماضى ، مطالبين بتشغيل المصنع ، وبصرف أجورهم المتوقفة منذ يوليو ٢٠٠٠.

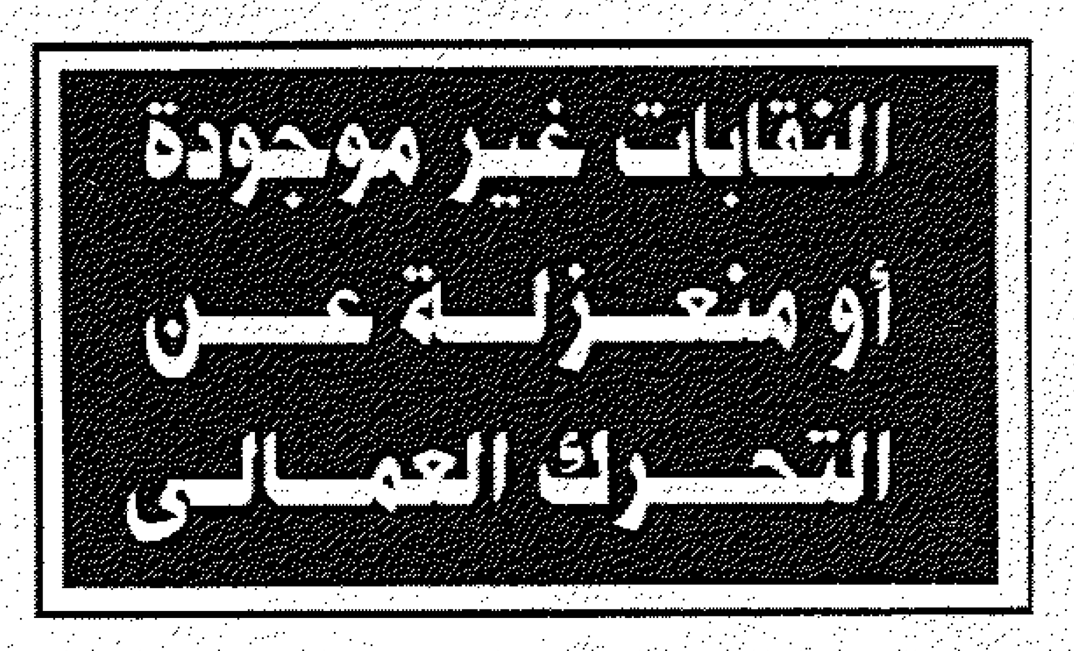
وفى أوائل مايو ٢٠٠٠ ، اعتصم العاملون **بصحيفة " كايروبوست"** ، وهى صحيفة مستقلة ، يملكها ويرأس تحريرها **أشرف محمد عبد المنعم** ، للمطالبة بحق **٣٠ عاملا وصحفيا** فى صرف أجورهم المتوقفة منذ ٤ شهور ، واحتجاجا على قرار مالك الصحيفة بفصلهم.

ضحايا الخصخصة

أما شركة **"قنالكترون" بالاسماعيلية**، والتى تم خصخصتها ، فقد تظاهر حوالى **٣٧٠ عاملاً بها أمام مجلس الشعب ، فى أواخر مايو ٢٠٠٠** ، مطالبين بصرف أجورهم ، المتوقف صرفها منذ فبراير ١٩٩٩ . وفى ١٠ يونية اعتصم العمال بمقر الشركة بالاسماعيلية لنفس السبب ، ونتيجة لعدم



السيد راشد



الاستجابة لمطلبهم ، تظاهروا أمام مبنى المحافظة فى يوم ١١ يونية ٢٠٠٠ ، **وبلغت المأساة ذروتها ، عندما أضرب ٤٠٠ عامل بالشركة عن الطعام ، يوم ٢٣ يونية ، واستمر الإضراب لمدة أسبوع ، ونقل عدد كبير منهم إلى المستشفى فى حالة خطيرة.**

وفى شركة **أسمنت أسيوط**، التى تم بيعها لمستثمر مكسيكى ، أضرب **٣٧٠٠ عامل عن العمل فى أوائل فبراير ٢٠٠٠، بعد إعلان صاحب الشركة عن خطته لإحالة ٢٨٠٠ عامل إلى المعاش المبكر** ، وتم اعتقال ١٧ من قيادات العمال ، وفرض تصاعد الأحداث على المجلس المحلى للمحافظة مناقشة الموضوع ، وقرر المجلس تشكيل لجنة تقصى حقائق ، محذراً من خطورة ممارسات المستثمر المكسيكى على الأوضاع فى الشركة .. وفى أوائل يوليو ٢٠٠٠ ،**اعتصم ٢٢٠٠ عامل بمقر الشركة لمدة يومين ، احتجاجاً على تخفيض الأجور.**

وفى ٦ يونية ٢٠٠٠ ، **تظاهر ٢٠٠ عامل بشركة الاسكندرية للصلب**، أمام مقر مجلس الوزراء ، أثناء اجتماع المجلس ، لتقاعس الجهات الحكومية فى التدخل لصرف مستحقاتهم المتأخرة منذ ٨ شهور.

وفى ١٠ يونية ، اعتصم **٤٠٠ عامل بشركة المسبوكات بالاسكندرية** ، احتجاجا على إلغاء الحوافز والبدلات.

وفى أواخر يونية ، اعتصم **٣٠٠ عامل بشركة" نستلة"** بمدينة السادس من أكتوبر ، احتجاجا على قرار مالك الشركة ، ماليزى الجنسية ، بزيادة ساعات العمل وخفض الأجور .. وعاد العمال للاعتصام يوم ٢٨ يولية ، ولمدة أسبوع ، مطالبين بحقوقهم القانونية فى الإجازات السنوية ، والعلاوات ، **وتدخل الأمن لفض الاعتصام ، مما دفع النائب" البدرى فرغلى" للتقدم بطلب إحاطة حول الموضوع ، فى مجلس الشعب.**

وفى ١٦ يولية ، **اعتصم ٥٠٠ عامل ، بشركة " جاك ستروين"** ، للمطالبة بأجورهم المتوقفة منذ شهرين.

وفى ١٨ يولية، اعتصم **عمال شركة الغازات الصناعية بالاسكندرية** ، للمطالبة بصرف العلاوة الاجتماعية.

وأيضا ، **فى شركة تليمصر ، التى تم خصخصتها ، اعتصم العمال يوم ١٥ أغسطس ، احتجاجا على خفض العلاوة الدورية إلى النصف**، وخفض الحوافز ، وإلغاء منحة المدارس ، والتى تعادل أجر شهر ونصف .. وبعد مفاوضات مع النقابة العامة للصناعات الهندسية ، واللجنة النقابية ، تم صرف الحوافز ، ومنحة مدارس قيمتها نصف شهر.

وتجمهر حوالى **٣٥٠ عاملاً بالشركة العربية الأمريكية للنسيج**، يوم ٥ سبتمبر ، أمام مقر مجلس الوزراء ، أثناء اجتماع المجلس ، للمطالبة بتدخل الحكومة لصرف العلاوات والحوافز ، المتوقفة منذ ٣ شهور ، وتشغيل المصنع ، الذى أوقفه أصحابه عن العمل.

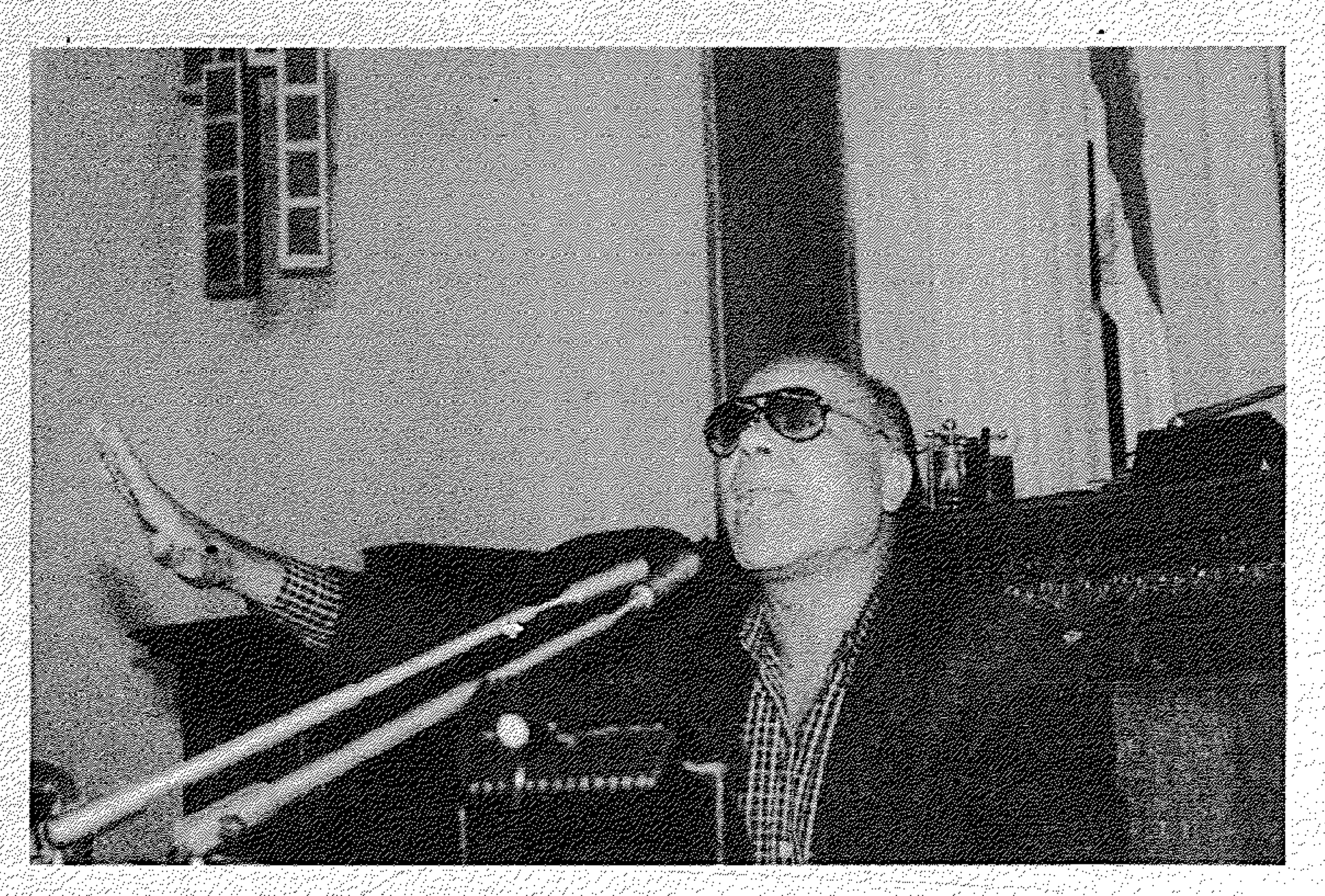
تجاهل الوزير

ورغم تدخلات **أحمد العماوى** ، وزير القوى العاملة ، لدى أصحاب الشركة العالمية للنقل الثقيل ، بالعاشر من رمضان ، فقد أصروا على عدم صرف أجور العمال المتأخرة ، **وتخفيضها بنسبة ٣٠٪ وتصفية الشركة بدون إعلان .. ولهذا تقدم ١٤٠ عاملاً بشكوى جماعية إلى مكتب العمل بالعاشر ، لرفع دعوى قضائية باسمهم.**

وبعد هرب المليونير **مصطفى البليدى** ، صاحب الشركة المتحدة للتجارة والتوكيلات ، وتأخر صرف أجور العمال لمدة شهرين ، تجمهر العمال فى أول نوفمبر الماضى ، للمطالبة بمستحقاتهم.



عبد العزيز شعبان



البدري فرغلي

الدفاع عن حقوق العمال

وفي أجا ، بمحافظة الدقهلية، تظاهرت **٣٠٠ عاملة بمصنع الملابس الجاهزة ، وخرجت المظاهرة إلى الطريق ، وتصدى لهن الأمن ، وأعادهن إلى المصنع،** تظاهرت العاملات احتجاجاً على فرار المستثمرين ، المصري والألماني ، بوقف الإنتاج وعدم صرف الأجور.

وفي منتصف نوفمبر ٢٠٠٠ ، اعتصم عمال شركة المشروعات الصناعية والهندسية ، بمواقع الشركة في مدينة نصر والقطامية وبهتيم والمنصورة ، مطالبين بصرف الحوافز المتوقفة منذ خصخصة الشركة قبل ٦ شهور.

وفي ١٩ ديسمبر ٢٠٠٠ ، اعتصم ٢٣٠ عاملاً بشركة **"سالي مصر الكويت"** للصناعات الخشبية ، بمقر اتحاد نقابات العمال، لصرف أجورهم المتوقفة منذ سبتمبر ٢٠٠٠ .. وكان العمال قد لجأوا إلى جميع الجهات دون جدوى .. وانصرفوا بعد أن وعدتهم قيادات الاتحاد بحل مشكلتهم وانتظر العمال حتى ١٠ فبراير الماضي دون جدوى أيضاً ، فعادوا للاعتصام بمقر الاتحاد.

وأمام النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج بشبرا المظلات ، اعتصم عمال الشركة الاقتصادية للتنمية الصناعية ، بالعاشر من رمضان ، التي يملكها المستثمر السوري الأمريكي عادل أغا ، في يوم ٧ يناير ٢٠٠١ ، للمطالبة بصرف أجورهم المتوقفة منذ نوفمبر ٢٠٠٠ ، وتشغيل الشركة ، وأمام تعسف المستثمر ، قررت النقابة العامة منح العمال معونة شهرية من ميزانيتها ، لحين حل مشكلتهم ، وكان العمال قد اعتصموا بمقر الشركة، في يوم ٦ ديسمبر ٢٠٠٠ ، ولم يهتم بمطالبهم أحد ، فلجأوا للاعتصام والتظاهر ، أمام مبنى النقابة العامة.

وفي ٢٢ يناير ٢٠٠١ ، اعتصم ٣٠٠ **عامل** بشركة الشروق لخامات البلاستيك **"الشريف سابقا"** ، وهي واحدة من ١٧ شركة تتبع نفس المجموعة ، مطالبين بصرف أجورهم المتوقفة منذ ٩ شهور ، وتشغيل الشركة .. وتجمهر العمال لنفس الأسباب، يوم ٥ فبراير الماضي.

وفي ١٣ فبراير الماضي ،**اعتصم عمال شركة مصر لتصنيع الزيوت بالسويس "النخلتين"**، احتجاجا على تأخر صرف الحوافز ، والأجر الإضافي.

إصرار العمال

أما عمال **الشركة المتحدة للكيماويات ، فقد اعتصموا أربع مرات ، فيما بين فبراير وسبتمبر من العام الماضي** ،لصرف أجورهم المتوقفة منذ سبتمبر ١٩٩٩.. وأقام العمال دعوى قضائية لفرض الحراسة على الشركة ، لمنع تصفيتها ، وتشغيلها بواسطة حارس قضائي.

كان الاعتصام الأول بمقر الشركة ، بالعاشر من رمضان ، في ٦ فبراير ٢٠٠٠، واستمر لمدة ٣٥ يوما، فلم يهتم بهم أحد .. اضطر العمال لنقل الاعتصام إلى مبنى اتحاد العمال، بشارع الجلاء ، **يوم ٢٢ أبريل ٢٠٠٠**، ووعدهم **محمد مرسي** ، أمين عام الاتحاد بحل مشكلتهم .. وأمام استمرار المشكلة بلا حل ، عاد العمال للاعتصام بمبنى الاتحاد يوم٦ **مايو ٢٠٠٠**.. وأخيرا اضطر **٢٥٠ عاملاً** ، **هم كل عمال الشركة ، لاصطحاب زوجاتهم وأطفالهم ، والاعتصام أمام مقر مجلس الوزراء ، أثناء اجتماع المجلس يوم ٣ سبتمبر ٢٠٠٠.**

فهل كان تكرر اعتصام وتجمهر عمال القطاع الخاص ، خلال العام الماضي ، أمام مجلس الوزراء ، رسالة ذات مغزى لرئيس الوزراء . د. عاطف عبيد ، المعروف باحساسه الرقيق جداً أمام " زعل" أي مستثمر ، مصري أو أجنبي، حتى لو فقد قطته !! والاكتفاء بابتسامة لامعنى لها ، أمام جموع

العمال المطالبين بأجورهم ، ليتمكنوا من إعالة أسرهم!!

إضرابات السرفيس

وخلال العام الماضي ، تكررت إضرابات سائقي السرفيس، احتجاجا على قانون المرور الجديد ، وبسبب تعسف شرطة المرور في بعض المحافظات ، وفرض رسوم مبالغ فيها "كارتة" تحصلها المحافظة من كل سائق ، أو تقاعس محافظة في رصف طريق سريع ، مما يهدد بمخاطر وكوارث .. فأضرب **سائقو السرفيس بالجيزة وأوسيم عن العمل لمدة أسبوع،** ابتداء من ٢٨ فبراير ٢٠٠٠ ، وتبعهم **سائقو سرفيس الشرقية في ١١ مارس ٢٠٠٠ ، ولمدة أسبوع أيضا ، ثم سائقي السرفيس بمركز أبشواي** بالفيوم ، يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٠ ، وسائقو السرفيس بشرق الاسكندرية ، في ٢٨ مارس ، ولمدة يومين ، وانضم إليهم يوم ٢٩ مارس سائقو السرفيس بمحافظة البحيرة . وامتد الإضراب إلى سرفيس الغربية والمنصورة في أول أبريل ٢٠٠٠ .. **أما إضراب" سرفيس " قنا ، والذى استمر يومين ، ٢و٣ سبتمبر ٢٠٠٠ ، فكان احتجاجاًعلى زيادة الرسوم التى تحصلها المحافظة.**

التصدى للأجانب والتصفية

وقد أدى سوء معاملة المديرين الأجانب **،بفندق ميريديان،** للعمال المصريين ، إلى إضراب **٣٠٠ عامل يوم ٩ مارس الماضي.**

وفي شركة **أسمنت العامرية** ، التي يملكها مستثمر برتغالي الجنسية ، أضرب أكثر من **١٨٠٠ عامل** عن العمل ، يوم ١٨ يناير الماضي ، احتجاجاً على لائحة المعاش المبكر التي أعلنتها الإدارة، بهدف تخفيض العمالة.

وفي شركة **أسمنت بورتلاند بالاسكندرية،** أضرب ١٥٠٠ عامل عن العمل في منتصف نوفمبر ٢٠٠٠ ، لمنع الإدارة الانجليزية من تفكيك الشركة وتقسيمها ، بهدف تصفيتها.

وفي ٨ يناير الماضي ، **تظاهر ٨٠٠ عامل بشركة وسائل النقل الخفيف،**احتجاجا على محاولات بيع الشركة ، لتحقيق مصالح شخصية لبعض المسئولين في الشركة ، وأحد المستثمرين.

النقل ومشاكل أخرى

وكان نقل العمال من مدينة إلى أخرى ، أحد أسباب التحركات العمالية، ففي أواخر فبراير ٢٠٠٠ ، اعتصم ٤٠ عاملاً بشركة **الأهرام للمشروبات بالاسكندرية،** احتجاجا على نقلهم إلى فرع مدينة بدر ، دون توفير سكن لهم ، أو تعويضهم ماليا.

وفي أوائل أبريل ٢٠٠٠ ، **اعتصم ١٥٠ عاملاً بمصنع تريكونا ، بحدائق القبة،** التابع لشركة مصر حلوان للغزل والنسيج، احتجاجاً على قرار نقلهم إلى شركة الشوربجي بامبابة ، واجتمع النائب **محمد عبد العزيز شعبان"** مع" **السيد راشد"** وكيل مجلس الشعب ، ورئيس اتحاد العمال لبحث المشكلة ، وقدم مذكرة بشأنها إلى" **مختار خطاب"** وزير قطاع الأعمال العام.. وفي ٣٠ يولية تظاهر العمال أمام مقر مجلس الوزراء ، أثناء اجتماع المجلس ، بسبب الإصرار على قرار نقلهم.

وفي ١٢ سبتمبر أضرب **١٤ عاملاً بالشركة العربية لحليج الأقطان بزفتى عن الطعام،** احتجاجا على نقل سبعة منهم إلى فرع الشركة بالفيوم ، وكان من بين المنقولين **عوض السوداني** ، أمين عام اللجنة النقابية.

وفي ٢٣ فبراير ٢٠٠١ ، **اعتصم ١٥٦ عاملاً بشركة " استيكو للصناعات المعدنية"** احتجاجاً على قرار نقلهم من غمرة إلى حلوان وشبرا.

ومن النقل إلى الإجازات الإجبارية ، التى وصلت إلى تسعة شهور في المتوسط بشركة النصر للصناعات الهندسية المعمارية " إيكون" ، مما دفع ٦٠٠ عامل بمقر الشركة بوادي حوف للاعتصام في أوائل مارس ٢٠٠٠ ، مطالبين بتشغيل العمال ، وصرف بدل المنطقة ، الذى تقرر إلغاؤه.

احتجاجات متميزة

ومن الاحتجاجات ذات المغزى ، تلك التى وقعت في مواقع حكومية أو خاصة ، لها طابع خاص .. أو أهمية حيوية..

في ١٤ مايو ٢٠٠٠ ، **أضرب عمال هيئة النظافة بالجيزة عن العمل** ، مطالبين بصرف بدل العدوي مع المرتب الأساسي ، وأجر الراحات الأسبوعية ، وتوفير وسائل مواصلات .

وفي **الشركة العربية للملاحة البحرية،** التابعة لجامعة الدول العربية ، أضرب **١٠٠ عامل عن العمل، يوم** ١٩ يونية ٢٠٠٠ ، مطالبين بأجورهم المتوقفة منذ ٣ شهور.

وطوال الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٠ ، أضرب **العمال وأصحاب ورش الألومنيوم في ميت غمر** ، احتجاجا على ضريبة المبيعات ، وحالة الركود التى شلت السوق المصري.

وفي ٢ نوفمبر ٢٠٠٠ ، تجمهر **١٢٠٠ عامل وموظف بجامعة قناة السويس،** بعد أن تقرر فصلهم ، رغم أنهم يعملون بعقود محددة المدة ، تتجدد تلقائيا منذ عدة سنوات.

وفي شركة **حديد الدخيلة،** التى يملكها امبراطور الحديد، الملياردير **أحمد عز، اعتصم ٣ آلاف عامل** وشارك في الاعتصام كبار المديرين بالشركة ، احتجاجاً على التلاعب بحقوق العاملين المساهمين..

فواصل

* إنه عام متخم بتحركات العمال الاحتجاجية .. التى تبلغ بين عمال القطاع الخاص ، غير المنظم نقابياً ، ضعف مثيلتها بين عمال القطاع العام..

* **وكان التلاعب في الأجر المتغير ، والنقل من موقع لآخر ، أهم دوافع الاحتجاج في القطاع العام ، بالإضافة إلى شبهات الفساد وراء محاولات بيع الشركات..**

* بينما **كان الإغلاق ، وهرب أصحاب المصانع ، والامتناع عن سداد أجور العمال ، أهم دوافع التحرك العمالي في القطاع الخاص..**

وباستثناءات محدودة ، كما في شركة النقل الخفيف ، أو المصرية للحراريات ، كانت **النقابات ، إما لاوجود لها أصلاً ، أو منعزلة عن التحرك العمالي** .. وباستثناء أيضا مفاوضات محدودة شاركت فيها لجان نقابية أو نقابات عامة، كما حدث في تليمصر ، وعمال شركة **عادل أغا** للنسيج ، ولكنها مشاركة هزيلة الأثر ، ولم تسفر عن شئ، لاقتصارها على مناشدة أصحاب العمل الاستجابة لمطالب العمال ، إما شفاهة أو كتابة . دون تحرك جدي من جانب التنظيم النقابي..

* وغلب **على تحركات عمال القطاع العام ، محاولة الحفاظ على الحقوق المكتسبة ، والتى تتعرض للانتقاص ، والتهديد بالإلغاء، بل والإلغاء أحيانا .. بينما غلب على تحركات عمال القطاع الخاص المطالبة بصرف أجورهم المتأخرة ، والحفاظ على مواقع عملهم ، وتشغيلهم ، ولو بقرار قضائي ، وباشراف المدعى الاشتراكي .**

* **وقد زاد أسلوب الإضراب عن العمل ، بين أساليب الاحتجاج العمالي،** رغم كثرة عدد الاعتصامات ، وهي تمثل أسلوباً محدود الأثر ، بل تم تجاهله في أحيان كثيرة من قبل الدولة وأجهزة الأمن ، خاصة في المدن الجديدة ، وتتجاهله بعض إدارات القطاع العام ، طالما أن الانتاج مستمر ، وإن كان يتطلب عبئاً تأمينياً لمواقع العمل.

* **غير أن تلك التحركات ، على كثرتها ، كانت متفرقة ، وجزئية ، ولايجمع بينها أى شكل تضامني،** رغم تبني كل منها لمطالب يعاني من عدم وجودها قطاعات واسعة من العمال ، كما أنها تحركات تفتقد إلى القيادة النقابية والعمالية صاحبة الخبرات النضالية ، في أغلب الأحوال .. ورغم ذلك فان **قيادات طبيعية للعمال تولد..** ولعل احتجاجات العمال ، التى انتقلت من أطراف المدن الجديدة، إلى قلب القاهرة تؤكد أن **ثمة ميلاد جديد .. وخبرات جديدة .. وأساليب متنوعة للحركة العمالية والنقابية..**



سعد محمد أحمد.. ووفد مصر فى مؤتمر العمل الدولى– يونيه ١٩٧٩

سعد محمد أحمد .. وعاقبة الدفاع عن مبادئ عفا عليها الزمن

محمد جمال إمام

فى منتصف شهر مارس الماضى كنت أشترى بعض الصحف والمجلات الأسبوعية عندما وقعت عينى على كتاب بعنوان «**مذكرات ضياء الدين داود.. سنوات عبد الناصر وأيام السادات**» ،فاشتريته متوسماً أننى سأجد فيه ثروة من المعلومات عن خفايا تلك المراحل من رجل عاش فى قمة السلطة فترة طويلة ثم ذاق مرارة السجن فى قضية لا يزال الكثير من خباياها غير معروف أو ملتبس الأبعاد. والحقيقة أن ظنى خاب، ولم أجد فى الكتاب ما كنت أتوقعه من كم المعلومات، بقدر ما وجدت رطانة خطابية ،سطحية للأسف فى بعض الأحيان ،واقتباسات طويلة من مذكرات وكتب لآخرين نشرت منذ زمن طويل وموجودة لدى ولدى الكثيرين من القراء المهتمين بهذا الشأن ،كما لو كانت مرافعة قانونية يراد بها إثبات صحة مواقف صاحبها وإدانة مواقف خصومه .والمزعج فى مثل هذه المذكرات التى يكتبها بعض من يثقون فى قدرتهم على الكتابة البليغة أنهم يفعلون ذلك دون الاستعانة ،كما يحدث فى الغرب ،بمحرر متمرس بهذه الأمور يوجههم إلى الطريقة الصحيحة فى كتابة المذكرات وعرض المعلومات بما يحافظ على التسلسل الموضوعى والتاريخى ويخلصها من الحشو واللغو والتكرار والتناقض.

وبالطبع فإن مذكرات الأستاذ **ضياء الدين داود** ،مع احترامنا لتاريخه السياسى ، لم يكن لها أن تشغل جانبا من هذه الذكريات العمالية، لولا أنها ذكرتنى بداءة بواقعتين شخصيتين معه فى إطار وجودى فى ساحة الحركة العمالية ،فعندما كنت بصحبة المرحومين **أحمد فهيم وعبد اللطيف بلطية** فى زيارة لبريطانيا عام ١٩٦٨ نظم لنا السفير المصرى فى لندن، المرحوم **أحمد حسن الفقى**، ،لقاء مع الطلبة المصريين هناك، ولما كانت أحوال تلك الفترة ساخنة ونفوس الشباب مشحونة بكثير من التساؤلات والغضب ،فقد كان النقاش حامياً ،**ولفت نظرى كثرة التساؤل حول خلفية صعود «أسرع صاروخ فى سماء السياسة المصرية المعاصرة»**كما قال أحد الشبان فى تساؤله عن اللمعان المثير للدهشة للسيد **ضياء الدين داود** وتصعيده بهذه السرعة من عضو مجلس أمة مجهول إلى وزير للشئون الاجتماعية فعضو للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى فى خلال فترة قليلة من الزمن نسبياً.

ثم حدث بعد ذلك أن أخذ الأستاذ **عبد الله إمام** مدير تحرير جريدة العمال (ومجلة العمال قبل أن تتحول إلى جريدة فى عام ١٩٦٨) يعقد ندوات شهرية يدعو إليها بعض القيادات التنفيذية والسياسية لمناقشة القضايا السياسية والعمالية الهامة لينشرها على صفحات الجريدة، وكانت تربطه صداقة وطيدة قديمة بالأستاذ **ضياء الدين داود** من قبل صعوده لسلم المجد السياسى ،ومن ثم فقد دعاه لإحدى هذه الندوات فى شهر إبريل عام١٩٦٩ ،وكان يشارك فى الندوات عادة محررو الجريدة وهم مجموعة صغيرة من شباب الصحفيين ،وكنت من بينهم حيث كنت أضطلع بمسئولية الصفحة الخارجية من الجريدة بحكم موقعى فى إدارة العلاقات الخارجية باتحاد العمال واهتماماتى القديمة بالعمل الصحفى ،فضلا عن عملى كحلقة وصل بين الجريدة وإدارة الاتحاد . **وفى أثناء الحوار قال الأستاذ ضياء ما معناه إن العمال فى مصر حصلوا بعد ثورة ٢٣ يوليه على قدر كبير من الحقوق والامتيازات بأكثر مما كانوا يطمعون فيه أو تصل إليهم أحلامهم ،وبلا نضال من جانبهم من أجله ،وهى مقولة باطلة وظالمة كان يرددها الكثيرون من السياسيين فى ذلك الوقت عن جهل منهم بأوضاع الحركة العمالية رغم تشدقهم بمفردات الخطاب الناصرى الاشتراكى** .وبالرغم من أن الحوار كان يدور مع قيادة سياسية رفيعة فى ذلك الوقت ،فقد وجدت لزاما على أن أفند هذه المقولة الظالمة ،وفى الحقيقة أننى استفززت أن تصدر من عضو باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ،فطلبت الكلمة وأخذت أشرح تاريخ النضال العمالى فى مصر وأن ما حصل عليه عمالها من حقوق هو ثمرة لهذا النضال حتى ولو لم يكن نضالا عنيفا أو تصادميا.

وأحسست أن عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى لم يعجبه أن يعترض على رأيه شاب صغير مجهول الهوية ،فأنهى الحوار سريعا وهرع مغادرا مكتب الجريدة، وقام الأستاذ **عبد الله إمام** بتوصيله إلى خارج دار الشعب التى كانت توجد بها مكاتب الجريدة فى ذلك الحين ، ثم عاد وهو يصيح غاضبا حانقا على« **الشيوعيين الذين أفسدوا اللقاء والذين يريدون الإساءة إلى علاقته بالقيادى البارز !!** ،رغم ما كان يربطنى به، أى بعبد الله إمام ،من صداقة فى ذلك الحين وبرغم معرفته لتوجهاتى السياسية وانتماءاتى العقائدية.

جزاء سنمار

ما علينا من ذلك، الذى جعلنى أشير إلى

كثير من السياسيين فى عهد عبد الناصر كانوا يجهلون أوضاع الحركة العمالية رغم تشدقهم بمفردات الخطاب الناصرى الاشتراكى

هذه المذكرات التى خيبت أملى وجعلتنى أتحسر على العشرين جنيها التى دفعتها فيها أننى وجدت صاحب المذكرات يقول فى صفحة ٢٨٧ منها « **وقد قدم سعد محمد أحمد- مقرر النقابات العمالية بالجيزة وقتها ووزير العمل فيما بعد فى عهد السادات(!!)** (علامات التعجب من عند صاحب المذكرات ،أما ما يستحق التعجب بالفعل فأن يجهل الزعيم الاشتراكى أن **سعد محمد أحمد** وقتها كان رئيسا لواحدة من أكبر النقابات العمالية فى مصر وهى نقابة عمال الصناعات الغذائية)..

تقريرا حول ما سماه تحركات منظمة الشباب والاتحاد الاشتراكى مؤرخاً فى ١٩٧١/٥/١٣ نسب إليهم أنهم يرددون أن السادات ينوى حل المؤسسات الدستورية والاستجابة لطلبات أمريكا!!.

وقلت لنفسى يا سبحان الله ،لو أن هذا الكلام صحيح فإنه لم يشفع **لسعد محمد أحمد** الذى حيل بينه بعد أقل من شهرين وبين الترشيح لرئاسة نقابة عمال الصناعات الغذائية أو حتى لعضوية مجلس إدارتها بزعم أنه من« محاسيب » مراكز القوى ،وحوصر فى لجنته النقابية ،وإن كان السبب الحقيقى لتلك المحاصرة هو إفساح الطريق أمام **صلاح غريب** لتولى رئاسة اتحاد نقابات العمال وذلك بإبعاد كافة القيادات التاريخية للحركة من طريقه .فلقد كان كلاهما عضوا فى المجلس التنفيذى للاتحاد فى دورة ١٩٦١ - ١٩٦٤ (**كان سعد يشغل خلالها منصب سكرتير الاتحاد للتثقيف**)، قبل عملية دمج النقابات العمالية فى٢٣ نقابة والاتفاق على أن تمثل كل نقابة فى المجلس التنفيذى للاتحاد بعضو واحد، مما جعل نقابة عمال المخابز التى لتندمجت فى نقابة الصناعات الغذائية مع نقابات أخرى من نقابات النسيج التى ينتمى إليها **صلاح غريب** تمثل فى المجلس **بأحمد فهيم** ،أما **سعد محمد أحمد** فقد عقد اتفاقا مع **حسن الفيومى** رئيس نقابة عمال المخابز التى إندمجت فى نقابة الصناعات الغذائية مع نقابات أخرى من نقابات العاملين فى المشروبات والدخان والأغذية وصناعة السكر على أن يتولى سعد رئاسة النقابة الجديدة الموحدة بينما يمثلها الفيومى فى المجلس التنفيذى للاتحاد .وهو اتفاق أطاح بعدد من رؤساء النقابات العديدة المندمجة فى النقابة الموحدة خارج العمل النقابى رغم ما كان لبعضهم من تاريخ معروف ومشرف فيها ،مثل المرحوم **أحمد حيدر عزيز** رئيس نقابة شركة السكر والتقطير والذى كان يشغل منصب سكرتير العلاقات الخارجية فى اتحاد العمال فى الدورة السابقة ،**وقد كان رحمه الله شخصا غريب الأطوار من أصول تركية ،مستقيما لايجيد الألاعيب النقابية** ،وكان يخاف من ركوب الطائرات بشكل مرضى ،بحيث كان معروفا عنه أنه إذا ما أضطر إلى قبول عضوية وفد نقابى إلى مهمة خارجية بحكم منصبه فى الاتحاد فإنه كان يختفى تماما من القاهرة صبيحة يوم السفر بحيث لا يعثر عليه المكلفون بتسفير الوفد حتى يمر موعد السفر ولا يضطر إلى ركوب الطائرة .وفى حين أن سعد فى تلك الدورة كان رئيسا للنقابة مسموع الكلمة معروفا على الساحة القومية ،فإن **صلاح غريب** اكتفى كما ذكرنا من قبل بعضويته فى مجلس إدارة نقابة عمال النسيج وكونه أحد نواب رئيسها وتركز عمله فى مدينة الاسكندرية حيث يعمل ويقيم،حتى فوجئت الحركة النقابية بتعيينه أمينا للعمال فى الاتحاد الاشتراكى بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١.

البحث عن شقة

عرفت **سعد محمد أحمد** بعد فترة قصيرة من التحاقى بالعمل فى اتحاد العمال فى أكتوبر ١٩٦٣ .فقد كان مقر الاتحاد حينئذ فى شقة صغيرة فى٣٢ شارع عبد الخالق ثروت تتكون من من سبع غرف ،واحدة لمكتب رئيس الاتحاد وثانية للأمين العام وثالثة يشترك فيها المستشار القانونى مع زميل كان يجمع بين عمل العلاقات العامة والدولية ،ورابعة للأرشيف ،وخامسة لاجتماعات المجلس التنفيذى وسادسة تستخدم كغرفة استقبال للضيوف ،بينما كان القسم المالى

يشغل مكانا كان معدا فى الأصل كمخزن، ثم غرفة أخرى وضع فيها مكتب لى وكانت غرفة كبيرة ومن ثم كان يتجمع فيها معظم الموظفين فى فترة العمل المسائية عندما لا يكون أحد من المسئولين حاضرا لتبادل الأحاديث وتزجية الوقت .ولذلك فإنه عندما كان أحد القيادات النقابية يحضر إلى الاتحاد لأمر ما ويجد رئيس الاتحاد أو الأمين العام مشغولين فإنه كان ينتظر أحدهما فى مكاتب الموظفين .وعندما التحقت بالعمل فى الاتحاد قادما من الاسكندرية حيث تعيش أسرتى كان همى البحث عن شقة أقيم فيها بدلا من سكنى الفنادق .ولما كنت لا أزال سليم الطوية فقد أقترح على بعض الزملاء ،من باب التفكه الذى لم أفطن إليه حينئذ ،أن أطلب من **سعد محمد أحمد** الذى كان يرأس نقابة عمال المشروبات الغازية حينئذ أن يساعدنى فى ذلك على أساس أن سيارات شركة **الكوكاكولا** التى ينتمى إليها أصلا تجوب شوارع القاهرة كلها ،ولما طلبت منه ذلك فعلا ، أدرك بذكائه الحاد الخلفية الفكاهية للمسألة وجارى أصحابها فى لعبتهم ووعدنى خيرا .وهكذا نشأت بينى وبينه علاقة طيبة وإن تكن سطحية.

ولقد كان من السهل إقامة علاقة طيبة معه ،فقد **كان متواضعا وألوفا وودودا ويتمتع بروح الدعابة وخفة الظل وشديد الذكاء وعلى درجة عالية من الفطنة** بحيث يسهل عليه وزن الأشخاص الذين يتعامل معهم واختيار الطريقة المناسبة لذلك وبسرعة، ولديه عقل متوثب إلى التقاط الأفكار الجيدة وابتكار الأفكار الجديدة .ومن المؤكد أن صفاته الشخصية الإيجابية تلك هى التى ساعدته على أن يتدرج بسرعة فى صفوف العمل النقابى من أسفل السلم إلى أعلاه ،وكان رغم تواضع حصيلته التعليمية حريصا على الاستزادة من الثقافة، **بحيث إنه أختير ضمن أول دفعة من النقابيين الذين تم تدريبهم على يد خبير سويدى فى الثقافة العمالية أوفدته منظمة العمل الدولية إلى مصر فى أواخر الخمسينيات للتمهيد لإنشاء مؤسسة للثقافة العمالية** تعتمد أساسا على الكوادر العمالية ،وكان سعد من بينهم ، ثم أختار أن يكون سكرتيرا للتثقيف فى مجلس إدارة الاتحاد كما سبق وأن أشرنا.

وحدث بعد ذلك، وبعد أن أصبح رئيسا لنقابة الصناعات الغذائية ،أن طلب منى أن أتولى ترجمة مراسلات نقابته مع النقابات المماثلة مقابل مكافأة شهرية غير محددة ،ولم يكن لدى مانع بالطبع أن أزيد دخلى المحدود بهذه الطريقة التى لن تكلفنى كثير مشقة، فقد كان سكرتير النقابة يحضر إلى المراسلات المطلوب ترجمتها فأترجمها وأنسخها على الآلة الكاتبة إن كانت موجهة إلى الخارج ،وكان يحضر إلى كل شهر أو شهرين مكافأة تتراوح بين خمسة وعشرة جنيهات ،وهو مبلغ لابأس به فى عرف تلك الأيام. وبعد فترة وكان سعد مسافرا إلى الخارج ،حدث أن كانت الكمية التى ترجمتها كبيرة وقد تأخر الدفع لنحو شهرين رغم إلحاحى فى الحصول على مكافأتى ،وفوجئت بالسكرتير يحضر لى ظرفا فيه خمسة جنيهات ،ووجدتها أقل مما أستحق بكثير وأحسست بمهانة مما وصل إليه الحال ،فرفضت أخذها وقلت له إننى لا أريد مكافأة وإننى أقوم بهذا العمل مجاملة لسعد. ولم يعجب هذا الموقف أمين صندوق النقابة واعتبرها إهانة أن أرفض قبول ما «تفضل» به على .والذى أدهشنى أننى وجدت سعد بعد عودته يعاتبنى على رفضى لقبول ما أرسله إلى أمين الصندوق باعتبار ذلك خروجا على مقتضيات الذوق فى التعامل مع قيادة نقابية ،وأنه كان بإمكانى مجاملة الرجل بقبول ما أرسله وانتظر عودته من الخارج لأطلب منه تصحيح الوضع .و**أفقت على حقيقة أننى ،رغم ما كنت قد أصبحت أمثله من خبرة مطلوبة فى مجال العلاقات العمالية الدولية، لا أزال مجرد مواطن من الدرجة الثانية فى المحيط النقابى ،وأن أى عنصر نقابى منتخب يتقدم على كثيرا فى المقام والمنزلة ،وهى** مسألة لم تكن مجهولة لدى تماما ولكننى فيما يبدو كنت قد غفلت عنها من جراء ما كنت أشعر به من تقدم فى خبرتى بعملى.

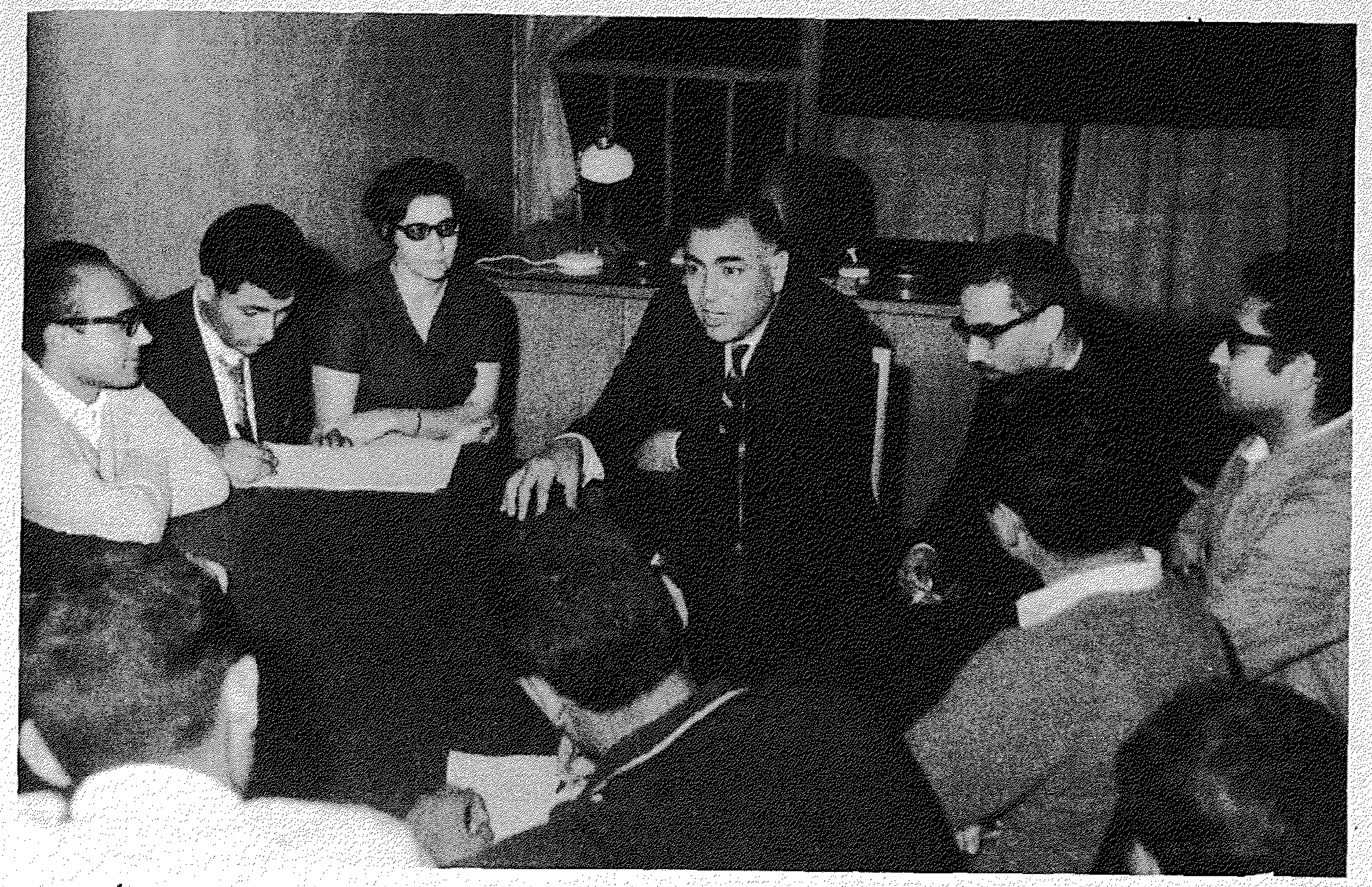
ثم جاءت أحداث **١٥ مايو** وحل النقابات العمالية وإعادة تشكيلها ،وبعد انتهاء انتخابات اللجان النقابية ،وعندما بدأت مرحلة النقابات العامة حجبت شهادة الاتحاد الاشتراكى عن سعد لمنعه من التصعيد إلى مستوى النقابة العامة فالاتحاد العام للأسباب التى ذكرناها فى حديثنا عن **صلاح غريب** ،رغم أن **سعد محمد أحمد** كان فى ذلك الوقت أمينا عاما للاتحاد العربى لعمال الصناعات الغذائية.**وهكذا حوصر سعد فى لجنته النقابية، فضلا عن الاتحاد العربى،إلى أن تتهيأ ظروف أخرى.**

النقابى الطائر

وكان سعد معروفا فى الأوساط النقابية باسم« **النقابى الطائر** »،فقد كان مغرما بالسفر إلى الخارج بشكل لافت للنظر ،وكان يستخدم فى الاتحاد العربى بعض من يجيدون اللغات الأجنبية وكانت مهمتهم التفتيش فى النشرات والمجلات العمالية الأجنبية عن أخبار المؤتمرات والأحداث العمالية الهامة التى تستحق أن يشارك فيها بأى من صفاته النقابية المتعددة ،وكانت المنظمات العمالية الأجنبية العاملة فى هذا المجال، سواء فى البلدان الاشتراكية أو الغربية أو الآسيوية ، ترحب بالطبع بمشاركة شخصية فى وضعه كرئيس لواحدة من أكبر النقابات المصرية والأمين العام للاتحاد العربى للصناعات الغذائية ،فى أحداثها ومؤتمراتها .وذات يوم بعد ما حدث فى انتخابات يوليه ١٩٧١ ،جاءنى خطاب من النقابة العامة للصناعات الغذائية بخصوص سفر وفد من النقابة إلى مناسبة عمالية فى الخارج،وكان الوفد يضم **سعد محمد أحمد** بوصفه رئيسا للجنة نقابية .وكان النظام حينئذ أن يرسل الاتحاد خطابا إلى أمانة العمال بالاتحاد الاشتراكى العربى بهذا الشأن لاستصدار قرار بالسفر يستخدم فى الخروج من المطار .وكان من الواضح أن فكرة سفر الوفد لهذه المناسبة من بنات أفكار سعد، ورأيت أن من غير اللائق أن يسافر سعد وهو أمين للاتحاد العربى للصناعات الغذائية كمجرد عضو فى وفد يرأسه من هو أقل منه فى تاريخ العمل النقابى ،بل إن ترتيبه فى الوفد كان الأخير ،وهى مسألة لا تليق به مهما كانت إغراءات السفر ، وأوضحت رأيى **لابراهيم خليفة** سكرتير العلاقات الخارجية بالاتحاد فأقرنى عليه ، وأرسلنا الخطاب لأمانة العمال بعد استبعاد اسم سعد منه .

وحدث بعدها أن نظم الاتحاد حفل الإفطار الرمضانى المعتاد الذى يقيمه كل سنة

أى خبرة مهما كانت قيمتها .. هى فى المحيط النقابى مواطن من الدرجة الثانية.. ما لم تكن من العناصر النقابية المنتخبة!



ضياء الدين داود أثناء لقائه مع محررى صحيفة «العمال فى شهر أبريل ١٩٧٩ .. وإلى يساره عبد الله امام ولينين الرملى (المشرف على باب النقد الأدبى) وعلى يمينه سعد زهير.. وأقصى اليمين جمال إمام

للقيادات النقابية ،وأقيم الحفل فى ذلك العام فى نادى الصيد بالدقى ،وكان من بين المدعوين سعد بوصفه أمينا عاما للاتحاد العربى لعمال الصناعات الغذائية والذى ما أن أرى ابراهيم خليفة حتى وقف يعاتبه بحدة على سلم النادى على رفع أسمه من الوفد ،وانسحبت بعيدا ،**فأنا على كل حال موظف وهما من القيادات النقابية ولا داعى لأن أتدخل فى مناقشة قد أروح فيها ضحية تسوية خلاف بين قيادتين نقابيتين.**

نائبا لرئيس الاتحاد

ومرت الأيام، وانتهت الدورة النقابية ،وأجريت الانتخابات لعضوية دورة جديدة لمجالس إدارة التشكيلات النقابية فى منتصف عام ١٩٧٣ ،فى الغرف المغلقة للمرة الثانية، تبين لنا أن **سعد محمد أحمد** قد حصل على رضا الدوائر المسئولة ،فسمح له بأن يعود إلى رئاسة النقابة العامة ،وبأن يدخل إلى عضوية المجلس التنفيذى للاتحاد ، بل وأن يصبح **نائبا أول لرئيسه** ،وعهد إليه بهذه الصفة بأن يشرف على النشاط الخارجى للاتحاد على أساس أن سكرتير العلاقات الخارجية الجديد ، السيد **حسن عيد** نائب رئيس نقابة البريد والبرق والهاتف ،كان جديدا على المنصب وليس له خبرة فى هذا المجال .**ورغم ما كان بينى وبين سعد من علاقات قديمة ،فإننى وجدته متحفظا فى علاقته معى ،وأرجعت ذلك إلى ما يعرفه عن علاقتى الوثيقة بصلاح غريب رئيس الاتحاد ،وليس بينهما ود أو ثقة ، وربما يظن كما يظن معظم الناس فى الحركة النقابية أن الولاء دائما للأشخاص وليس للتنظيم،** وأننى قد أكون مكلفا بأن أنقل إلى **صلاح غريب** ما يصدر عن منافسيه من تصرفات وأفعال .كما أرجعته إلى ما قد يكون قد تناهى إليه من أقوال عن ميولى واتجاهاتى السياسية .ولم يكن سعد كثير الحماس للاتجاهات الاشتراكية ،ولم يكن ممن يكثرون الدخول فى مناقشات مذهبية أو عقائدية ،رغم تمسكه بكثير من انجازات الفترة الناصرية ،**وكان فى رأيى أكثر ميلا للغرب ونظمه .على أنه كان كالعهد به دمث الأخلاق ،مهذبا إلى أبعد الحدود.**

وحدث بعد فترة ،وبعد أن بدأ آخرون داخل المجلس يضيقون الخناق على ،وكنت مقدما على زواج دون أن يكون لدى مدخر من المال اللازم لهذا المشروع، فلم أجد بدا من محاولة السفر إلى الدول العربية التى ظللت أرفضها سنوات طويلة من قبل بسبب حبى لعملى وتمسكى .وأفلحت فى الحصول على وظيفة مدرس لغة إنجليزية فى اليمن الجنوبى كعضو فى البعثة التعليمية الكويتية ،ووافق **صلاح غريب** على منحى إجازة بدون مرتب ،فقد كان يدرك بذكائه الفطرى ما أعانيه من متاعب من القيادات الجديدة .غير أن المقام لم يطب فى اليمن الجنوبى بسبب تعلقى الشديد بعملى فى الاتحاد وصعوبة الحياة فى اليمن الجنوبى وعدن بعد سنة واحدة .**ووجدت ممانعة فى إعادتى إلى العمل ،فقد كان سعد يفضل استمرار زميلى الذى حل محلى فى غيابى ،فلم يكن له أية ميول أو انتماءات سياسية، بل ولا حتى فكرة كبيرة عن تلك المسائل** ،وكان **سعيد جمعه** رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية وسكرتير المجلس التنفيذى والمشرف على المسائل الإدارية فى الاتحاد حائرا بين رغبته فى إعادتى للعمل وما يجده من رفض لهذا الأمر من قيادات نافذة فى الاتحاد .وذهبت إلى **صلاح غريب** وأوضحت له الأمر فاتصل **بسعيد جمعه** تليفونيا وأمره بأن أتسلم عملى فورا ،وقد كان.

استبعاد محاسيب المسئول السابق سمة من سمات العمل النقابى

سعد رئيسا لاتحاد العمال

وفى عام ١٩٧٥ بدأ أفول نجم صلاح **غريب** ففقد منصبه الوزارى الذى عاد اليه **عبد اللطيف بلطية**، وكانت أهمية الاتحاد الاشتراكى تتضاءل ،وبالتالى نفوذ أمانة العمال فيه . بينما كان بلطية يستعيد نفوذه القديم الذى كان قد فقده بسبب قربه من **شعراوى جمعه وعبد المجيد فريد** .وبعد أقل من سنة من ذلك حل موعد انتخابات الدورة الجديدة للتشكيلات النقابية ،**وحاول** صلاح غريب جاهدا أن يحتفظ بموقعه كرئيس للاتحاد ،ولكن بلطية ألقى بثقله كله خلف **سعد محمد أحمد** .وكان له ما أراد فقد كان فى ذلك الحين محسوبا على **سيد مرعى** أمين الاتحاد الاشتراكى ونسيب رئيس الجمهورية .**وهكذا أصبح سعد - الذى حوصر فى لجنته النقابية وحيل بينه وبين التصعيد إلى مستويات نقابية أعلى فى عام ١٩٧١ بزعم أنه من أنصار مراكز القوى فى ذلك الحين- رئيسا لاتحاد العمال فى عام ١٩٧٦ ، ثم وزيرا للقوى العاملة فى العام التالى.**

الاستبعاد من الاتحاد

فى نوفمبر من عام ١٩٧٦ ، طلب **صلاح غريب** - الذى كان لا يزال أمينا للعمال فى الاتحاد الاشتراكى العربى ويرأس بهذه الصفة مجلس إدارة مؤسسة الثقافة العمالية ،من اتحاد العمال- السماح لى بمرافقته إلى جنيف لحضور اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية بوصفه عضوا بفريق العمال فى المجلس .وبعد العودة من هذه المهمة التقيت مع **سيد الزفتاوى** نائب رئيس الاتحاد فسألنى عما دار فى الدورة فأخبرته باقتضاب ، فطلب منى أن أقدم تقريرا مفصلا ،فقلت له إن ذلك ليس من شأنى ،فالذى يقدم التقرير هو **صلاح غريب** وليس أنا ، كانت مهمتى أساسا تتمثل فى الترجمة له وتسهيل مشاركته فى نشاط المجلس .ولم يعجب ردى نائب الرئيس الذى كان يتحين الفرصة للتحرش بى فبدأ فى تأليب أعضاء المجلس التنفيذى ضدى.

والحقيقة أن ذلك النائب كان شخصية تستحق الدراسة .فقد زكاه فى الدورة النقابية السابقة(١٩٧٣-١٩٧٦) كل من **فتحى محمود** رئيس نقابة عمال التجارة فى ذلك الحين **وعبد العظيم المغربى** عندما حيل بين الأول وبين التصعيد إلى الاتحاد ومنع الثانى أساسا من دخول الحركة النقابية ببعض الألاعيب القانونية التى كانت تهدف إلى حرمان العناصر اليسارية خريجة الجامعة من دول الحركة النقابية العمالية ،أقول إنهما دفعا بسيد الزفتاوى كممثل لنقابة عمال التجارة فى المجلس التنفيذى للاتحاد بوصفه أحد العناصر التقدمية بين القيادات الجديدة لنقابة عمال التجارة .**غير أن هذا «العنصر التقدمى» ما لبث أن أسفر عن توجه مغاير تماما** وعندما بدأ تدهور العلاقات السياسية بين مصر والاتحاد السوفيتى كتب سلسلة مقالات فى صحيفة «**العمال**» هاجم فيها الاتحاد السوفيتى بضراوة شديدة، وكانت من أسوأ ماكتب فى هذا الصدد .وكان قادرا على اكتساب عداوة الناس بسرعة ،ولما خلف **سعيد جمعه** رئيس نقابة الصناعة الهندسية والمعدنية فى منصب سكرتير المجلس التنفيذى لم يدخر جهدا فى معاداة الموظفين والتضييق عليهم واكتساب سخطهم .

وظل يجاهد لإبراز نفسه كقائد الحملات الدونكيشوتية ضد اليسار واليساريين،ولم يكن يجد غضاضة أن يجالس ،وهو نائب لرئيس الاتحاد ،مخبر النشاط العمالى فى مباحث أمن الدولة المكلف بمراقبة الأحوال داخل الاتحاد (كان يقدم نفسه للناس بوصفه المخبر المقيم) ،فكنت تجده يدعوه إلى الجلوس معه فى مكتبه طويلا يتبادلان الأحاديث والأخبار .ورحم الله أحمد فهيم الذى دخل ذات مساء إلى مقر الاتحاد فوجد شخصا غريبا يجلس فى الردهة فلما سأل عنه وقيل له إنه مخبر مباحث أمن الدولة جاء يتسقط أخبار اجتماع المجلس التنفيذى المقرر عقده فى ذلك المساء هاج وماج وطرد الرجل شر طردة من المقر وهو يلعنه ومن أرسلوه.

دوام الحال من المحال

المهم أننى بعد تلك الحادثة بقليل ،وكنت أهم بدخول مبنى الاتحاد ذات صباح فوجئت بموظف الاستقبال يسلمنى قرارا موقعا من نائب رئيس الاتحاد ،حيث كان **سعد محمد أحمد** يحضر اجتماعا لاتحاد العمال العرب فى الخرطوم على ما أذكره ، بالموافقة على طلب رئيس مجلس ادارة المؤسسة الثقافية العمالية بانتدابى للعمل بالمؤسسة .وأحسست بالمهانة الشديدة ،فأن يصل الأمر إلى تسليمى قرار استبعادى من العمل بالاتحاد على باب المبنى، وأنا الذى كنت قد خدمت الاتحاد حتى ذلك الحين **لمدة ١٣** سنة،فإنه أمر فيه شئ كبير من الدناءة ،فقد كان من الممكن استدعائى إلى مكتب ذلك النائب وإخبارى بالأمر شفاهة وبطريقة تحمل بعض التقدير لما قدمته من خدمات للاتحاد ،حتى ولو كانت النية مبيتة للخلاص منى .ولم يكن هناك بد من تنفيذ الأمر إلى حين وصول سعد من سفره ،ولكنى فوجئت به حينئذ يرد على تدخل صديقى المستشار القانونى للاتحاد ،الأستاذ **جاد رضوان رحمه الله** ،وبعض أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ورؤساء النقابات ممن يقدرون خبرتى فى مجال عملى ،ومن بينهم **سعيد جمعه** ،بأنه لا يستطيع إلغاء قرار أصدره زميله نائب الرئيس ،حتى ولو كان قد صدر فى غيابه ،حرصا على كرامة نائب الرئيس وصونا لوحدة المجلس ،**وكأن كرامة موظف فنى خدم الاتحاد وكفاءته كل هذه السنوات لا تستحق أن تؤخذ فى الحسبان .وأحسست أنه كان يعرف وأنه يؤيد ما اتخذ من خطوات.**

والظريف فى الأمر أنه لم يلبث أن حدث خلاف بين سعد و مجموعة من أعضاء المجلس يتزعمهم هذا النائب الذى بذل كل جهوده لتشجيع الأعضاء الآخرين على التمرد على سعد واتخاذ المؤسسة الثقافية العمالية وبعض معاهدها مقارا لشن حملة ضده، ومن المؤكد **أن صلاح غريب** لم يكن بعيدا عن ذلك حيث قام بتعيين ذلك النائب واثنين من زعماء التمرد (هما **أبو بكر جاد المولى** ممثل نقابة الخدمات الصحية **وسمير فريد** ،ممثل نقابة البترول) فى مواقع هامة داخل المؤسسة ومعاهدها بدون تمتعهم بأى خبرة فى هذا المجال .ولولا تعيين سعد وزيرا للقوى العاملة

> **المرض المصرى المتمثل فى إحالة كافة الأمور إلى الرئيس الأعلى .. وحرصه هو الآخر على الامساك بكافة الخيوط فى يديه.. كان سببا رئيسا فى فساد العمل النقابى فى مصر**

في عام ١٩٧٧ لنجحوا في مسعاهم ،إذ كانت تحت أيديهم أدوات إغراء يسيل لها لعاب الكثير من القيادات النقابية الانتهازية .**والأظرف من ذلك أنه في حين لم يستطع سمير فريد بحكم تكوينه الشخصي أن يغير من مواقفه ليعود إلى اللحاق بركب رئيس الاتحاد ووزير القوى العاملة ،فإن «أبو بكر» لم يجد مشقة في تغيير موقفه من النقيض إلى النقيض ليصبح واحدا من أقرب الشخصيات إلى سعد** ،وواحدا من أكبر من أساءوا إليه وإلى الحركة النقابية لفترة امتدت إلى عام ١٩٨٧ عندما أجبر سعد على الاستقالة من الاتحاد.

ومن الأمثلة القليلة على أفعاله المسيئة أن الاتحاد كان يستضيف رئيس اتحاد عمال كندا الذي جاء إلى مصر عازما على إقامة علاقة وطيدة بين منظمته والحركة العمالية المصرية ،وكان يصطحب معه زوجته وهي شابة على درجة كبيرة من الجمال ،وبعد جلسة مباحثات في مقر الاتحاد، كان مقررا أن يعقبها عشاء في أحد كازينوهات شارع الهرم التي كان من المعتاد في ذلك الوقت أن يستضيف الاتحاد فيها وفوده، لم يجد سعد في نفسه رغبة في اصطحاب الضيف ،وخاصة أنه كان قد أقلع عن الشراب ويحرص على الصلاة بانتظام ،فتطوع أبو بكر بأن يحل محله . ولكنه ارتكب في تلك الليلة سلسلة من التصرفات غير السوية التي أثارت حفيظة الضيف خصها بمراودة زوجته الحسناء عن نفسها بمرأى منه أثناء العشاء ،وكانت نتيجة ذلك أن الرجل صرف نظره عن كل خططه في توطيد العلاقات العمالية الكندية المصرية .وعندما تم خطبة ابنتي أبو بكر مرة واحدة ،ورغبة منه في التخفيف على نفسه من النفقات ،فإنه استقدم عن طريق نقابات عمال السكك الحديدية مجموعة من نجاري الأثاثات ذوي الخبرة العاملين في السكك الحديدية وحول مسجدا مقاما في بدروم الاتحاد لكي يستخدمه موظفوه في الصلاة إلى ورشة للنجارة .وعبثا حاولنا إقناعه بالتوقف عن هذا المسلك الشاذ ولكنه رفض بتهور مستخدما نفوذه وقدرته على السيطرة على باقي القيادات النقابية بما كان يعرفه عنهم من نقاط ضعف ومثالب شخصية .ولم أجد بدا من ترك مذكرة قصيرة لسعد في مكتبه بوزارة القوى العاملة شرحت له فيها الأمر وذكرته بالآية القرآنية الكريمة من سورة البقرة التي تقول « **ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها** »(**إلى آخر الآية**)وفي اليوم التالي كان سعد قد صحح الوضع وأعاد المسجد إلى ما أنشئ من أجله.

رجال الرئيس

الخلاصة ،أبعدت إلى المؤسسة الثقافية ولم يكن بها حاجة إلى فلم يكن بها نشاط للعلاقات الخارجية ،مجال تخصصي ،أو كانت تقوم بأعمال ترجمة ،وهو ما يمكن أن أفيد فيه أيضا .وكان بالمؤسسة مدير عام جديد رشحه الدكتور **عبد الرؤوف أبو علم** ،الخبير العمالي المعروف ومستشار منظمة العمل الدولية لشئون الثقافة العمالية في المنطقة العربية في ذلك الحين ،هو الأستاذ **عبد الغفار الجزار** رحمه الله ،وكان صديقا له، وكان **صلاح غريب يعرفه جيدا** .وكان ترشيح أبو علم له غريبا ،ولكن الأغرب كان قبول صلاح غريب للترشيح .فقط **ارتبط اسم عبد الغفار الجزار بالاضرابات العمالية الشهيرة التي وقعت في شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع في كفر الدوار بعد قيام ثورة٢٣ يوليه مباشرة والتي انتهت بإعدام خميس والبقري** ،حيث كان الجزار مديراً للشئون الادارية والمالية وكان أحد الأسباب الهامة في استفزاز العمال ودفعهم إلى الإضراب .غير أن ما شهدته منه خلال الفترة القصيرة التي عملت فيها في المؤسسة ،وقد كانت فترة عمله هو الآخر قصيرة ، يدل على نزاهة بالغة وقدرة إدارية ومالية فائقة، فقد جاء في أعقاب مدير عام من رجال الجامعات نسبت إليه تجاوزات مالية وإدارية جسيمة استوجبت استبعاده ،واستطاع**عبد الغفار الجزار في فترة قصيرة أن يضع يده على مواطن الخلل الادارية والانحرافات المالية** ،**وكان على وشك تطهير المؤسسة من ذلك كله**


أحمد العماوى

سعد محمد أحمد.. كان يستطيع أن يحفر لنفسه مكانة بارزة في الحركة النقابية .. لولا حرصه على جمع المناصب القيادية والتي وصلت إلى ٧ مناصب !

ووضع أسس وطيدة تحول دون تكرار مثل ذلك في المستقبل ،ولكن انتقال تبعية المؤسسة لاتحاد العمال في عام ١٩٧٧ واستبعاد **صلاح غريب** من رئاسة مجلس إدارتها ،استتبعه الخلاص من رجاله فيها ،ولم يكن له حينئذ سوى **عبد الغفار الجزار** فاستبعد معه ،وماتت أفكاره الإصلاحية وتنفس المسئول المالي المتهم بالانحراف الذي كان على وشك أن يحال إلى النيابة العامة الصعداء، وواصل الترقي في سلك المؤسسة وممارسة أساليبه القديمة على هواه وهوى آخرين.

على أن استبعاد من يظن أنهم من محاسيب المسئول السابق سمة من أساليب العمل الادارى المعهودة في مصر ،فعبد الغفار الجزار أيضا بدأ عمله باستبعاد من كان يظنهم من أنصار المدير السابق ،ومنهم عاصم عبد الحق عضو مجلس إدارة نقابة الغزل والنسيج والذي كان متفرغا في ذلك الحين للعمل في المؤسسة (والذي أصبح وزيرا للقوى العاملة في عام ١٩٨٦) والدكتور **عماد الدين حسن مدير عام المؤسسة** في الوقت الحالي ،والذي كان يعمل حينئذ مديرا للبحوث والتخطيط واختير لي بعد إبعادي إلى المؤسسة أن أحل محله على غير خبرة مني بهذا العمل وعلى رأس مجموعة من الموظفين المتعاطفين مع رئيسهم السابق، رغم أنهم لم يبدوا لي أية عداوة شخصية .وقد وصلت الضغائن الشخصية ضدي من جانب المسئولين في الاتحاد أنه لما انتهت صلاحية جواز سفري وكنت على وشك مصاحبة **صلاح غريب** في زيارة له إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ،أن رفض اتحاد العمال تجديده رغم أنني كنت لا أزال رسميا على قوة عمله وجميع وثائقي الرسمية تفيد ذلك ،ولا يمكنني أن أجدده إلا عن طريقه ،ولولا أن الموظف المختص بمثل تلك الأمور في المؤسسة كانت له مسالكه في الدوائر الأمنية لما استطعت تجديد صلاحية جواز السفر.

ولقد شهدت الفترة التي استبعدت فيها من العمل بالاتحاد أحداثا هامة على صعيد الوطن وعلى صعيد الحركة العمالية ،من أبرزها **إضرابات يناير ١٩٧٧** والدور الذي قام به الاتحاد في هذا الصدد من خلال تنسيقه مع السيد **حسني مبارك** نائب رئيس الجمهورية في ذلك الحين ..ولا أستطيع أن أتحدث بالتفصيل عن تلك الأمور حيث كنت بعيدا عنها أتابع أخبارها في الصحف ،فلم أكن أستطيع حتى الذهاب إلى مقر الاتحاد وتسقط الأخبار من مصادرها ،وكل ما عرفته نقل إلي فيما بعد من بعض من عاصروا الأحداث عن قرب .غير أنني كنت أشاهد نشرة الأخبار في التليفزيون مساء يوم ٢٩ يناير فشاهدت لقاء رئيس الجمهورية مع أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد والحوار الذي دار بين الطرفين ،**وكان من بينه مطالبة سعد محمد أحمد بنقل تبعية المؤسسة الثقافية العمالية من الاتحاد الاشتراكي إلى اتحاد العمال ،وهي فكرة كان يروج لها بشدة الدكتور أبو علم رحمه الله وموافقة رئيس الجمهورية على ذلك.وأسقط في يدي ..فماذا سيكون مصيري بعد أن تؤول تبعية المؤسسة التي استبعدت إليها إلى الاتحاد الذي يهيمن على أموره الأشخاص الذين استبعدوني،**

وكعادة الأمور في مصر ،استغرق تنفيذ الوعد زمناً طويلا .وفي هذه الأثناء كانت أمور العلاقات الخارجية للاتحاد تسير من سيئ إلى أسوأ .كان قد عهد بمسئولياتي إلى زميلي مدير العلاقات العامة الذي كان مسئولا عنها قبل تعييني في الاتحاد إلى جانب نشاط العلاقات العامة. ولكن خبرته كلها كانت في مجال العلاقات العامة ،ولم يكن له اهتمام بالعلاقات الخارجية إلا من حيث أنها تساند نشاطه ومصالحه في مجال العلاقات العامة ،وكان هذا نهجه أيضا عندما أعيد إليه الإشراف على نشاط العلاقات الخارجية .وكانت تنافسه في ذلك الحين سيدة كانت تعمل في مكتب شركة الطيران الفرنسية بالقاهرة ثم فصلت لنشاطها النقابي ورفضت الشركة إعادتها إلى عملها ورغم كل ما بذله الاتحاد في هذا الشأن ،فلم يجد الاتحاد بدا من الحاقها بالعمل لديه إلى حين حل مشكلتها **.وكانت ترى أن رسالتها الأولى في الحياة هي محاربة الاتجاهات الشيوعية واليسارية ،ولم تجد غضاضة في أن تتعاون في هذا الصدد مع الملحق العمالي في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية**.ورغم أنه كانت تربطني صداقة وثيقة بالرجل وكان خفيف الظل سريع الألفة بالآخرين بتأثير من أصوله الإيطالية ،وكثيرا ما تبادلنا الزيارات ،وكثيرا ما دعوته إلى العشاء في منزلي مع صديقنا المشترك **بيتر فورد السكرتير الثاني** في سفارة بريطانيا والذي كان مسئولا عن الشئون العمالية أيضا(**وكانت له علاقات واسعة بالكثير من المفكرين اليساريين وتعرفت في منزله على الاستاذين محمد عودة وفيليب جلاب**) .إلا أن مصالحها في مجال العلاقات العامة ،ومن ثم تضاربت مصالحها مع مدير العلاقات العامة في الاتحاد ،وكانت تستند في نفوذها داخل الاتحاد إلى اعتمادها على تأييد نائب الرئيس إياد ،فلما انشق على رئيس الاتحاد ، أصبح وضعها في الاتحاد غير مأمون ،ورجحت عليها كفة مدير العلاقات العامة.

المهم ،**أن سعد محمد أحمد** وجد أن الموقف لم يعد من الممكن أن يستمر على ما هو عليه ،فاستجاب لضغوط صديقي المستشار القانوني الذي كانت علاقته بسعد قد ازدادت توثقا ،فدعاني لمقابلته وأسر إلي أنه سيطلب إلغاء إعارتي للمؤسسة الثقافية وناقشني فيما يتوجب القيام به لإعادة تنظيم العلاقات الخارجية بالاتحاد ، **ومنذ تلك اللحظة بدأت صفحة جديدة في علاقتي بسعد محمد أحمد ،تميزت بثقته الشديدة في وبمودة بالغة متبادلة بين الطرفين**

صفات نادرة

كان **سعد محمد أحمد** يتصف ،كما سبق وأن أشرت ،بقدر كبير من الصفات الإيجابية التي قل أن توجد في الكثير من القيادات النقابية حينئذ .كان يتمتع بقدر كبير من الأدب الجم والتواضع البالغ ،وعلى سبيل المثال، لم يحدث أبدا عندما كانت الحاجة تتطلب أن أذهب إليه في مكتبه بوزارة القوى العاملة لعرض بعض المسائل العاجلة عليه أن استقبلني من وراء مكتبه ، بل كان يقف ويدور حو ل المكتب ليصافحني مرحبا ويطلب مني أن أجلس لأعرض عليه ما جئت إليه من أجله .ولم يحدث أن رأيته يعنف أحداً من العاملين في الاتحاد بغلظة على خطأ ارتكبه ،وإنما يفعل ذلك بما لا يجرح كرامة العامل .وعلى الرغم من اعتداده الشديد بنفسه ،وحرصه على أناقته المفرطة، والسيجار الفاخر الذي اعتاد تدخينه بعد سنوات من توليه

منصبه الوزارى ،فإنه لم يكن متكبرا أو متعجرفا ولم يشعر من يتعاملون معه من النقابيين أو الموظفين بتغيير فى علاقته معهم مع مرور سنوات طويلة عليه فى منصبه الوزارى .**وإن كان من المؤكد أنه كان يصعب أن يوضع فى كادر الصورة كعامل رغم أنه بدأ من أسفل السلم تماما فى شركة الكوكاكولا.**

وكان على الرغم من تواضع حصيلته **التعليمية النظامية** ،منظماً بشكل بالغ الدقة ويندر حتى أن تلحظه بين الحاصلين على أعلى الدرجات الجامعية. فقد كان يحمل معه دائماً فى اجتماعاته «أجندة» يدون فيها ملخصا لما دار فى الاجتماع لما تم الاتفاق عليه فيه ،ثم يحدث بعد مرور وقت، طال أو قصر ، أن يفاجأ من كانوا مكلفين بتنفيذ ذلك بأنه يستدعيهم ويناقشهم فيما أنجزوه وما لم ينجزوه فى هذا الصدد من واقع ما دونه بهذا الشأن .وكان يقرأ بتمعن شديد ما يقدم إليه من مذكرات وتقارير مهما كبر حجمها .وكنت أقدم إليه فى بعض الأحيان التقارير المعدة لتقديمها إلى الجمعية العمومية للاتحاد .وكان بعضها يزيد على المائة صفحة، فيعيدها إلى وعليها ملاحظاته مدونة أمام مختلف الفقرات التى يرى أنها تستحق التعليق .وقارن ذلك **بعبد اللطيف بلطية** الذى كان يفوقه تعليما والذى كان مشهوراً عنه فى الوزارة أنك إذا ما قدمت إليه مذكرة من صفحة ونصف فإنه يجب أن ترفق بها مذكرة من نصف صفحة على الأكثر تلخص له فيها ما بالمذكرة الأصلية.

كما كان يتمتع بعقل خلاق قادر على طرح أفكار مبتكرة عديدة فى كافة مجالات اهتماماته .وكنت أشعر فى كثير من الأحيان ،وقلت له ذلك ذات مرة ونحن على مائدة طعام أثناء زيارة لنا لألمانيا الغربية، أنه ضل طريقه **وأنه لو كان قد اتجه إلى نشاط الأعمال لكان من كبار رجال الأعمال فى أقصر وقت** .وكانت لديه القدرة على استيعاب ما يطرحه عليه مساعدوه من أفكار والتمييز بين الأفكار الخلاقة والغثة .باختصار كان يملك كل ما يمكنه من تحقيق النجاح بأقصر الطرق.

وبهذه الصفات كان يستطيع أن يحفر لنفسه مكانة بارزة ودائمة فى الحركة النقابية، **لولا أنه ،بالمرض المصرى ،كان حريصا على الجمع بين المناصب القيادية .فقد كان رئيسا لنقابة عمال الصناعات الغذائية ورئيسا لاتحاد العمال ورئيسا لمجلس إدارة بنك العمال ورئيسا لمجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية وأمينا عاما للاتحاد العربى لعمال الصناعات الغذائية ووزيرا للقوى العاملة وعضوا بالأمانة العامة للحزب الوطنى ،وكل منصب منها يحتاج إلى تفرغ كامل لتحقيق إنجاز ملموس فيه** .وأذكر أنه وفى أثناء مصاحبتى له فى زيارة إلى ألمانيا الغربية وكان معنا فيها أيضا السيد **حسن عيد** سكرتير الاتحاد للعلاقات الخارجية فى ذلك الحين ،وفى أثناء استراحة فى جلسة للمباحثات مع رئيس الاتحاد الألمانى وعدد من سكرتيرى الاتحاد ،أن تبادلنا الإعجاب بمقدرة مضيفينا على الإلمام بمجال تخصصاتهم بشكل ينبئ عن تبحر واسع فى تفصيلاتها ومقدرة على تتبع تطوراتها على الصعيد العالمى ،فقلت لهما إن مما لا شك فيه أن جاء ذلك نتيجة لتفرغ هؤلاء جميعهم لعملهم فى الاتحاد وعدم الجمع بينه وبين أى نشاط آخر ، ولكنهما رفضا هذا الرأى بشدة، خاصة وأن **حسن عيد** نفسه كان إلى جوار منصبه فى الاتحاد يشغل فى ذلك الحين رئاسة نقابة عمال البريد ويواصل القيام بمهام وظيفته الهامة فى هيئة البريد .**وتأكيدا لأهمية التفرغ أشير إلى أنه فى بداية رئاسة سعد للاتحاد وقبل أن يتولى منصبه الوزارى ،استطاع أن يحقق إنجازات ملموسة داخل الحركة النقابية** .فقد تمكن من الحصول على منحة من منظمة العمل العربية لتزويد معهد **أحمد فهيم** للدراسات العمالية الإفريقية بالتجهيزات المادية المطلوبة لكى يبدأ المعهد ممارسة نشاطه فى تثقيف القيادات النقابية الإفريقية ، ولكنه عين وزيرا قبيل الانتهاء من ذلك، ولم يمارس المعهد أى نشاط رغم تزويده بتلك التجهيزات.

كما نجح سعد فى إنشاء بنك العمال ،ومما لا شك فيه أنه كان متأثرا فى ذلك بالتجربة التى خاضتها الحركة النقابية فى منتصف الخمسينيات عندما حاولت إنشاء بنك للعمال كان يسمى حينئذ بنك الجمهورية ،ولكن المشروع لم يكتب له النشاط فسرعان ما تعثر البنك ،وأدمج فى بنك آخر . ولكن سعد تمكن من إنشاء بنك العمال وفرض على النقابات أن تساهم فيه وأن تعتمد عليه فى أنشطتها المالية . ولا يزال البنك قائما حتى الآن ويمارس نشاطه بقدر من النجاح ، ويتم تداول أسهمه فى بورصة الأوراق المالية فى الوقت الحالى. وعندما عرضت عليه فكرة تطوير أنشطة الجمعيات الاستهلاكية العمالية لتصبح نشاطا تعاونيا عماليا إنتاجيا واستهلاكيا ،راقته الفكرة كثيرا وكان يكثر من الحديث عنها أمام الوفود العمالية الأجنبية الزائرة ، ولكن مشاغله العديدة فى ذلك الحين لم تمكنه من إخراجها إلى حيز التنفيذ .**وكانت فكرة إنشاء قرية عمالية فى الساحل الشمالى من بنات أفكاره** واستطاع الحصول على تمويل لها من بنك الاستثمار القومى يبلغ على ما أذكر **ثلاثة وعشرين مليون جنيه كجزء من نسبة أرباح العمال** المجمدة تحت حساب النشاط المركزى .وكنت أشاهده وهو يشرح لزواره الأجانب بحماس أفكاره بشأن هذه القرية ،وسعيه الحثيث لتأمين استخدامها طوال أشهر الشتاء والخريف والربيع التى لا يصطاف فيها المصريون بواسطة وفود عمالية أجنبية من دول شمال وغرب أوروبا بحيث يستفاد من القرية طوال العام وليس لأربعة أشهر فحسب من السنة ،وبحيث تدر دخلا على الحركة العمالية ،**ولكن هذه الأفكار الخلاقة لم تر سبيلا إلى التنفيذ بعد أن ترك الحركة النقابية قبيل الانتهاء من تشييد القرية.**

غير أن حماسه للأفكار الاستثمارية جعله يقدم فى بعض الأحيان على تشويه مشاريع ذات أبعاد جمالية سعيا وراء العائد الاستثمارى .من ذلك مثلا أن **المشروع الأصلى لمبنى الجامعة العمالية القائم فى مدينة نصر كان يتضمن حديقة كبيرة وحماما للسباحة**، ولكن سعد الذى تم الانتهاء من تشييد المبنى أثناء رئاسته لمجلس إدارة المؤسسة قرر اقتطاع أرض الحديقة وحمام السباحة وبناء مجموعة من العمارات السكنية مكانهما لدعم مالية المؤسسة، وهى عملية شابتها أخطاء مالية كثيرة .وقد فعل نفس الشئ فى مبنى نقابة عمال الصناعات الغذائية فى مدينة نصر، بحيث أن شرفات العمارات السكنية أصبحت تطل عن قرب على مكاتب الموظفين وقاعة المؤتمرات الفاخرة الملحقة بالمبنى فيرى الموظفون والحاضرون لمؤتمر ما فى القاعة ربات البيوت وهن يمارسن نشاطهن اليومى ،وحرم أعضاء النقابة من إقامة نشاط اجتماعى وترفيهى لهم جريا وراء المردود الاستثمارى الذى تربح منه البعض ،**وخرجت منه الكثير من الإشاعات التى ربما تكون ظالمة.**

وفضلا عن ذلك ، فهناك المرض المصرى المتمثل فى إحالة كافة الأمور إلى الرئيس الأعلى ،وحرصه هو الآخر على الإمساك بكافة الخيوط فى يديه .وقد كان سعد حريصا على ذلك ،على الأقل من منظور حرصه على تنفيذ أفكاره وأحلامه بالنسبة لنقابته وللاتحاد العام للعمال وللحركة النقابية بصفة عامة، ولكنه مع تزايد مسئولياته ومع انشغال معظم القيادات النقابية الأخرى بمسئولياتها فى نقاباتها ،وهى الأهم بالنسبة لها لضمان الاستمرارية فى مواقعها تلك التى تؤمن لها فرص الترقى النقابية والسياسية ،كان يضطر إلى أن يترك مسائل التنفيذ وتفصيلاتها لعدد محدود ممن يثق فيهم من زملائه على المستوى القيادى أو من الموظفين، وكان البعض من هؤلاء وهؤلاء غير جدير بالثقة وأساءوا إليه وأوقعوه فى مآزق عديدة.



صلاح غريب أثناء لقاء له مع رئيس اتحاد عمال يوغوسلافيا عام١٩٧٥

الولاء للأشخاص

عقب عودتى للعمل فى الاتحاد، حل موعد مؤتمر العمل الدولى .وقد اكتشفت منذ التحاقى بالعمل فى الاتحاد أن هذا المؤتمر يمثل غنيمة يحرص رئيس الاتحاد على ألا يشاركه فيها سوى أقرب المقربين إليه. وقد ظلت المشاركة فيه حكرا على رئيس الاتحاد والأمين العام لفترة طويلة .ولم يستطع حتى سكرتير الاتحاد للعلاقات الخارجية أن ينضم إليهما فى بعض الأحيان رغم أن ذلك من صميم اختصاصه .وقد وجدت عندما أتيح لى حضور المؤتمر للمرة الأولى عام ١٩٦٩ ،وكان ذلك بجهود من الدكتور **عبد الرؤوف أبو علم** الذى كان مديرا عاما للعلاقات الدولية بوزارة العمل فى ذلك الحين ،وكممثل لجريدة العمال لتغطية احتفال منظمة العمل الدولية بالعيد الخمسين لإنشائها إن عمل المؤتمر له نظام معين يحتاج إلى الدراية به وإلى إتقان قواعده وإجراءاته ،ولم تكن اللغة العربية قد أصبحت واسعة الاستخدام فى المنظمة فى ذلك الحين .**ومن هنا فإن سفر النقابيين وحدهم إلى المؤتمر وبدون مستشارين فنيين لم يكن يؤمن لهم مشاركة مجدية فى أعمال المؤتمر، أو يمكنهم من إقامة علاقات أو مشاورات مع بقية الوفود العمالية الأجنبية المشاركة فيه ،ولا يضمن الاستمرارية لمن يأتى بعدهم من قيادات نقابية** ،ورغم ذلك فقد حيل بين أى خبير فنى وحضور المؤتمر، إلى أن نجحت فى عام١٩٧٥ بفضل ما قام بينى وبين **صلاح غريب** من علاقة ثقة وطيدة فى أن أنضم إلى عضوية وفد العمال إلى المؤتمر ،وخاصة بعد أن أقنعته بأن يرشح نفسه لعضوية فريق العمال فى مجلس إدارة المنظمة . ولكننى عندما عدت إلى عملى بالاتحاد بعد فترة استبعادى فى المؤسسة كان وفد الاتحاد قدتشكل بالفعل وتمت كل الترتيبات الخاصة بسفره .وقبيل سفر الوفد بيومين دعانى سعد إلى مقابلته فى مكتبه بالاتحاد العربى لعمال الصناعات الغذائية لكى أشرح له القضايا التى سيناقشها المؤتمر وموضوع الاتصالات مع الاتحاد الحر .وقدمت له عرضا مستفيضا بكل تلك الأمور ثم بينت له أهمية وجود عنصر فنى مع الوفد العمالى ،وخاصة أن جميع أعضائه يسافرون إلى المؤتمر لأول مرة .وكان الرجل كالعهد به متفهما وخاليا من العقد فى هذا الصدد ، فوافق وقرر إضافة أسمى إلى الوفد.

لحقت بوفد الاتحاد بعد سفره بعدة أيام ،وكان يضم أحد أعضاء المجلس التنفيذى ممن قد سبق لهم عضوية المجلس فى دورته الطويلة ١٩٦٤ - ١٩٧١ ، وكان فى ذلك الوقت شابا طموحا يملك إمكانات كبيرة للتقدم، واستطاع أن يوطد علاقاته بدوائر صنع القرار فى الاتحاد بحيث كان يشعر بأهمية مبالغة لشخصه ،وأذكر أننى رأيته يعامل **صلاح غريب** باستخفاف عندما كان يحضر اجتماعات مجلس الاتحاد فى عامى ١٩٧٠، ١٩٧١ كممثل لنقابة عمال الغزل والنسيج بعد وفاة أحمد فهيم ورأيته يبالغ فى الاستظراف معه فى مرة فى أواخر شهر ابريل ١٩٧١، ثم رأيته يعامله بعدها باحترام شديد عندما جاء لحضور اجتماع المجلس لأول مرة بعد تعيينه **أمينا للعمال فى الاتحاد الاشتراكى** فى أعقاب حركة١٥ مايو. وقد حيل بين هذا الرجل والوصول إلى عضوية الاتحاد طيلة الفترة من عام ١٩٧١ وحتى١٩٧٥ لأسباب عديدة، أعتقد أن أهمها كانت علاقته الوثيقة **بعبد اللطيف بلطية**

وأعتقد أن هذه العلاقة الوثيقة هي التي أعادته إلى عضوية المجلس في عام ١٩٧٥ وحيث ظل عضوا فيه إلى أواخر التسعينات عندما أصيب بمرض عضال.

عندما وصلت إلى جنيف وجدت هذا العضو قد اقترح على سعد أن يحل محل **صلاح غريب** في عضوية فريق العمال بمجلس إدارة المنظمة ،على أساس إخطار المسئولين عن الأمر بأن **صلاح غريب** لم يعد رئيسا للاتحاد .وحاولت أن أشرح لهم أن عضوية الفريق ليست مرتبطة بتولي منصب قيادي في الاتحاد وأن نظام الفريق يقوم على أساس أن العضو ينتخبه فريق العمال بمؤتمر العمل الدولي ليصبح ممثلا لهذا الفريق بأكمله وليس لمنظمته الوطنية طوال الدورة التي انتخب لها، وأن أحدا لا يملك تغييره سوى هذا الفريق **لأسباب أهمها زوال صفته العمالية ،كأن يصبح رجل أعمال أو مسئولاً حكومياً أو ارتكابه لأعمال تسيء إلى سمعة الفريق** ، وأن ذلك يمثل حماية لممثلي العمال من ضغوط الحكومات عليهم .وأن ثمة عددا من أعضاء الفريق فقدوا مناصبهم القيادية في بلدانهم منذ زمن طويل ورغم ذلك يتجدد انتخابهم لعضوية الفريق نكاية في حكوماتهم التي حاولت الإساءة إليهم لمواقفهم المعارضة لها ، وأن بلطية عندما حل محل **أحمد فهيم** في الفريق عام ١٩٧٠ كان ذلك راجعا إلى وفاة **أحمد فهيم** وأن فريق العمال ،وكان له الحق في تصعيد عضو آخر من القائمة الاحتياطية ، رأى أن يقبل باقتراح اتحاد عمال مصر بهذا الشأن تقديرا لوضع الاتحاد على الصعيد الدولي . ولكن كل ذلك لم يكن مقنعا لهم، حاول ذلك العضو ، رغم ما كانت تربطني به من علاقة شخصية وطيدة منذ انضمامه إلى عضوية مجلس الاتحاد في عام ١٩٦٤ ،حاول تصوير موقفي على أن مبعثه الولاء الشخصي **لصلاح غريب** ،وطلب مني تأكيدا لمبرراتي أن تصل أمامه تليفونيا بأحد المسئولين التنفيذيين عن فريق العمال في منزله، فقد كان الوقت مساء،.ورأيت أن في ذلك مهانة لي خاصة وأنني كنت على علاقة وثيقة بهذا المسئول ويعرف وضعي في اتحاد العمال .ولكن لم أكن أملك الرفض وإلا أكدت الشكوك التي كان ذلك العضو يحاول إلصاقها بي. إلا أنني لم أجد الرجل في منزله لحسن الحظ ،ولم ينقذ الموقف إلا وصول أحد الخبراء المصريين في مكتب العمل الدولي الذي أكد صحة طروحاتي.

معركة الانتماء

وبالطبع انتهزنا فرصة وجودنا في مؤتمر العمل الدولي لاستئناف الحوار مع ممثلي الاتحاد الحر حول الزيارة المقترحة للأمين العام للاتحاد إلى القاهرة .وبالفعل تم الاتفاق على كافة التفاصيل ،**ولم يستطع بلطية في هذه المرة أن يعرقل الزيارة ،خاصة وأنها تمت بعد خروجه من الوزارة وتعيين سعد وزيرا بدلا منه** ،وكان سعد حاذقا جدا في تناوله لأبعاد الزيارة ،فقد جعل جلسة المباحثات التي جمعته بالوفد الضيف تتم بحضور كافة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ورؤساء النقابات العامة، **حتى يكون الحوار على المكشوف ولا يتهمه أحد في يوم من الأيام بأنه قدم وعودا سرية أو عقد صفقات مشبوهة** .وكان الأمين العام للاتحاد الحر حينئذ نقابياً ألمانياً يدعى **أوتو كيرستن** ،وكان سكيرا لا يتمتع بمواهب قيادية كثيرة ، بل إن نائبه الذي حل محله فيما بعد وهو نقابي بلجيكي يدعى **فندرفيكن** أكثر منه كفاءة ،**وأعتقد أن أكثر ما زكاه لمنصبه هذا أنه قضى عدة سنوات في السجون السوفيتية بتهمة التجسس لحساب الغرب.**

ورغم الجو الودي الذي تميزت به الزيارة ،فإنها لم تؤثر على موقف الاتحاد من تمسكه بمبدئه القديم الرافض للانتماء لأي تنظيم عمالي دولي باستثناء الاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب واتحاد عمال إفريقيا . غير أن تحركات أخرى تحتية بدأت تنخر في هذا الموقف ،وكان رأس الحربة فيها **محمد خيري هاشم** رئيس النقابة العامة لعمال البريد والبرق والهاتف .كانت الفترة التي تلت اتفاقات فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل على جبهة سيناء ومفاوضات السادات **مع كسينجر** قد شهدت توترا شديدا في علاقات الحركة النقابية المصرية مع الاتحاد العالمي لنقابات العمال ونقابات الدول الاشتراكية ممالأة لموقف المنظمات النقابية في المشرق العربي المناصرة لمواقف حكوماتها في ذلك **. ثم جاءت زيارة سعد لإسرائيل في صحبة أنور السادات وما تلى ذلك من مقاطعة نقابية عربية للحركة النقابية المصرية .وكان ذلك يعني إغلاقا لباب الزيارات النقابية إلى الدول الاشتراكية ،والسفر إلى الخارج من أهم** المزايا التي يستطيع رئيس أي نقابة أن يقدمها لأنصاره ومحاسيبه في الصفوف القيادية لنقابته ،ولم تكن لنا وقتها علاقة تذكر مع النقابات العمالية في الغرب ،وبالتالي فإن ذلك الحصار كان مصدر ضيق شديد للقيادات النقابية المصرية في ذلك الحين ،وحدث أن صحبت **خيري هاشم** في زيارة لوفد نقابته إلى بريطانيا في أوائل عام ١٩٧٧ ،حيث لمح له بعض القيادات النقابية المضيفة إلى جانب من المكاسب التي قد تعود على نقابته من الانضمام إلى الاتحاد المهني الدولي لعمال البريد والبرق والهاتف التابع للاتحاد الحر ،وفي مقدمتها فتح الباب لزيارات إلى الدول الغربية الأعضاء في ذلك الاتحاد .وتكرر التلميح في لقاء مع ممثلي الاتحاد الحر في جنيف أثناء حضورنا لاجتماع فني ثلاثي في مقر مكتب العمل الدولي في نفس العام . .أن ذلك شرط أساسي لإقامة أي علاقات مع نقابات العمال الغربية .وبعدها حدث أن سافر وحده إلى الولايات المتحدة حيث أتم هناك الاتفاق على الانضمام إلى الاتحاد الدولي الذي منحه منصبا قياديا في صفوفه كنوع من الإغراء لبقية النقابيين المصريين .ولم يقصر خيري هاشم في القيام بما عهد إليه من إقناع آخرين بأن يحذو حذوه ،فتبعه **محمود دبور** رئيس نقابة عمال البنوك والتأمينات ، **ثم أحمد العماوي** رئيس نقابة عمال الكيماويات ،ثم **علي ضفدع** رئيس نقابة عمال النسيج بتأييد من **ابراهيم شلبي** نائبه والأمين العام لاتحاد العمال.

ولما رأى سعد أن العملية تتسع وأن جهوده وحدها لوقف الخروج على مبدأ أساسي للحركة النقابية المصرية لم تقم إلا عن إقناع **محمود دبور** وحده بتجميد خطواته ، بينما أخذ **علي ضفدع وإبراهيم شلبي** في المراوغة بالإنكار حينا والتسويف حينا آخر، أما **أحمد العماوي** فأصر على أن الاتحاد الدولي الذي انضم إليه منشقاً عن الاتحاد الحر ومن ثم فإن انتماءه إليه لا يعتبر خروجا عن الحياد بين الاتحاد العالمي والاتحاد الحر ومنظماتها ،فإنه قرر تشكيل لجنة من كبار القادة النقابيين المصريين من أمثال فتحي كامل أول أمين للاتحاد الدولي للعمال العرب وأنور سلامة أول رئيس لاتحاد عمال مصر وأول وزير عمل من العمال **وكامل العقيلي** زعيم عمال النقل ومعهم عدد من الخبراء العماليين مثل **د.عبد الرؤوف أبو علم وعبد المغني سعيد** وآخرين لبحث الموضوع ووضع مبادئ توجيهية تسترشد بها الحركة النقابية ككل. وكان يهدف من ذلك أن تدعم مثل هذه الشخصيات العمالية البارزة موقفه في هذه القضية ورغم **أن أعمال اللجنة جاءت بالفعل مؤيدة لمسعاه ،فإنها لم تجد صدى وسط القيادات النقابية الطامعة إلى مغانم الخروج عن الخط وتم تشكيل لجنة من الاتحاد برئاسة مختار عبد الحميد نائب رئيس الاتحاد ورئيس نقابة عمال الزراعة للاتصال بالنقابات وتوحيد المواقف في هذا الشأن.**

واشتدت المعركة المناوئة لموقف سعد ،ولم يجد **خيرى هاشم** غضاضة فى أن يستعين فى ذلك بنقابة الهاتف الأمريكية التى أرسلت خطابا إلى **الرئيس السادات** تشكو له فيها من موقف سعد المناوئ لإقامة علاقات طيبة مع المنظمات النقابية الغربية .ولم تكن تعرف أن النظام المتبع فى مصر أن تحول الشكوى إلى المشكو فى حقه ،خاصة عندما يكون وزيرا ، ووصلت إلينا الشكوى وكتبنا رسالة إلى رئاسة الجمهورية نشرح فيها أبعاد الموقف **،وانتهى الأمر عند هذا الحد ،إلا أن من المؤكد أنها كانت نقطة فى غير صالح سعد .**

غير أننا فوجئنا ذات يوم بخبر منشور عن **انضمام نقابة عمال الزراعة إلى الاتحاد الدولى لعمال الزراعة** .فأرسلنا خطابا إلى **مختار عبد الحميد** نذكره بأن أمر انضمام النقابات إلى الاتحادات الدولية معروض على اللجنة التى يرأسها هو شخصيا ،ووقع الخطاب **حسن عبد** سكرتير الاتحاد للعلاقات الخارجية .وعندما وصل الخطاب إلى **مختار** هاج وماج واتصل بحسن عبد الذى أنكر توقيعه واتهمنى بتزوير هذا التوقيع .وكان **سعد محمد أحمد** فى ذلك الوقت فى زيارة نقابية لكندا .وكانت هناك شائعات عن تغيير وزارى محتمل وعن خروج سعد من التشكيل بسبب المشاكل القائمة بينه وبين بعض الوزراء الآخرين حول القطاع العام والخصخصة ، وأن المرشح الذى يخلفه فى الوزارة هو **كامل العقيلى** .وكان الاعتقاد الشائع فى وسط الحركة النقابية أن الذى يشد من أزر سعد فى موقفه الرافض للانتماء إلى المنظمات العمالية الدولية ثلاثة من الخبراء ،هم **د. أبو علم** وكان فى ذلك الحين خبيرا فى منظمة العمل الدولية ولا سلطان للنقابيين المصريين عليه ،**وابراهيم خليفة** ،وكان حينئذ مستشارا لوزارة القوى العاملة فى جنيف ،وكاتب هذه السطور هو أضعف الحلقة حيث كنت مرؤوسا لهم فى الاتحاد .**ولما كنت أقرب الثلاثة إلى أذن سعد فقد كان هناك رغبة أكيدة فى الخلاص منى وخاصة فى هذا الظرف الذى يكون فيه سعد أضعف ما يكون .وقاد العملية خيرى هاشم.**

وفوجئت بمختار يستدعينى فى مكتبه بالاتحاد ويعنفنى بشدة أمام بعض أعضاء المجلس على تجرؤى على تقليد توقيع **حسن عبد** على خطاب موجه إليه محرر بصيغة لا تليق أن يخاطب بها نائب رئيس الاتحاد ،وبعدها وجدت **إبراهيم شلبى** أمين عام الاتحاد ينتهز فرصة أخرى لتعنيفى بشدة هو الآخر أمام آخرين .وأحسست بأبعاد المؤامرة ،وكنت فى ذلك الحين متزوجا ولدى طفلان والثالث فى الطريق ولا مصدر رزق لى سوى عملى فى الاتحاد .وتدخل **د. أبو علم لينهى إلى مختار أنه يعتبرنى فى معزة ابنه الكبير محمد ولن يسمح لأحد بأن يمد إلى يد الأذى.**

زيارة سعد محمد أحمد لإسرائيل فى صحبة أنور السادات .. أدت إلى مقاطعة نقابية عربية للحركة النقابية المصرية

ولكن الذى أجهض المؤامرة بالفعل كانت عودة **سعد محمد أحمد** من الخارج وفشل التنبؤات المتعلقة بخروجه من الوزارة ،فعاد المتآمرون إلى جحورهم .على أن جهود سعد أفلحت فى حصار محاولة الخروج على الخط النقابى فلم تتعد هذه النقابات الأربع: البريد والهاتف ،والنسيج ،والزراعة ،والكيماويات ،إلى أن أجبر على الاستقالة فى عام ١٩٨٧، وخلفه **العماوى فى رئاسة الاتحاد فسارعت بقية النقابات إلى الانضمام إلى الاتحادات المهنية الدولية ،وخاصة بعد سقوط المنظومة الاشتراكية وهيمنة القطب الواحد ،فلم يعد هناك داع فى رأيها للتمسك بسياسة للحياد.**

محاربة الخصخصة

ورغم أن سعد كما سبق وأن ذكرت كان ذا عقلية استثمارية من الطراز الأول ، إلا أنه كان **كمعظم القيادات النقابية فى ذلك الحين من المتمسكين باستمرارية القطاع العام باعتباره من المكاسب العمالية المهمة** التى تحققت فى ظل ثورة ٢٣ يوليه،وإن فى بقائه حماية لجماهير العمال من تقلبات النظام الرأسمالى وأخطاره .وقد سمعنا وقتها عن معاركه غير المعلنة داخل مجلس الوزراء مع عدد من الوزراء المؤيدين لتصفية القطاع العام وخصخصته وفى مقدمتهم فى ذلك الحين **جمال الناظر** الذى كان وزيرا للسياحة. وقد **كتب أحمد أبو الفتح عدة مقالات فى صحيفة الوفد هاجم فيها سعد لمواقفه هذه** ،ورغم أن هذا الهجوم كان يعتبر وساما على صدر سعد إلا أنه أزعجه وخشى من اتساع نطاقه ،فشكل لجنة فى الاتحاد من بعض الاعلاميين العماليين وضمنى إليها لتناقش طريقة الرد على هذا الهجوم.

وفى حين اقترح البعض كتابة رد مطول ومفصل على هذه المقالات يرسل إلى صحيفة الوفد ،فقد كان رأيى أنه نادراً ما يهتم القارئ بقراءة رد مرسل على مقال كتبه واحد من كتاب الصحيفة اللامعين ،وأن الأكثر فعالية **أن ينظم الاتحاد سلسلة من الاجتماعات العمالية التى يعبر فيها العمال عن تمسكهم بالقطاع العام ورفضهم للخصخصة وتأييدهم لمواقف سعد فى هذا الشأن.** ،وقلت له إن البعض يظن أن الاتحاد نمر له مخالب ، بينما يعتقد البعض الآخر أنه نمر من ورق ، وأن من المهم أن نظهر لهم جميعا أنه بالفعل ليس بالنمر الورقى ،ولكن **سعد بحسه الأمنى السياسى رأى فيما يبدو أن مثل هذه الاجتماعات قد تجر عليه المتاعب وتخيف منه السلطة فلم يؤيد اقتراحى وفضل الأخذ بالاقتراح الخاص بإرسال رد على المقالات ، ولكن لما نام الموضوع وتوقفت مقالات الهجوم ولم تتسع دائرتها فقد توقف الأمر عند هذا الحد ،ولم يرسل الرد.**

النهاية الأليمة

واجه سعد فى أوائل عام ١٩٨٦ متاعب شخصية أليمة خاصة بأبنائه من زوجته الأولى ،وكنت أرى انعكاس ذلك على ملامحه فى بعض الأحيان ،وحرصت من باب العلاقة الطيبة التى تربطنى به أن أشد أزره .وفى نوفمبر من ذلك العام كنت فى إجازة لمدة شهرين للعمل بالترجمة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا ،وذات يوم اشتريت صحيفة الأهرام لأجد أخبار التغيير الوزارى وخروج سعد من الوزارة بعد تسع سنوات من توليه لها ليحل محله **عاصم عبد الحق** عضو مجلس إدارة الاتحاد ممثلا عن نقابة النسيج **،وهو اختيار لم يكن يدور بخلد أحد فى الحركة النقابية.**

وبعد عودتى إلى القاهرة وجدت أن معركة شرسة تدور داخل الاتحاد .كان التغيير الوزارى قد صحبه تغيير فى قيادات مجلسى الشعب والشورى أسفر عن فقد **إبراهيم شلبى** أمين عام الاتحاد لمنصبه كوكيل لمجلس الشورى الذى كان يشغله منذ عدة سنوات ليحل بدلا منه **أحمد العماوى**. ورغم أن إبراهيم شلبى لم يكن بمقدوره أن يطعن فى كفاءة العماوى لتولى هذا المنصب فقد كان أقدم منه فى الحركة النقابية إلا أنه لم يستطع أن يتقبل التغيير بسهولة لأنه كان يعرف فى قرارة نفسه أنه لم يقصر فى خدمة النظام الذى وضعه فى هذا المكان ،**صحيح أن أداءه فى المجلس لم يكن مبهرا ،ولكن لم يطلب منه أحد غير ذلك،ولم يحدث أن أبدى وكيل هذا المجلس أو مجلس الشعب عن العمال أداء لافتاً للنظر** .غير أن قفز **عاصم عبد الحق** من

مؤخرة الصفوف إلى مقدمتها على حين غرة ليخلف **سعد محمد أحمد** دون غيره من الطامعين في المنصب الوزارى هو الذى ألهب القلوب غيظا . ورغم أن سعد لم يكن أول وزير من العمال يفقد منصبه الوزارى ،فإنه كان يعرف بالخبرة أن ذلك مقدمة لإزاحته من رئاسة الاتحاد كما سبق أن حدث مع **صلاح غريب**.والتف حوله الساخطون على تخطيهم في المناصب القيادية ليزيدوا نيران غضبه اشتعالا .وبدأ التحرش بعاصم .وقيل لى إن عاصم عندما حضر إلى مبنى الاتحاد للمرة الأولى بعد تعيينه وزيرا وأحس بالتنمر حياله ،وأن النفوس مليئة شرا ،**قال له ما معناه أنه لو حاول أحدهم أن يمد مخالبه فإن له أيضا مخالب حامية «اللى حا يحاول يخربش حا خربشه»**.

وطلبت لقاء على انفراد مع سعد ، وحاولت إقناعه بأنه يلعب في ملعب الحكومة ولا داعى لاستعدائها عليه ،وأنه بدلا من هذه المظاهرة العدائية الملتفة حوله فإن الأولى به أن يكتم مشاعره ويبدى للحكومة أنه على استعداد للخدمة في أى موقع تختاره له حتى تهدأ الأمور ويستطيع أن يعيد حساباته وإن من الأفضل أن يفض هذا المولد الذى يدفعه إلى مزالق خطرة .**وقلت له أنه لم يحدث في السنوات الأخيرة في أى مكان من العالم أن انتخب رئيس لاتحاد العمال بالارادة الحرة المباشرة للجماهير العمالية وحدها ،وإنما توجد قوى أخرى مؤثرة في هذا الصدد** ،سواء كانت قوى النظام الحاكم، أو الحزب السياسى المعضد للحركة النقابية ، أو مصالح أخرى ترى أن من صالحها أن يكون لها رأى فيمن ينتخب رئيسا لاتحاد العمال لما تعرفه من دوره المؤثر على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى في بلدها . ولما كانت اليد العليا في بلدنا للنظام الحاكم والحزب السياسى الذى يمثله فإن الأولى به إذا ماكان يريد الاستمرار على الساحة أن يحسن علاقته معهم لا أن يتصرف بما يرسل إليهم باشارات واضحة بأنه غير راض عن خياراتهم وقراراتهم وأنه اختار الرفض والمقاومة . ورغم ما أبداه من اقتناع إلا أن الزبانية الذين كانوا يدفعونه دفعا إلى محاربة **عاصم عبد الحق** ومن اختاروه استطاعوا أن يستمروا في استثارة نقمته وحنقه.

وقد تصور أنه يستطيع أن يحتمى بالاتحاد والحركة النقابية من خلال بذل جهود محمومة لتنشيط العمل النقابى بعد مرات طويل . ولكنه اكتشف أن كل من يحيطون به ليس لديهم أية عزيمة لدفع العمل بالاتحاد قدما ، فكل منهم يبحث عن مصالحه الشخصية ، ولم يكن لديهم استعداد لمشاركته في بذل الجهد لبعث الحياة في جثة هامدة ، **وهم أصلا ليس لديهم مايقدمونه في هذا الشأن ، وفاقد الشئ لايعطيه**. وفضلا عن ذلك فقد كان هناك إهمال طويل للجهاز الفنى للاتحاد ، ولم يبذل سعد ولا من حوله ولامن قبله أى مجهود في بناء جهاز فنى قوى يستطيع أن يقود العمل في الحركة النقابية قدما ، وكان الجهاز الفنى مكونا في الأصل من مجموعة من مفتشى وزارة العمل الذين أعيروا للاتحاد منذ زمن طويل واستقر بهم الحال فيه دون أن يكون لدى معظمهم أية خبرة بالعمل الفنى المطلوب أو رغبة في تعلمه . **أما موظفو الاتحاد المعينون فكانوا قلة فلم يكن ثمة مايغرى الكفاءات الجامعية على الالتحاق بالعمل في الاتحاد ، فلا مرتبات مغرية ولامستقبل وظيفى مرموق، في وقت كان البلد فيه يتجه إلى اقتصاد السوق وآليات السوق ، والتنافس على أشده على الكفاءات الفنية المحدودة في مجالات العمل الاقتصادى والقانونى والدولى** . وهكذا لم يستطع سعد أن يحقق مآربه ، وبعد أن استعدى السلطة عليه لم يجد فيمن دفعوه إلى هذه العداوة دفعا أى عون أو سند ، واستطاع **عاصم عبد الحق** أن يحصل منه على استقالته أثناء مشاركتهما في مؤتمر العمل الدولى . وكانت مسألة مهينة أن يحمل عاصم منه الاستقالة في وقت كان جهاز الإشاعات المعروف في الساحة السياسية المصرية يعمل جاهدا على تشويه سمعته ، وأن يغادر الحركة النقابية بهذه الطريقة غير المشرفة بعد سنوات طويلة من الكفاح في صفوفها القيادية.

وقبل أن يصل سعد إلى هذه النهاية ، وفى غمار حماسه لتنشيط العمل في الاتحاد ، حاولت إفهامه أن هذا لن يتيسر إلا إذا استطاع تحفيز العاملين في الاتحاد على التجاوب معه ، وإلا إذا استطاع اجتذاب بعض العناصر الفنية الشابة للعمل في الاتحاد ، وذلك بتعديل جدول الأجور في الاتحاد. كان سعد في البداية متجاوبا مع مطالب موظفى الاتحاد ، **واستطعنا كلجنة نقابية للعاملين في الاتحاد أن نحصل على موافقته على إلغاء فترة العمل المسائية التى كان معمولا بها منذ نشأة الاتحاد والتى كانت تحول بين موظفيه وبين مراعاة شئون أسرهم والعناية بأبنائهم وإقامة أى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية ، فقد كان عليهم أن يعودوا للعمل في الاتحاد من الساعة السادسة إلى التاسعة مساء كل يوم ماعدا يوم الخميس**. ولكننا لم ننجح في إقناعه بتحسين جدول الأجور بسبب معارضة **أبو بكر جاد المولى** أمين صندوق الاتحاد العنيفة لذلك . فقد كان يكره أى خير للعاملين خاصة إذا لم يأت عن طريقه وبعد إلحاح وتذلل شديدين وطويلين. ووقعت بينى وبينه صدامات طويلة في هذا الشأن حيث كنت رئيسا للجنة النقابية منذ عام ١٩٨٣ . وفى اجتماع مع سعد لمناقشة هذا الأمر بحضور أمين الصندوق ، حاولت أن أشرح له ضعف أجور العاملين ، فقلت له إن بواب الاتحاد مرتبه **خمسة وثلاثين جنيها** ولديه خمسة أولاد ، وحتى لو أراد إطعامهم فول مدمس فقط في الثلاث وجبات كل يوم فإن مرتبه لن يكفى . وسحب سعد نفسا طويلا من السيجار الفاخر الذى كان يدخنه وقال لى في هدوء " **أنت رئيس لجنة نقابية طيب**" وأنهى المناقشة بذلك ، وأحسست أن هذه هى نهاية العلاقة ، ليس بينى وبينه فقط ، ولكن بينى وبين اتحاد العمال الذى عشقت العمل فيه طوال أكثر من ثلاثة وعشرين سنة.

كان سعد قد أبى بعد خروجه من الوزارة أن يستعمل في تنقلاته إحدى سيارات الاتحاد وكانت من طراز نصر ١٣١ ، فاستعار السيارة المرسيدس الخاصة بالعضو المنتدب لبنك العمال حتى استطاع أمين الصندوق وصديقه رئيس نقابة عمال البناء شراء سيارة مرسيدس للاتحاد من سيدة في طنطا حيث يقيم رئيس نقابة البناء ، وبالأمر المباشر وبالمخالفة للوائح المالية المعمول بها . وكانت هناك جهود محمومة لإعادة طلاء بعض أدوار الاتحاد وفرش موكيت جديد في طرقاته بتكاليف زادت على العشرة آلاف جنيه. أما عمال الاتحاد الذين يطالبون بتعديل أجورهم لتتمشى مع الارتفاع المستمر في تكاليف الحياة ، فإن طلبهم يرفض . وتقدمت بعدها مباشرة باستقالتى من العمل في الاتحاد في شهر إبريل ١٩٨٧ . كانت علاقتى بمعظم أعضاء هيئة مكتب الاتحاد قد ساءت وتوترت في الفترة الأخيرة لأسباب مختلفة ، فشجعوا سعد على قبول الاستقالة.

ووجدتنى بعد هذه الخدمة الطويلة التى امتدت من أكتوبر ١٩٦٣ إلى ذلك الحين أجمع أوراقى وأغادر مبنى الاتحاد بدون كلمة شكر أو مناسبة توديع . ولما ذكرت ذلك لصديقى المستشار القانونى وأننى لم أتلق كتابا رسميا بقبول استقالتى ، وصلنى كتاب الاستقالة الرسمى موقعا من سعد وكتب بقلمه بجانب توقيعه عبارة" مع الشكر".

والحقيقة أنه لم تثر ضجة حول قيادة نقابية معاصرة مثلما أثيرت حول **سعد محمد أحمد** بعد إخراجه من الوزارة وإجباره على تقديم استقالته من رئاسة اتحاد العمال . ورغم ذلك **فيمكن القول بأن إيجابياته كانت أكثر من سلبياته ومما يمكن أن يؤخذ عليه من سيئات**. وهذه شهادة من رجل عمل معه سنوات طويلة وعن قرب وعن علاقة وثيقة ، رغم أن **سعد محمد أحمد** أساء فهم مقالين كتبتهما في صحيفة" **الأهالى**" بعد تقاعدى من العمل في الاتحاد وتقاعده الإجبارى من النشاط النقابى بعدها بشهرين ، وكان ذلك راجعا بالتأكيد إلى العناوين المستفزة التى اختارتها إدارة تحرير الجريدة لهذين المقالين ، رغم أنهما احتويا على تقييم إيجابى إلى حد ما لما قدمه كرئيس للاتحاد.

مصر

ندوة بحثية تناقش :

الانتخابات بين القوانين والممارسة ومناخ الأحزاب السياسية

* أمير سالم : الانتخابات بالقائمة أفضل من الانتخابات الفردية

* فريدة النقاش : مطلوب هيئة قضائية تختص بإجراء الانتخابات وإعداد الجداول وإعلان النتائج

* نجاد البرعي : مراقبة الانتخابات فى مصر الطريق إلى السجن

أمينة النقاش

" **الانتخابات بين القوانين والممارسة ومناخ الأحزاب السياسية**" كان هو عنوان الندوة ، التى دعت إلى عقدها مؤسسة " **فريدريش ناومان** " الألمانية ، على مدار يومى ٨و٩ مايو فى مدينة الغردقة، شارك فى إدارة الجلسات والمناقشات نخبة من الباحثين والصحفيين وأساتذة الجامعات والبرلمانيين ونشطاء حركة حقوق الانسان والسياسيين ، بينهم د" **مصطفى كامل السيد" ود." يحيى الجمل" ود" حازم الببلاوى" ، و" بهى الدين حسن" و" مصطفى عويس" و" حسين عبد الرازق" ود." حسام بدراوى" ود." مجدى قرقر" و" حسين منصور". ومن الحزب الوطنى شارك " أحمد شرف ،" محسن البطران"** .

وكانت الندوة قد بدأت بكلمة من د." فولفجانج زاكسينرودر" المدير الاقليمى لمؤسسة " **فريدريش ناومان**" فى المغرب العربى والشرق الأوسط والبحر المتوسط ، ألقى فيها الضوء على الدور الذى تلعبه المؤسسة التى أنشئت عام ١٩٥٨ ، داخل ألمانيا وخارجها ، لتعزيز مبادئ الديمقراطية الليبرالية ، ومساعدة المواطنين على فهم قواعدها الأساسية ، وتهيئة الظروف لهم للقيام ، بأدوار نشطة فى العملية السياسية ، والمساهمة فى تحقيق التنمية ، فى إطار مجتمعات حرة ، تعطى فرصا عادلة ، لمواطنيها ، للمشاركة فى بناء مستقبل أفضل ، تسوده الحرية والاستقرار والسلام.

إخلال بالتكافؤ

خصصت الندوة اليوم الأول لمناقشة محور " **الانتخابات بين القوانين والممارسة**". وفى هذا الإطار قدم" **أمير سالم** " ورقة حول" **التنظيم القانونى للعملية الانتخابية**" ، استعرض فيها التعديلات التى أدخلت على الدستور ، بعد تحول الدولة من نظام الحزب الواحد ، إلى النظام التعددى ، والتعديلات القانونية ، التى شملت تقسيم الدوائر ، كما استعرض تعدد النظم التى أجريت بها الانتخابات من النظام الفردى ، إلى نظام القائمة النسبية المشروطة بحصول الحزب على ٨٪ ، من أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية ، ليتسنى له النجاح ، ثم الجمع بين النظامين الفردى والقائمة النسبية ، والعودة فى الانتخابات الأخيرة إلى النظام الفردى . كما أورد " **أمير سالم**" فى ورقته الأحكام القضائية ، التى قضت بالغاء الحظر المفروض على حق المستقلين فى ترشيح أنفسهم ، وقصره على المنتمين للأحزاب ، حيث اعتبرته المحكمة الدستورية العليا إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص . ويخلص " أمير سالم " فى ورقته ، إلى أن الدستور، قد أباح لرئيس الجمهورية ، تعيين عشرة أعضاء ، وهو ماقد يستخدم لترجيح حزب على حزب آخر، مما دعاه إلى **المطالبة باعادة النظر ، فى تعديل بعض مواد الدستور ومن بينها تلك التى تعطى لمجلس الشعب الحق فى الفصل فى صحة عضويته ، بينما هى مهمة قضائية** بحتة، وإصدار قوانين جديدة بشأن الانتخابات تحترم مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات بما يتفق مع مبدأ التعددية الحزبية ، وهو مايستلزم حظر الترشيح لعضوية البرلمان على الوزراء ، وإفساح المجال للاشراف القضائى الكامل ، على كافة مراحل العملية الانتخابية .

وفى نهاية بحثه يؤكد " **أمير سالم" أن الانتخابات بالقائمة ، أثبتت أنها أفضل من الانتخابات الفردية** ، لأنها أتاحت للمعارضة فرصة تمثيل أفضل من تلك التى أتاحها الانتخاب الفردى ، دون أن يحدد شكل هذه القائمة أو نسبتها.

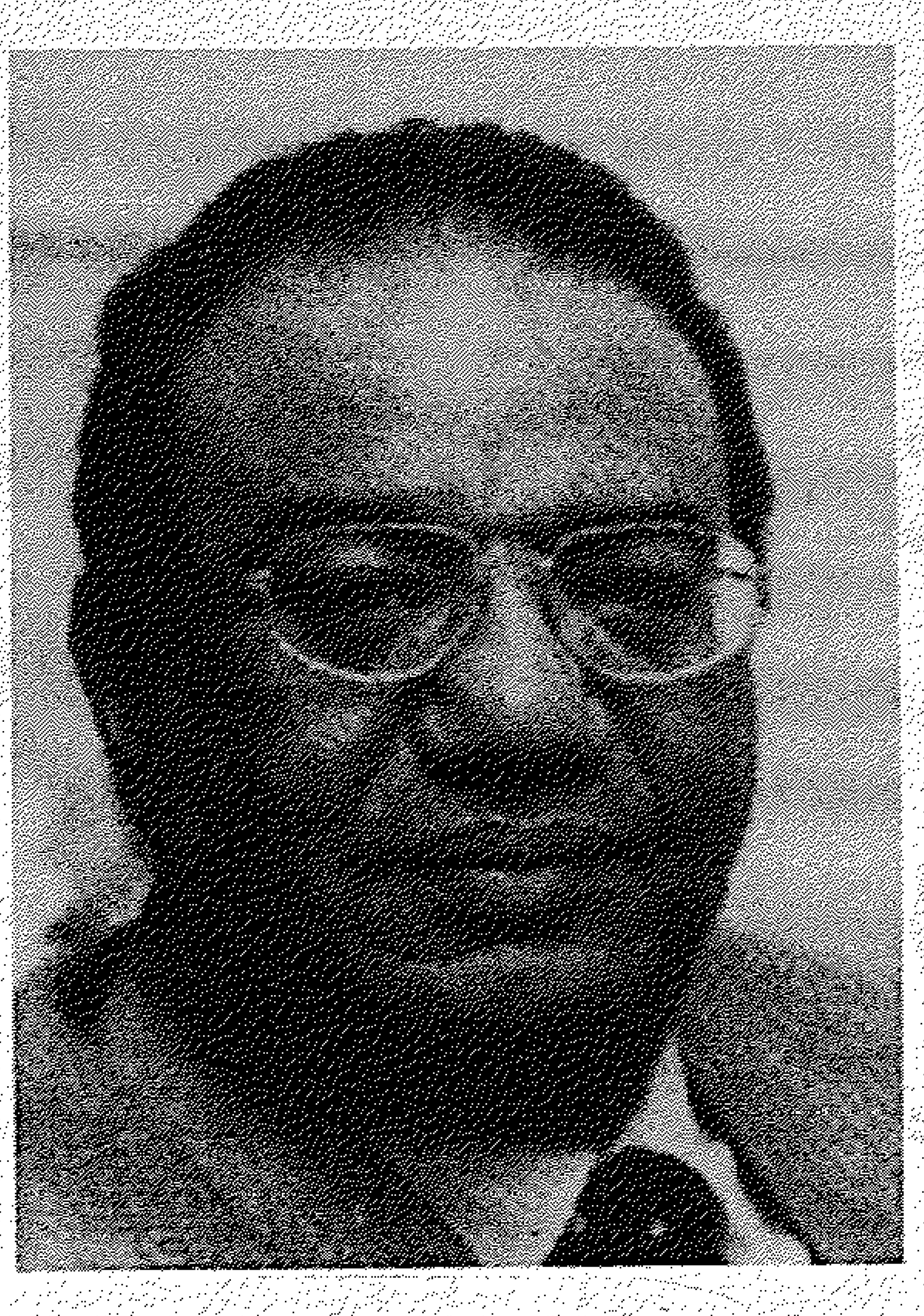
الهند فى المقدمة

قوائم الانتخابات مسئولية من؟ كان هذا السؤال ، هو محور البحث الذى قدمه : **عمرو هاشم ربيع** " الخبير بمركز الدراسات السياسية بالأهرام ، ومدير تحرير **مجلة " الديمقراطية**. ويعرف الباحث القوائم الانتخابية ، بأنها الجداول التى تضم أسماء الأشخاص ، المؤهلين للاقتراع فى الانتخابات أو الاستفتاءات ، وذلك بما يضمن المشاركة الكاملة ، والاسهام الحر ، والمنظم فى صياغة نمط الحياة السياسية . وينحو الباحث (عمرو هاشم) إلى القول ،

بأن القوائم الانتخابية ، هي أحد المعايير الأساسية التي تتحكم ، في قياس مدى المشاركة السياسية للمواطنين في عملية الانتخاب ، في النظم السياسية ، وذلك ضمن أمور أخرى ترتبط بضمانات نزاهة الانتخابات ، والمرشحين من الأحزاب والقوى السياسية ، ونسبة من أدلوا بأصواتهم ، وهو مايعني أن الوصول إلى جداول انتخابية ، تتسم بالنقاء والشمول ، هو أمر يستهدف دعم المشاركة السياسية.

ويرصد الباحث ، العوامل التي تؤثر في إعداد جداول الانتخابات ، فيشير إلى مبدأين الأول يشترط نصابا ماليا على الناخب ، ويقصر حق الانتخاب على فئات اجتماعية بعينها ، أما المبدأ الثاني ، فيؤخذ به ، حين تشيع القيم الديمقراطية ، **ويصبح الحق في الاقتراع اختياريا ومباحا للجميع ، بغير قيود أو شروط** . ومن بين العوامل المؤثرة أيضا في إعداد الجداول الانتخابية المناخ الاجتماعي السائد لارتفاع نسبة التعليم ، فاعلية مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، في مجال التوعية السياسية وإرتقاء أوضاع المرأة . وكذلك المناخ السياسي ، الذي يرتبط بطبيعة النظام القائم ، ومدى ديمقراطيته ، أو شموليته ، أو سلطويته ، والأوضاع الاقتصادية القائمة التي تؤثر عدالتها ، أو عدم عدالتها في مدى اهتمام المواطنين بالحريات العامة ، وبحقوقهم السياسية وبينها الحق في القيد في الجداول الانتخابية ، لمباشرة حقهم في التصويت والانتخاب.

ويورد "**عمرو هاشم ربيع**" تجارب كل من **الهند وانجلترا وفرنسا وألمانيا** في إعداد الجداول الانتخابية ، ولاحظ الباحث تشابه تلك الدول ، التي أخذت بالليبرالية السياسية في تحديد طبيعة الأشخاص المؤهلين للانتخاب **وأخذها جميعا بالاقتراع العام والمباشر للمواطنين في سن ١٨ عاما ، وقيامها بالادراج والحذف الآلي للمواطنين في جداول الانتخابات ، وحظرها على المواطنين التصويت أكثر من مرة في الانتخابات** الواحدة وتستخرج جميع تلك البلدان بطاقات انتخابية للمدرجين في القوائم ، وفي فرنسا يمكن للناخب الادلاء بصوته بمجرد التعرف على اسمه ببطاقة الهوية أو جواز السفر ، وفي ألمانيا يسمح للناخب بالتصويت في أي مكان، غير مقر تسجيله الأصلي في قوائم الدائرة الانتخابية ، كما يسمح له بتسجيل اسمه في المقر الجديد الذي ينتقل إليه ، قبل ٣٥ يوما فقط من يوم التصويت ، كما يتيح القانون له التصويت بالبريد للمكان المسجل لديه الناخب - ويذكر الباحث ، أن الأجهزة القائمة على إعداد



نبيل عبد الفتاح



فريدة النقاش

الجداول الانتخابية في إنجلترا وألمانيا وفرنسا هي الدولة ذاتها ، بينما تقوم بهذه المهمة في الهند لجنة قومية مستقلة هي" لجنة الانتخابات الهندية" ، حيث تقوم تلك اللجنة بتحرير قوائم الناخبين ، عن طريق مراجعة اعدادهم بكل دائرة سنويا ، كما تقوم بالحصر الشامل لهم كل عدة سنوات ، مع الاعلان عن أسماء القوائم قبل وبعد التصحيح أو التعديل ، كما تضيف اللجنة من هم مؤهلين للانتخاب ولم يسجلوا في القوائم ، بناء على طلب المواطنين ، ثم تضع اللجنة قوائم الناخبين على أجهزة الكمبيوتر.

وبرغم أن قانون مباشرة الحقوق السياسية يلزم الحكومة في مصر ، بوضع وتحديث القوائم الانتخابية ، **إلا أنها اعتمدت على** تنقيح جداول الانتخاب على مبادرة المواطنين أنفسهم ، **ولم تقم بذلك التنقيح إلا عام ١٩٨٣ ، حيث سجلت كل من بلغ ١٨ عاما من المواطنين في الجداول ، مما أدى إلى تجاهل المواليد قبل العام ١٩٦٥** ، فضلا عن أن الحكومة قيدت فقط من يقيم في محل ميلاده ، أما غير المقيمين فعليهم أن يقدموا طلبا بقيدهم وهو ماانتهى بفجوة كبيرة بين المسجلين في القوائم الانتخابية، ومن لهم حق الانتخاب.

ويقدم " **عمرو هاشم ربيع**" مجموعة من المقترحات بشأن تعديل نظام اعداد قوائم الناخبين في مصر بينها **قيام هيئة قضائية بالاشراف على كل العملية الانتخابية قبل وبعد اجراء الاقتراع لتشمل إعداد القوائم الانتخابية ، ويكون عملها دوريا وليس دائما** ، ويتركز أثناء إجازة المحاكم الصيفية ، بحيث يستغل هذا الوقت لتنقية الجداول ، على أن يعاونها **قوة من الشرطة القضائية المستقلة تتبع وزارة العدل** ، لتنفذ الأحكام الخاصة بالعملية الانتخابية ، كما يدعو الباحث إلى تنشيط العمل بوزارة الداخلية لتنقية جداول الناخبين ، وإضافة أسماء البالغين لسن ١٨ عاما من واقع بيانات السجل المدني ، وادخال أسماء الناخبين على أجهزة كمبيوتر مركزية ، بما يسمح بمراقبتها ، والقيام بحملة إعلامية ضخمة تستحث المواطنين على القيد في الجداول الانتخابية ، وأن تقوم وزارة الداخلية بعرض القوائم الانتخابية على المواطنين مدة كافية ، بالاضافة إلى تعميم الرقم القومي في تسجيل الناخبين ، **والعمل على تغليظ العقوبات على الجرائم المتعلقة بالقوائم الانتخابية** ، وإعتبارها جرائم لاتسقط بالتقادم ، وتوقيع الناخب أو وضع بصمته على كشوف الناخبين عند التصويت.

حياد الدولة

وقدمت الكاتبة ، ورقة حول دور الاعلام في الانتخابات.(أنظر نص الورقة في نهاية التقرير) وبسبب سفرها إلى الخارج ، قدم «**حسين عبد الرازق**» عرضا للورقة التي كتبتها «**فريدة النقاش**»حول حيادية أجهزة وموظفي الدولة في الانتخابات . وفي ورقتها، أكدت الكاتبة ، أن حياد أجهزة الدولة من شرطة ، وإدارة محلية ، ومؤسسات تعليمية وإعلامية ، هو شرط أساسي لنزاهة الانتخابات ، وضمان لتعبير نتائجها عن الاتجاهات الفعلية للمجمع الانتخابي. **فالتدخل الحكومي ، لايزور نتائج الانتخابات فحسب ، بل يدفع المواطنين إلى العزوف عن العملية الانتخابية ، ويقصي قوى سياسية وإجتماعية من المشاركة في إدارة شئون البلاد** ، ويفتح الباب للتغيير الاقتصادي الاجتماعي السياسي، عن غير الطريق

الانتخابات فى مصر لا وظيفة لها سوى إنتاج مؤسسات لدعم الحكومة .. وتكريس النظام السلطوى

الديمقراطي السلمى ، الذى تعد الانتخابات الحرة النزيهة أحد أهم آلياته.

وترى الكاتبة أن وجود قانون عادل للانتخابات ولمباشرة الحقوق السياسية ، وفعالية وكفاءة ونزاهة الأشخاص الذين يتولون تطبيقه ، لابد أن يقترن بوجود آليات ، وضمانات لحيادية أجهزة الدولة ، حتى تكون دولة تدافع عن حقوق الجميع بصرف النظر عن الأغلبية والأقلية أو عن حزب حاكم وآخر فى المعارضة.

وتسرد الكاتبة أمثلة من تجارب دولية عن حياد أجهزة الدولة ، فتشير إلى نموذج **«جنوب أفريقيا "** حيث تشكل هيئات انتخابية لإدارة الانتخابات وتتكون كل هيئة من خمسة أعضاء مستقلين بينهما قاضيان ، ويكون رئيسها غير حزبى ويتولى تحديد باقى المناصب فى الهيئة الانتخابية . أما محكمة الانتخابات فتتكون من ثلاثة قضاة واثنين من المواطنين ، وتراجع المحكمة قرارات الهيئة الانتخابية ، وتطبق قانون الانتخابات ، وتنظر فى الشكاوى الخاصة بمخالفات هذا القانون . أما فى كندا ، فتتولى وزارة العدل مع هيئة الانتخابات الكندية المستقلة إجراء العملية الانتخابية ، وينص الدستور التركى على ضرورة تشكيل حكومة محايدة لإجراء الانتخابات.

وترصد الورقة أشكال التدخل الحكومى فى الانتخابات منذ العودة للتعددية الحزبية عام ١٩٧٦ وأشكال التداخل بين الحزب الوطنى الحاكم وبين أجهزة الدولة ومؤسساتها ، وإجراء الانتخابات العامة ، فى ظل استمرار حالة الطوارئ لنحو عقدين من الزمان. وترى الباحثة ، أن هذا التداخل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة ، حول الأخيرة إلى مؤسسات حزبية ، لاتخدم سوى حزب واحد، وتأتمر بأوامره وتحسم لصالحه نتائج الانتخابات قبل أن تبدأ ، خاصة فى ظل السلطات المطلقة التى تحوزها أجهزة الشرطة ووزارة الداخلية التى تلعب دورا حاسما فى العملية الانتخابية.

وتعتبر الكاتبة أن **إشراف القضاء على لجان الانتخابات العامة والفرعية ، هو الخطوة الأولى** ، على طريق طويل للوصول إلى حيادية الدولة فى الانتخابات ، لكنها تؤكد أن الكفاح الوطنى والاجتماعى على المدى البعيد لابد أن يفضى إلى إلغاء القوانين المقيدة للحريات كشرط ضرورى ، لإجراء انتخابات حرة نزيهة ، تؤدى إلى إلغاء الاندماج بين الحزب الحاكم والدولة ،كما ترى أن إجراء مزيد من التعديلات فى قانون مباشرة الحققوق السياسية ، يحقق بعض أهداف الحاد على المدى القصير ، وبينها أن تتشكل جداول الانتخابات من واقع بيانات السجل المدنى التابع لمصلحة الأحوال المدنية ، ويحظر على الناخب القيد فى أكثر من جدول انتخابى ، وتشكل هيئة قضائية تسمى لجنة الانتخابات العليا تختص بإجراء الانتخابات وإعداد الجداول وإعلان النتائج ، تكون قراراتها ملزمة لكافة مؤسسات الدولة ، وتنقل تبعية الإدارة العامة للانتخابات من وزارة الداخلية ، إلى وزارة العدل ، ويمنع الناخب من الإدلاء بصوته أكثر من مرة ، ويلزم كل ناخب بأن يقدم عند الاقتراع أى مستند لإثبات الشخصية ، على أن يوقع بامضائه أو بصمته حتى كشف الناخبين.

قلق حكومى

قدمت" إيمان حسن" عرضا للورقة التى تقدم بها " نجاد البرعى" لعدم تمكنه من الحضور وهى بعنوان " مراقبة الانتخابات فى مصر .. الطريق إلى السجن" . وفى ورقته يقول" نجاد البرعى" إن أكتوبر عام ١٩٩٥ شهد المحاولات الأولى لتشكيل لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات من عدد من مؤسسات المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الانسان ، وعدد من الشخصيات المستقلة . وقد سبب تشكيل اللجنة قلقا شديدا للحكومة ، إلى الدرجة التى هددت فيها باعتقال كل من يقوم بمراقبة الانتخابات .

وفى تقييمه لأعمال تلك اللجنة يقول الباحث إن تشكيلها تم على وجه السرعة ، كما أنها المرة الأولى التى كانت المنظمات المنخرطة فيها تقوم بتلك المهمة ، لكن عاب عملها ، أنه لايمكن القول فنيا بمراقبة الانتخابات بغير تعاون السلطات التى تجرى عملية الانتخابات ، وبالتالى **فان ماقامت به اللجنة لم يكن مراقبة للانتخابات** ، بقدر ماكان ملاحظة الانتهاكات التى صاحبت العملية الانتخابية ، كما سادت روح المنافسة بين المؤسسات التى شكلت اللجنة مما قلل من فاعلية عملها وإن لم يقلل من أهميته . كما أن ضيق الوقت ، لم يمكن المنظمات المشاركة فى اللجنة ، من تدريب طواقم فنية تكفى لملاحظة الانتخابات فى عموم البلاد مما جعل تلك الملاحظة جزئية ، فضلا عن أن الدعم المالى الأجنبى لنشاط اللجنة لم يكن متناسبا مع جسامة المهمة مما عاق فاعلية تلك المراقبة.

لكن الباحث يخلص إلى أن تلك التجربة تظل فريدة فى مصر ، وأنها قد أصابت الحكومة المصرية بأضرار معنوية بالغة ، وكشفت أمام العالم نيتها فى التزوير ، إلى الدرجة التى حملتها على إعلان منع أى مراقبة مماثلة للانتخابات التى جرت عام ٢٠٠٠ ، وإلى الحد الذى انتهت فيه إلى محاولة تدمير سمعة د. **سعد الدين إبراهيم** "الذى حاول إعادة إحياء اللجنة مرة أخرى.

ويرصد الباحث أهمية المراقبة المستقلة للانتخابات بأنها ضمانة لنزاهتها ، سواء كان النظام السياسى الذى تجرى فى ظله

الضغوط الحكومية انتهت إلى حصر العمل الحزبى فى مقار الأحزاب وفى الصحف الحزبية

الانتخابات ديمقراطيا أو نظاما ديمقراطيا انتقاليا ، لكنه يعتقد **أن المراقبة تلعب دورا أكثر أهمية فى النظم الأخيرة ، هو إعادة الثقة للمواطنين فى جدوى العملية الانتخابية، والمساعدة على احداث تغيير فى السياسات بما يضمن نزاهة العملية الانتخابية** . ويرى الباحث أن مهمة مراقبة الانتخابات هى التعرف على مدى حسن إدارة العملية الانتخابية من قبل الهيئة المديرة للانتخابات ، ومدى احترامها للقواعد التى وضعت لضمان نزاهتها ، والتأكيد من أن النتائج المعلنة هى الترجمة الحقيقية لاتجاهات التصويت العامة ، ومن هنا فهو يؤكد أن عملية المراقبة تظل ضرورة أيا كانت الجهة التى تدير الانتخابات وسواء كانت وزارة الداخلية أو وزارة العدل أو كانت لجنة مستقلة أو حكومة محايدة، وهو أمر يدحض قول بعض المسئولين المصريين ، أن الانتخابات فى مصر لم تعد فى حاجة إلى مراقبة بعد أن تولى القضاء الإشراف عليها ، لأن القضاء لايجوز لأحد أن يراقبه.

ويقترح " **نجاد البرعى**" فى ختام ورقته **السعى لتشكيل لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات من مؤسسات غير حكومية غير حزبية** ، وبمشاركة من نقابة المحامين وفروعها ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار أن التمويل الأجنبى للجنة يجرح مصداقيتها ، خاصة والرأى العام فى مصر يتسم بالحساسية تجاه الأموال الأجنبية ، لذلك على اللجنة أن تدبر تمويلها من دعم المنظمات والجمعيات والنقابات المشاركة فى تشكيلها ، وبقبول المتطوعين للقيام بأعمال المراقبة ، وقبول التبرعات العينية كالأجهزة والمعدات ووسائل الاتصال من مصادر محلية ودولية ، وأن يقتصر دور المؤسسات الدولية ، على تدريب من يتطوعون للقيام بمهمة المراقبة.

سقوط رئيس حكومة

" البيئة الملائمة للانتخابات"، كان هو عنوان الورقة التى قدمها " **حافظ أبو سعدة**" فى محاولته البحث عن إجابة عن تساؤله ، عما هى الشروط الموضوعية ، لتحقيق انتخابات حرة ونزيهة ومعبرة بصدق عن إرادة الناخبين؟.

وفى سعيه للاجابة ، استعرض الباحث أوضاع التعددية الحزبية ، والتنافس الانتخابى ، وتداول السلطة فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، والانتخابات التى جرت منذ عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٥٠ ، التى فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية فى انتخابات اتسمت بالحرية والنزاهة . وتوقف « أبو سعدة» أمام انتخابات عام ١٩٢٤ ، وسقط فيها رئيس الوزراء « يحيى ابراهيم » فى دائرته الانتخابية ، وكذلك عدد من أعضاء حكومته. كما رصد المبررات التى دعت ثورة يوليو إلى التمسك بالإطار الشائع للحكم فى ذلك الوقت ، وهو نظام الحزب الواقد.

وأوضح الباحث أن الدستور الذى أعد عام ١٩٧١ ، كان مصدرا للخلل فى الحياة السياسية ، بتركيزه كل السلطات فى يد رئيس الجمهورية ، وتهميشه لدور البرلمان ومن ثم الأحزاب السياسية . ومن بين ماأجازه الدستور لرئيس الجمهورية الحق فى حل مجلسى الشعب والشورى ووقف جلساتهما كما حرم المجلس من حق التعديل فى الموازنة العامة للدولة دون موافقة السلطة التنفيذية . كما جعل مجلس الشورى دون اختصاصات.

ويخلص الباحث بعد استعراضه للأوضاع القانونية والعرفية التى تجرى فى ظلها الانتخابات إلى القول ، **بأن الانتخابات فى مصر لاوظيفة لها ، سوى إنتاج مؤسسات دعم الحكومة ، وتكريس النظام السلطوى ، وهو ما أدى إلى فشل آلية إجراء الانتخابات فى دعم التطور الديمقراطى** ، وفى تعزيز العمل الحزبى، وهو مايتطلب إجراء اصلاح سياسى ودستورى ، ينتهى بتعديل الدستور لتحديد مدة رئيس الجمهورية بفترتين والحد من سلطاته التشريعية ، وتعزيز الدور الرقابى لمجلس الشعب وتعديل قانون الأحزاب السياسية ، بما يقضى بمنح المواطنين الحق فى تأسيس أحزاب بمجرد الإخطار ، وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يؤدى لنقل سلطة إدارة الانتخابات من وزارة الداخلية إلى هيئة مستقلة ، ومنح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية ورقابية ، والغاء التشريعات والقوانين المقيدة للحريات ، بما يتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان .

محكمة استثنائية

وفى بحثه المعنون" الأحزاب السياسية الأساس القانونى والواقع" استعرض الباحث « عصام الدين حسن» المنظومة القانونية التى ألقت بظلها ، على الحياة الحزبية فى مصر، وفرضت طابعها الاستبدادى عليها ، ووقفت عائقا حقيقيا ، أمام أداء الأحزاب لوظائفها السياسية ، وهمشت دور الأحزاب فى المشاركة السياسية ، وهو ماتكشف عنه ، نتائج الانتخابات العامة التى جرت فى مصر فى ظل التعددية وفى هذا السياق يشير الباحث إلى قانون الأحزاب السياسية وتطبيقاته ، وأداء لجنة شئون الأحزاب ومحكمة الأحزاب ، والموقف من القوى السياسية المحرومة من الشرعية . ويلفت الباحث النظر إلى **الطابع الاستثنائى والحكومى لمحكمة الأحزاب التى لايسمح قانونها ، بالاستئناف أمام محكمة أعلى للقرارات التى تصدرها** ، بما يحرم المتقاضين أمامها من الحق فى نظر قضاياهم على درجتين بدلا من درجة واحدة . كما يلقى الباحث الضوء على الدور الذى تلعبه لجنة شئون الأحزاب الرسمية ، فى التدخل فى الصراعات الحزبية الداخلية ، فضلا عن رفضها كافة طلبات تأسيس الأحزاب.

محنة أحزاب المعارضة فى مصر تكمن فى اعتقادها أن السلطة تحوزها الحكومة.. وأن الشارع أصبح ائتلافا بين الإسلاميين والحكومة.. فأصبحت خارج السلطة والشارع معا..!

ويخلص " عصام الدين حسن " إلى أن العمل الحزبى ، على امتداد ٢٥ عاما من التعددية الحزبية المقيدة ، تعرض لكافة الضغوط التى تمارسها الدولة على الحياة السياسية ، سواء من خلال القيود التشريعية المناخية لحرية الرأى والتعبير والتنظيم والتجمع السلمى ، أو من خلال التطبيقات المتعسفة لقانون الطوارئ ، وتعديلات قانون مكافحة الارهاب ، التى أدت إلى ظواهر الاعتقال المتكرر ، واستشراء ظاهرة التعذيب ، وإحالة مدنيين إلى المحاكم العسكرية ، وهى ممارسات - كما يؤكد الباحث - لم تقف عند ملاحقة المشتبه فى انتمائهم لجماعات العنف المسلح ، بل طالت فى كثير من الأحيان رموز المعارضة السلمية ، وكوادر الأحزاب التى تعمل فى إطار سلمى مشروع ، **وهو ما انتهى إلى حصر العمل الحزبى فى مقار الأحزاب وفى الصحف الحزبية** ، التى تعمل فى ظل ترسانة هائلة من القوانين القمعية الاستثنائية السارية من قبل عودة التعددية ، أو التى استحدثت بعد عودتها.

ويربط الباحث بين بعث الحيوية للحياة الحزبية ، وبين **إجراء إصلاح سياسى شامل قضى باطلاق حرية تكوين الأحزاب دون قيد أو شرط** ، باستثناء الحظر الذى يفرضه الدستور على إنشاء التنظيمات ذات الطابع العسكرى ، **ورفع كافة القيود عن ممارسة العمل السياسى والحزبى ، بوقف العمل بقانون الطوارئ والغاء كافة القوانين التى تصادر الحق فى التظاهر السلمى أو الاضراب أو الاعتصام ، وإنهاء احتكار الدولة وحزبها لوسائل الاعلام،وإعادة النظر فى الدستور المصرى بما يضمن التوازن بين السلطات** والفصل بينها من خلال تبنى النظام الرئاسى أو البرلمانى ، وإعادة النظر فى النظم الانتخابية ، بما يعزز الاختيار على مقعد الرئاسة أو على مقاعد الهيئات التمثيلية ، على أساس حزبى.

هشاشة الأحزاب

وفى مداخلته التى ألقاها شفاهة عن« **التطور المؤسسى للأحزاب السياسية فى مصر** ، ربط " **أنور الهوارى** » بين ضعف البناء الحزبى وهشاشة الأحزاب المصرية وعجزها عن التأثير ، وبين ترسانة القوانين المقيدة للحريات التى تحكم حركتها ، وبين السلطات المطلقة الممنوحة بحكم الدستور لرئيس الجمهورية ، كما ربطها بانعدام الديمقراطية الداخلية لتلك الأحزاب ، واستنامتها إلى القيود التى فرضت عليها . كما أكد " الهوارى" على أهمية الخيار الاقتصادى للدولة ، ومدى تحقيقه للعدالة الاجتماعية ، وتأثير ذلك على حيوية الحياة الحزبية وعلى فاعليتها.

وفى ورقته " **أحزاب المعارضة فى مصر ، من الصراع مع الحزب الوطنى ، إلى الصراع على الحزب الوطنى** " يقول الباحث « **أحمد المسلمانى** " أن حقيقة الحالة الحزبية فى مصر تشير إلى **ضعف حالة البناء التنظيمى للأحزاب السياسية ،وضمور عضويتها وتدهور قواعدها ، فضلا عن الخلاف الدائم حول شرعية قيادتها ، والاستعداد المستمر للتنازع على تلك القيادة** . كما تشير أيضا إلى التنافس بين أحزاب المعارضة أكثر من تنافسها مجتمعة مع الحزب الوطنى الحاكم . ويرى " **المسلمانى**" أن **محنة أحزاب المعارضة فى مصر تقع باعتقادها أن السلطة تحوزها الحكومة، وأن" الشارع" قد أصبح ائتلافا بين الاسلاميين والحكومة ، بحيث أصبحت أحزاب المعارضة خارج السلطة والشارع معا .**

ويحمل الباحث المسئولية لأحزاب المعارضة والحزب الحاكم مسئولية اتجاهات حركة التصويت للمصريين ، على أسس تقليدية لاسياسية ، لغيبة السياسة من العملية الانتخابية وسيادة منطق الخدمات عليها.

ومن الملامح التى يرصدها الباحث للحياة السياسية فى مصر ، **غيبة قوى سياسية وجيلية من الخريطة الحزبية** ، وفى هذا الإطار يشير إلى محاولات باءت بالفشل لتشكيل أحزاب سياسية لجيل الوسط ، بعد أن تم رفض أحزاب الوسط و" الاصلاح" و" الشريعة" وبعد أن عجزت حركة جيل السبعينات عن التواجد القانونى ، وهو مايدفع الباحث ، إلى القول أن جيل الوسط يسارا ويمينا لاوجود له لا فى المعارضة ولافى الحكومة.

ويدعو الباحث لانتشال أحزاب المعارضة من ذيليتها للحزب الوطنى ، إلى تأسيس مراكز أبحاث ومكاتب فنية داخل الأحزاب تعينها على النقد المنظم وتقديم البدائل المدروسة ، وتطوير القدرات المهنية والفنية لصحف المعارضة ، والعمل على تعديل قانون الأحزاب بما يسمح لها بمزاولة أعمال تجارية تمول من عائدها أنشطتها ، وسعى الأحزاب إلى ترجمة برامجها إلى سياسات واقعية تفصيلية فى كل مجال على حدة.

وفى مداخلته التى ألقاها " **نبيل عبد الفتاح**" شفاهة ، عن" أداء الإخوان المسلمين فى انتخابات ٢٠٠٠ " رصد قدرة الاخوان دون غيرهم من القوى السياسية على الحشد والتأثير ، وسعيهم بشكل كفء إلى العمل الخدمى ، وقيامهم فى كثير من الحالات بالأدوار التى يفترض أن تقوم بها الدولة ، وقدرتهم الهائلة على الانفاق ، ومما يسر لهم الفوز بعدد مماثل لكل نواب المعارضة فى مجلس الشعب الجديد.

حزب سلطوى

وفى ورقته ، عن" إسهام **الحزب الوطنى الديمقراطى فى الديمقراطية المصرية**" اعترف د." جهاد عودة" بالتداخل بين أجهزة السلطة التنفيذية وأجهزة الحزب، وقال د."جهاد" إن الحزب الوطنى يعتمد على غياب المنهج الفكرى فى توسيع العضوية ، ولايسعى لتكوين جماعة سياسية محددة وأن المحرك الحقيقى للالتحاق بعضوية الحزب الوطنى لكثيرين ، هو رغبتهم فى أن يرشحهم الحزب فى البرلمان ، وهو ما أسماه الباحث الرغبة" فى التمثيل السياسى". ويوضح الباحث ، أن اندماج الحزب الوطنى فى الدولة له وجهان أولهما بيروقراطى يشير إلى نفوذ الحزبين فى صنع الخدمات والسياسة العامة ، وثانيهما سياسى ينصرف إلى التوحد بين السياسى والحزبى للحصول على المنصب البيروقراطى ، حيث تصبح قيادات الدولة التنفيذية ، هى نفسها القيادات العليا للحزب ، وهو ماينتهى بالباحث إلى القول ، بأن التغيير هو مطلب ضرورى وهام داخل الحزب الوطنى الحاكم ، لكنه يستبعد فى نفس الوقت، حدوث ذلك التغيير لاستمرار ما أسماه ثقافة السلطة فى الحياة السياسية ، وانتشار التعنت الاجتماعى بسبب تحجيم المطالب الجماعية ، وعدم الانضباط الاجتماعى للفئات الرأسمالية فى المجتمع والدولة ، وعدم قدرة خطط الاصلاح الاقتصادى ومنهجه ، على إيجاد قوى اجتماعية ومهيمنة.

والنتيجة المنطقية التى يخرج بها المرء من قراءة ورقة "د. جهاد عودة" أن الحزب الوطنى الحاكم ، **هو سبب بلاء الحياة السياسية وضعفها ، وأن نقطة البداية لإصلاح النظام الحزبى ، تبدأ باصلاح الحزب الوطنى وتقويته ، بعيدا عن الحضانة الاصطناعية التى تحيط به من كل جانب.**

دور الإعلام فى الانتخابات

لم يعد الأمر فى حاجة إلى براهين كثيرة ،على أن أجهزة الإعلام ،بأشكالها المختلفة، تلعب دوراً مهماً فى تشكيل توجهات الرأى العام ،وتشكيل الوعى السياسى لشعوب العالم ،وفى تغيير كثير من أنماط الأفكار والقيم الاجتماعية السائدة ،وفى التأثير فى سلطات صنع القرار. ولم يكن مصادفة أن سميت الصحافة منذ فترة بعيدة بالسلطة الرابعة ،وتكشفت قوة هذه السلطة بظهور وسائل الإعلام الأكثر حداثة كالإذاعة والتليفزيون والفضائيات والبريد الإلكترونى والإنترنت ،الأمر الذى يجعل من النظام الإعلامى ،أحد أهم قوى الضغط فى المجتمع العالمى المعاصر.

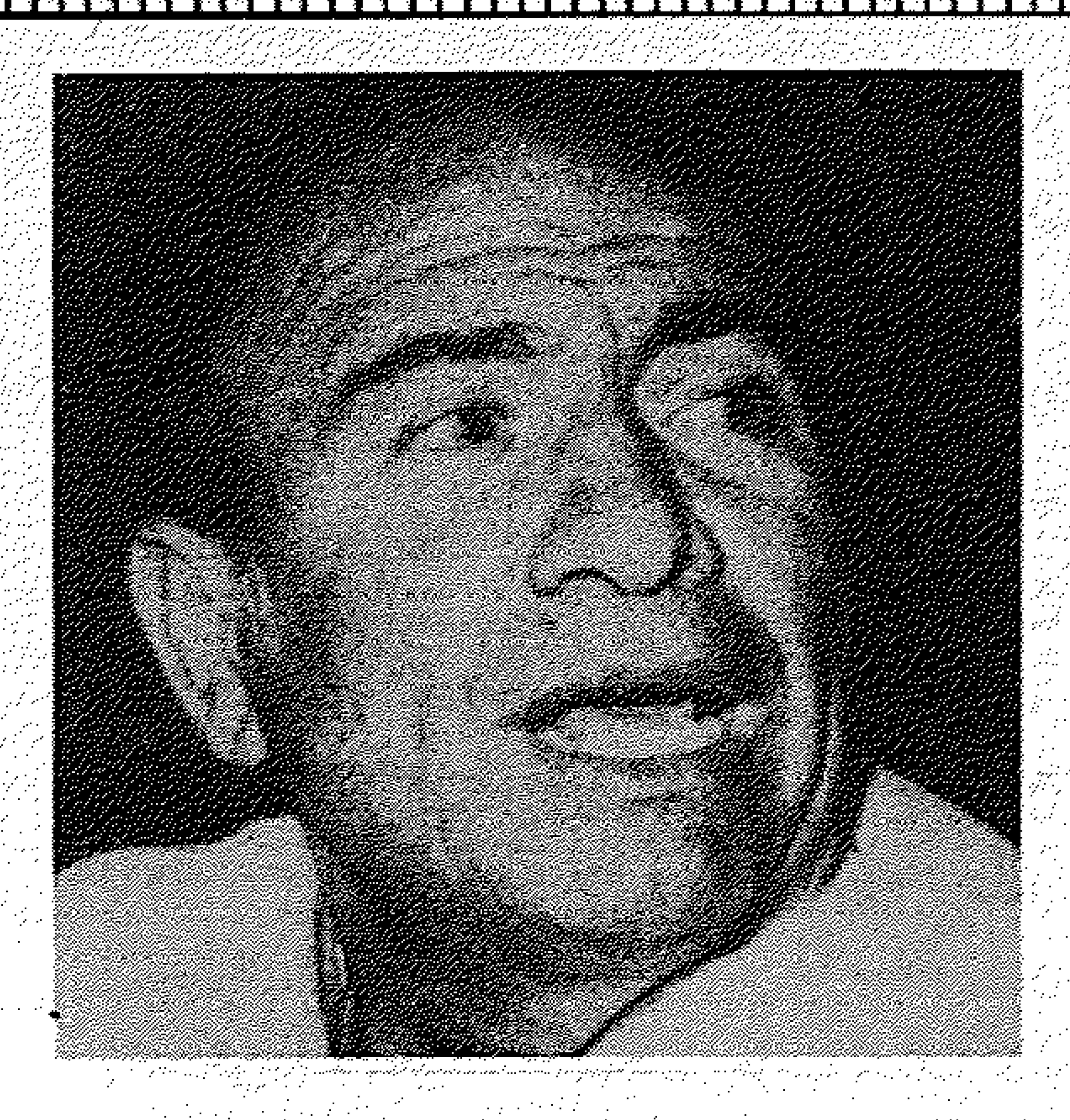
ويرتبط تأثير هذا النظام الإعلامى ،بمدى الحرية المتاحة له ،ومدى نضج الرأى العام، فى البلد الذى يتوجه إليه هذا الإعلام ،ومدى ديمقراطية النظام السياسى ،ومدى التوازن بين السلطات فى النظام الدستورى القائم ،ودرجة التعليم السائدة ،ومدى نشاط جماعات المجتمع المدنى ،ومدى فاعلية النظام الحزبى ..إلى آخر تلك العوامل التى تشكل فى مجملها النظام السياسى السائد، وتأثير أجهزة الإعلام يمكن أن يتسع ،أو يضيق طبقا لعوامل متشابكة .ففى البلاد التى تتمتع برأى عام ناضج يمتلك حساً نقديا ،من الممكن أن يتلقى ما تسوقه إليه أجهزة الإعلام بعقلية نقدية، يقبل منه ويرفض منه ،ومن الممكن أن يتلقى وأن يرسل ، أن يسمع وأن يتكلم،وأن تتحول أجهزة الإعلام ،إلى وسيلة للحوار بين مختلف الجماعات السياسية والتيارات الفكرية والثقافية .أما فى البلاد التى تفتقد لعامل من تلك العوامل، فمن الطبيعى أن يكون تأثير وسائل الإعلام بالغاً ،وتؤثر فى أذواقهم ،وأفكارهم ،وهى التى تخلق لهم وعيهم ،وتكون لهم مواقفهم وآرائهم فى القضايا العامة.

ومن العوامل الحاكمة، فى تحديد دور أجهزة الإعلام ،هى من الذى يملكها ،ومن الذى يوجهها .ففى البلاد الديمقراطية ،التى تتمتع بحرية تلك وسائل الإعلام ،وبحرية التعبير ،تتعدد النغمات ،أما إذا كان هناك احتكار لوسائل الإعلام ، من قبل بعض جماعات الضغط ، أو من قبل الدولة ،فيصبح تأثيرها فى هذه الحالة مكثفاً.

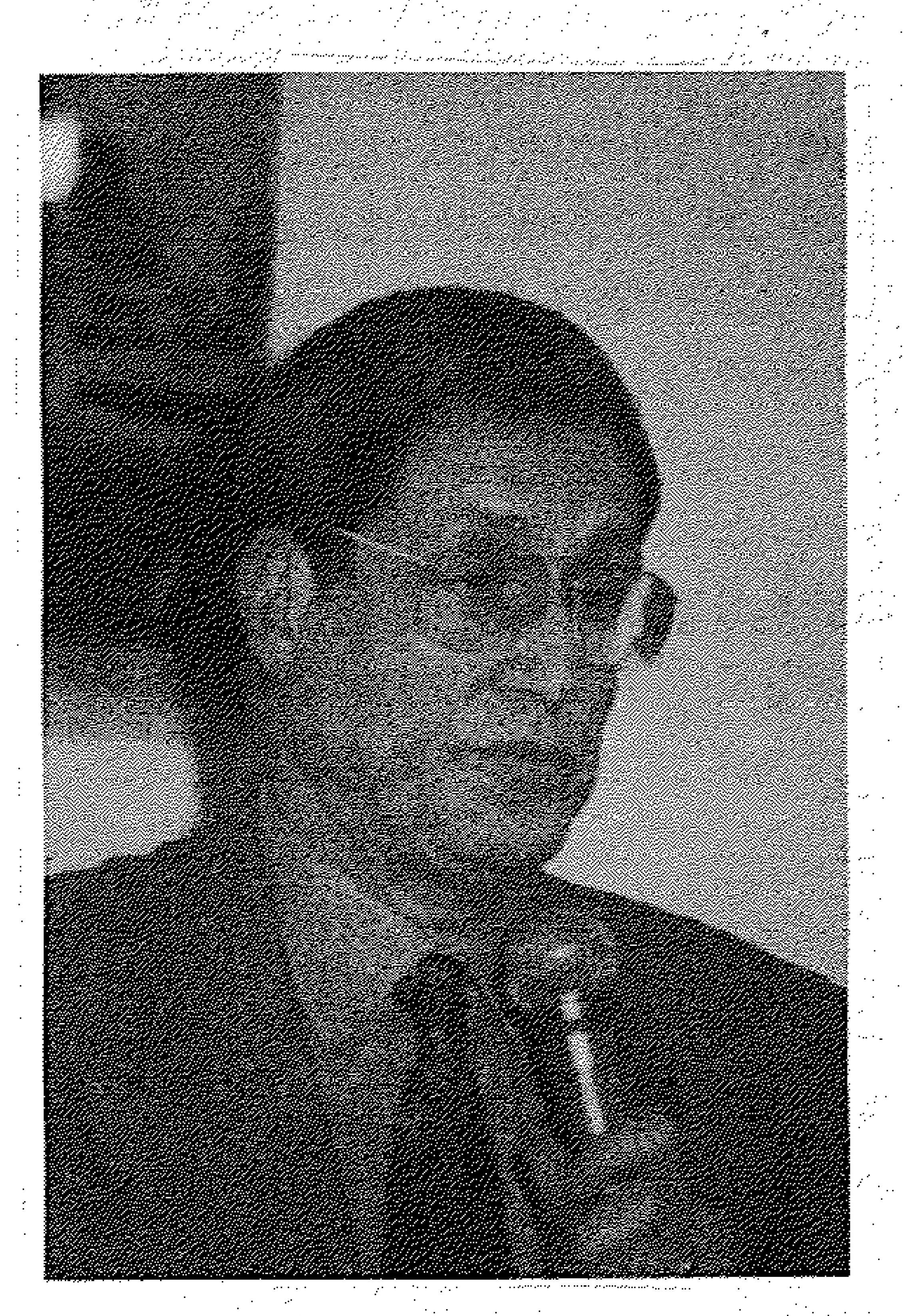
وفى الدول النامية ،فإن النظام الإعلامى ،كان إحدى الأدوات الأساسية للسلطة التنفيذية ،للسيطرة على مجمل السلطات الدستورية ،وإحدى أدواتها فى التحكم فى تشكيل وعى الناس ،من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج ،وعلى مختلف الأدوات المؤثرة على الوعى ،مثل المؤسسات التربوية والإذاعة والتليفزيون والسينما والصحافة ودور النشر وحتى دور العبادة ،حيث تسعى تلك الدول ،تدعيما لبقاء نظامها، إلى تسييد قيمها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ،عبر أدوات سيطرتها ،لتوجه سلوك المواطنين ،لإيهامهم بأن الحفاظ على ما تروج له هو حفاظ على قيم المجتمع ككل ،وأن الخروج عليها ضار به ، ويستلزم العقاب والمساءلة ،وهو ما اصطلح على تسميته ،بتزييف الوعى .ومنذ نشأة هذا اللون من النظام الإعلامى فى ظل الحرب الباردة،وفى ظل هواجس التدخلات الأمبريالية فى شئون الدول المستقلة حديثاً ،وفى ظل الدعوة إلى الاحتشاد ،من أجل قفز فجوات التخلف ،وفى ظل الدعوة إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، **تحول النظام الإعلامى لما سمى ، بدول العالم الثالث ،وبينها مصر ، فى الأغلب الأعم إلى نظام تعبوى ،تخاطب من خلاله الدولة المواطنين** ،ويقوم هذا النظام الإعلامى ،بتفسير ما يقول به الزعماء وتبريره ،وتحليل خطبهم ،وإبراز مزايا النظام وإنجازاته ،وشن الحملات الإعلامية على خصومه ومنتقديه. وهو يفتقد تماما لأية حرية أو قدرة على توجيه النقد ،حتى لو كان هذا النقد من النوع الهامشى.

ولقد لعب هذا الإعلام التعبوى ، دوراً مهما للغاية ،فى إضفاء هالة من القداسة ،على حائزى الأدوار السياسية ،وخاصة الزعماء السياسيين ، الذين يقودون تلك البلاد بهدف معلن ،هو خلق حماس لدى الجماهير للربط بينهم وبين الزعيم،حتى يستطيعوا أن يحققوا أهدافه الثورية ،وهدف مضمر ،هو **إثارة الرعب فى نفوس الناس، من مجرد فكرة نقد النظام السياسى ،أو نقد الزعيم.**

والمتابعة لتحليل النظم السياسية ،فى العالم الثالث ،وخاصة فى فترة الحرب الباردة- والتى ما زال بعضها قائما حتى الآن- بعد انتهائها-يكشف عن أن لها **أدوات**



خالد محيى الدين



د. نعمان جمعه

أساسية للسيطرة والهيمنة والتحكم تتمثل في أجهزة الأمن والجيش والنظام الإعلامي ،وأجهزة القمع الداخلي ،التي ينظمها نظام قانوني متكامل ، يبيح الاعتقال الاداري لفترات طويلة ،وفرض حالة الطوارئ لسنوات متصلة،وإقامة حكم بوليسي ،يقوم على التنصت على المواطنين ،ومراقبة التليفونات وكافة وسائل الاتصالات ،وحجب وسائل المعرفة الخارجية عن المواطنين ،والتشويش على الإذاعات الخارجية ،ومنع الكتب والصحف والمجلات الأجنبية ، التي تتناول شئون البلاد من الدخول إليها ،والتحكم في سفر المواطنين للخارج، حتى لا يحتكوا بتجارب الشعوب الأخرى **.كما يتم النظر لقضية تداول المعلومات أو الحصول عليها ،أو نشرها ، أو بثها ،باعتبارها قضية تمس الأمن القومي للبلاد ،والتوسع في مفهوم الأمن القومي ،بحيث يشمل البحوث العلمية ،وبحوث الرأي العام .ولم تكن مصر استثناء من ذلك كله.**

ومنذ الأسابيع الأولى لقيامها ،اتجهت ثورة يوليو بشكل تدريجي ،لاحكام سيطرتها على أدوات الإعلام السائدة .وانعكست الإجراءات السياسية التي اتخذتها الثورة بعد أقل من ستة أشهر على قيامها على أوضاع الصحافة المصرية . ومع صدور مرسوم بقانون في**١٦ يناير عام١٩٥٣** بحل الأحزاب القائمة ومصادرة أموالها ،**توقفت معظم الصحف الحزبية عن الصدور** ،كما تصاعدت **الإجراءات الادارية لتعطيل الصحف ومصادرتها وفرض الرقابة عليها ،مما دفع مجلتين شهريتين متخصصتين في قضايا الأدب والثقافة ،هما مجلتا« الرسالة» و«الثقافة» إلى الإغلاق في نفس العام** . ومع أزمة مارس ١٩٥٤ ،أصدرت الثورة قرارا وزاريا ،بوقف ٤٢ صحيفة حزبية ومستقلة ومتخصصة عن الصدور ولم يتبق سوى بعض الصحف المستقلة **،وكانت معظمها ملكية عائلية كالأهرام وروزاليوسف والهلال**،وكانت الثورة ،بعد أقل من شهرين من تسلمها السلطة،قد بدأت في إنشاء صحف تنطق باسمها فصدرت مجلة« **التحرير** »نصف شهرية ،في١٦ سبتمبر عام١٩٥٢ ،ثم تحولت بعد ذلك إلى مجلة أسبوعية. وبعد قيام أول تنظيم سياسي للثورة باسم «هيئة التحرير »«في١٣ يناير ١٩٥٣، أصدرت الثورة في ٧ ديسمبر من نفس العام صحيفة« **الجمهورية**» لتنطق باسمه.

وعندما انضم الصحفيون ،في أزمة مارس ١٩٥٤ ،إلى القوى المطالبة بالديمقراطية ، تم حل نقابتهم ، بقرار من مجلس قيادة الثورة في ١٥ أبريل ١٩٥٤ ،وتغيير قانونها ،كما تمت تصفية عدد من الصحف ،كان من بينها صحيفة، **المصري و«الجمهور المصري»** ،وجرى اعتقال عدد من الصحفيين ،ونشرت قوائم بأسماء من وصفوا بأنهم كانوا يتقاضون مصاريف سرية ،مما أصبح يعرف بالعهد البائد ،وكان معظمهم بالمصادفة- أو ربما بغيرها- ممن خاضوا معركة الدفاع عن الديمقراطية في أزمة مارس ١٩٥٤.

وبانتهاء ، أزمة مارس ، اختفت الصحافة الأهلية التي ظهرت في مصر منذ عهد الخديو «إسماعيل» ،كما تم القضاء على الصحافة الحزبية ، التي عرفتها مصر منذ عام١٩٠٧ ،كما قضي على الحقبة الليبرالية ، في تاريخ الصحافة المصرية ، بفشل آخر محاولة ، بذلها الليبراليون والديمقراطيون المصريون ،في هذه الأزمة ، لوقف التوجه نحو الحكم الفردي ،القائم على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ودمج تلك السلطات في شخص واحد

في ذلك الحين ،كانت الرقابة مفروضة على الصحافة ، بحكم حالة الطوارئ ، التي أعلنت في مصر في ٢٦ يناير عام١٩٥٢ ، بعد حريق القاهرة، وظلت هذه الرقابة ، قائمة حتى انتخابات مجلس الأمة (البرلمان) في عام ١٩٥٧ ،وفي تلك الانتخابات طبق **«جمال عبد الناصر»** قاعدة دافع عنها ، بمنع من لا تريدهم الثورة من أن يخوضوا الانتخابات من الترشيح ، ثم ترك الانتخابات حرة بعد ذلك شطب الاتحاد القومي الذي حل محل هيئة التحرير، عدداً مهماً من المرشحين ،كما أغلق بعض الدوائر على الضابط الأحرار الذين خاضوا المعركة الانتخابية ،ولم تتدخل الثورة بعد تلك الإجراءات ،في الانتخابات.

دور أجهزة الإعلام يحدده من يملكها ومن يوجهها وفي العالم الثالث كلاهما بيد الحكومة أو حزب السلطة

كانت الصحافة في ذلك الوقت ملكاً لأصحابها ،ولكنها كانت تتصرف وشبح السلطة التنفيذية ماثلا أمامها .ولذلك ركزت الصحف على دعوة المواطنين للمشاركة في الانتخابات ،باعتبارها الأولى التي تجرى في ظل الثورة ،وإبراز مزايا البرلمان الذي يخلو من المنافسة الحزبية .ولأنها كانت أول انتخابات يسمح فيها للمرأة المصرية بالترشيح والانتخاب ،فسلطت الصحافة الضوء على المرشحين من النساء، في محاولة لدعم ترشيحهن ،ولحفز الناخبات من النساء على الإدلاء بأصواتهن.وبعد نحو ثمانية أشهر من تلك الانتخابات ،تمت الوحدة المصرية- السورية، وأعيد فرض حالة الطوارئ مرة أخرى ،وظلت الرقابة على الصحف مستمرة ،إلى أن نشأت فكرة تأميم الصحافة، وضم ملكية الصحف الرئيسية إلى أن الحكومة ،والتحكم في توجهها .وفي ظل دولة الوحدة المصرية -السورية صدر في ٢٤ مايو قانون تنظيم الصحافة رقم١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ،الذي حظر إصدار الصحف ،إلا بترخيص من التنظيم السياسي الأوحد الاتحاد القومي- وبعده الاتحاد الاشتراكي- ،كما حظر العمل بالصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك، وجعل صحف **«الأهرام» ودار أخبار اليوم ،وروزاليوسف والهلال** تؤول ملكيتها إلى الاتحاد القومي، الذي حاز أيضا سلطة تعيين رؤساء، مجالس إدارات الصحف .وفي نوفمبر عام١٩٦٧ ،**احتكرت الدولة قطاعي التوزيع والإعلان ،بتأميمها شركات الإعلانات الشرقية والإعلانات المصرية ،والتوزيع المصرية ،وإدماجها في مؤسسة التحرير** ،وبهذا كرس قانون تنظيم الصحافة ،مبدأ التعامل مع الصحفيين باعتبارهم موظفين في الدولة. ويجدر القول هنا ،أن ملكية الاتحاد القومي ،ومن بعده الاتحاد الاشتراكي للصحف كانت صورية ،لأن رئيس هذا التنظيم السياسي، كان في واقع الأمر هو رئيس الجمهورية وهو رئيس السلطة التنفيذية.

ويرغم عودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦ ،إلا أن الصورة العامة للصحافة ظلت مرهونة ، بتركيبة النظام السياسي المصري ، التي قامت على أساس ، أن تظل الدولة تمتلك الكتلة الرئيسية للصحف الكبرى المؤثرة ،وأن تسمح بوجود هوامش لها، هي صحف صغيرة ،محدودة الانتشار والتأثير . طوال تلك

السنوات ، كانت السياسة الإعلامية السائدة، هى **إعلام التعبئة** ،الذى يهتم اهتماما بالغا بخطب الرؤساء، ونشر الإنجازات ،وشن الحملات على معارضى الحكومة، دون إشارة إلى ما يقولون ،وهو الدور الذى لعبته بنفس الحماسة أجهزة الإذاعة والتليفزيون ،التى توسعت محطاتها وتعددت ساعات إرسالها ،وتجددت برامجها ،فى سياق التخطيط المسبق، لكى تكون أدوات إعلامية للنظام السياسى ،إدراكا منه ، بأهمية هذه الوسائل ،فى التأثير على المواطنين ،وفى تكوين رأى عام مساند لسياساته.

خلاصة الأمر ،أنه فى أنظمة العالم الثالث ومصر من بينها ،كان الإعلام وما يزال فى الأغلب الأعم ،إعلام تعبئة ،وهو ما نستطيع أن نلمحه بوضوح أيضا فى بلاد مثل ليبيا وسوريا والعراق والسعودية وهو ما يسهل معه القول ،أنه باستثناء لبنان ،فإن كل الإعلام العربى ،هو إعلام تعبوى.

وكما هو معروف ،فإن النظام الإعلامى ، ينقسم إلى مدرستين واضحتين ،النظام الإعلامى الحر الموجود فى أمريكا والديمقراطيات الأوربية والأسيوية المتقدمة حيث تسود الملكية الخاصة لوسائل الإعلام ،وبرغم المخاوف التى تثار خشية وجود احتكارات لأصحاب رؤوس الأموال فى هذا المجال، إلا أن هذا الإعلام يحفل بالتعدد والتنوع والقدرة على التأثير فى صنع القرار .أما المدرسة الثانية ،فهى مدرسة إعلام التعبئة ويتعامل كل من هذين النظامين ،مع موضوع الانتخابات إنطلاقا من موقفه.

وفى دول العالم الثالث ،هناك فى الأغلب الأعم حزب واحد ،أو ما يسمى بالحزب القائد ،فضلا عن مجموعة الأحزاب الهامشية الصغيرة ،كما هو الحادث الآن فى سوريا والعراق ،أو توجد تعددية حزبية مقيدة ،لا تختلف فى جوهرها ، عن فكرة الحزب القائد، كما هو حادث فى مصر وفى تونس ،حيث يوجد حزب كبير ، هو الذى يملك وسائل الإعلام الرئيسية ،والأكثر انتشار ،وبقية الأحزاب هوامش على هذا المتن.

وفى مصر، تعددت أشكال الانتخابات خلال نحو نصف قرن ، فكانت هناك انتخابات التنظيم السياسى الواحد ، سواء كان الاتحاد القومى ، أو الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك، والاستفتاءات على رئاسة الجمهورية ،وهى ليست انتخابات على نحو ما ،فقد كان دور الإعلام ،فى تلك الحملات ،هو التدخل المباشر ،فى إداراتها ،حيث يساعد، مع أجهزة الادارة ، فى تصوير نتائج الانتخابات ،على النحو، الذى ينتهى بالنتيجة ،التى تريدها السلطة التنفيذية ، وعلى الرغم من أن هذه التنظيمات ،كانت تنظيمات ورقية، ولا قيمة لها ، لكن نوعا من الاهتمام الإعلامى بها كان موجودا ، للإيحاء بأنها تعبر عن ديمقراطية ،وحوار فى المجتمع ،وهنا **فإن الإعلام التعبوى ،كان يلعب دور الخديعة، ويعمل على حشد المواطنين للمشاركة فى الانتخابات ،لاقناع الرأى العام العالمى ،بأن مشاركة شعبية واسعة النطاق قد جرت فى الحملات الانتخابية ،وربما لإسكات صوت معارضيه فى الداخل.**

ولم تكن أجهزة الإعلام ، تلعب هذا الدور التعبوى فى الانتخابات العامة فحسب، بل أيضا فى الانتخابات ذات الحساسية الخاصة: فى نقابة الصحفيين، ونقابة المحامين، وانتخابات نادى القضاة ،وهنا تلعب أجهزة الاعلام دورا فى إلقاء الضوء على بعض المرشحين ، الذين تريد السلطة التنفيذية إنجاحهم ،أو التحذير من تيارات سياسية بعينها،وهو ما برز فى السنوات الأخيرة، فى الدور الذى يلعبه الإعلام بكثافة،من أجل التنفير من انتخاب مرشحى الإخوان المسلمين ، سواء فى الانتخابات العامة ، أو الانتخابات النقابية.

وعلى امتداد نحو نصف قرن، أجريت فى مصر انتخابات عامة ، عام ١٩٥٧ ،وأسفرت عن مجلس أمة ،لم يستمر سوى ثمانية أشهر، ثم أدركته الوحدة المصرية ، فتم حله ،وأندمج جزء من أعضائه مع أعضاء من البرلمان السورى ليشكلا معاً ،ما سمى ببرلمان الوحدة، الذى لم يجتمع سوى دورة واحدة لمدة أربعة أشهر. ثم جرت بعد ذلك الانتخابات العامة فى أعوام ١٩٦٤ و١٩٦٩ و١٩٧١ و١٩٧٦ و١٩٧٩ و١٩٨٤و١٩٨٧و ١٩٩٠و١٩٩٥ و ٢٠٠٠. والملاحظة العامة ،أن نحو نصف تلك المجالس البرلمانية ، لم يكمل مدته الدستورية البالغة خمس سنوات ،وتم حلها ،إما باستخدام رئيس الجمهورية لسلطته فى هذا الشأن ، أو ببطلان دستورية القانون الذى انتخب المجلس على أساسه ،وهو ما يكشف أصلا عن شكلية العملية الانتخابية، التى يمكن العصف بها بأى تعللات، أو أن تجرى على أسس ،يعلم الذين أجروها مسبقاً ،بأنها أسس خاطئة .كما يعكس أيضا أن العملية الانتخابية فى حد ذاتها ،تصمم على أنها عملية شكلية ،وليست مستهدفة لذاتها ،لكنها توظف فقط لمنح الإيحاء للشعب ،بأنه يشارك فى حكم نفسه بنفسه ،أو لإرضاء القوى الخارجية التى غالبا ما تلعب دوراً مؤثراً فى السياسات الداخلية ،أو لتشجيع الدائنين والذين يقدمون المعونات والقروض ،على تقديم معوناتهم للسلطة التنفيذية ،وفى هذا الإطار تلعب أجهزة الإعلام نفس الدور ،فى دعوة المواطنين للمشاركة فى تلك الانتخابات،وحشدهم إليها.

-من الظواهر اللافتة للنظر ،أنه فيما عدا ما تقوم به بعض صحف المعارضة أحيانا ، فإن أجهزة الإعلام الرسمى،لم تبادر أبدا بقيادة حملة جادة مثلا من أجل تنقية جداول الانتخابات ،وتصحيحها ،رغم الشكوى المتكررة منها ،أو قيادة حملة لاشعال حماس المواطنين ،لقيد أنفسهم فى الجداول الانتخابية ، بل إنها تفعل العكس،وتصمت إزاء المطالبة الدائمة بتنقية الجداول .أو بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات . .وكان من المدهش أن الصحافة الرسمية كانت تبرر انعدام الاشراف القضائى عليها ،فلما صدر حكم المحكمة الدستورية واتخذ القرار باشراف القضاء على الانتخابات بدأت تلك الصحافة تفخر به.

ومن الظواهر الأخرى أيضا ،أن الحكومة تتعامل فى موضوع الرقابة والسماح بالمطبوعات ،مع الصحف على ضوء حجم تأثيرها .فالرقابة على المطبوعات الأجنبية الخاضعة لسلطة وزارة الإعلام ، يمكن أن تتسامح أحيانا مع الصحف والمجلات الأجنبية ، إذا ما نشرت شيئا ينتقد الأوضاع المصرية ، لكنها لا تتسامح بنفس الدرجة إذا كان هذا النقد منشوراً فى مطبوعة عربية ،ولا تتسامح إطلاقا إذا كان النقد منشورا فى الصحافة المصرية المطبوعة فى الخارج ،كما لا تسمح الرقابة بهذا النقد أساسا ،إذا ما كان فى الصحافة الرسمية ،كما تحظره فى أجهزة الإذاعة والتليفزيون.

ومن الظواهر اللافتة للنظر فى المجال التشريعى ،أن قانون الأحزاب ، أباح لها حق إصدار أى عدد من الصحف، بما يشبه الأخطار ،لذلك فإن قانون الصحافة ٩٦ لسنة١٩٩٦ ،أعتبر أن هناك أشكالا ثلاثة لملكية الصحف ،هى ملكية الدولة وملكية الشركات التعاونية ،وملكية الأحزاب، لكنه حظر نهائيا الملكية الفردية للصحف. ولقد تعمدت قوانين الصحافة المتتالية ، التى صدرت فى مصر، إنهاء تراخيص صحف الأفراد التى كانوا يمتلكونها ،بالنص على منع توريث ترخيص تلك الصحف .وبهذه الطريقة مثلا ،فقد الاخوان المسلمون مجلة مثل« الدعوة»

واختفت مجلة« الاعتصام» بوفاة حائزى الترخيص.

وفى بداية تجربة نشأة الأحزاب عام ١٩٧٦ ،وضمن تفاؤل مبالغ فيه للنظام بقوته ، سمح فى خريف عام١٩٧٦ نفسه ،كنوع من الاحتفاء بالتجربة الحزبية بإجراء مناظرات تليفزيونية علنية ، بين ممثلى الأحزاب القائمة آنذاك ،وهم حزب مصر العربى الحاكم ،وحزب التجمع ،وحزب الأحرار .وقد أثارت تلك الندوات التى جرت فى عهد وزير الإعلام «**جمال العطيفى**» ،اهتماما بالغا لدى الرأى العام، وخلقت نوعا من الصحوة فى الحياة السياسية .لكن سرعان ما أدركتها مظاهرات الطعام فى١٨ و١٩ يناير عام١٩٧٧ .فساد الاعتقاد لدى سلطات الحكم، أن هذه الندوات، التى كشف فيها الحزب الحاكم عن ضعفه ،وافتقاده للمنطق فى المناظرة أمام معارضيه ، ساهمت فى التحريض على مظاهرات يناير وتمرد المواطنين. وهو مما أدى إلى العدول نهائيا عن فكرة الاعتراف بحق الأحزاب الأخرى، فى الظهور فى أجهزة التليفزيون والإذاعة، واستبدل ذلك ،بقرار يبيح للأحزاب أثناء المعارك الانتخابية فقط، أن تلقى ببيانات عن برامجها ،فى مدة لا تزيد على ربع ساعة ، بدأت مع انتخابات عام ١٩٨٤ ، ثم زيدت هذه المدة فى الانتخابات الأخيرة ،إلى ثلثى ساعة على مرتين ،فى نفس الوقت الذى لا تتوقف فيه الألاعيب الانتخابية ،التى تلعبها أجهزة الإعلام التابعة للدولة، من فترة مبكرة قبل إجراء المعارك الانتخابية، بإلقائها الضوء على أشخاص بعينهم تعرف أنهم سيخوضون الانتخابات ،بتقديمهم بوفرة فى البرامج الإذاعية والتليفزيونية ،وإقحامهم فى جميع الندوات والمحافل العلنية، ووضعهم دوما فى دائرة الضوء الإعلامى.

من جانب آخر لعبت الصحافة المصرية لفترات طويلة دورا مهما فى الحملات الانتخابية لإسقاط مرشحين بعينهم ،وخصوصا فى عهد الرئيس السادات، ولعل من أبرز هذه الحملات ، تلك التى حدثت فى انتخابات عام١٩٧٦ ،حين نشرت صحيفة الأخبار ، صباح يوم الانتخاب خبرا كاذبا ،تتهم فيه نائب رئيس حزب التجمع والمتحدث الرسمى باسمه فى ذلك الحين المرحوم« **كمال الدين رفعت**» بأنه سيتقدم إلى المحاكمة، بتهمة الضلوع ،فى تعذيب بعض المتهمين السياسيين فى عهد ما يسمى بمراكز القوى «الإخوان المسلمين» ،وكان من نتيجة نشر هذا الخبر عمدا وبطريق القصد ،صباح يوم إجراء الانتخابات ،أن سقط «**كمال الدين**

الإعلام الرسمى يتعامل مع الأحزاب إذا كانت مطلوبة لأداء دور للاستشهاد بها وتقديمها للعالم الخارجى

رفعت» ،وفى هذه الانتخابات ،التى كانت الأولى التى تجرى بعد عودة التعددية الحزبية، سخرت الدولة أجهزة إعلامها ،لشن حملات لتحريض المواطنين ،على عدم التصويت لمرشحى حزب التجمع اليسارى ،وفبركت صحف أخبار اليوم حكايات تتهمهم بالإلحاد والشيوعية وبالعمالة للاتحاد السوفيتى .وفى أعقاب مظاهرات يناير ١٩٧٧ ،قاد الإعلام الرسمى حملات مسعورة ضد حزب التجمع ، باعتباره المحرض على تلك المظاهرات ،والمتزعم لقياداتها ،وألقى القبض على عدد كبير من قيادته .وتم عزل قيادات مؤسسة روزاليوسف الصحفية ،من موقعها بعد أن رفضت اتهام حزب التجمع بتدبير تلك المظاهرات،وقدمت أسبابا اقتصادية واجتماعية لاندلاعها .وكان قد تم تنصيب حزب الأحرار صاحب العلاقات الوثيقة بالقيادة السياسية زعيما للمعارضة البرلمانية ،بعد أن حاز فى الانتخابات على١٢ مقعدا ،وأصبحت صحيفته ،منبرا للدفاع عن التوجهات الحكومية الرسمية ،خاصة بعد أن أصطحب السادات قيادة الحزب معه فى زيارته إلى إسرائيل.

وحين إتخذ الرئيس السادات بعد ذلك مجموعة من الإجراءات غير الدستورية ،التى تفرض مزيدا من القيود على ممارسة العمل الحزبى والعام وعلى العمل الصحفى ،وطرحها كمشروعات قوانين استثنائية ومنافية للديمقراطية للاستفتاء العام،وهى تفرض عزلا سياسيا على الذين تولوا مسئوليات سياسية قبل الثورة، وتحرم المعارضين لمعاهدة السلام مع إسرائيل من تشكيل أحزاب **وقادت الصحافة الرسمية حملات مكثفة ضد حزب التجمع وصحيفته« الأهالى» باعتباره الذى تزعم المعارضة لتلك القوانين ، ودعا المواطنين إلى مقاطعة الاستفتاء ، بينما كان الإعلام الرسمى ،يدعوهم للتصويت بنعم** ،حتى يقطعوا الطريق ، على ما أسماه الشيوعيين الكفرة! كما تمت مصادرة صحيفة الأهالى «وملاحقتها بأحكام مصادرة قضائية حتى أجبرت على التوقف ولم تعد إلى الصدور إلا بعد موت الرئيس السادات.

وخصصت بعض الصحف آنذاك ، بينها **الجمهورية والأخبار** ، صفحات يومية، لمن زعمت أنهم أعضاء فى حزب التجمع ، يعلنون تبرؤهم منه، وتنازلهم عن عضويته .كما قادت الصحافة الرسمية ،حملات تشهير عنيفة ضد حزب الوفد، وقائده «فؤاد سراج الدين» وهو ما انتهى ،مع صدور قانون العزل السياسى ،بأن إتخذ الحزب قرارا بتجميد نشاطه ،حتى عودته بحكم قضائى ،فى بدايات حكم الرئيس مبارك.

والأضرار التى لحقت بالتجربة الحزبية من جراء تلك الحملات الإعلامية أكثر من أن تحصى ،ليس أقلها إخافة الناس من فكرة المعارضة ،ومن أحزابها والتحقير من التجربة الحزبية والإقلال من شأنها ،وإقناع المواطنين أن المشاركة بأى شكل فى العمل العام، مخاطرة غير محسوبة النتائج.

وفى الحملات الانتخابية ، التى جرت ،فى ظل التعددية المقيدة ،استخدمت الصحف وأجهزة الإعلام الرسمية لحشد الجماهير فى إتجاه معين ،من بينه تزوير نتائج ما جرى فى الحملات الانتخابية والاستفتاءات العامة. وأصبح من المألوف ، أن ينشر هذا الإعلام صورا لحشود من المواطنين ممن يدلون بأصواتهم فى تلك الاستفتاءات ،ويقوم التليفزيون بتصوير بعض لجان الانتخاب والاستفتاء ،فى قرى يرتب لإحضار عدد كبير من سكانها لهذا الغرض،للإيحاء بأن الإقبال كبير للمشاركة فى التصويت ،لإضفاء المصداقية على نسبة الحضور التى تعلنها الجهات الرسمية ،والتى كانت فى معظم الأحيان محل طعن فى مدى مصداقيتها ، ثم فى النتائج التى أسفرت عنها ،من قبل مراقبين محايدين ،خاصة إذا ما كان أقل من نصف من لهم حق التصويت فى مصر ،هم المقيدون فى جداول الانتخاب ،وهو ما يعنى تدنى نسبة المشاركة ، فى الانتخابات العامة ، بما لا يزيد على ٢٠٪ من المواطنين.

وفى السنوات الأخيرة، جرى شكل من أشكال التخفيف من انحياز الإعلام الرسمى ،فى المعارك الانتخابية ، لعدة أسباب بينها **الدور الذى لعبته صحافة المعارضة فى توسيع دائرة الحصول على المعلومات فى المجتمع المصرى** ،وبينها إن إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، قد أتت ثمارها ،على نحو أوقف المعارضة الجذرية ، التى

كانت تثير مخاوف السلطة التنفيذية، بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، فضلا عن أن الحكومة اتقنت أسلوب التحكم المسبق فى نتائج الانتخابات، فلم تعد فى حاجة ملحة، للدور الذى يلعبه الإعلام فى هذا الصدد، بعد أن استقرت نتائج الانتخابات العامة المتتالية، عند معادلة: أغلبية دائمة للحزب الحاكم، وأقلية دائمة لأحزاب المعارضة. **كما أفتقدت الأحزاب المعارضة، إلى جانب كبير من ألقها، وجذابيتها، خاصة مع بروز جماعة ضغط قوية، ومؤثرة فى المعارك الانتخابية، هى جماعات الإسلام السياسى، مما خفف لدرجة كبيرة، من التناقض الحاد بين الحزب الحاكم، وأحزاب المعارضة المدنية**، وأعاد تشكيل خريطة التحالفات، وكان طبيعيا، أن تؤدى كل هذه العوامل إلى تهميش الدور، الذى يمكن أن يلعبه الإعلام الرسمى، فى التأثير على نتائج المعارك الانتخابية.

أما الدور الذى تلعبه الصحافة الحزبية، فى المعارك الانتخابية، فما زال تأثيره ضعيفا للغاية، بحكم محدودية انتشارها، وتركزه بالدرجة الأولى، على شرح البرامج الانتخابية للأحزاب، فى انتخابات ما تزال تلعب العوامل الشخصية والعائلية والقبلية، والمالية، والجهوية، الدور الرئيسى فى تحديد نتائجها، كما أنها تقوم بنشر موضوعات لأبراز بعض الشخصيات، التى تخوض المعارك الانتخابية، بإسم تلك الأحزاب، وتنشر معلومات عن منافسيهم وخصوصا عن مرشحى الحزب الحاكم. وفى هذا السياق، تعرضت بعض صحف المعارضة ومنها «الأهالى» لمآزق كثيرة، بسبب نشر أخبار عن منافس مرشحى الحزب، فى الانتخابات كانت تمس نزاهة أعضاء فى الحزب الحاكم، وتحت ضغوط من مرشحى أحزاب المعارضة الذين اعتبروا أن النشر يضعف موقف منافسيهم، ولم تكن هناك أدلة كافية على صحة تلك الأخبار، مما أدى إلى رفع قضايا قذف وسب ضد تلك الصحف.

وفى السنوات الأخيرة، اتجهت الصحف الحكومية، إلى موقف يبدو محايدا مع مرشحى أحزاب المعارضة، الذين تشعر بأنهم مقبولون من الحكومة. وفى انتخابات عام ١٩٩٠ التى قاطعتها الأحزاب فيما عدا حزب التجمع، **لعب الإعلام الرسمى دورا فى تقديم بعض الأحزاب الهامشية التى لا دور لها، وتسليط الضوء عليها كحزب الأمة، والاتحادى الديمقراطى**، وهو يدرك تماما أنهم لن يلعبوا أى دور، سوى إبراز هامشية المقاطعة للانتخابات. وكان أحد أهم أسباب امتناع الأحزاب عن المشاركة فى تلك الانتخابات، المطالبة بالتكافؤ فى حق النشر والتعبير لكل الأحزاب فى أجهزة الإعلام الرسمية الأكثر تأثيرا فى الرأى العام، بسبب محدودية انتشار صحف المعارضة، لأسباب متعددة منها عدم فاعلية الحياة الحزبية وعدم ثقة الرأى العام، فى أن تلك الأحزاب، يمكن أن تتولى السلطة فى وقت من الأوقات، بالاضافة إلى الأزمة الاقتصادية، التى دفعت فئات كبيرة من المواطنين، إلى التوقف عن شراء الصحف، وتراجع قيمة القراءة، وإتساع دائرة التعرف على الحقائق والمعلومات، التى توفرها الإذاعات الدولية، وأطباق الاستقبال، التى وصل عددها فى مصر وفقا لأحد الإحصاءات التقديرية إلى أكثر من مليونى طبق استقبال.

من بين الملاحظات التى تبرهن على أن التجربة الحزبية، من وجهة نظر الحكم فى مصر، هى وسيلة للتباهى، أمام الرأى العام العالمى، وليست مقصودة لذاتها، أن صحيفة **الأهرام الدولى**، التى توزع خارج مصر، وتوجه للمصريين والعرب المقيمين فى الخارج، تخصص صفحة كاملة، لنقل مقتطفات مما تنشره صحف المعارضة، وتجرى أحاديث مع قادتها، فى الوقت الذى كان مثل هذا النوع من المادة، لا ينشر فى الأهرام المحلى، الذى يصدر ويوزع على القارئ داخل مصر، وهو ما يعكس أن الإعلام الرسمى، يتعامل مع الأحزاب بشكل يعترف فيه بها، إذا كانت مطلوبة لأداء دور الاستشهاد بها وتقديمها للعالم الخارجى، ولانها مثلا لا تساهم فى نشر فكرة الحزبية، فى حد ذاتها، أو دعوة المواطنين للانضمام للأحزاب، أو إتاحة الفرصة، لأعضاء الأحزاب للتعبير عن أرائهم طوال العام وليس فى الحملات الانتخابية فحسب، فى وسائل الإعلام الأكثر انتشارا وتأثيرا، خاصة والنسبة العامة للأمية فى مصر، قد بلغت عام ١٩٨٨، وفقا لإحصاءات البنك الدولى ٤٧٪ بينها ٣٥٪ للذكور و٥٨٪ للإناث.

ومن الملاحظ، أنه فى المعارك الانتخابية، لا تجرى أى مناظرات بين رؤساء الأحزاب والتيارات الرئيسية المتنافسة فى الانتخابات، كما يحدث فى دول العالم الديمقراطية. وحتى فى الانتخابات التى جرت فى جنوب أفريقيا، وكنا المتنافسان فيها «**نيلسون مانديلا**» و«**فريدريك دكليرك**» **قام تليفزيون جنوب إفريقيا بتقديم ٧٨ مادة إعلامية، كان فيها كل» من دكليرك و«مانديلا»** متساويين. ومن المعروف أن شروطا، توضع على رؤساء الأحزاب، فى الفترة المسموح لهم بالتحدث فيها فى التليفزيون أثناء الانتخابات، هى ألا يتعرضوا للآخرين وألا ينتقدوا برامج الأحزاب الأخرى وبالتحديد برنامج الحزب الوطنى الحاكم، وأن يكتفوا بشرح برنامجهم فقط. فى حين أن المناظرات الحزبية أثناء الانتخابات، لا تكتفى بشرح برنامجهم فقط. فى حين أن المناظرات الحزبية أثناء الانتخابات، لا تكتفى بشرح وجهة نظر الحزب فقط، لكن تبين مدى فائدتها لجمهور الناخبين، من خلال المقارنة، بينها وبين برامج الحزب الحاكم، كما تنتقد أداء الحكومة القائمة، من خلال الفصل التشريعى المنقضى، لكى تؤكد، أنها فشلت فى الأداء، فى حين تملك الأحزاب الأخرى من البرامج ما يمكنها أن تنجح فى حل مشاكل البلاد.

وجوهر المشكلة هنا، أن الدولة التى عادت إلى الأخذ بالنظام الاقتصادى الرأسمالى مع عودة التعددية الحزبية، فأعادت هيكلة الاقتصاد، وخصخصت القطاع العام وتخلت عن كل أدوارها الاجتماعية. من دعم السلع الغذائية، إلى توظيف الخريجين، إلى تقديم الخدمات الرئيسية للمواطنين بأسعار معقولة ترفض العودة إلى الليبرالية، فى جانبها السياسى، فكانت النتيجة أن أصبح لدينا، **إنفتاح فى الاقتصاد، وشمولية فى السياسة**، ومن بين هذه الشمولية النظام الحزبى السائد، والنظام الإعلامى، الذى تصر الدولة، على الاحتفاظ بملكيته، برغم الضغوط التى تمارس عليها من صندوق النقد الدولى لإعادة هيكلته، لكن الدولة تتمسك بتملك المؤسسات الإعلامية الرئيسية المؤثرة، لأنها خط دفاعها الأخير، وأداة من أدوات حكمها. ولذلك فإن القانون المصرى- قانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون - لا يسمح لغير الدولة، بإنشاء شركات البث الاذاعى والتليفزيونى، لتصبح هى المحتكر الوحيد لهذا النشاط، حيث يحظر على الأفراد والأحزاب إنشاء قنوات تليفزيونية خاصة أرضية، أو حتى فضائية. وينظر القضاء الإدارى الآن، دعوى أقامها القطب الوفدى «**د. ابراهيم الدسوقى أباظة**» ومجموعة من الشخصيات الحزبية، للسماح لهم، بإقامة قناة قضائية.

وفى ظل هذه الأوضاع، يصبح من الصعب الحديث عن دور متوازن وموضوعى ومحايد للإعلام المصرى، فى الحملات الانتخابية وفى غيرها، فى ظل إحكام الدولة سيطرتها على المؤسسات الاعلامية الرئيسية.

أمينة النقاش

مصر

*** هموم ***

لماذا يقبل المصريون الذل ؟!

مايحدث فى المجتمع المصرى من حوادث يقتل فيها الآباء والأمهات والأبناء بعضهم البعض .. نتيجة حتمية ومباشرة للقهر السياسى بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية.



الرئيس حسنى مبارك

فى بريد جريدة **الأهرام** يوم الثلاثاء ٢٤/٤/٢٠٠١، أرسل قارئ يقول تحت عنوان : **ماذا جرى!**

احالة وكيلى كلية طب عريقة للنيابة بتهمة التزوير!

موجه بالتعليم يقتل زوجته وطفلها ويقطع جسدها بالمنشار.

مدرس يحاول الاعتداء على تلميذته ويقفز من شرفة منزلها عندما تستغيث بأخيها.

مدرسون يضعون أسئلة امتحانات عن الصورة البلاغية فى (يامة القمر عالباب) وآخرون عن تاريخ حياة (شعبولا) وآخرون عن ماذا تفعل لو كنت حراميا

ممرضة تقتل أمها بالاشتراك مع عشيقها علما بأنها متزوجة.

زوجة تقتل وتحرق جثة زوجها بالاشتراك مع عشيقها.

حوادث طرق مروعة بسبب رعونة سائقين جعلت مصر من أكبر الدول تعرضا لمثل هذه الحوادث كما ذكرت إذاعة لندن.

رجلا أعمال يتشاجران فى صالة ديسكو شهيرة ويقتل أحدهما الآخر.

وحوادث أخرى تشمل معظم طبقات المجتمع ، ويتساءل القارئ ماذا حدث للمجتمع المصرى« ؟!

والمجتمع كله هذه الأيام يتساءل عبر وسائل الاعلام خلال المقالات والتحقيقات الصحفية والبرامج الدينية والثقافية فى الاذاعة والتليفزيون، الكل يتساءل ماذا حدث؟! البعض يقول عدم الانضباط ، وآخرون يرون أن مايحدث نتيجة انتشار اللامبالاة والاستهتار والتلوث الخلقى والانحراف السلوكى ، والبعد عن الدين والخلق القويم والسلوكيات الحميدة. وتناول المحللون جميع جوانب تشخيص الأسباب والعلاج، **ولكن لم يجرؤ أحد أن يذكر أن مايحدث فى المجتمع المصرى من حوادث يقتل فيها الآباء والأمهات والأبناء بعضهم البعض هو نتيجة حتمية ومباشرة لمنظومة القهر السياسى بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية التى تعانى منها مصر بشدة خلال العشرين سنة الماضية ، لدرجة جعلت المصريين يأكلون بعضهم بعضا**، فالعنف الاجتماعى السائد الآن فى مصر ، هو التنفيس الطبيعى والبديل المنطقى للعنف السياسى ، المفترض لمقاومة منظومة القهر.

والسؤال الآن لماذا يتعايش المصريون مع القهر السياسى؟ وهل فعلا المصريين كبقية الشرقيين ، بطبيعتهم عبيد ، وينطبق عليهم ، مانقله " **المقريزى**" عن " **كعب الأحبار**" قوله للخليفة **عمر بن الخطاب** : " إن الله عندما خلق الدنيا جعل لكل شئ شيئا ، فقال الشقاء أنا لاحق بالبادية ، وقالت الصحة وأنا

د. أحمد محمد صالح

معك .. وقالت الشجاعة أنا لاحقة بالشام ، فقالت الفتنة وأنا معك .. وقال الخصب أنا لاحق بمصر ، فقال الذل وأنا معك !! والمعنى هنا أن المصريين مثل بقية الشرقيين يعشقون الطغيان ويستمتعون بالقهر ، ويخلقون الطاغية إذا عز وجوده؟! هل نحن فعلا عبيد ؟! الإجابة نجدها فى جريدة **الأهرام** القومية فى نفس اليوم الثلاثاء ٢٤ أبريل ٢٠٠١ ، حيث كتب الأستاذ **فهمى هويدى** يقول:

"لست ضد اهتمام الصحف بجريمة أولاد الأثرياء على مافيها من سقوط وابتذال ولكن مايهمنى أكثر هو ذلك التجاهل الذى يكاد يبلغ حد الإزدراء بما جرى للفقراء والبسطاء فى ذلك الأسبوع الحزين. مررت على ذكر جريمة الملهى لأنها وقعت فى ذات الأسبوع الذى شهدت مصر خلاله حوادث أخرى كان ضحيتها أناس عاديون وفقراء، لم تلق اهتماما من أحد وأغلق ملفها فى الأغلب ونساها الناس بعد حين، رغم أن لكل واحدة منها رسالة واجبة الاشهار والاستعلام . خذ مانشرته الصحف يوم الخميس الماضى ٤/١٩ عن ذلك الصبى المجهول الذى لم يجد مكانا يبيت فيه ليلته الا تحت شاحنة نقل كبيرة أوقفها سائقها إلى جانب أحد الأرصفة ، شأنه فى ذلك شأن آلاف المشردين الذين يلتحفون السماء ولايتجاوز مأواهم مقالب القمامة أو الأركان القابعة تحت الجسور ، شاء حظ ذلك الصبى أن يجئ سائق السيارة بينما هو لايزال مستغرقا فى النوم فيدس مفتاحه فيها ويتحرك متجها إلى عمله ، لكنه لم يكد يسير أمتارا قليلة حتى فوجئ بصياح بعض المارة الذين نبهوه إلى أن السيارة دهست الصبى الذى تحول إلى جثة هامدة وكتلة من اللحم غارقة فى الدماء ، فكل ماعرف عن الصبى المجهول انه ابن ثلاثة عشر عاما وانه كان يرتدى ثيابا رثة وحافى القدمين ولم يكن هناك شئ يستر جسده النحيل ، وبسبب ذلك فانه التصق بعجلات السيارة الكبيرة لكى يحتمى بها من لسعة برد آخر الليل .

هزتنى ملابسات مصرع الصبى فهتفت على الفور ان دمه فى رقابنا جميعا واننا ينبغى أن نخجل من أنفسنا ماظل بيننا أناس يعيشون بهذه الطريقة وتنتهى حياتهم بمثل تلك الفجيعة. ليست حالة الصبى المجهول فريدة فى بابها وانما هى فقط كاشفة لبعض جوانب واقعنا وباعثة الينا فى الوقت ذاته برسالة مكتوبة بالدم هذه المرة تدق الأجراس منبهة إلى أن المجتمع مقصر فى النهوض بواجبه إزاء فقرائه وضعفائه .

خذ أيضا حادث تصادم سيارة الميكروباص مع شاحنتى نقل بالطريق الصحراوى عند محافظة المنيا . وهى الحادثة التى قتل فيها ٢١ شخصا دفعة واحدة بينهم ستة من أسرة واحدة وتبين من التحقيق أن الضحايا من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٥ عاما وأنهم كانوا قادمين إلى القاهرة لتسلم تأشيرات سفر للعمل باحدى الدول العربية ولكن أحلامهم جميعا دفنت فى لحظة طيش لم تخطر لأى منهم على بال.

فى اليوم ذاته ١٩-٤ وعلى الصفحة ذاتها نشر **الأهرام** خبرا عن مصرع شخص واصابة عشرة آخرين فى انقلاب سيارة نصف نقل بمحافظة الجيزة . وخبرا آخر عن انقلاب سيارة شرطة بمحافظة المنيا أسفر عن إصابة ضابط وشرطى و٤ مجندين باصابات خطرة . وخبرا ثالثا عن مصرع ثلاثة واصابة ٨ فى انقلاب سيارة باحدى الترع فى محافظة سوهاج . كأن حوادث الطرق أصبحت وباء يحصد أرواح الناس اليوم ويبدو أن المجتمع اعتاد على ذلك حتى زصبح يتعامل مع تلك الحوادث كأنها أخبار عادية تستقبل بدرجة مدهشة من اللامبالاة والذهول . إذ طالما أن الضحايا مجرد أرقام لاصفات لهم أو حيثيات فيبدو أن الأمر لم يعد له أهمية مؤكدة . وعلق مسئول مصرى على ذلك بقوله **إن ضحايا حوادث الطرق سنويا فى مصر يفوق اعداد ضحايا الحروب الحديثة**. هذه الحوادث تقع يوميا وهذا الكلام يقال فى العلن ولايهتز شئ فى البلد أو يتحرك . تبقى الطرق كما هى ويبقى كل مسئول فى مكانه فلا ينصلح شئ ولايحاسب أحد.

خذ أيضا ذلك الخبر الذى نشرته صحيفة **الوفد.** أثناء تلك الأجواء شهدت منطقة مصر الجديدة ومدينة نصر حادثا بشعا دفع فيه شاب حياته ثمنا لمرور موكب أحد المسئولين . لم يتنبه الشاب إلى اقتراب الموكب منه الذى انطلقت سياراته بسرعة جنونية فما كان من احدى سيارتى الجيب الا ان احتكت بسيارة الشاب بقوة لابعادها عن الطريق . الأمر الذى أدى الى قذف السيارة جانبا وارتطامها بشجرة على رصيف الشارع . أدت شدة الارتطام الى شطر السيارة نصفين فى الوقت الذى واصل فيه الموكب سيره بنفس السرعة دون أن يعبأ قائد سيارة الحراسة بما حدث . توقف سائق سيارة أجرة شاهد الواقعة لانقاذ الشاب طارق وكل مافعله ضابط المرور المكلف بالمنطقة أنه سحب منه رخصة القيادة لأن وقوفه تسبب فى تعطيل تدفق السير . لم يكترث السائق الشهم بتصرف الضابط وقام باخراج الشاب من السيارة بصعوبة بالغة. اتصل الشاب الذى كان لايزال على قيد الحياة عبر هاتفه بنقله إلى مستشفى هليوبوليس فى حى مصر الجديدة . عرض الشاب طارق على الطبيب المختص وشكا من شعوره بضيق فى التنفس فأمر الطبيب باجراء مسح اشعاعى لصدره ومعدته وأثناء نقله إلى قسم العناية المركزة الموجود فى طابق آخر بالمستشفى تعطل المصعد وظل متوقفا مدة ١٥ دقيقة كاملة حتى تم رفعه يدويا. تدهورت الحالة الصحية للشاب من جراء التراخي فى اسعافه وبمجرد دخوله الى غرفة العناية المركزية لفظ أنفاسه الأخيرة وصعدت روحه إلى بارئها . تم تحرير محضر صباح اليوم التالى الذى اعتبر ماجرى نتيجة لوقوع حادث سير عادى وصرحت النيابة بدفن الجثة مالم تكن هناك شبهة جنائية / وأسدل الستار على القصة حين تم دفن **طارق الجوهرى** . وانتهى الخبر .

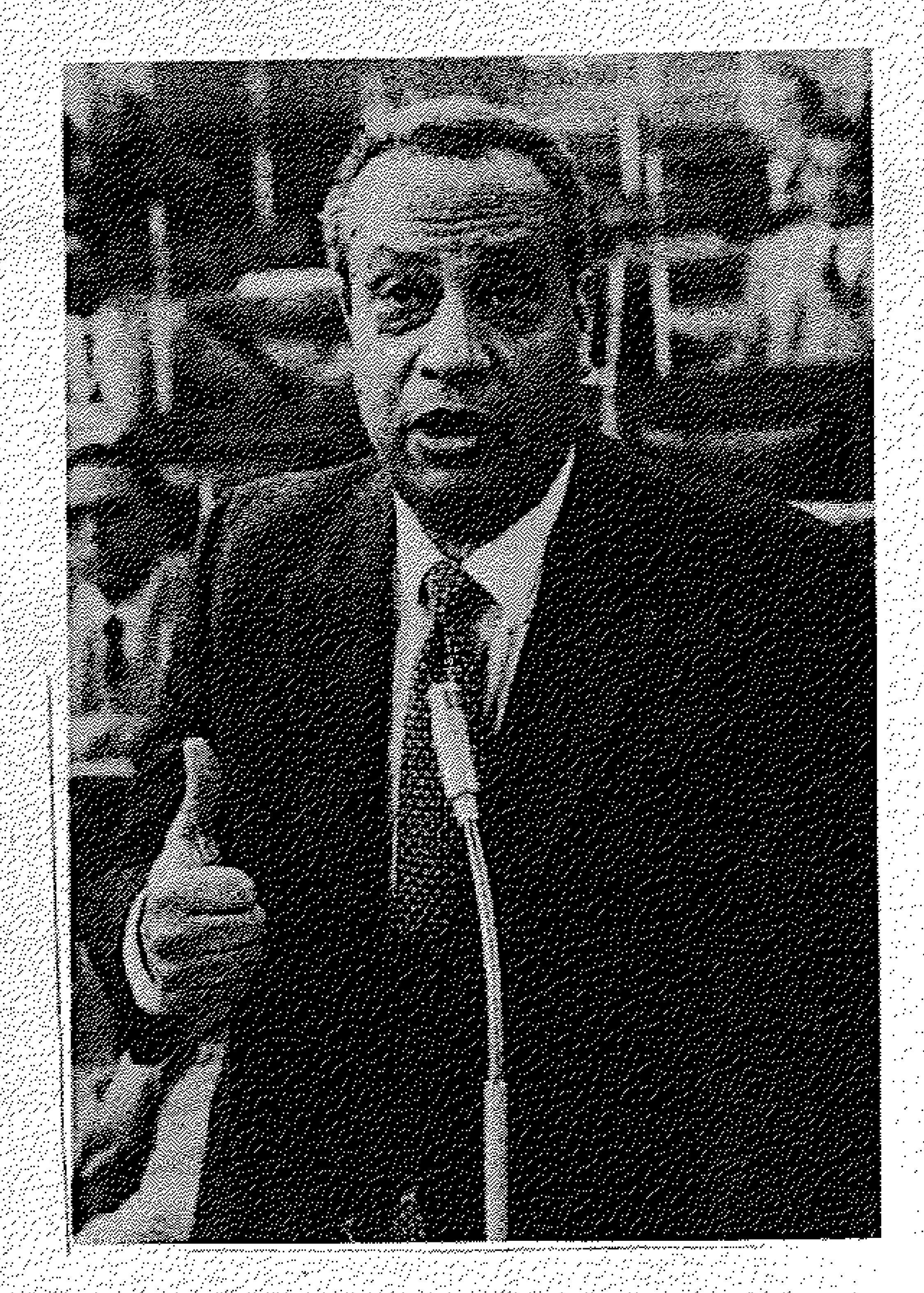
كل جزء من قصة مقتل الشاب إذا صح مانشر عنها يصدم المرء وتصيبه بالفزع . بدءا بما فعله معه موكب الحراسة ، وانتهاء باعتبار ماجرى حادث سير عاديا، ومرورا بمسلك ضابط المرور الذى سحب رخصة السائق ، ثم بالعطل الذى أصاب مصعد المستشفى وآخر توصيله إلى غرفة الانعاش . وكل واحد من هذه الأجزاء يثير العديد من التساؤلات ويستوجب العديد من المساءلات والتحقيقات باعتبار أن ماجرى يعكس قدرا مذهلا من الاستهتار بحياة الناس لايمر فى أى مجتمع للانسان فيه اعتبار وللقانون فيه احترام ، هذه الحوادث الثلاث أشارت اليها



الصحف مرة واحدة خلال أيام قليلة ثم طويت صفحتها بعد ذلك" ولن نعلق هنا بشئ فقط نذكر بمقولة المقريزى فى أعلى المقال.

وفى الأهرام أيضا الجريدة الرسمية ، وفى تحقيقات الأستاذ **عزت السعدنى** كل يوم سبت ، تجد كل أنواع الذل التى يتعرض لها المصريون ، فمن القصص التى نشرها يومى السبت ١٤و٢١/٤، نستعرض الآتى :

١- كنت أجلس فى محلى التجارى الخاص بى والذى كونته من كد وعرق السنين لكى يعيننى على متطلبات الحياة ويكون فرصة عمل لأبنائى من بعدى ، وفوجئت بمجموعة من الأشخاص عددهم حوالى ٧ أشخاص عرفت فيما بعد أنهم خليط من موظفى التموين ومخبرين وشرطة يدخلون المحل بطريقة همجية جعلتنى أرتعد خوفا . ظننت ساعتها أننى وقعت فريسة لعصابة تريد سرقة المحل ، ووقفت مذهولا لفترة ثم أدركت بعد ذلك أنهم مباحث تموين وبعد الفحص والتدقيق والتفتيش واتضح - والحمد لله- أن كل السلع بالمحل موقفها سليم من النوع والصلاحية وأنا أحرص على ذلك دائما . **وبعد ذلك فوجئت بمن يمسكنى من يمينى ومن يمسكنى من شمالى ومن يدفعنى من الخلف ومن يجرنى من الأمام قائلين " ياالله معانا" ولم يكن لى خيار ولارأى ولاحتى السؤال عن السبب فأنا مدفوع من الخلف ومشدود من الامام ومجرور من الجانبين ووجدتنى مدفوعا داخل سيارة بطريقة غير آدمية وتحركت السيارة وأنا فى حيرة من أمرى وزوجتى وأبنائى ينظرون إلى وهم يبكون والجيران يتفرجون وهم مشفقون ومتسائلون ويتعجبون،** كاد يغمى على ياسيدى من كثرة مادار فى ذهنى من أسئلة والسيارة تسير بنا لاأدرى إلى أين تذهب . ثم توقفت السيارة ونزلنا منها تحت حراسة مشددة وصعدنا عدة سلالم ووجدتنى أمام يافطة مكتوب عليها مباحث التموين فاطمأن قلبى بعض الشئ أن الأمر ليس أكثر من ذلك. ووجدتنى مدفوعا داخل حجرة ومعى عدد من الأشخاص حالهم مثل حالى من سوء الحظ كل واحد منهم تقرأ فى وجهه كل صنوف الكآبة والغضب مما حاق بهم من سوء المعاملة وسوء الاتهام وسوء الخلق ممن لايعرفون كيف يؤدون وظيفتهم دون إهانة وتجريح خلق الله الكادحين الشرفاء من أبناء مصر . وبعد فترة ترقب وانتظار أطلق سراحى ، وأريد أن أسأل هؤلاء لماذا تظلمون الناس بهذا الشكل الارهابى المهين لكرامة الانسان وآدميته ؟



د. عاطف عبيد

٢- فى ليلة ٢٠٠١/١/٢٩ والساعة تقترب من الواحدة صباحا إذ بأحد الأشخاص يرتدى ملابس أفرنجية ويقوم بضربى وتوجيه سيل من السباب والقذف ، فقمت مذعورا وأسرتى تصيح وتبكى خوفا وهلعا ونحن لاندرى شيئا من جراء ذلك ولقد أخذنى **ضابط المباحث** - واسمه عندى لمن يريد أن يتحقق - من منزلى بالمنشأة الصغرى التابعة لمركز كفر شكر إلى المركز وقام باحتجازى حتى الصباح وأنا لاأعرف ما التهمة أو الجريرة التى ارتكبتها ، وتم عرضى على النيابة وعلمت من السيد وكيل النيابة أننى أتاجر فى البانجو ، وبعد احتجازى مدة أربعة أيام أخرى تم الافرج عنى بكفالة قدرها مائتا جنيه ، ولما عرفت البلدة بما وقع تجمهروا أمام مركز كفر شكر وتم تفريقهم . ومن هول الصدمة مات والدى لأننى لم أدر عما وقع ولست ممن يتعاطون أو يبيعون المخدرات وانما أنا رجل مستقيم تماما وأعمل «فرارجى» وحاصل على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية عام ١٩٨٠ ويشهد جميع أهل قريتى بأننى أعمل بشرف وأمانة وأن شرفى وسمعتى فوق الشك والريب ، أولا - هل هناك **قانون أو سند شرعى يبيح لذوى السلطة من السادة الضباط أن يقتحموا حرمات المنازل ويقومون بكسر قفل باب المنزل ويدخل حجرة نومى وأنا بين زوجتى وأبنائى ويعتدى على دون ذنب أو جريرة؟**

ثانيا - السيد الضابط قام بكتابة المحضر دون توجيه أى اتهام لى أو التوقيع عليه من ناحيتى ، فكان هو السائل والمجيب ، وأنا رهن الحجز بمركز كفر شكر ، سيدى الفاضل **مازال فى مجتمعنا زوار الليل ، ونحن على الأعتاب الأولى من الألفية الثالثة من الزمن.**

٣- أنها مشكلة عدد كبير من الشباب ألا وهى **القبض العشوائى من قبل الشرطة،** حيث إننا كنا مارين بالطريق وتم القبض علينا بشكل عشوائى وكتبت المحضر من س ، ج دون أن يكون لنا فيه أى دور حيث اكتشفنا أنه محضر فجور وتحددت جلسة وحكمت المحكمة بالبراءة والحمد لله لأن المحكمة لم تقتنع بما نسب إلينا ، ولكن لنا سؤال بعد حكم البراءة ماذا عن التسجيلات بالصورة والبيانات فى قسم الآداب ؟ ولنفرض أنه تم القبض علينا مثلما حدث سابقا دون ذنب ارتكبناه فسيكون هناك ملف بالاداب يدعم إجراءات الشرطة حتى لو كانت باطلة ، فهل حذف هذه التسجيلات لايكفيه حكم محكمة أم أنه يحتاج إلى ضهر واسطة ومحسوبية ومن كان لاواسطة له يظل ملفه موجودا دون وجه حق إلى يوم القيامة.

٤- نضع بين أيديكم هذه الوقائع المريرة التى تثبت أن مايتفوه به بعض المسئولين فى وسائل الإعلام اليومية لايتطابق، والموضوع أن أخى الحاصل على دبلوم فنى عام ١٩٩٤ والذى ذاق المرار من أجل فرصة عمل قرر - مخدوعا بتصريحات هؤلاء المسئولين الوردية - أن يتقدم للصندوق الاجتماعى للتنمية بمحافظة بنى سويف للحصول على قرض قيمته عشرون ألف جنيه لإقامة مشروع محل بقالة يحميه من الانحراف والوقوع فى براثن الخطيئة وقام أخى بتجهيز الأوراق اللازمة للحصول على القرض وعددها تسعة عشر بندا من رخصة وسجل تجارى ودراسة جدوى إلى آخر الإجراءات المطلوبة للقرض وحصل على موافقة الصندوق الاجتماعى على المشروع وحمل كل هذه الأوراق وذهب للبنك الأهلى فرع الواسطى التابع لمحافظة بنى سويف وهناك اكتشف الطامة الكبرى متمثلة فى ثلاثة أمور لايقبلها عقل أو منطق أو قانون وهى:

الأولى - الضمانات: حيث تبين أن قيمة

القرض عشرين ألف جنيه وقيمة القسط الشهرى ٧٨٤ جنيها لمدة ثلاثين شهرا . ومع أن والد المقترض تقدم كضامن للقرض بمعاشه الشهرى الذى يبلغ ١٠٩٧ جنيها حيث إنه ضابط سابق بالقوات المسلحة . فقد رفض البنك هذا الضمان وطلب ضامنا ثانيا وتقدم أخ لى بالضمان الثانى ومع ذلك **فوجئنا أنهم يطلبون أن يكون مجموع مرتبات الضامنين ضعف قيمة القسط الشهرى الثانية - بعد توفير الضمانات بقيمة القسط طلب البنك من الضامنين التوقيع على شيكات على بياض نكرر على بياض . وثالثة الأثافى - طلب البنك توقيع والدة المقترض أمه على شيكات على بياض ويسمون هذا ضمان أدبى** . وعند الرجوع إلى الصندوق الاجتماعى أفادوا بأن هذا هو النظام المتبع فى القروض وهو موقف سلبى من الصندوق خاصة أن هذه الأموال فى الأساس مصدرها الصندوق ، وإذا كان المقترض وفر ضمانات قيمتها ضعف القسط فما معنى كل هذه الإجراءات والطلبات التى لم نسمع بها حتى عند الذين اخترعوا نظام الربا . والحمد لله بلدنا بخير فالأباطرة الذين نهبوا المليارات من البنوك لم يطلب أحد منهم ضمانا أو شيكات على بياض ولا حتى أمهاتهم وقعن على شيكات على بياض كضمان أدبى فلماذا السكوت عن هذه الأوضاع الصارخة.

٥- أرجو ألا تستغرب أو تتعجب لما أذكره أنه أغرب من الخيال ولكنه حقيقة عشتها وعلى وشك أن يضيع مستقبلى وأولادى خمس بنات وولد جميعهم بالتعليم العالى والمتوسط فلقد وجدت نفسى فجأة متهما فى قضية آداب كبرى وشهيرة بالمعادى دون أن أعلم عنها أى شئ ولايوجد أى دليل يثبت أن لى علاقة بأى منهم من قريب أو بعيد وقلت فى نفسى سوف ينصفنى قضاء مصر العادل وللأسف والحسرة فلقد أصدر حكمه سنتين حبس ومثلهما مراقبة دون ابداء أسباب الحكم ولقد استند إلى دليل لا وجود له فى الأوراق أو فى الواقع وقضيت فترة الحبس والآن أقضى فترة العقوبة التابعة وهى تحت مراقبة الشرطة والأوراق والقانون يقولان إننى أتوجه إلى القسم كل شهر للتوقيع هناك إلا أن مركز شرطة بلبيس تعسف معى ويصر على أن أوجد به من ٦ م حتى ٦ ص يوميا ومش مهم مستقبل بناتى ومش مهم أعمل فى عملى ترزيا ولدى سجل تجارى وترخيص مزاولة مهنة وشهادة تأمينات وادفع الضرائب ومعى بطاقة ضريبية وعضو بالحزب الوطنى ويضيع الوقت ولانجد مورد رزق للأسرة وحتى يتم تحديد جلسة النقض ليصدر حكم البراءة أكون قد قضيت كل العقوبة لتقول المحكمة براءة حيث إن الحكم الصادر باطل وفاسد قانونا ومخالف لقانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات وأحكام محكمة النقض.

٦- أنا من أسرة الشهيد **دسوقى محمد غريب** ٧ أفراد ٣ رجال و٤ بنات ، وأنا الرجل الباقى مع اخواتى البنات الأربعة وأمى المسنة المريضة . مساء يوم حضرت أختى الصغيرة وهى تبكى وفى حالة هلع وخوف شديد . وبصعوبة بالغة فهمت منها أن هناك اثنين داخل سيارة أخذا يعاكسانها ثم أخرج أحدهما يده واحتك بها إلا أنها جرت ودخلت أحد المحلات بشارع الجلاء وكتبت رقم السيارة وانتظرت قليلا بعد أن طمأنها صاحب المحل وعلى الفور ذهبت إلى قسم أول المنصورة ومعى رقم السيارة وحررت محضرا بهذه الواقعة ، وياليتنى لم أذهب فقد علمت أن صاحب السيارة مقاول كبير أما أنا فعملى موظف شريف على قد حاله لم أعتنى بالتهديدات التى وصلتنى من المقاول الكبير ومعارفه إلا أننى فوجئت يوما أننى مطلوب لقسم الشرطة . خطر بذهنى أن القسم سوف يطلعنى عما تم فى المحضر المقدم منى ولكننى فوجئت بأن هناك محضراً ضدى أنا يتهمنى فيه أحد زبانية المقاول الكبير بأننى ضربته وبرفق تقريرا طبيا ، واننى قمت أيضا بسرقة مبلغ ١٥٠ جنيها ، وتم عرضى على النيابة مع مجموعة مجرمين ثم هددنى أحد أعوان المقاول وقال بالحرف الواحد إن قسم الشرطة كله تحت أمر المقاول الكبير ! وفعلا ياسيدى والله على ماأقول شهيد أن الكل فى خدمته وبالفعل قمت بالتنازل أنا وأختى عن المحضر وأحضر هو الزبون ليتنازل لى فى الشهر العقارى وأمام الكل رفض الزبون أن يتنازل إلا بعد مادفع له المقاول الكبير مبلغ ١٥٠ جنيها لقد اعتذرت لأخواتى البنات لأننى لم أستطع فعل شئ والبهدلة التى أنا شفتها **ولكن ياسيدى أقول كل يوم فى سرى دون أن يسمعنى أحد من رجال الشرطة حسبى الله ونعم الوكيل على كل ظالم.**

٧- أنا طالبة بكلية الآداب جامعة المنوفية قسم صحافة بجانب دراستى ومن خلال اهتمامى بالمجال الصحفى أعمل فى صحيفة تتبع إلى محافظتى ، وقد ساقنى القدر أن أقوم بعمل موضوع لجريدتى عن مساكن الإيواء فى مركزى وهو **مركز أشمون** وعليك ياسيدى أن تندهش بوجود هذه المساكن حتى الآن والمفروض أنها مؤقتة من أيام الزلزال الماضى حتى يتم انشاء مساكن جديدة لهؤلاء المساكين وبالرغم من انشاء المساكن الجديدة إلا أنهم كما هم عدا القليل الذى له واسطة فانتقل إلى المساكن الشعبية الموجودة بمركز أشمون. وعندما ذهبت لأعلم منهم ماهى مشاكل مساكن الإيواء كرهت الدنيا بما فيها وسجدت لله شكرا أننى أعيش معززة فى بيتى مع أبى وأمى وأخواتى . وكل هذا ياسيدى لأننى لم أر مساكن للإيواء ولكنها قبور للإيواء عبارة عن أربعة طوابق كل طابق به ١٠ حجرات كل حجرة بها مالايقل عن ١٠ أفراد أو تسعة مع وجود دورة مياه واحدة فى كل طابق بصرف النظر عن هذا الكم الهائل وأن هذا المكان لايكفى عدد الموجودين به كيف لنا أن نتصور وجود أطفال من البنين والبنات مع بعضهم البعض فى مكان واحد ومع مرور السنوات سيصبح هناك شباب وفتيات وبعد ذلك نسأل لماذا توجد الجريمة والاغتصاب كيف أن نكون فى القرن الـ ٢١ ومازلنا على أبواب دورات المياه لندخل بالدور؟

والآن نذكر القراء بأن كل الكلام السابق من جريدة الأهرام الرسمية ولم ينشر فى أى جريدة معارضة ، ولن نعلق ، ولكن نذكركم أيضا أن كل الحكايات السابقة ، هى تعبيراً عن **القهر والذل الذى يعانى منه المصريون فاذا أضفنا عليها حكايات الفساد**، التى تتسع كل يوم وآخرها حكاية فساد رئيس اللجنة الاقتصادية فى مجلس الشعب ورئيس بنك مصر اكستريور، والفساد فى الجامعة ، والفساد بين الصحفيين ، يصبح **القهر والفساد هما أهم العوامل المسيطرة على مقادير المصريين** ، ورغم كل ذلك لاتهتز شعرة فى رأس الحكومة ، فقل على البلد السلام! فكلنا فى قارب واحد ، والطوفان لن يفرق وقتها بين الكبير والصغير ، بين الحاكم والمحكوم؟! فهل نحن فعلا عبيد كما قال المقريزى نقلا عن قول كعب الأحبار للخليفة عمر بن الخطاب ؟! **والسؤال مازال مطروحا لماذا يقبل المصريين الذل والقهر والفساد ؟!**

ملاحظات أولية حول:

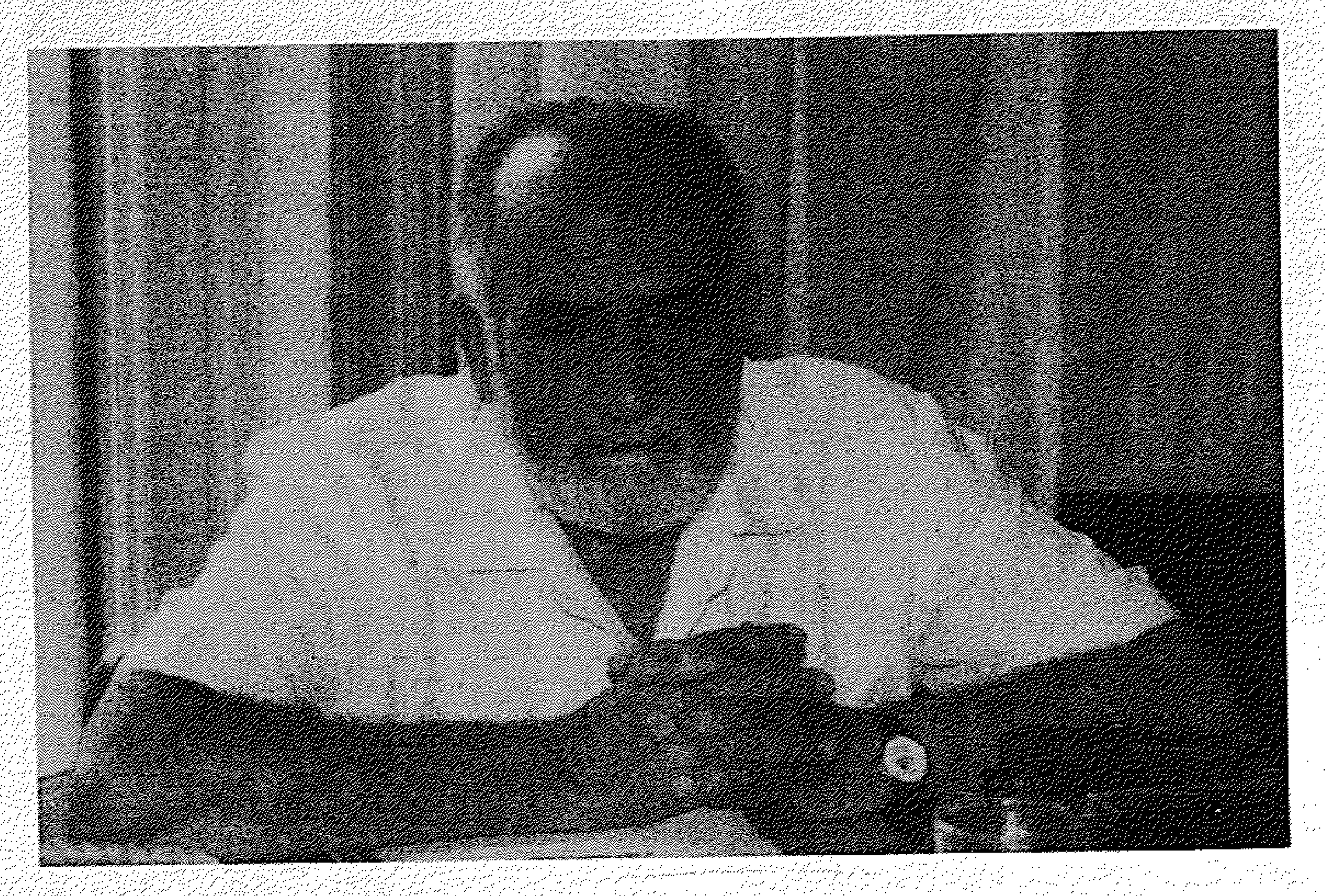
التجمع .. و«الاخوان المسلمون»

أحمد عبد القوى زيدان

أثارت مجلة «اليسار» -بدعوتها للكتابة حول موضوع التجمع والإخوان وذلك للمساهمة فى توضيح المواقف ونقاط الاتفاق والاختلاف- فى النفس الشجون لأن كاتب هذه السطور ومنذ فترة ليست بالقصيرة من دعاة الحوار حول الموقف من الإسلام السياسى.

ولعل فى هذا الحوار الآن إدراك للمعنى الحقيقى للاحتفال والاحتفاء بالحزب فى يوبيله الفضى.لأن مقتل أى حزب أو فكرة فى التبجيل والرضاء عن النفس .أما إثارة الحوار والنقاش وطرح الأمور لمشاركة أعضاء الحزب والرأى العام فى القضايا الخلافية فهو سبيل النمو والتطور ومن ثم نرى أن هذا هو الاحتفال الحقيقى.

ونحن فى هذه المداخلة نطرح وجهة نظرنا فى هذه القضية الأساسية علاقة التجمع بالاخوان المسلمين.



مصطفى مشهور

نقد مفهوم التأسلم

ساد هذا المفهوم أدبيات الحزب وأصبح أداة معرفية لرؤية الظاهرة السياسية المسماة بالإسلام السياسى وفى القلب منها الإخوان المسلمون .ولذلك يجب أن نتوقف عند هذا المفهوم وهل هو قادر على تزويدنا بمعرفة حقيقية بالظاهرة أم أنه يؤدى إلى تشوش موقفنا منها .ونحن ممن يرى أن **هذا المفهوم ليس مفهوما علمياً قادراً على فهم الظاهرة وتجليتها ومن ثم القدرة على التعامل معها سياسيا بل هو فى حقيقته أقرب إلى الهجاء السياسى.**

فهو ينطلق من مسلمات غير صحيحة منها..

*إن هناك فى الموقف الاجتماعى- السياسى ما يسمى بصحيح الإسلام وهى مسلمة غير صحيحة وغير علمية لأنه فى مجال الصراع الاجتماعى- السياسى ثمة رؤى إسلامية متعددة يكتسب كل منها مشروعيته من إنتسابها إلى التراث الإسلامى من ناحية ومن تعبيره عن الواقع الاجتماعى من ناحية أخرى .ومن هنا نلاحظ أن **مفهوم التأسلم يكرس الواحدية فى الرؤية الإسلامية وينفى التعددية ،ومن ثم يكرس مشروعية الإسلام السياسى باعتباره الرؤية الأكثر قبولا إسلاميا فى مواجهة رؤية سياسية تنتسب فى النهاية إلى حقل معرفى آخر وهى رؤية الفكر الاشتراكى** . بل إن هذا قد يؤدى إلى عزلة اليسار عن جماهير المتدينين لأنه أى الفكر اليسارى المنسلح بمفهوم التأسلم يضع نفسه فى موقع العداء لمجمل الفكر الإسلامى لقصره صحيح الإسلام على ما يعتقده هو من فكر.

* **مفهوم التأسلم غير قادر على دراسة حركة الإسلام السياسى فى صيرورتها لانه يدرسها من منظور ايديولوجى وليس كحركة سياسية اجتماعية** ، ومن ثم يعجز تماما عن قراءة تطور هذه الظاهرة ويقع فى محظور تثبيتها عند موقف معين .وليس أدل على ذلك من تناوله لظاهرة العنف عند الإخوان فعند الكتابة فى هذا الموضوع تغلب الرؤية التاريخية الحديث عن الموقف السياسى الانى لأن الواقع ينفى العنف عن الإخوان من السبعينات إلى الآن. والتأسلم هو التأسلم فلماذا اختفى لجوء الإخوان للعنف .هنا يستخدم دعاة استخدام مفهوم التأسلم تعبير التقية وهو لا يقدم تفسيراً حقيقياً ،بينما اللجوء إلى اعتبار الاخوان حركة سياسية- اجتماعية يفسر هذا الموقف .فالتركيب الطبقى لقيادة للاخوان يمتد من البرجوازية الصغيرة القلقة اجتماعيا مما يدفعها إلى العنف تعبيرا عن رغبتها فى تحقيق أهدافها ،إلى البرجوازية الكبيرة التى تعد جزءاً من ذات نسيج التحالف الطبقى الحاكم .ومن هنا انتفى العنف وأصبح اختيار الطرق السياسية سبيلا للوصول إلى السلطة .ومن ثم فليس فى الموضوع تقية ولا يحزنون إنما هو قصور فى مفهوم التأسلم.

*هذا المفهوم كان البوابة الخلفية للتوحد مع موقف السلطة أو على أقل تقدير إرجاء خوض معركة نضالية حقيقية تستوجب حشد الجماهير ضد هذه السلطة، المتفق نظريا فى صفوف اليسار على ضرورة خوضها، وذلك لان مفهوم التأسلم **يثبت صورة أيديولوجية معينة للإسلام السياسى يستخدمها فنزاعه**

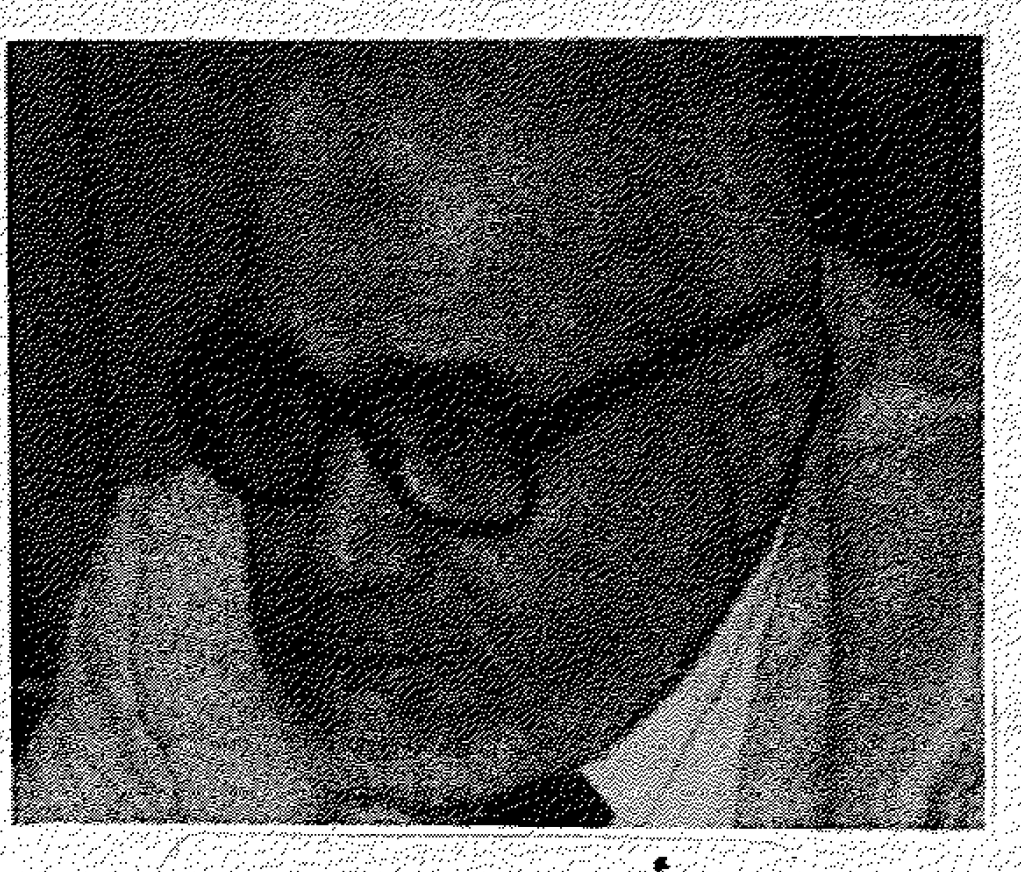
لمنع النضال ضد التحالف الطبقى الحاكم باعتباره أهون الشرين أو بتعبير ماهر بيومى فى اللجنة المركزية لحزب التجمع«إن التيار الدينى المتأسلم موجود وضاغط وهو التناقض الرئيسى الذى نواجهه فتواجده نفى للثقافة والأدب والفن والاعتماد على الذات فى التنمية الاقتصادية . صحيح أن هناك تناقضاً بيننا وبين الحزب الوطنى ولكنه تناقض ثانوى فى هذه المرحلة ومسئوليتنا أن نستبعد الخطر البعيد الحزب الوطنى » وهكذا يتم المراد الذى عبر عنه **ماهر بيومى** بوضوح لم يجسر عليه آخرون وإن كان هو جوهر ممارساتهم .**تهدئة الحركة الاجتماعية -السياسية خوفا من الإسلام السياسى -الإخوان المسلمين، الذى لم يتم دراستهم كحركة سياسية اجتماعية إنما** كحركة أيديولوجية ومن ثم لا يجب الاقتراب منها بالفهم أو التفهم من أجل مزيد من المعرفة ومن ثم مزيد من القدرة على المواجهة الصحيحة القادرة على أن تضع أولويات النضال الوطنى الاجتماعى فى المقدمة من أجل بناء مشروع اليسار المستقل القادر على حشد الجماهير من أجل تغيير الواقع.

ولعل أوضح صورة تؤكد ذلك ما تم فى **انتخابات نقابة المحامين** ..فلقد حرص التجمع على أن تكون معركته أساسا ضد الإخوان المسلمين وعمليا فى ركب مرشح الحكومة لموقع النقيب- ولقد تم ذلك تنفيذاً لمقولة **ماهر بيومى** السابقة وبحسابات خاطئة أن الحكومة قادرة على إنجاح مرشحها . فكانت الكارثة التى حاقت بالتجمع فلقد حظى الإخوان بثقة المحامين وبدا التجمع كأنه يحرث فى البحر لأنه لم يقرأ جيدا ظاهرة وجود الإخوان فى النقابة فى إطار الواقع الاجتماعى والنفسى الخاص بالمحامين، وطبيعة التغيرات التى طرأت على المحامين المشكلين للجمعية العمومية ،فضلاً عن تأثير فترة الحراسة وموقف المحامين ممن ساهم فيها وأيضا ولعله الأهم علاقة الإخوان كتنظيم سياسى بالفئات الوسيطة.

الإخوان بين ضغوط الواقع وقيود الايديولوجية

كما أوضحنا فالإخوان المسلمون حركة سياسية اجتماعية كباقى القوى السياسية والحزبية يجب دراستها على هذا الأساس إنها **تعبر عن واقع طبقى فى مرحلة زمنية محددة ،ومن ثم تتأثر بالواقع وتؤثر فيه**. لكنها فى ذات الوقت حركة عقائدية يتأثر نضالها السياسى من خلال هذه الرؤية الايديولوجية ومن ثم تكون عند دراسة هذه الجماعة واضعين ذلك فى الاعتبار.

فلايجب الوقوف عند مرحلة معينة من تاريخ الجماعة باعتبار انها هى وحدها المعبرة عن موقف الجماعة فإذا تم تغيير هذا الموقف اعتبر ذلك من باب التقية لأنه لا يتفق مع



مأمون الهضيبى



سيف الإسلام حسن البنا

ايديولوجية الجماعة، المستقرة .هذا الموقف فى دراسة الجماعة يعد موقفا ايديولوجيا وليس موقفا علميا يؤدى إلى فصم الظواهر الاجتماعية .كما لا يجب النظر للموقف السياسى دون ربطه بالرؤية الايديولوجية للجماعة.

والملاحظ المتابع لجماعة «الإخوان المسلمين» يتبين أنهم فى الفترة الأخيرة يعلنون عن قبول التعددية ويمارسون ذلك من خلال تحالفات مع قوى سياسية أخرى وهو موقف متقدم عن موقف الاخوان التاريخى . ولكن تظل مثل هذه المواقف مربوطة بقيود من ايديولوجية الجماعة فضلا عن عجز الجماعة عن تقديم اجتهاد فكرى يصدر عنها بصفة رسمية يكرس المشروعية لمثل هذا التطور السياسى فهم لم يقدموا للآن دراسة جادة عن فهمهم للتعددية والاساس الفكرى لهذا الموقف.

لكن المتابع يلاحظ أن ثمة تغير يحدث فى الإخوان المسلمين.

فالإخوان الآن رغم أن القيادة تنتمى إلى ذات النسيج الطبقى للتحالف الحاكم إلا أنها تملأ شراعها بجماهير الطبقة الوسطى ويلاحظ ذلك فى سيطرتها على النقابات المهنية وعلى حجم التصويت للجماعة فى انتخابات مجلس الشعب.

إن الإخوان الآن هم أكثر القوى السياسية تنظيماً لهذه الطبقة وأيضاً أكثرها مساندة من هذه الطبقة.

وهذا يطرح سؤالا :هل سيؤدى ذلك إلى الاسراع بتطوير مواقف الاخوان من التعددية ويطور الموقف من حرية العقيدة والتعبير ومن ثم تطوير الايديولوجية الاخوانية أم أن الجمود الايديولوجى للجماعة سيكبح هذا التطور؟.

وهنا يطرح موضوع حزب الوسط نفسه للنقاش والحوار.

فثمة تطور يتم فى صفوف الاخوان المسلمين تحت ضغط الواقع يجب علينا مراقبته ودراسته جيداً، لا يحول بيننا وبين دراسته موقف فكرى معين .وأن ثمة صراع بين هذا التطور وبين الايديولوجية السائدة فى الجماعة .وهذا الجدل يعنى الا يتوقف عند دراسة الاخوان عند موقفها الفكرى المعارض إنما يجب أن نهتم أساسا بالمواقف السياسية المحددة لهم . ولكن يبقى السؤال الذى يطرح نفسه :**هل معنى هذا أننا غيرنا موقفنا من الإخوان المسلمين؟ فأصبح ما نقول هو فى حقيقة دعوة للتحالف مع الاخوان؟** الاجابة لا بالطبع إذن ما هو الموقف الذى تراه صحيحاً من الاخوان؟.

نحن نرى أن الموقف من الاخوان من وجهة نظرنا يتمثل فى :

* **الصراع الفكرى ضد أيديولوجية الاخوان.**

* **الاعتراف السياسى بحق الاخوان فى أن يكون لهم حزبهم المستقل.**

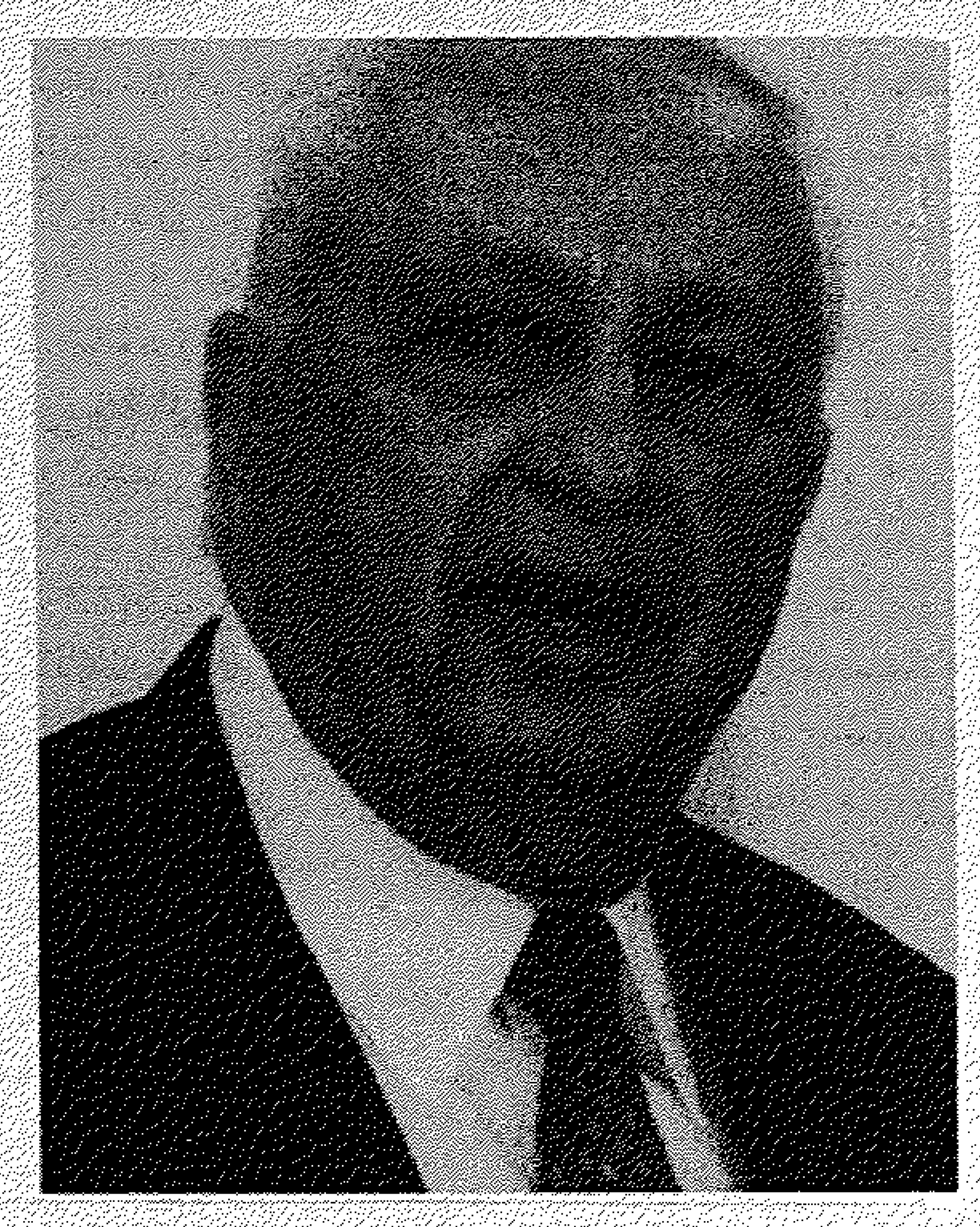
* **التعامل السياسى مع الاخوان وفقاً لمواقفهم السياسية المحددة.**

وأن يتم هذا فى ظل طرحنا لموقفنا المحدد ومشروعنا البديل القادر على أن يكون بديلاً ديمقراطياً كما أوضحنا فى مقال سابق .. يرتكز على دعامتين أساسيتين **الأولى النضال من أجل تنمية اقتصادية مستقلة- والدعامة الثانية أن يتم هذا من خلال إصلاح ديمقراطى جوهره احترام حقوق الإنسان المصرى السياسية والمدنية والاجتماعية يدعم المجتمع المدنى ويقويه** .هذا النضال المزدوج هو جوهر هذا البديل فالاصلاح الديمقراطى لايعنى إيقاف النضال الشعبى والطبقى من أجل التصدى لليبرالية المتوحشة ودعاتها على المستوى المحلى والإقليمى والدولى لأنه لا تنمية مستقلة بدون ديمقراطية ولاديمقراطية مع التبعية (راجع أزمة البديل إلى متى؟ اليسار نوفمبر ١٩٩٣ ».

هذه ملاحظات أولية نتمنى أن تستحق النقاش والحوار من أجل مزيد من المعرفة ومن ثم القدرة على التعامل الذى يحقق النضال من أجل وطن ديمقراطى قادر على العبور إلى الساحة الاشتراكية.

الجبهة التى سينكسر فيها شارون

القصف بالطائرات إف ١٦ والتصعيد العسكرى هدفه إبطاء مسيرة المفاوضات وتخفيض سقف التوقعات الفلسطينية

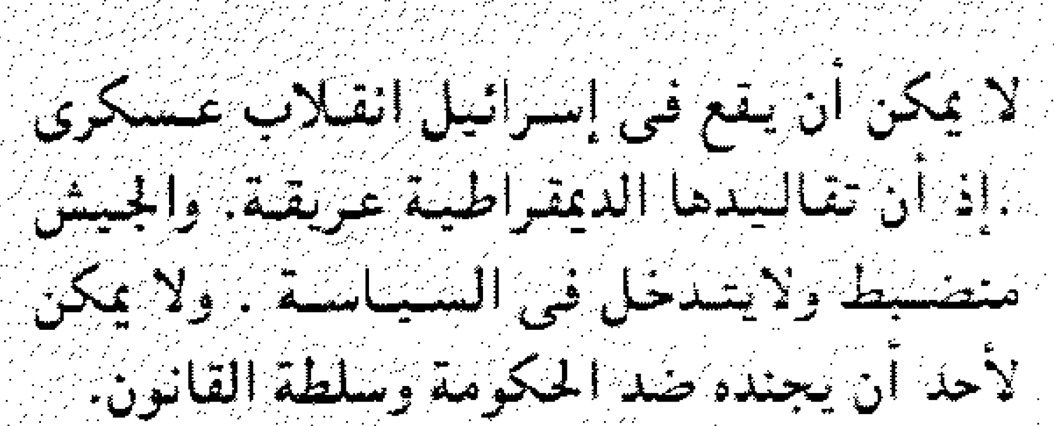


شارون

«شطارة رئيس الوزراء الإسرائيلى ،ارئيل شارون فى جر إسرائيل والمنطقة إلى حرب دامية تواجه مقاومة فلسطينية باسلة، مخلصة ، موحدة ،،إلخ .. لكن نتائجها لا تعتمد فقط على هذه المقاومة ،وقد تكون لصالحه ،إذا استمر الموقف العربى والأوروبى على هذا الهزال ،وإذا استمر الموقف الأمريكى على هذا التحيز . لكن خطر شارون لا يقتصر على ما بعد الحدود الإسرائيلية ، بل هناك جبهة داخلية حادة يفتح فيها النار. فيهدد بنسف ما تبقى من أسس ديمقراطية. ويعمق العنصرية تجاه العرب .ويقود إسرائيل إلى أجواء ديكتاتورية فاشية. وعلى هذه الجبهة بالذات ، يمكن أن ينكسر شارون.

رسالة حيفا

نظير مجلى



فى سنة ١٩٩٩ ،عندما تولى **ارئيل شارون** ، رئاسة حزب الليكود بعد هزيمة **بنيامين نتنياهو** ، كان واضحا للجميع أن هذه رئاسة موقتة، وقد وضع **ايهود باراك** ، رئيس الوزراء، عن حزب العمل ، يديه فى الماء البارد مطمئنا إلى أن أى قائد لليكود بعد **شارون** سيكون ضعيفا وسيتمكن من هزمه فى المعركة بسهولة .وإما إذا بقى شارون فإن المعركة ستكون أسهل وأسهل لم يتوقع أحد أن يستمر **شارون** فى رئاسة الحزب ويفوز برئاسة الحكومة فى انتخابات عامة. وإن فاز، فإن أحدا لم يتوقع أن يفوز على **باراك** بتلك النتيجة الكاسحة ، بفارق ٢٥٪.

لم يتوقعوا فوز **شارون** ، ليس فقط لأنه عجوز وجرىء ويمينى متطرف ومغامر ، بل كانت هناك قناعة بأن **شارون** بعيد عن الأجواء الديمقراطية .ومن شأنه أن **يهدد** أركان النظام الليبرالى فى إسرائيل .ويحوله إلى حكم عسكرى ،خصوصا وأنه كان قد تململ فى هذا الاتجاه سنة ١٩٨٢ وقيل يومها إن رئيس الوزراء ،**مناحم بيجين** عبر عن مخاوفه من أن يحدث **شارون** انقلابا عسكريا عليه.

السذج من الإسرائيليين ،وهم كثر، رفضوا فى حينه أيضا هذا التصور وقالوا إنه لا يمكن أن يقع فى إسرائيل انقلاب عسكرى .إذ أن تقاليدها الديمقراطية عريقة. والجيش منضبط ولايتدخل فى السياسة . ولا يمكن لأحد أن يجنده ضد الحكومة وسلطة القانون.

لكن هؤلاء لم يتوقعوا أيضا أن يتم اغتيال رئيس حكومة فى إسرائيل (اسحق رابين سنة١٩٩٥) ولم يتوقعوا أن يصل إلى الحكومة حزب **الترانسفير بزعامة رحبعام زئيفى** (الذى يدعو إلى ترحيل الفلسطينيين عن وطنهم وإبقاء فلسطين لليهود) ولم يتوقعوا أن تقوم إسرائيل بإرسال فرقة تصفيات من جنودها إلى عمان لاغتيال عضو المكتب السياسى لحركة «حماس» ،**خالد مشعل** ،وغيرها وغيرها الكثير من العمليات المفاجئة.

ولهذا ،فإن خطر أن يقود **شارون إسرائيل** إلى ديكتاتورية عسكرية اليوم ، ليس غريبا عليه ولا على أوضاع بلاده ،ولا يستبعد أن يقيم نظاما فاشيا على طراز أنظمة الحكم فى أوروبا الغربية بقيادة حلفاء النازية.

ولماذا يحتاج شارون إلى ذلك؟.

من الواضح أن شارون ، ذلك العسكرى المغامر ، لم يتغير . وإن كانت لديه نوايا تغيير فإن فى داخله شارون الأصلى الذى يقاوم أى تغيير ويحارب بكل قوة ضد من يحاول أن يفرض عليه التغيير . فهو الجنرال الذى بنى امجاده على أساس الحروب مع العرب والانتصار عليهم وارتكاب المجازر البشعة فى صفوفهم :عمليات الوحدة ١٠١ فى مطلع الخمسينات تحت قيادته (وهى عمليات ارهابية نفذها ورجالاته وراء الحدود ضد الفدائيين والمدنيين الفلسطينيين) ومذبحة **قبية** (القرية الفلسطينية الوديعة قرب الحدود مع إسرائيل فى الضفة الغربية، التى دخلها **شارون ورجاله ونفذوا فيها مذبحة زاد عدد ضحاياها على الخمسين)** وحرب لبنان المغامرة (التى لم يكن لها مبرر أو حاجة ومجازر صبرا وشاتيلا إلخ.

وما يفعله خلال أشهر حكمه الثلاثة الماضية يدل على أن الرجل لم يتغير جوهريا .فهو يدير حربا بشعة، يستخدم فيها جلّ قوته العسكرية بما فى ذلك الطائرات الحربية المقاتلة من نوع اف- ١٦ ،ويهدم المبانى فوق رؤوس أصحابها وتقتلع الأشجار وينفذ سياسة اغتيالات رهيبة وأصبح واضحا أن هذه الحرب ستطول وانها قد تؤدى إلى المزيد من التصعيد والمزيد من الضحايا وقد تؤدى إلى توسيع حلقة الحرب لتصبح اقليمية.

لكن **شارون** فى هذا النهج يعرف ماذا يريد وشطارته الحربجية هذه مدروسة .فهو يريد أن يلحق بالفلسطينيين أكبر الأذى وان وان يضغطهم بمختلف العمليات حتى يرضى ناحيه من غلاة المتطرفين اليهود والمستوطنين المستعمرين. وهؤلاء المتطرفون يرون فى شارون أملا كبيرا فى أن يقضى على اتفاقيات أوسلو وتوابعها ويعلن عن السلطة الوطنية وكل مؤسساتها على انها عدو الحرب عليه شرعية ويعيد العجلة إلى الوراء .حتى إلى ما قبل اتفاقيات أوسلو. فهم يرونها فرصة تاريخية للقضاء على كل الانجازات التى حققها الفلسطينيون على طريق الاستقلال الوطنى .من اعلان المبادئ الأولى سنة ١٩٩٣ وحتى الافكار المتقدمة التى طرحها **ايهود باراك** على الفلسطينيين فى كامب ديفيد (يوليو / تموز ٢٠٠٠) ثم فى طابا ، خصوصا فكرة إزالة غالبية المستوطنات اليهودية وتسليمها للدولة الفلسطينية العتيدة (كان الحديث يجرى عن ازالة كل مستعمرات قطاع غزة و ٨٠ مستعمرة فى الضفة الغربية).

ومع أن شارون يعرف أنه لن يستطيع تحقيق أهداف المستعمرين . إلا أنه يحاول اسكاتهم حاليا بذلك القصف الوحشى والقتل الجماعى والاغتيالات الانتقائية والعشوائية.

وسيواصل **شارون** هذا التصعيد ، طالما انه يحظى بدعم حزب العمل ، شريكه فى الحكومة ، بقيادة **شمعون بيريز** ، وبيرس من طرفه ، يفسر هذا الدعم بالادعاء أنه سوف يستثمره قريبا ، عندما تعود الأطراف إلى طاولة المفاوضات ،فعندها سيطلب من شارون أن يسدد له الدين ،بأن يتيح له تقديم« تنازلات سياسية كبرى».

بيد أن أحدا لا يضمن شيئا حول مستقبل هذه الجبهة.والأمر الوحيد الواضح هو أن **شارون** يريد ابطاء مسيرة التقدم فى المفاوضات وتخفيض سقف التوقعات لدى الفلسطينيين وفرض الحلول المرحلية عليهم .وهو يعرف أن هذه السياسة لن تمر بسلام .وأن الفلسطينيين سيواصلون مقاومتها بكل الوسائل المتاحة . وطالما أن الموقف العربى على هذا النحو من القنوط والعجز واللامبالاة ،والموقف الأوروبى على هذا النحو من البرود ، والموقف الأمريكى على هذا النحو من الانحياز لإسرائيل ، فإن **شارون** سيواصل تصعيد الحرب ضد الفلسطينيين ،حتى يكسر شوكتهم ويأتوا ضعفاء إلى طاولة المفاوضات.



طفلة فلسطينية فى سن الرابعة عشر من ضحايا القصف الاسرائيلى

الجبهة الداخلية

ويبدو أن **شارون** مقتنع تماما بأنه سيفرض على الفلسطينيين الخضوع . فهو مؤمن بأن المعركة الآن هى حول من يتحمل ويصمد أكثر . ويقول أن إسرائيل لن تكون أول المستسلمين.

بيد أنه ، وإلى جانب هذه المعركة الخارجية وتأثرا بها ، يظهر الوجه الآخر من عملة **شارون** فى الجبهة الداخلية .يظهر وجهه كجنرال تقليدى ، بين مجده على تلال الجثث العربية والحرب الفتاكة ضد الفلسطينيين وسائر العرب ، يمينى الفكر عنصرى الممارسة .وبذلك يهدد الأسس الديمقراطية فى إسرائيل.

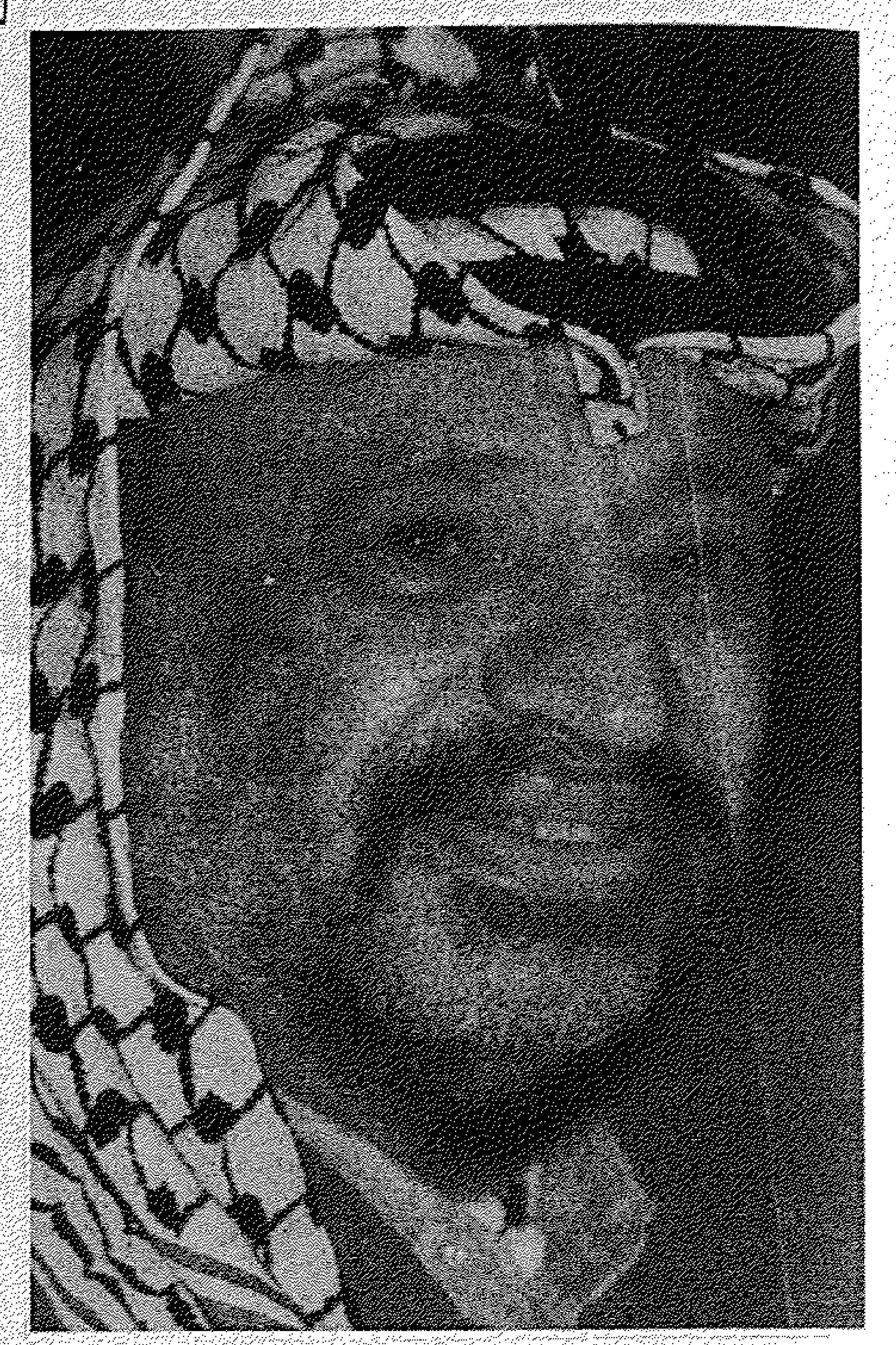
فى هذه الجبهة لم يعلن **شارون** الحرب، إنما يكتفى بتوجيهها عن بعد وبالسكوت عن تطوراتها السريعة. فهو ليس أول من بدأ هذه المعركة ، لكنه أكثر رئيس حكومة يغذيها .وهذه هى العلامات الأساسية لها:

العسكرة :لقد قرر شارون ،منذ تسلمه الحكم فى مارس / آذار / ٢٠٠٠ ، إطلاق يد الجيش فى الحرب ضد الفلسطينيين ولم يعد يقيده فى شئ .وهذا القرار جاء تتويجا لمسيرة ،قصيرة لكنها زاخرة بالنشاط ، حرص فيها **شاون** على إشراك قادة الجيش (وليس فقط رئيس الأركان) فى كل الابحاث السياسية والأمنية للحكومة وأجهزتها .وفى الآونة الأخيرة لم يعد **شارون** يرى حاجة فى عقد اجتماعات منظمة للمجلس الوزارى الأمنى المصغر، المؤلف من وزراء الخارجية ولامن والمالية ورؤساء الأحزاب المشاركة فى الائتلاف الحكومى ورؤساء الأجهزة الأمنية (رئيس الأركان ورئيس الموساد ورئيس المخابرات العامة وقائد الاستخبارات العسكرية) ،ويعقد بدلا من ذلك اجتماعات لطاقم جديد يضم وزيرى الخارجية والدفاع فقط من الحكومة ، ومجموعة من جنرالات الجيش إضافة إلى قادة الأفرع الأمنية المذكورة أسماؤهم أعلاه.

إن ارتفاع وزير الجيش فى الغرف التى تخرج منها القرارات الأساسية ، هو جزء لا يتجزأ من مفاهيم **شارون** القيادية، وعلى الرغم من بعض الانتقادات لدى الوزراء ،فإن **شارون** ماض فى نهجه هذا ، واثقا بأن الجمهور فى إسرائيل لن يرى ذلك بعين الغضب ،فالجيش عموما يحظى بتأييد الجمهور وثقته .وهذا التأييد يرتفع بنسبة عالية فى أوقات الحروب والمواجهات .والقوى الحريصة على الديمقراطية فى إسرائيل كانت تحذر دائما من زيادة نفوذ الجيش ، ولكنها هذه المرة لم تتحرك بعد.

سياسة التعيينات التى يتبعها **شارون** ،منذ توليه رئاسة الحكومة، تنطوى على مسلسل انتهاك للقوانين ولأخلاقيات الحكم. وقد اضطر المستشار القضائى للحكومة وعميد مصلحة التوظيف إلى الدخول فى مواجهة معه بسببها ،فى البداية جلب مدير عام حزب الليكود ، **أورى شينى** ، ليكون مديرا عاما لديوان رئيس الوزراء ،مع العلم أن شينى مشبوه بتجاوزات للقانون فى موضوع تمويل حزبه ،وما زالت الشرطة تحقق .وأمام لفت نظر مصلحة التوظيف واصرارها، قرر تعيين شينى مديرا لمكتبه الشخصى.

كما قام **شارون** بتشغيل ابنه **عومرى** ، مستشارا سياسيا فى مكتبه ، وعندما اعترض المستشار القضائى ، الغى تعيينه



ياسر عرفات

شارون سيواصل تصعيد الحرب ضد الفلسطينيين طالما ظل الموقف العربي عاجزا والموقف الأوربي بارداً والأمريكيون منحازون لإسرائيل.

لكنه أعاده من الباب الخلفي وأرسله في مهمات إلى الرئيس الفلسطيني ، **ياسر عرفات** . ووصل الأمر إلى المحكمة العليا .وهناك رفض المستشار القضائي الدفاع عن رئيس الحكومة ،كما يحتم منصبه ، ووقف مع المدعين ضده وانتهت المشكلة بحل وسط يقضي بأن لا يرسل **شارون** ابنه في مهمة ، إلا بعد التشاور مع المستشار القضائي.

وإذا كانت هاتان القضيتان وجدتا طريقهما إلى النشر فإن هناك تعيينات أخرى كثيرة تمت من دون ضجيج اعلامي أقدم خلالها شارون على ملء مكتبه بنشطاء حزبه من الليكود .واحتجاجا على ذلك، استقال **رافي بلد(القائد العام السابق للشرطة** الإسرائيلية) من منصبه كمدير عام لديوان رئيس الوزراء، بعد شهرين فقط من تعيينه.

اطلاق يد المستوطنين: منذ اعتلى شارون كرسي رئاسة الوزراء، والمستوطنون اليهود المستعمرون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقوى اليمين المتطرف من المتدينين المتزمتين أو العلمانيين الفاشيين ، يحتلون الشارع .في الضفة الغربية يقومون باغلاق شوارع والتعرض للسيارات الفلسطينية ويعتدون على المواطنين ويقتحمون أحياء عربية في الخليل أو قرى صغيرة .يحطمون زجاج السيارات والبيوت وينكلون بالمواطنين العزل.. وفي بعض الأحيان،عندما وجد ضابط عسكري منضبط واعترض طريقهم ،راحوا يضربونه ويهاجمون قادته ويطالبون بنقله إلى منطقة أخرى حتى لا يضايقهم.

ويمتد هذا النشاط إلى داخل إسرائيل ضد قوى السلام وأحزاب اليسار ومظاهراتهم .وينشرون جواً ارهابيا ضد شخصيات يهودية تؤيد السلام مع الفلسطينيين ، مثل **يوسي بيلين** ،وغيره.

كل هذه النشاطات تتم وسط غض الطرف من الحكومة وفي إطار الاوامر الواضحة بالتساهل معهم .وعندما تعرضت تصرفاتهم للنقد ،خرج **شارون** معلنا أن المستوطنين هم أبطال الشعب اليهودي ، الطلائعيون في المواجهات والصامدون الذين يقفون في خط الدفاع الأول عن إسرائيل.

العرب في إسرائيل في ظل حكم **شارون** ، تشهد الساحة السياسية الاسرائيلية ، إحدى أشرس الحملات على المواطنين العرب(فلسطينيي ٤٨) ونوابهم في الكنيست ، على الرغم من أن هؤلاء المواطنين لم يفعلوا شيئا للتضامن مع الانتفاضة منذ مظاهرات أكتوبر ٢٠٠٠ .ونشاطهم يقتصر على جمع مواد الاغاثة (مواد غذائية وملابس) وإرسالها إلى اشقائهم في المناطق الفلسطينية والغاء التصريحات السياسية التضامنية ،مع ذلك ،فإن أي تصريح سياسي لأي منهم يواجد بحملة شعواء من التحريض العنصري .وخلال أشهر حكم شارون، الذي أعلن أنه سيحقق المساواة للعرب والذي كان أول رئيس حكومة يعين وزيرا عربيا في حكومته (صالح طريف) ،شهدنا ثلاث حملات تطالب باخراج النواب العرب من الكنيست وحرمان العرب في إسرائيل من المشاركة في القرارات السياسية المصيرية .وقد قاد هذه الحملات جميعها نواب في حزب الليكود الذي يقوده شارون .والحملة الأخيرة ، بالذات قادها رئيس كتلة الليكود في الكنيست **،زئيف بويم.**

وكان هناك من قوى اليمين التي انخرطت في هذه الحملة لتدعو علنا إلى طرد بضعة مئات الألوف من العرب في إسرائيل الضفة الغربية إلى الأردن.

-الهجوم على المحكمة العليا :لأول مرة في تاريخ إسرائيل تشن حملة حزبية سياسية على محكمة العدل العليا ورئيسها القاضي **اهرون باراك** .والمدهش أن هذه الحملة لم تنطلق من قضية معينة أو من قرار ما اتخذه ، بل بادر إلى شنها رجالات اليمين الحاكم ، وبشكل خاص الاحزاب الدينية ، وذلك من دون اعتراض **شارون**.فقد قررت هذه الأحزاب أن تقبل المحكمة العليا وتمنعها من اتخاذ قرارات في بعض المواضيع ،فطرحت في الكنيست عدة مشاريع قوانين ، تتناقض مع قرارات المحكمة .وفي الوقت نفسه بدأت المساعي لاقامة محكمة دستورية ، مؤلفة من خليط رجال قانون وقادة حزبيين .وقد رأى **اهرون باراك في** الاقتراح ،كارثة على سلطة القانون في إسرائيل والعدالة.

إن هذه المحاور ،ومع استمرار التصعيد الحربي ضد الفلسطينيين، تشكل أساسا لخطر التدهور في نظام الحكم في إسرائيل ، لدرجة المساس بالأسس الديمقراطية والذهاب باتجاه الحكم الفاشي.

ولكن، هل يمكن لقائد إسرائيلي أن ينجح في مثل هذا التدهور؟ هذا سؤال لا أحد يضمن اجابة قاطعة عليه . ولكن من دون شك هناك قوى كثيرة وكبيرة جدا في إسرائيل ، لا تقبل بحكم كهذا ومستعدة لمقاومته حتى اسقاطه ،وهي لا تتصور أن يعيش نظام حكم ديكتاتوري في إسرائيل ، لما يرتبط في أذهانهم عن ذكريات حكام ألمانيا النازية.

وعليه ،فإن الجبهة الداخلية التي فتحها شارون ، قد تكون بداية نهايته السياسية ، أكثر وأسرع بكثير من اخفاقاته السياسية والحربية الأخرى.

العرب

الإسلاميون حاولوا الاستفراد بالمظاهرات للتغطية على خسائرهم فى الانتخابات النقابية



رسالة عمان

صلاح يوسف

مرت احتفالات إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية الثالثة والخمسين فى الخامس عشر من مايو الماضى بهدوء، نسبى، فى أنحاء الأردن المختلفة، إذ **تظاهر طلبة معظمهم إسلاميون، فى داخل حرم الجامعة الأردنية فى عمان مرددين هتافات مؤيدة لحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس)**، وهو مشهد تكرر فى عدد من الجامعات الأردنية الأخرى بما فيها جامعات خاصة. وعقد فى مقر الاتحاد العام للنقابات المهنية معقل المعارضة الإسلامية واليسارية مهرجان خطابى، وتوقف المحامون عن العمل فى مقر العدل حيث تنظر القضايا على المحاكم المختلفة، وسارت مظاهرات متواضعة الحجم فى كل من مخيم الحسين فى جبل الحسين، وفى مخيم البقعة الواقع شمال غربى عمان.

وقد انتهت هذه الأنشطة كلها بهدوء، ولم تحتاج قوات الأمن إلى التدخل فيها، وذلك بعكس ماكان قد حدث قبل ذلك بأيام حين اشتبك رجال الشرطة ورجال الأمن المزودين بالهراوات مع مصلين حاولوا التظاهر بعد خروجهم من **مسجد عبد الرحمن بن عوف** الواقع فى منطقة صويلح غربى عمان. وفى الوقت الذى كانت فيه الاشتباكات مستمرة فى منطقة صويلح، **كان رجال الشرطة فى منطقة المحطة فى الشطر الشرقى من عمان يمنعون بعض قادة جبهة العمل الإسلامى، وهى الذراع السياسى لجماعة الإخوان المسلمين، من عقد مهرجان خطابى فى أعقاب صلاة الجمعة، وتفرقهم بالقوة وتعتدى بالضرب على بعض أبرز قادتهم، مثل عبد اللطيف عربيات**، الأمين العام للجبهة والذى نقل إلى المستشفى لفترة وجيزة، **والدكتور إسحق فرحان** رئيس مجلس الشورى فى الجبهة **وجميل أبو بكر** الناطق الرسمى باسمها وقادة آخرين، وهى أول مرة يتعرض فيها قادة بهذا المستوى من الجبهة أو الإخوان المسلمين للضرب طوال سنوات عملهم السياسى فى البلاد الذى يعود إلى عام ١٩٤٦.

وقد انتهت المواجهات بعدد من المصابين بلغ نحو الخمسين من بينهم بعض رجال الشرطة، وعدد من المعتقلين بلغ نحو السبعين بينهم أحد مراسلى قناة الجزيرة الفضائية.

وفى مساء الجمعة عقد المراقب العام للإخوان المسلمين **عبد المجيد الذنيبات** مؤتمرا صحفيا دان فيه لجوء الحكومة إلى العنف، " وهو مالم يحدث فى عز تطبيق الأحكام العرفية " كما قال. وقد لوحظ أن اللهجة التى تحدث بها كانت قاسية نسبيا إذ طالب باعتذار من الحكومة أو باستقالتها، وقال **"إذن فلتفتح السجون على مصراعيها " وهو كلام لم يتفوه به قادة الإخوان المسلمين أو جبهة العمل الإسلامى طوال تاريخ عملهم السياسى** كما أسلفنا.

أما الحكومة فقد أوضحت أن قمع المظاهرة ومنع المهرجان الخطابي كان أمرا طبيعيا وقرارا سليما ، لأن المظاهرة خرجت من دون ترخيص رسمي ، ولأن جبهة العمل الإسلامي حاولت إقامة المهرجان الخطابي على الرغم من أن الحكومة لم تمنحها تصريحا بذلك . وقد علم في وقت لاحق أن الحكومة قد وافقت من حيث المبدأ على منح المهرجان ترخيصا ، غير أنها لم تتفق مع قادة الجبهة على مكان انعقاد المهرجان أو زمانه.

وعلى الرغم من محاولة إنفراد الإخوان المسلمين وذراعهم السياسي جبهة العمل الإسلامي في تنظيم كل من المظاهرة والمهرجان الخطابي ، **فان أحزاب المعارضة استنكرت الأسلوب الذي قمعت به قوات الأمن المظاهرة والمهرجان** ، وقالت إن في ذلك إساءة إلى صورة الأردن كبلد ديمقراطي.

وقد شنت الحكومة عبر بعض الكتاب القريبين منها هجوما على الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي، عزت فيه ماحدث إلى **محاولة الإخوان إثبات أنهم مازالوا قوة كبرى يحسب حسابها** ، خاصة وأنهم قد **عانوا في الأشهر الأخيرة من هزائم في معاقل انتخابية ظلوا مسيطرين عليها سنوات طويلة** ، في حين أرجع آخرون ماقام به الإخوان المسلمون إلى وجود صراع في قيادتهم بين تيارين معتدل ومتشدد بحسب تصنيف هؤلاء . وأن التيار المعتدل يحاول أن يتصرف في إطار القانون واحترام نظم الدولة ، في حين يحاول التيار المتطرف العمل بمعزل عن هذه النظم والقوانين ، ويعمد بدلا من ذلك إلى تحدي الحكومة والظهور بمظهر القائد الحقيقي للمعارضة الجذرية للنظام.

هزائم انتخابية

وكانت **جبهة العمل الإسلامي قد فازت** في شهر مارس الماضي بمنصب النقيب وبالعدد الأكبر من المقاعد في **مجلس نقابة المحامين** التي كانت تاريخيا معقلا للقوى القومية واليسارية . وقد كانت تلك هي المرة الثانية التي ينجح فيها مرشح إسلامي لمنصب نقيب المحامين ، لكنها كانت المرة **الأولى التي يسيطر فيها التيار الإسلامي على ستة من الاحد عشر مقعدا من مقاعد المجلس. وقد تمكنت قوى الإسلاميين من السيطرة على نقابة المحامين " بفضل تحالف مجموعة من القوى الناصرية والقومية معها** ، وعلى رأسها المحامي **حسن مجلي** ، نقيب المحامين الأسبق عن التيار القومي واليساري عدة مرات ، والذي ساوم الإسلاميين على منحهم أصوات مجموعته في النقابة مقابل منحه أصواتهم في الانتخابات النيابية المقبلة ، والتي لم يتحدد بعد ماإذا كانت ستجرى أم لا.

لكنهم ، أي الإسلاميون لم يفرحوا طويلا بهذا النصر الانتخابي ، فما لبث أن أجريت في شهر أبريل الماضي **انتخابات نقابة الأطباء** ففاز فيها مرشح التيار القومي واليساري الدكتور **محمد العوران** ، ومعه الغالبية العظمى من مرشحي قائمته ، فخسر الإسلاميون بذلك معقلا بقوا على رأسه نحو عشر سنوات . ثم جاءت **انتخابات المكاتب والشعب الهندسية والتي فازت فيها قائمة القوى القومية واليسارية فوزا كاسحا أيضا . كما خسر الطلبة الإسلاميون عددا من مقاعد مجالس الطلبة التي كانوا يسيطرون عليها في عدد من الجامعات الأردنية.**

ويرى مراقبون أن هذه الهزائم الانتخابية في النقابات المهنية التي كانت على الدوام المقياس على القوة والنفوذ السياسي في البلاد ، قد أحدثت هزة في أوساط إسلاميي الأردن الذين أصبحوا خلال التسعينات على وجه الخصوص القوة الأولى في البلاد بلا منازع . وقد أثرت هذه الهزة في أوساط الإسلاميين ممثلين في الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي في اتجاهين: الأول **محاولة إثبات القوة الجماهيرية من حيث القدرة على تحريك الجماهير** ، وأن خسارة هذه المعاقل الانتخابية لايعني تراجعا في شعبية القوى الإسلامية ، ومن هنا كان **تفردهم بتنظيم المظاهرة والمهرجان الجماهيري ، مستثنين القوى والأحزاب الأخرى التي اعتاد الإسلاميون على التنسيق معها في مثل هذه النشاطات** ، ومحاولين الاستئثار بهذا النشاط تحديدا . لكن المراقبين يرون أن الإسلاميين لم ينجحوا في ترسيخ الانطباع الذي سعوا إلى خلقه ، إذ قدرت بعض الأوساط المحايدة عدد المشاركين في المهرجان الذي لم يقدر له أن يتم بنحو ٥٠٠ شخص ، وهو رقم ضئيل بكل المقاييس بما في ذلك مقياس المقارنة بعدد المشاركين في المهرجانات السابقة والذي كان يفوق هذا العدد بأضعاف مضاعفة.

معتدلون ومتشددون

ومن الواضح أن هذا التراجع في قوة الإسلاميين قد دفع التيار المتشدد في جبهة العمل الاسلامي والذي يضم قياديين أمثال **الدكتور همام سعيد ومحمد أبو فارس** وهما نائبان سابقان عن الإخوان المسلمين في البرلمان الأردني ، إلى أخذ زمام المبادرة من التيار المعتدل الذي يمثله **إسحق فرحان وعبد اللطيف عربيات** وآخرون، ويحاولون تنظيم مظاهرة تخرج من مسجد عبد الرحمن بن عوف الذي يقع في منطقة صويلح التي تعتبر المعقل الرئيسي للمتشددين.

وعليه ففي الوقت الذي كان فيه بعض قادة الإخوان والجبهة يحاولون تنظيم المهرجان الخطابي في شرقي عمان من دون أن يكونوا قد حصلوا على تصريح من الحكومة على إقامته ، كان التيار الآخر يحاول تنظيم مظاهرة في أقصى الشطر الغربي من العاصمة . وقد حرص التياران المعتدل والمتشدد أن يكون مهرجان المعتدلين ومظاهرة المتشددين بقيادة القوى الإسلامية وحدها، وذلك في محاولة لاستعراض القوة التي أشارت نتائج الانتخابات النقابية إلى تراجعها . وفي الحالتين كان رجال الأمن بالمرصاد ، وكانت المواجهات التي بث عدد من المحطات الفضائية صورها يوم الجمعة في الحادي عشر من مايو الماضي.في غضون ذلك، **يبقى الشارع الأردني محتقنا بفعل مايجرى على الضفة الأخرى من نهر الأردن ، وتبقى الحكومة الأردنية مهتمة اهتماما خاصا بالعدوان الاسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني** ، وخاصة في ظل حكومة يرأسها **آرييل شارون** الذي ارتبط في أذهان الأردنيين بطرحه لفكرة الوطن البديل ، والتي ترى أن الأردن هو وطن الفلسطينيين ، وأن الضفة الشرقية هي المكان الأمثل للدولة الفلسطينية الموعودة، وهو مايعني **أن التوتر في المملكة لن ينتهي إلا بسقوط رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون وحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها.**

العرب

٢٢ فبراير ذكرى أول تجربة وحدوية فى تاريخ العرب الحديث



جمال عبد الناصر

الجيش السورى لعب الدور الرئيسى فى إعلان الوحدة

يعد كتاب الأستاذ **محمد حسنين هيكل «ما الذى جرى فى سوريا»** عن تجربة الوحدة المصرية السورية هو المرجع الوحيد ووجهة النظر المصرية شبه الرسمية فى هذا الموضوع التاريخى المهم ، الذى لم يكن أحد يجرؤ على الخوض فيه ومناقشته طوال الحقبة الناصرية ، سوى **محمد حسنين هيكل** وحده .إلا أن الوثائق والمعلومات التى وردت بالكتاب عن الأوضاع فى سوريا قبل وأثناء الوحدة ،وكذلك عن موقف ودور الشيوعيين المصريين والسوريين وغيرهم مثل الشيوعيين العراقيين الذين ارتبطوا جميعا بهذه التجربة ، وما يزال معظمهم أحياء تحتاج مراجعة وتصحيح، فهم المعنيون باتهامات محمد حسنين هيكل بخصوص معارضة الوحدة المصرية السورية ومعاداة القومية العربية ،وكذلك بالعمالة «واستيراد المبادئ» والمروق عن الوطنية ..

ومن هنا يجئ هذا العرض الذى كان ينتظر الوقت المناسب لإعادة الحديث فى هذا الموضوع ،وتصحيح المعلومات والمفاهيم والأخطاء بالنسبة لهذه الفترة المهمة من تاريخ الأمة العربية ، ووضعها أمام الدارسين والباحثين وكذلك استخلاص الدروس المفيدة من هذه التجربة ..كما يتناول هذا العرض بالنقد والتحليل سياسات وأفكار مغلوطة دفعنا ثمنها غاليا وجرت علينا وعلى شعبنا الوبال . ووضع هذه الحقائق والمعلومات أمام الشعب المصرى الذى كان مغيبا عن السياسة ويجهل الكثير من الحقائق التى كانت تحدث فى بلده نتيجة غياب الديمقراطية والحريات.

الإخوة الأعداء

كانت الأوضاع فى سوريا عشية الوحدة مع مصر فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ تبدو فى غاية القتامة. وإن كانت لا تخلو من مبالغة شديدة وذلك على النحو الذى يطالعنا منذ البداية فى كتاب **محمد حسنين هيكل «ما الذى جرى فى سوريا»** الصادر فى فبراير ١٩٦٢ . ويحكى عن حضور ٢٢ضابطا يمثلون ٢٢ كتلة فى الجيش . كانت لكل منهم أطماعه وأحلامه فى عمل انقلاب والاستيلاء على السلطة ..وعن الحالة داخل الجيش فكلهم كتل متصارعة متربصة ببعضها البعض ويمثلون القوة الحقيقية وراء الواجهة السياسية المدنية الهزيلة المتهالكة التى تتولى شئون الحكم ..فالبعض يمد يده للرياض استجداء وبعضهم يترك جيوبه لبغداد تحشوها له.. المهم وصل هؤلاء الضباط إلى القاهرة يوم١٤ يناير ١٩٥٨ لمقابلة الرئيس **جمال عبد الناصر** ، ووصفوا له حالة الطوارئ الدائمة فى ثكنات الجيش لأن كل منهم يتوجس من الآخر ، وكذلك حالة سوريا الضائعة بين أحزابها وبين ضغط حلف بغداد ،وعن تسلل الشيوعيين إلى الأعصاب الحساسة للوطن السورى . وإن مجلس النواب السورى اتخذ قرارا بالوحدة مع مصر وأنهم قد استقر قرارهم: **أن لاحل إلا بوحدة مع مصر . ولا أمل هناك غير الجماهير السورية التى تطالب بالوحدة مع مصر** .وأمام هذا الإلحاح الشديد وافق عبد الناصر على قبول الوحدة وقد اشترط للموافقة على الوحدة: أن يتم الاستفتاء الشعبى على الوحدة ، وأن يتوقف النشاط الحزبى فى سوريا توقفا كاملا، وأن تقوم الأحزاب بحل نفسها ، وأن يتوقف تدخل الجيش فى السياسة . وقد اعتبرت مظاهرات الجماهير ترحيبا بالوحدة فى ذلك الوقت استفتاء شعبيا فى حد ذاته.

كانت هذه صورة الأوضاع فى سوريا عشية الوحدة مع مصر كما يعرضها **محمد حسنين هيكل** فى كتابه . كلهم خونة وانتهازيون ولا خير فيهم، باستثناء الشعب السورى المغلوب على أمره.

تلاقى الأهداف الوطنية والرجعية

كانت لكل من الجانبين السورى والمصرى مصالحه وحساباته من وراء تحقيق الوحدة ،وعن الأوضاع والظروف التى سبقت قيام الوحدة يقول: **ظهير عبد الصمد** عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى السورى : «كانت الوحدة بين مصر وسوريا .تجربة من أهم التجارب على صعيد الوحدة العربية .فإن العوامل التى أدت إلى هذه الوحدة ، عديدة ومختلفة .فالأهداف الوطنية تتلاقى هنا مع الدوافع ذات الطابع الرجعى الاستعمارى ،وخلال الأعوام السابقة ، كانت سوريا متطورة تطورا شعبيا فى اتجاه تقدمى .فالجبهة الوطنية جاءت إلى الحكم . وقد كانت هذه الجبهة مكونة من مختلف القوى الوطنية والتقدمية اعتبارا من البرجوازية الوطنية حتى ممثلى العمال والفلاحين .

وديع أمين

وبالرغم من المعارضة الرجعية ،كان الشعب يتمتع بحقوق ديمقراطية **وشعرت الرجعية الداخلية أن الحكم يكاد يفلت من يديها وأن الشعب فى طريقه إلى أن يصبح سيد مصيره** ولذلك فإن العناصر الرجعية فى سوريا المتحالفة مع الإمبريالية، لجأت إلى تكتيك جديد. ونظرا لاقتناعها بعجزها عن أن تقاوم علنا الحركة الوطنية الديمقراطية ، بدأت العمل على نحو يثير الانشقاق فى هذه الحركة ويضعفها .**زراعة الانشقاق بين المشتركين فيها واتهام الشيوعيين بإعداد انقلاب لاستلام الحكم** .وقد ضخمت الدعاية المصرية هذه الكذبة إلى حد أن بعض العناصر الوطنية صدقتها وأصبحت تنادى بالاتحاد مع مصر بذريعة إنقاذ سوريا من الخطر الشيوعى .وقد سهلت مهمة دعاة الوحدة السورية المصرية بعض المواقف الوطنية التى وقفتها مصر ونضالها ضد الإمبريالية وأتاحت لهم جر الجماهير الواسعة فى سوريا وإرغام العناصر المترددة على تأييد الوحدة أو على اتخاذ موقف حيادى .وكان يبدو أن الوحدة قد تحققت على أساس ديمقراطى .لأنها حظيت بموافقة البرلمانين المصرى والسورى .وكانت موضوع استفتاء لكن الحقيقة لم تكن كذلك. **فإن الجيش هو الذى لعب الدور الرئيسى . وبعد إعلان الوحدة أيدها حزبنا مع تقدمه باقتراحات من شأنها إصلاح الأخطاء المرتكبة .لكن هذه الأخطاء لم تصلح وأدت إلى فشل الوحدة »(١)**

كذلك كان لعبد الناصر والرأسمالية الصناعية أيضا الدوافع والأهداف لقبول الوحدة وتحقيق مزيد من النمو والمكاسب .وهو ما أعربت عنه جريدة الأخبار المصرية بتاريخ الثالث من مارس ١٩٥٨ بقولها: «**إن النتائج الأولية للوحدة ستكون اتساع مجال تداول رأس المال المصرى والسورى ، هذا هو الركن الأساسى فى السياسة الاقتصادية .ولسوف** تنشأ سوق عربية مشتركة وستشترك **فيها الأقطار المجاورة لنا جغرافيا واقتصاديا وسياسياً**».

وانصرفت القوى الحاكمة فى القطرين الشمالى والجنوبى إلى ترديد الأغنيات الوطنية العاطفية والشعارات الاستراتيجية عن القضاء على الحواجز الاقليمية ،وعوامل الفرقة والتجزئة ،وتحقيق الكيان العربى الواحد والوحدة من المحيط إلى الخليج.. إلخ .وفى نفس الوقت تجاهل الواقع وتعقيداته **.وبدلا من أن يجعلوا من هذه الشعارات وحركة الجماهير قوة مادية لتغيير الواقع وتحقيق الوحدة على أسس ديمقراطية صحيحة** **، استغلوا المشاعر العاطفية للجماهير السورية التواقة إلى الوحدة والفوز بشقتها والتظاهر أمامها بالمظهر الوحدوى.**



يقول «**نبيه أرشيدات**» عضو اللجنة المركزية **للحزب الشيوعى السورى**:فى ذلك الوقت: عندما طرحت قضية الوحدة بين مصر وسوريا رحبنا بها وقد أردناها وحدة عزيزة قوية لها صفة الديمومة والتطور ولهذا دعا الحزب الشيوعى السورى إلى الاعتماد على الجماهير الشعبية. وأن تؤخذ الظروف المحلية فى كلا القطرين بعين الاعتبار وأن يكون التدرج فى عملية الوحدة هو السبيل إلى تذليل المصاعب وقد دعونا إلى التصويت لها فى استفتاء عام»(٢).

وفى مصر حذر **الحزب الشيوعى المصرى** الذى كان يتعرض للمطاردة والتعذيب فى السجون من الوحدة الاندماجية الفورية مع سوريا كما حذر من الآثار الخطيرة المترتبة للقفز على المراحل، ودون اعتبار للظروف التاريخية والتطور السياسى والاجتماعى والنمو الاقتصادى فى كل بلد عربى. وطالب بالاتحاد الفيدرالى على أسس ديمقراطية صحيحة.

وأعلن فى٢٢ فبراير ١٩٥٨ ميلاد **الجمهورية العربية المتحدة**.وقد أعطى دستور الوحدة المؤقت فى مارس ١٩٥٨ لرئيس الجمهورية **جمال عبد الناصر** الحق فى اختيار أعضاء مجلس الأمة بحيث يكون نصفهم من أعضاء مجلس الأمة فى سوريا والنصف الآخر من مصر.

وفى سوريا أعلنت الأحزاب السياسية حل نفسها **.وعلى العكس من سائر الأحزاب رفض الحزب الشيوعى السورى حل نفسه.** وسرعان ما بدأت الحملة ضد الشيوعيين أولا

باعتبارهم قوى التحدى المباشر لسياسة عبد الناصر. وأن المقصود بتحديد الشيوعيين هو تحييد كافة القوى السياسية الأخرى وعزلها **لحين التخلص من الفصيل القوى العنيد أولا وحتى يجعلوا منه** عبرة للفصائل السياسية الأخرى المتمردة .. ولا يخفى محمد حسنين هيكل شماتته عندما يقول: «إن يوم إعلان الوحدة هو اليوم الذى فر فيه **خالد بكداش** رئيس حزب الشيوعى السورى من سوريا»(٣) والحقيقة .فقد كان على خالد بكداش أن يمتثل لقرار حزبه بالاختفاء، حتى يظل رمزا حيا للحزب وحتى تظل راية الحزب مرفوعة تأكيدا لنضاله المستمر فى المعركة ضد الدكتاتورية ،ومن أجل تحقيق الديمقراطية والاشتراكية فى يوم من الأيام. وفى انتظار يوم يعود فيه وتعود **الجبهة الوطنية الديمقراطية التقدمية** إلى الحكم فى سوريا ، ..واضطر الحزب الشيوعى إلى العمل السرى والنزول تحت الأرض ،وقد كلفه ذلك تضحيات جسيمة وتعرضه للملاحقة والزج بأعضائه فى السجون على **يد عبد الحميد السراج** رئيس المخابرات ووزير الداخلية والحاكم الفعلى لسوريا والذراع الأيمن **لعبد الناصر**، واعتقل ألوف الأشخاص ومات عشرات الوطنيين نتيجة التعذيب واستشهد أحد أبرز قادة الحزب الشيوعى السورى« **فرج الله الحلو**» فى سجن المزة و تم التخلص من جثته فى الأحماض. وقد أثبتت الأيام بعد ذلك صحة موقف الحزب الشيوعى السورى الشجاع الذى أصبح محل تقدير واحترام كافة فصائل الجبهة القومية الديمقراطية ليس فى سوريا بل داخل حركة التحرر الوطنى العربية لصحة موقفه ولتصديه بمفرده للإرهاب وتقديم التضحيات وهذا قدره التاريخى.

أكاذيب ..وحقائق

وفى كتابه «**ما الذى جرى فى سوريا**» **يقول محمد حسنين هيكل**: «حين قامت الوحدة المصرية السورية كانت الحدود ضائعة ما بين الوطنية العربية وما بين الشيوعية ، وسبب ذلك أن الشيوعيين حاولوا الوقوف فى الجبهة الوطنية أثناء الحرب مع الاستعمار فى المعركة الكبرى ضد الأحلاف» (٤) وكان الشيوعيون يقفون فى الخط الوطنى ويساعدون فى المعركة بكل قوتهم من أجل أهدافهم بالطبع .وكانت أهدافهم فى ذلك الوقت متشابكة مع أهداف القومية العربية مختلطة بها .إلا أن هذا التسلل وفرز العناصر الشيوعية عن الجبهة الوطنية العربية الأصلية كان أمرا لابد من مواجهته»(٥) «وقامت تجربة الوحدة بعملية فرز كانت ضرورية

خالد بكداش

وأخرجت من الصف الوطنى العربى ما كان قد تسرب إليه من العناصر الشيوعية»(٦).

وعن الحديث ضد الشيوعيين المصريين يقول: «فى معركة السويس كانت هناك شبه جبهة وطنية فى مواجهة العدوان الاستعمارى .وكان موقف العناصر الشيوعية يصدر عن عداء للاستعمار لاشك فيه ولكنها كانت تريد بعد ذلك أن تحصل على اعترافنا الفعلى بها ، وأن تأخذ من موقفها المعادى للاستعمار نقطة ارتكاز يمتد بعد السويس ويتغلغل .وكانت الشيوعية تريد أن تحول هذا الاندفاع إلى غير وجهته الوطنية الصميمة»(٧).

إن نضال الشيوعيين المصريين والعرب فى طليعة حركة التحرر الوطنى العربية ومن أجل الوحدة والقومية العربية هو من حسن الحظ تاريخ مكتوب ومراجعه متوافرة لمن يريد أن يعرف الحقيقة .وتقول هذه الوثيقة التى تعود إلى سنة ١٩٣١ وهى قرار مشترك أتخذ فى مجلس الحزبين الشيوعيين الفلسطينى والسورى..« **إن الجماهير العربية تشعر أنها لكى تقتلع نير الامبريالية عليها أن توحد قواها ، مرتكزة على لغة مشتركة، وشروط تاريخية مشتركة ، وعدو مشترك . ان اندماجها فى النضال الثورى المناهض للإمبريالية وحجم هذا النضال يشيران إلى أن الشعوب العربية تملك كل المقومات للقضاء على النير الامبريالى وتحقيق الاستقلال السياسى الوطنى وإنشاء عدد من الدول العربية التى تستطيع فيما بعد أن تتوحد بارادتها الحرة على أساس مبادئ فيدرالية**»(٨).

وتضيف نفس الوثيقة ..« أما الشعارات الموحدة فى الكفاح لكل الأقطار العربية ،فيجب أن تكون سقوط الإمبريالية فى الأراضى العربية ،والاستقلال السياسى القومى للبلدان العربية ،وتقديرها الحر لمسألة نظامها السياسى وحدودها فى إطار اتحاد فيدرالى طوعى للشعوب العربية المتحررة ،وفى إطار اتحاد الشعوب العربية(٩).

هذه مبادئ وسياسة الشيوعيين العرب فى ذلك الوقت المبكر.

..ونترك موضوع الشيوعيين العرب لأصحابه فهم أقدر على الدفاع عن أنفسهم .ونعود إلى الجزء الذى يخصنا من الحديث عن كفاح الشيوعيين المصريين ضد الاستعمار وحكم السراى والرجعية العميلة ودورهم فى تنمية الثقافة وحركة التنوير ،وهو أيضا تاريخ مكتوب ومراجعه متوافرة ، وذلك منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية، **وتكوين لجان الطلبة والعمال** وممثلى الطبقة الوسطى ضد الاستعمار البريطانى ومن أجل الاستقلال الوطنى وتحقيق الجلاء وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ،**والاشتراك فى معارك الفدائيين فى منطقة القناة** . وكذلك **الاشتراك فى تنظيم الضباط الأحرار** ،ودورهم فى طبع منشوراتهم فى مطابعهم السرية ، ثم دورهم فى إنقاذ ثورة يوليو من الفشل ،وعلى حد قول المرحوم البكباشى **لطفى واكد** :« لولا **دور البكباشى يوسف صديق فى إنقاذ الثورة لكنا تعلقنا على أعواد المشانق».**

الانفراد بالسلطة

..ما علينا نقول عندما نجحت الثورة والحمد لله كان كثير من العناصر الشيوعية داخل السجون ، ليس للفسحة والاستجمام بالطبع ،إنما هى ضريبة الكفاح من أجل تحرير

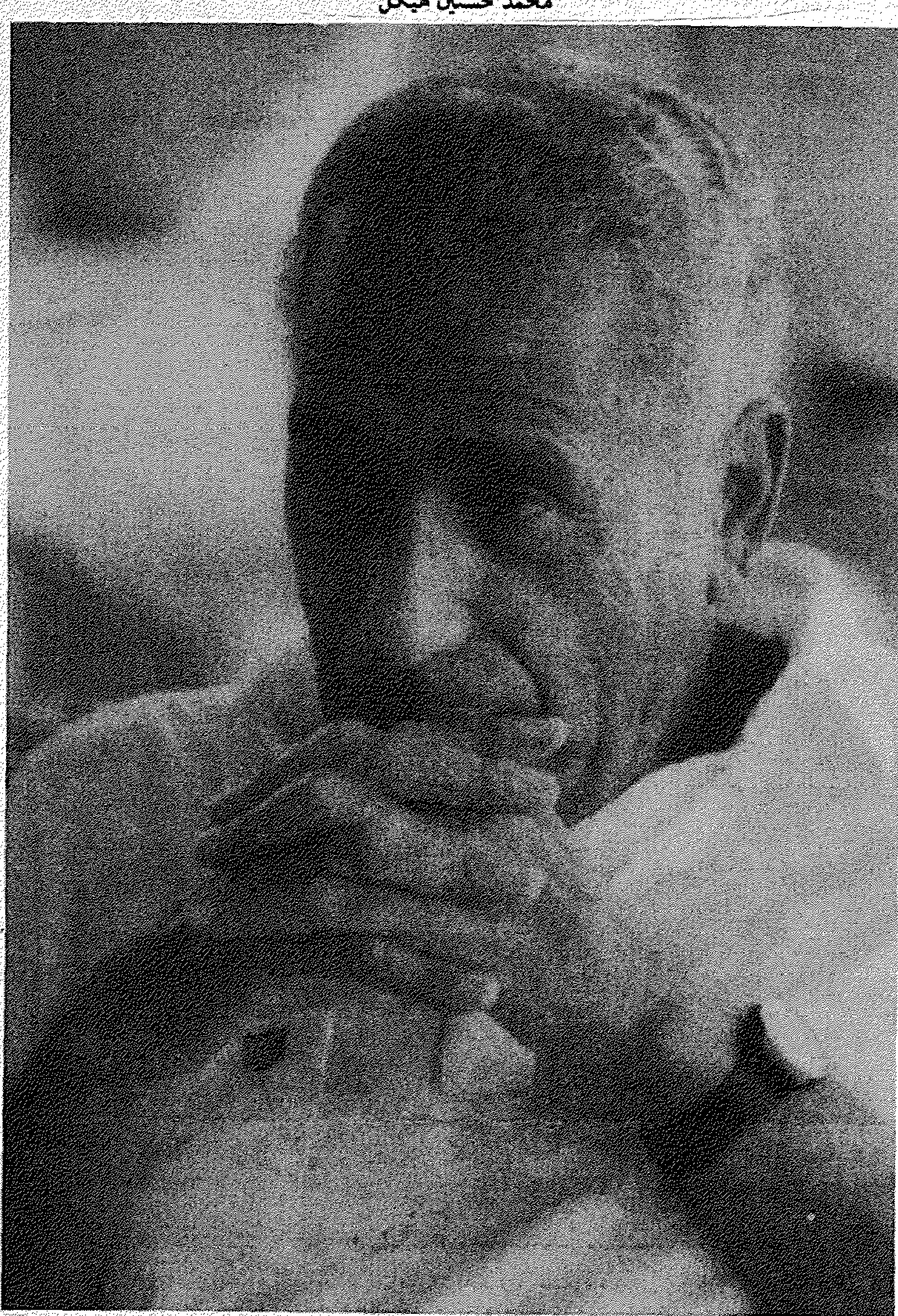
الشيوعيون فى مصر وسوريا لم يقفوا ضد الوحدة .. ولـكنهم

طالبوا بتعديل دستور الوحدة الاندماجية إلى اتحاد فيدرالى

بلادهم ،ےےےےےےےےےےےےےےے الطريق لنجاح الثورة. ثم كانت الصدمة عندما اعتقدت القوى الوطنية والديمقراطية التقدمية أن الثورة التى تولت السلطة نتيجة نضال وتضحيات الحركة الوطنية والعمال والفلاحين وسائر الجماهير الشعبية أنها ستستجيب للمطالب الديمقراطية العادلة. ولكن للأسف إذ بالثورة تتنكر لمطالب القوى الوطنية والتقدمية الديمقراطية ليس فقط ، وإذ بها تلوث أيديها بدماء العمال الفقراء فى كفر الدوار، ثم ما كان من أزمة مارس الشهيرة وأحداثها المريرة وصناعة المظاهرات العمالية المزيفة ، ثم طرد عشرات العناصر الديمقراطية من أساتذة الجامعات ، ثم ما كان بعد ذلك من انسحاب العناصر الشيوعية من مجلس الثورة وخلافهم مع عبد الناصر لعدم إيمانه بالديمقراطية والحريات العامة والسياسية . هذه حقائق يعرفها كل من قرأ تاريخ مصر الحديث - ولكن ما بال ذاكرة الأستاذ هيكل وصراحته تخونه ؟ وتعمده تجاهل وإسقاط هذه المرحلة التاريخية المهمة من النضال الوطنى من ذاكرته-هذه المغالطات التى شاعت وأصبحت للأسف من أكاذيب ثورة يوليو الشهيرة ، ألا وهى إلغاء تاريخ نضال أمة وحركة وطنية مليئة بالبطولات وعدم الاعتراف بها . وان التاريخ المصرى الحديث يبدأ عند ثورة يوليو ١٩٥٢ فقط .

.ونعود للحديث عن معركة السويس والعدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ ذلك أنه عندما شعرت قيادة الثورة أنها مهددة بسبب العدوان وفى وسط محيط من الأنظمة الرجعية العميلة للاستعمار ،والقوى الرجعية ما زالت قوية وتتربص بالثورة فى الداخل . لم تجد أمامها من تأمن وتطمئن إليهم غير الشيوعين وكافة القوى الوطنية وجموع الشعب المصرى البطل ، وقامت بتسليم السلاح للشيوعين ليتقدموا ويدافعوا عن بلادهم، الذين قاموا بتكوين لجان المقاومة الشعبية داخل بورسعيد وفى مدن القناة حتى شمال القاهرة . **وكان لكاتب هذه السطور شرف عضوية لجنة المقارمة الشعبية لشمال القاهرة**.وحين انتهت المعركة قام الشيوعيون بتسليم السلاح للحكومة وظلوا يساندون الثورة وحكم **عبد الناصر** والوقوف بجانبه ، وذلك بالرغم مما تسببه لهم سياسة **عبد الناصر** فى الداخل من آلام وملاحقة المخابرات والمباحث لهم. وهم فى نفس الوقت لم يرهبهم التعذيب والقتل فى سجون ومعتقلات عبد الناصر .كانوا هم وحدهم دون كافة القوى السياسية القادرين على انتقاد سياسة عبد الناصر المعادية للديمقراطية.

محمد حسنين هيكل



الحقيقة الغائبة

ونعود لحديث **محمد حسنين هيكل** عن



عبد الحميد السراج

الحدود الضائعة بين الوطنية والشيوعية .وكما يبدو أن هذا الخطأ السياسي ظل غائبا طوال عشرات السنين السابقة لا يعلم أحد عنه شيئا حتى جاء كل من محمد حسنين هيكل والرئيس عبد الناصر لكي يعملا على فرز **العناصر الشيوعية عن الجبهة الوطنية العربية الأصيلة ،وهكذا يمسك كل من محمد حسنين هيكل والرئيس عبد الناصر بصكوك الوطنية يمنحانها لمن يشاء ويحجبانها عمن يشاءان وسبحانه يعز من يشاءان ويزل من يشاء.**

وسرعان ما ضاقت البرجوازية السورية بالوحدة مع مصر منذ الشهور الأولى للوحدة ، وضاعت آمالها في تحقيق المكاسب التي كانت تحلم بها من وراء الوحدة مع مصر واكتشفت أنها كانت الضحية ، وأن المنافسة القوية غير المتكافئة مع البرجوازية الصناعية المصرية أدت إلى كساد المنتجات السورية وخاصة في صناعات النسيج والأحذية والصابون والنشاط المصرفي .وهو ما تحدثت عنه الصحف العربية والأجنبية في ذلك الوقت .كما بدأت الجماهير الشعبية تعاني من عدم حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ،وفي نفس الوقت التضييق على العمال والتدخل في النشاط النقابي وتجريم الاضراب والتظاهر للمطالبة بحقوقهم ،كما جرى التخلي عن مشاريع حيوية مهمة بالنسبة لسوريا مثل بناء سد على نهر الفرات ومصنع للأسمدة الآزوتية والمعدنية وغيرها من المشاريع التي كانت محل اتفاق مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية .

.وفي وقت أخذت فيه نذر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتجمع في الأفق ..« بادر الحزب الشيوعي السوري في١٤ ديسمبر ١٩٥٨ باصدار بيان في محاولة جديدة للتحذير من خطورة الأوضاع يطالب فيه بتعديل دستور الوحدة الاندماجية إلى الاتحاد الفيدرالي ، وأن يراعى فيه الظروف الموضوعية المختلفة لكل قطر ، وصيانة الاقتصاد السوري وحمايته من المنافسة ،والتوسع في الإصلاح الزراعي وتعميقه .وعدم التدخل في شئون العمال والتنظيم النقابي وحماية حقوق العمال(١٠).

خدعونا فقالوا..

كانت الخلافات السياسية داخل سوريا قد بدأت تظهر في الأسابيع الأولى للوحدة عندما بدأ تنظيم الأوضاع السياسية على أساس **«الاتحاد القومي»** التنظيم السياسي الواحد كبديل لتنظيم الجبهة القومية من الأحزاب والقوى الديمقراطية التي كانت تشارك في الحكم .مما أدى إلى استنفار القوى السياسية المختلفة ، وباعتباره اختراعاً مصرياً ناصرياً اخترعه ترزيه القوانين والسياسة وتمت صياغته وتفصيله على مقاس السلطة الحاكمة في مصر ، وبما يسمح لها بتشديد قبضتها والسيطرة على مقاليد الحكم. وكما كانوا يقولون لنا ويخدعوننا ، إنه تنظيم نابع من ظروفنا وبيئتنا ونفسية شعبنا في مصر . ثم تعجب أيها القارئ كيف بالله عليك يمكن أن يصلح الاتحاد القومي أيضا على مقاس سوريا. التي كانت تعيش وتتحرك في ظل حرية ديمقراطية تحت راية الجبهة الديمقراطية ..إن ألف باء السياسة تقول: إن الجماهير هي التي تختار من خلال النضال التنظيم السياسي الذي يناسبها وتجد فيه تعبيرا عن مصالحها الطبقية وتناضل تحت رايته لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وإن الديمقراطية الحقيقية بطبيعتها كفيلة بإشاعة الثقة والحيوية في الحياة السياسية ، وسوف تؤدي إلى إطلاق مبادرات الجماهير وتفجر طاقتها للنضال في طريق التحرر والتنمية والاصطدام بالاستعمار. لا أن يأتي من الخارج من يفرض عليها قسرا تنظيماً سياسياً آخر لا يناسب ظروفها وبيئتها ونفسيتها إلى آخر هذه الديماجوجية السياسية .الغريب أنه في نفس الوقت وفي ظل معاداة الديمقراطية والحريات وشعار العداء للشيوعية ومطاردة العناصر الوطنية واليسارية ،كان يتم الاعتماد على العناصر الرجعية والتعاون معها وهو ما اعترف به الرئيس عبد الناصر عقب الانفصال وأمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في أواخر أكتوبر ١٩٦١ بقوله:« **إن الرجعية تسربت إلى الاتحاد القومي وأن الوضع الثوري لم يعد له وجود » وفي الواقع لم يكن هناك وضعاً ثورياً منذ البداية. وان الوحدة كما رأينا وسنرى من سير وتطورات الأحداث كانت تحمل معها عوامل فشلها منذ اليوم الأول..**

ومن المفارقات العجيبة أيضا والمثيرة للسخرية أن **مأمون الكزبري** «رئس الاتحاد القومي في سوريا هو نفسه أول رئيس وزراء لحكومة الانفصال ،وهو نفسه محامي الشركة الخماسية الاحتكارية التي أممت في٢٣ يوليو ١٩٦١ وزوج ابنة رئيس مجلس اداراتها ..لقد جربت القوى والأحزاب السياسية منذ اليوم الأول الملاحقات البوليسية على أيدي رجال **عبد الحميد السراج** رئيس المخابرات ووزير الداخلية وذراع عبد الناصراليمني في سوريا ،والتي بدأت كما هي العادة بالحزب الشيوعي ثم طالت بعدها كافة القوى والعناصر الوطنية السياسية بما في ذلك حزب البعث الذي شارك في محادثات الوحدة.

نصيحة أخيرة

في برنامج الحزب الشيوعي السوري الصادر في ٢٤ مايو ١٩٦١ ، وذلك في أعقاب التطورات التي حدثت منذ بيان ديسمبر ١٩٥٨ يطالب فيه :« بإعادة النظر في أسس الوحدة وتنظيم العلاقات بين الاقليمين السوري والمصري على أسس تراعي الظروف الموضوعية التي تكونت تاريخيا في كلا القطرين ،وإنشاء برلمان وحكومة لسوريا ينبثقان عن انتخابات ديمقراطية حرة ومباشرة وعامة ويتمتعان بالحرية الكاملة في تقرير شئون البلاد كلها سوى الشئون المشتركة التي يتفق عليها الإقليمان على أن تكون من

صلاحيات حكومة مركزية تتألف من ممثلى القطرين على قدم المساواة العامة ،وانقاذ البلاد من الديكتاتورية وإطلاق الحريات الديمقراطية وإلغا الأحكام العرفية والقوانين التعسفية ، ورد الجنسية السورية لمن أسقطت عنهم ، وإعادة مبدأ التحقيق القضائى ومنع التعذيب الجسدى وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ،وإنقاذ الاقتصاد السورى من التدهور وحمايته من نهب الاحتكارات المصرية ومن المنافسة المصرية وحماية الصناعة السورية ، وإرجاع مكتسبات العمال قبل الوحدة ووقف التدخل فى شئون النقابات وجعلها جهازا تابعا للدولة ،ومنع التسريح التعسفى للعمال ومكافحة البطالة ،ومنع اضطهاد رجال الفكر والأدب والفن ،والكف عن سياسة التنكيل والتشريد تجاه الضباط والجنود الوطنيين وإعادة الذين سرحوا منهم وحفظ كرامة أفراد الجيش ومنع أساليب الاهانة والجلد ووقف أعمال التآمر ضد العراق والبلدان العربية الأخرى »(١١) ..ملحوظة : **شئنا أن نلخص أهم بنود البرنامج لما له من أهمية فى توضيح ما وصلت إليه الأوضاع فى سوريا من تدهور فى كل المجالات.**

حدث أيضا فى مصر

الشئ الغريب أن جرائم السراج وتجاوزاته لم تكن مجهولة للرئيس **عبد الناصر**. الذى قبل بعد ذلك اختياره نائبا له، أى لرئيس الجمهورية ،الأمر الذى ليس من تفسير له إلا إذا كان السراج نفسه محل رضاء عبد الناصر ما دام يخدمه وينفذ سياسته . وذلك على النحو الذى يذكره **محمد حسنين هيكل فى كتابه: « أن السراج كانت له أطماعه الشخصية فى الاستحواذ على السلطة(١٢) .. ونتيجة لهذا فإن جهاز البوليس تحت إشرافه توغل واستشرى .وفى بعض الأحيان فلت جهاز البوليس فأصبح فوق المجتمع وفوق القانون وكانت هذه أعقد المشاكل فى سوريا(١٣)** ، « أو بالنسبة لعلاقته بغيره من كتلة الضباط الوطنيين فى الجيش الذين كانوا يسندونه ثم فجأة يكبر عليهم »(١٤) ..كان العقيد **مروان السباعى** مشرفا على المكاتب الخاصة- مثل مباحث أمن الدولة عندنا- التابعة لوزارة الداخلية تعطى نفسها سلطة اعتقال أى مواطن والتصرف معه كما تشاء بحجة دواعى الأمن .. وان إنهاء الجو البوليسى كان رغبة شعبية فى سوريا »(١٥) ..ألم يكن يحدث ذلك أيضا فى مصر وكان عبد الناصر راضيا عنه؟ . وإذا كان مطلب الشعب السورى هو وضع حد للجو البوليسى وحكم الإرهاب واضحا للجميع من قبل

عدم مراعاة الظروف السياسية فى سوريا.. واخضاعها للنظام المصرى وغياب الديمقراطية أهم أسباب انهيار الوحدة وليس الشيوعيون كما روج هيكل وعبد الناصر

.فلماذا إذن كان السكوت على مثل هذه الأخطار التى تتهدد التجربة الوحدوية طوال فترة السنوات الثلاث ونصف السنة وهى عمر الوحدة، وتركها تنخر فى كيان التجربة وتخربها كالسوس من الداخل..؟ وأين كان عبد الناصر طيلة هذه السنوات . سؤال مهم سنحاول أن نبحث له عن إجابة .المهم أنه بعد أن أصبحت تصرفات السراج محل شكوى واحتجاج الجميع فى سوريا . وبدت نذر الخطر تلوح فى الأفق ،وعندما أوشكت المركب على الغرق ،وفى ١٨ سبتمبر أى قبل حدوث كارثة الانفصال بعشرة أيام فقط تحرك عبد الناصر أخيرا . ويقول محمد حسنين هيكل: « **أصدر المشير عبد الحكيم عامر قراراً بمنع اعتقال أى شخص الا بقرار من السلطة القضائية أى النيابة العامة وتعيين مدير جديد للأمن بدلا من العقيد مروان السباعى »(١٦).**

وقوع الكارثة

عندما وقعت كارثة الانفصال فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ لم تستطع الجماهير السورية المغيبة عن السياسة وفى ظل انعدام الديمقراطية والحريات التحرك وعمل شئ للدفاع عن مصالحها وحماية التأميمات والمكاسب الكبيرة التى تحققت لصالحها فى٢٣ يوليو ١٩٦١ ، وطالت أقسام كبيرة من طبقة الاقطاعيين أسياد الأرض والرأسمالية الاحتكارية والكبيرة .هذا فى الوقت الذى كانت فيه الرجعية تملك حرية الحركة وتسيطر على الأجهزة الحساسة فى الدولة والاتحاد القومى بينما الأجهزة البوليسية تشيع الارهاب فى حياة المواطنين ،والسلطة تحرم أى مبادرة للجماهير فى تنظيم نفسها .الأمر الذى ليس له من تفسير إلا فى طبيعة تفكير عبد الناصر وعقليته التى تعادى الديمقراطية والحريات ونفى الآخر ،والتى تعكس عدم إيمانه بالجماهير ، وأنه يريد أن يحكم سوريا كما يحكم مصر ،ويوجه الحكم من فوق عن طريق أجهزة الدولة .ومن ثم تظل الإنجازات والمكاسب التى تحققت للجماهير رهنا بوجوده هو فى السلطة وعلى قيد الحياة ،وعندما يفارق الحياة يأخذها معه ، أو تلحق به إذا جاز هذا التعبير .وهو أيضا نفس ما حدث فى مصر . وقد وصف أحد المعلقين العرب هذا الموقف ساخرا : أن عبد الناصر لم يضع يده فى يد الجماهير عند التوقيع على الوحدة ..والمعنى واضح وهو أن القيادات السورية البرجوازية القومية الكبيرة والرجعية هى التى أقام عبد الناصر معها الوحدة ووضع يده فى يديها ،وهى نفس القوى التى قادت عملية الانفصال ونفضت أيديها من تجربة الوحدة نهائيا.

ولعل من المفارقات والسخرية المرة أن« **اللواء عبد الكريم زهر الدين**» مدير مكتب **المشير عبد الحكيم عامر القائد العام** للقوات المسلحة لدولة الوحدة ونائب رئيس الجمهورية هو أيضا أحد العسكريين الذين قادوا عملية الانفصال والإطاحة بالوحدة صبيحة يوم٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ،والتى شاركت فيها أقسام من حزب البعث السورى أيضا . وقد أصدر **الحزب الشيوعى السورى** بيانا عقب الانفصال يوضح فيه موقفه المبدئى الذى يختلف أساسا عن مواقف القوى السياسية المختلفة التى قامت بعملية الانفصال جاء فيه « **أنه ليست فكرة الوحدة السورية المصرية التى فشلت ،بل فشلت طريقة معادية للديمقراطية فى تحقيق هذه الوحدة »(١٧).**

ذلك إن إيمان الحزب الشيوعى السورى

التى يحى بالوحدة العربية .كان أكبر من موقف التعذيب والقتل لأعضائه فى سجون دولة الوحدة ،ومرة من الحقد والشماتة فى **عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل** . وهذا أيضا درس فى المبادئ والديمقراطية والأخلاق . الشئ الملاحظ فى كتاب **محمد حسنين هيكل** أن الكلام عن جرائم عبد الحميد السراج وحكم الارهاب .قيل بعد فشل الوحدة وكارثة الانفصال بغرض تجميل الرئيس **عبد الناصر** وتبرئة ساحته . وإنه لم يكن يعلم حقيقة ما يجرى فى سوريا ، مما يعيد إلى الأذهان المثل المعروف : إن كنت تعلم فتلك مصيبة ، أو كنت لا تعلم فالمصيبة أكبر! ..وذلك فى وقت كان فيه السراج نزيل سجن المزة بعد القبض عليه بواسطة قوات الانفصال -وأيضا وقت صدور هذا الكتاب فى فبراير ١٩٦٢ ،حيث يواجه مصيره المظلم والمفروض انه لم يكن معروفا إن كان سيخرج إلى الحياة الحرة مرة أخرى أو لا . ولكى يدافع عن نفسه ويقول ما عنده لتبرئة نفسه أمام قادة الانفصال.

ضد الديمقراطية أبدا

إن معركة عبد الناصر التى افتعلها ضد الحزب الشيوعى وجبهة الأحزاب والقوى الديمقراطية فى العراق هى فى الواقع واحدة من أخطاء ومآسى السياسة الناصرية .لقد كان لانتصار ثورة العراق المجيدة فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ بقيادة **الجبهة القومية الديمقراطية** دوى هائل .فقد اطاحت بالعرش الهاشمى وحطمت حلف بغداد الاستعمارى العتيد وقضت على حكم **نورى السعيد** الذى جعل من العراق سجنا كبيرا .كان حلف بغداد أحد القلاع الاستعمارية المخصصة لمحاصرة الشعوب العربية . والحلقة التى تربط بين حلف جنوب شرق آسيا وحلف شمال الأطلنطى فى أوروبا .**واعتبر انتصار ثورة العراق مكسبا كبيرا لحركة التحرر الوطنى العربية وحماية لظهر الجبهة السورية** .وقامت الثورة بإصلاح زراعى انتزع حوالى ٤٠ فى المائة من أراضى الاقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين المعدمين وتحقيق مكاسب للعمال وإطلاق حريات الديمقراطية السياسية والنقابية. ولأول مرة يتنفس الشعب العراقى نسمات الحرية الحقيقية .

،وبدأت الاتصالات بالثورة العراقية والقوى الوطنية والديمقراطية فى المنطقة العربية ونوقشت القضايا والأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط والوحدة العربية . وبات كل شئ واضحا سواء ما يجرى فى مصر من قبل وفى سوريا من بعد الوحدة العربية المصيرية وانطلاقا من الايمان بالوحدة والقومية العربية .فقد رفع الحزب الشيوعى العراقى شعار «**الاتحاد الفيدرالى**» ،**كذلك دعا**« صديق شنشل» زعيم حزب« **الاستقلال**» إلى الاتحاد مع ج. ع. م دون الوحدة .. كذلك عرض «**كامل الجادرجى** زعيم **الحزب الوطنى الديمقراطى** على عبد الناصر إقامة وحدة اتحادية .وأصر عبد الناصر على وحدة عضوية تلغى الأحزاب التى طالب الجادرجى بتمكينها من العمل.

كان عبد الناصر واضحا فى سياسته وأنه لا يقبل بأقل من تصفية الجبهة القومية الديمقراطية التى قامت بالثورة العراقية وأن تلغى نفسها . وأنه يعتبر أن الوحدة العربية يجب أن تكون تحت قيادة مصر ،وحدة اندماجية وفورية .تلغى الدولة المستقلة القائمة. وإقامة حكم مركزى ودمج جميع المنظمات السياسية والاجتماعية فى تنظيم سياسى واحد يخضع لمصر ولمفهومها الأيديولوجى- أى الاتحاد القومى -الأمر الذى يعنى تسليم العراق وشعب العراق وأحزابه الوطنية وتنظيماته الديمقراطية والنقابية المناضلة التى تحملت عبء الكفاح ومرارة السجون وتعليق رؤوس الأبطال الشهداء فوق أعواد مشانق نورى السعيد طيلة السنين الماضية. ثم وبعد ذلك تقديمها هدية لعبد الناصر لكى تصنع بها البيروقراطية العسكرية مثل ما حدث فى نكسة الانفصال السورية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ،وكذلك فى هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ فى مصر ،والتى ما تزال حركة التحرر الوطنى العربية تتجرع مرارتها وتعانى من تداعياتها وأثارها السلبية حتى اليوم . وذلك بدلا من البحث عن إمكانية الاستفادة من ثورة العراق بأحزابها وقواها الوطنية الديمقراطية القوية فى حماية ظهر سوريا وفى مواجهة إيران وتركيا وحلف الأطلنطى . وأن الدفاع عن سوريا يبدأ من فوق من العراق كذلك فى مواجهة لبنان **كميل شمعون** وإسرائيل.الأمر الذى أدى إلى صدام شديد بينه وبين الثورة العراقية وإغلاق الطريق أمام العمل المشترك لمواجهة العدو المشترك.

من سيحمى ما ء دجلة؟

ويا ليت عبد الناصر تركهم فى حالهم لكى يتفرغوا لمواجهة وحل مشاكلهم الداخلية والخارجية ، وأن يحمد ربنا إن هناك قوى وطنية وديمقراطية فى العراق قوية قادرة على حماية ظهر سوريا . ولكن الذى كان يشغل تفكير الرئيس **عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل** شئ آخر ..هو من الذى يحمى شعب العراق من الشيوعية ومن ذا الذى سيحمى ماء دجلة؟ .. لا شك أن محمد حسنين هيكل أقدر منا على توضيح أفكاره عندما يقول:





عبد الحكيم عامر

: بغداد الآن فى تقديرى -وفى مناى أن أكون مخطئا- هى الفراغ الذى تستطيع جحافل الظلام أن تندفع إليه .. يكاد النظام فى بغداد أن لا يكون نظاما على الإطلاق ، إنما فراغ مفتوح ،معرض ومكشوف لكل ألوان الخطر!(١٨).

ويضيف :« لقد اختلف الاتحاد السوفيتى معنا سنة١٩٥٩ لما تصدينا لمحاولة السيطرة الشيوعية على العراق . ودخل جمال عبد الناصر بهذا السبب فى صدام علنى مع نيكيتا خروشوف . إن **محمد حسنين هيكل** يبرر محاولات التدخل المصرى فى العراق بدعاوى الفراغ والتصدى لمحاولة السيطرة على العراق .هذه المزاعم عن الخطر الشيوعى الموهوم تذكرنا بالمزاعم والدعاوى القديمة التى كان يشيعها الاستعمار الأمريكى الجديد فى أعوام ٥٠ ، ١٩٥١ عن الفراغ فى الشرق الأوسط والخطر الشيوعى الذى يتهدد الشعب المصرى والعربى ويريد الاستيلاء على قناة السويس . وذلك بهدف الترويج للمشاريع والأحلاف العسكرية الأمريكية . هذه المزاعم التى يرد عليها الشاعر **عبد الرحمن الشرقاوى** ساخرا فى ذلك الوقت:

ومن سوف يحمى النظام العزيز ،ومن ذا سيحرس ماء القناة
إذا هجم البلشفيك الطغاة؟.
فقلنا لهم» بعض هذا الكلام فقد سئم الناس هذا الكلام!.
تدارون كل خياناتكم بدعوى النظام ،وقلب النظام.
ودعوى الهجوم
وشتى الدعاوى التى لا تقوم ولا تستقيم
دعونا وهذا الكلام الممل»

من قصيدة **رسالة من أب مصرى إلى الرئيس ترومان**» إنه الشئ بالشئ يذكر كما يقولون ،مع الفارق طبعا . ،إن الذى يردد هذا الكلام الاستعمارى السخيف الممل وفى أعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ للأسف هى العناصر الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية مثل الرئيس **عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل .. إن**

محمد حسنين هيكل صريح وواضح فيما يتعلق بالتدخل المصرى فى العراق عندما يقول لقد وقفت الأحزاب الشيوعية العربية فى العراق وقفة عنيدة حتى لا يصيبها فى العراق مثل ما أصابها من قبل فى مصر وسوريا وتحرم من حق العمل السياسى .إذ تلك هى حقيقة ما كان يدبر لهم ويراد بهم ؟ ولكنها انكشفت وانفضحت فى حينها.

وسرعان ما كشرت القيادة السياسية فى ج. ع. م عن أنيابها .وقامت أجهزة الاعلام بشن الهجوم على الشيوعيين العراقيين والرئيس العراقى اللواء **عبد الكريم قاسم** ومحاولة تشويه صورته واتهامه بالجنون والهجوم على الاتحاد السوفيتى واتهام الشيوعيين العرب بالعمالة .والذين عاشوا تلك الفترة العصيبة فى أعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ وما بعدها يذكرون تلك الحملات الاذاعية الهيستيرية المحمومة لاذاعة صوت العرب وصوت مديرها **أحمد سعيد** وهو يصرخ بعصبيته المعهودة ويستعدى الجماهير ضد الشيوعيين .

وفى مصر يفضح الحزب الشيوعى تدخل عبد الناصر فى شئون العراق الداخلية **ويتم القبض على الآلاف من أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والمدرسين والكتاب والصحفيين والمحامين والفنانين ورؤساء النقابات والقيادات العمالية والموظفين حتى امتلأت بهم جميع السجون والمعتقلات** وكانت خطابات وتصريحات عبد الناصر ومقالات هيكل فى الأهراء تتحدث عن الحدود الضائعة بين الوطنية العربية والشيوعية وكان هناك من يروج فى الصحف والاذاعات بأن المعركة ضد الاستعمار قد انتهت، وبأنه لم يعد هناك استعمار ، وبأن المعركة بدأت مع الشيوعية .الأمر الذى كان يجد تفسيره فى مهادنة النظام الناصرى للقوى الرجعية والاصبريالية .وأنه يوجد من يقود المعركة ضد ثورة العراق والشيوعيين العرب بدلا عنهم.

لقد شغل **عبد الناصر** نفسه بتلك الحرب غير المقدسة والتفرغ لتصفية ثورة العراق والتآمر ضده .هذه الآفة التى كان يعتبرها من حقه كمبعوث العناية الإلهية لإنقاذ الوطن العربى .وهو ما يوحى به كلام **محمد حسنين هيكل** .ليس فى مجال النقد لهذه السياسة الخرقاء ، بل فى مجال الفخر والمباهاة وأنه سعيد بما انتهت إليه الحال ، حيث يقول: «كانت الوحدة عملية دفاع طبيعية قامت بها الأمة العربية وإنها حققت اغراضها أسقطت حلف بغداد ، وأرغمت الحظر الشيوعى أن يتراجع عن سوريا ، وإن توجه إليه ضربة

عبد الناصر لم يضع يده فى يد الجماهير عند التوقيع على الوحدة !

شديدة فى العراق»(١٩) ..والنتيجة أن الوحدة بهذه الطريقة الناصرية لا أنقذت سوريا ولا أنقذت العراق . ولكنها فتحت الباب لسلسلة الانقلابات وحمامات الدم والتى استمرت طويلا وراح وقودا لها الالاف من أبناء الشعبين العراقى والسورى ، وذلك على النحو التالى:

* لقد تبين أن الاذاعة التى كانت تساند انقلاب العقيد **عبد الوهاب الشواف** الفاشل فى العراق فى مارس ١٩٥٩ والذى ينتمى إلى القوميين العرب .كانت تذيع نداءاتها من دير الزور فى **منطقة «الجزيرة» شمال شرقى سوريا.ج.ع.م.**

* وفى الثامن من فبراير ١٩٦٣ وقع انقلاب البعث العراقى الذى أطاح بحكم الجبهة القومية الديمقراطية.

* وفى الثامن من مارس ١٩٦٣ أطاح انقلاب البعث السورى بحكومة الانفصال .وفى محادثات تجديد الوحدة بين عبد الناصر والبعث فى **إبريل ١٩٦٣** .انتقد عبد الناصر نفسه لاشتراط الوحدة بحل الأحزاب التقدمية فى سوريا ، ذلك أن تجربة الأحزاب فى سوريا غير تجربة الحزبية فى مصر . واشترط ميثاق ١٤ أبريل ١٩٦٣.إقامة دولة اتحادية جديدة من الأقطار الثلاثة ، وأن تكون الوحدة الوطنية داخل كل قطر أساسا لابد من بنائه أولا لخلق ضمانة لوحدة لا تنفصل . ولكن هذه المحادثات انتهت إلى الفشل لأن البعث الذى استولى على السلطة فى سوريا والعراق كان يطالب بحصة أكبر فى الحكم .ورفض عبد الناصر، وتردد خلال المحادثات أن مصر كانت ترسل أموالا إلى العراق قيل إنها مساعدات للجمعيات ثم تبين إنها لعمل انقلاب ضد بعث العراق.

* وفى ١٨ يوليو ١٩٦٣ فشل انقلاب قام به العقيد **«جاسم علوان»** المعروف بميوله الناصرية للإطاحة بحكم البعث فى سوريا وهرب بعدها إلى مصر.

* وفى نوفمبر ١٩٦٣ أطاح انقلاب قام به العقيد **«عبد السلام عارف»** المعروف بميوله الناصرية بحكم البعث العراقى . وتردد أن مصر كانت تساند الانقلاب فى ذلك الوقت .. ولم تكن هذه آخر الانقلابات العسكرية .

كانت قوات الانفصال قد اعتقلت **عبد الحميد السراج** وألقت به فى سجن المزه . وتردد وقتها أنهم يعدون له وليمة حافلة تليق به وقد يتخلصون منه بعد أن يحصلوا منه على ما يريدون من اعترافات .وأنه لن يوجد من يبكى عليه سواء داخل سوريا أو خارجها ، فهو كما يقول المثل الشعبى عندنا «مالوش حبيب» الأمر الذى كان يشغل تفكير واهتمام الرئيس عبد الناصر . ربما لأن هناك أشياء كثيرة يعلمها السراج رئيس المخابرات ووزير الداخلية ونائب **رئيس الجمهورية وساعد عبد الناصر** الأيمن .والمؤكد أنه يختزن أسرارا كثيرة أثناء عمله باعتباره مستودع أسرار الوحدة .وقد يضطر تحت ضغوط التعذيب إلى الادلاء باعترافات قد تسئ إلى القيادة المصرية أثناء الوحدة .إلى درجة أن الرئيس **عبد الناصر** هو الذى تولى بنفسه الاشراف على عملية تهريبه من السجن عبر الحدود اللبنانية حتى وصل إلى مصر . وأن **عبد الناصر** لم يهتم بانقاذ ضابط آخر غيره من المعتقلين فى سجن المزه . وتردد بعدها أن الرئيس اللبنانى **فؤاد شهاب** قد ساهم بدوره فى هذه العملية خدمة لعبد الناصر، الذى قرر بدوره تعيين **السراج رئيسا لمجلس إدارة إحدى شركات التأمين فى القاهرة.**

---

(١) الوقت اللبنانية تموز ١٩٦٤ ص١١٧
(٢) الوحدة العربية وموقف الحزب الشيوعى السورى منها النهج ،دمشق ،العدد ٩ السنة الثالثة ١٩٨٥.
(٣)محمد حسنين هيكل -ما الذى جرى فى سوريا ص٧
(٤) المرجع السابق ص١٦.
(٥) المرجع السابق ص١٧ .
(٦)المرجع السابق ص١٨
(٧) المرجع السابق ص١٥١
(٨)الياس مرقس (ترجمة وتقديم) -الأممية الشيوعية والثورة العربية -دار الحقيقة-بيروت ص ٦٥ يوليو.
(٩) المرجع السابق ص٧٤.
(١٠) الوحدة العربية وموقف الحزب الشيوعى السورى منها. مرجع سابق.
(١١) المرجع السابق
(١٢) محمد حسنين هيكل مرجع سابق
(١٣)المرجع السابق
(١٤) المرجع السابق.
(١٥) المرجع السابق.
(١٦) المرجع السابق.
(١٧) ظهر عبد الصمد -«الوقت» اللبنانية -يوليو ١٩٦٤ ص١١٥.
(١٨) محمد حسنين هيكل مرجع سابق.

العالم

أصوات أفريقية .. ضد النظام العنصرى فى إسرائيل

من المفيد فى هذه الفترة من النضال الفلسطينى ضد الكيان الصهيونى العنصرى أن نعى مختلف الاصوات الوطنية والديمقراطية فى العالم لمحاصرة هذا الكيان بكل اللغات التى ترد على مقولاته المضللة، فهو نظام عنصرى استيطانى وفاشى بالفعل فى الوقت الذى يدعى فيه الديمقراطية، وأنه ضحية التاريخ.

فى هذا الوقت تصبح الاصوات الأفريقية التى عانت من القهر الاستعمارى والعنصرى ونظام الأبارتيد فى جنوب أفريقيا خاصة، ذات قيمة كبيرة للنضال الفلسطينى.

ومنذ عامين زار **نيلسون مانديلا** فلسطين وعاصمة الكيان- الصهيونى، ووقف إلى جانب الشعب الفلسطينى ورفض أن يكون «وسيطا» - كعادته فى قضايا مأساوية أخرى بسبب وضوح الحق الفلسطينى فى التحرر. وقد كشفت صياغة مستخلصة من تصريحاته مؤخرا فى شكل رسالة لنيويورك تايمز عن طبيعة موقف هذا المناضل الذى عانى السجن ٢٧ عاما لرفضه الاستسلام لمقولات نظام الأبارتيد فى جنوب أفريقيا.

وفى الأسبوع الأول من مايو ٢٠٠١ استضافت جنوب أفريقيا اجتماع لجنة فلسطين فى حركة عدم الانحياز دعما لنضال الشعب الفلسطينى.

وفى الأسبوع الأخير من فبراير ٢٠٠١ قرر برلمان جنوب أفريقيا الذى يقوده تحالف حزب المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا ارسال وفد إلى فلسطين و«اسرائيل» لاستطلاع الحقائق و«المعاونة فى البحث عن حل عادل ودائم للصراع الفلسطينى الاسرائيلى» حسب البيان الصادر عن برلمان جنوب أفريقيا.

وإلى جانب ذلك نشرت مصادر الحزب الشيوعى بجنوب افريقيا نص التقرير الذى أعده وفد الحزب إلى فلسطين وإسرائيل بين ١٠-١٧ فبراير ٢٠٠١ والذى كرر عن تجربة الزيارة **أن اسرائيل دولة احتلال وعنف عنصرى (أبارتيد) منذ ٥٢ عاما.**

وسنورد بعد هذه المقدمة نص تقرير وفد



نيلسون مؤيداً

الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا إلى فلسطين، ولكن القارئ لابد أن يعرف أولا :

- أن الحزب الشيوعى فى جنوب أفريقيا حليف رئيسى فى البرلمان والحركة مع المؤتمر الوطنى الافريقى والاتحاد العام لعمال جنوب افريقيا، ويدخلون الانتخابات العامة بقائمة واحدة.

- أن الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا كان يضم فى قيادته أغلبية من اليهود البيض حتى لحظة التحول الديمقراطى عام ١٩٩١، ولكن تحالفه مع حزب المؤتمر الوطنى الافريقى كان يعنى الانتماء الكامل للبيض من أعضائه لحركة النضال السياسى ثم المسلح الافريقية - وليس مجرد التأييد - ضد دولة الأبارتيد فى جنوب أفريقيا، رافضا أية مشاركة فى مؤسساتها تحت أى ادعاء للديمقراطية أو الاصلاح، وكان **«جوسلوفو»** اليهودى الأبيض زعيما للحزب، ومسئولا فى نفس الوقت عن مكتب الكفاح المسلح للتحالف والقائم فى **«مابوتو»** بموزمبيق حين أغتيلت زوجته الدكتورة الكاتبة **«روث فيرست»** من قنبلة كانت موجهة لهما معا أوائل الثمانينات. وأعقب ذلك فى فترة التفاوض مع النظام العنصرى غلبة العناصر الافريقية المناضلة وأشهرهم الشهيد «كريس هانى» سكرتير عام الحزب وأحد أبرز الذين كانوا مرشحين لقيادة حزب المؤتمر نفسه وخلافه «مانديلا» قبل اغتياله عام ١٩٩٢.

وانطلاقا من هذه الخبرة ضد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا (نظام الأبارتيد) يمكننا قراءة بيان الحزب الشيوعى فى جنوب أفريقيا، لأن القول بأن اسرائيل نظام أبارتيد مثل سابقتها جنوب أفريقيا يعنى أن نهاية هذا الكيان محققة على نحو ما حدث فى جنوب أفريقيا، وإن صعب الآن فى هذا الجو العربى الردئ تحديد التنبؤ بشكل هذه النهاية.

ولذا فالخبرة الافريقية هنا من حركات تحرير لها هذا الماضى فى النضال جديرة بكل الاعتبار.

نص التقرير :

بيان الحزب الشيوعى فى جنوب أفريقيا: إسرائيل نظام أبارتيد عنيف

بعث الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا وفدا من خمسة أعضاء إلى فلسطين فى ١٠-١٧ فبراير ٢٠٠١ .وقد يسرت هذه الزيارة تلك العلاقات الطويلة بين الحزب ومنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك مع حزب الشعب الفلسطينى (الحزب الشيوعى الفلسطينى).

وكان هدف الزيارة

*تعزيز العلاقات لثنائية بين الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وحزب الشعب الفلسطينى.

*التعبير عن تضامننا مع شعب فلسطين ونضاله من أجل دولة مستقلة ذات سيادة.

*تقييم الموقف فى فلسطين بناء على زيارتنا الخاصة.

وقد قابل وفد الحزب منظمات وشخصيات مختلفة من فلسطين وإسرائيل بما فى ذلك الرفيق عبد الرحمن (عضو مجلس الوزراء الفلسطينى) ،وأعضاء من المجلس التشريعى الفلسطينى ،وحزب الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة فتح ،والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات العمال.

حلمى شعراوى

ويمثل الموقف الصعب فى فلسطين **أثنين وخمسين عاما من الأبارتيد (الفصل العنصرى) والاحتلال وإرهاب الدولة الإسرائيلية ،والقهر العنيف ،والحصار الاقتصادى الظالم من قبل إسرائيل لفلسطين** ،وقد استمر هذا الموقف قائما.. بل ازداد سوءا فى الأشهر الأربعة الأخيرة ، بمشاركة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، والأكثر مأساوية من ذلك تمثل فى عدم كفاية الاحتجاج الدولى إزاء هذا الموقف بل والصمت الذى يتضاعف بشكل أساسى ، مع مزيد من المسئولية على دولة الأبارتيد الإسرائيلية.

وامعانا فى تأكيد هذا الموقف نشير إلى الوقائع الثابتة التالية لتى تعرفنا عليها خلال زيارتنا.

* **يشير مقتل أكثر من أربعمائة شهيد فلسطينى منذ ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠ أن جميع «قوات الدفاع الإسرائيلية» القوية قد ارتكبت المجازر ضد الفلسطينيين العزل.**

* **إن استمرار إزالة وقصف وتدمير المنازل الفلسطينية واستبدالها الإجبارى بالمستوطنات الإسرائيلية داخل المناطق المحتلة هو نوع من إبادة البشر (الجينوسايد) بل هو نفس نوع الإزالة بالقوة الذى نفذه نظام الأبارتيد فى جنوب أفريقيا.**

*منذ ٢٩ سبتمبر عندما بدأت الانتفاضة الفلسطينية ،**دمرت إسرائيل أكثر من عشرين ألف شجرة فاكهة وأكثر من سبعة آلاف هكتار من الأراضى الزراعية وحدائق المنازل فى الأراضى الفلسطينية.**

***كان هناك بين خمسمائة وسبعمائة طفل فلسطينى تحت سن١٨ سنة، ممن وضعوا فى المعتقلات الإسرائيلية.**

*فرضت إسرائيل قيودا حادة على حركة الأشخاص والبضائع تجاه العالم الخارجى وداخل الأراضى الفلسطينية المحتلة. وتتضمن ذلك أيضا قيوداً على حركة رجال الخدمة الصحية فى حالات الطوارئ .ونتيجة لهذه القيود ،لم يستطع المجلس التشريعى الفلسطينى أن يجتمع طوال الشهور الأربعة. كما أن أكثر من ١٢٥٠٠٠ مائة وخمسة وعشرين ألف عامل فلسطينى ممن كانوا يعملون من قبل فى إسرائيل لم يعودوا قادرين على الذهاب للعمل فى إسرائيل ،وأصبحوا بدون دخل طوال الشهور الأربعة الماضية.

ويتمثل الهدف الرئيسى لهذا الحصار الإسرائيلى لفلسطين فى كسر تصميم الشعب الفلسطينى وإجباره على قبول حل سياسى لا يلتقى مع طموحاته نحو التحرير والاستقلال ،وقد جعل هذا القهر الإسرائيلى المنظم الفلسطينيين أكثر تحديا وإصرارا على النضال من أجل الحرية. **ولذلك فإن الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا يتفهم الانتفاضة الفلسطينية باعتبارها تعبيرا شرعيا لا مفر منه عن تطلعات الشعب الفلسطينى.**

الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا:
• إسرائيل دولة احتلال وعنف عنصرى «أبارتيد»
• الانتفاضة تعبير شرعى -لا مفر منه- عن تطلعات الشعب الفلسطينى

وفى نفس الوقت فإن العدوان الإسرائيلى لايعنى السلام والأمن لإسرائيل،ففى نهاية الأمر فإن تحرير فلسطين لامفر منه عاجلا وليس الفلسطينى.

وسيصبح على الإسرائيليين أن يسلموا بمطالب الشعب الفلسطينى.

وبالإضافة إلى نقص الغضب الدولى الواضح فإن **التغطية الإعلامية الدولية منحازة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .ومن سوء الحظ أن هذه التغطية الظالمة لأحداث فلسطين قد اخترقت أغلب وسائل الإعلام فى جنوب أفريقيا.**

وقد شعر الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا -تعنت إسرائيل حينما تعرض وفد الحزب بما فيه من أعضاء للبرلمان للإهانة والمعاملة غير العادلة من قبل الأمن الإسرائيلى فى مطار بن جوريون الدولى بتل أبيب .وندعو حكومة جنوب أفريقيا أن تحقق فى هذا الحادث وأن **تتخذ الإجراء المناسب ضد إسرائيل.**

ماذا بعد:

إن هدف الشعب الفلسطينى هو تطبيق قرارات الأمم المتحدة حول إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وإقامة دولة فلسطين المستقلة ،وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين للعودة إلى منازلهم فى إسرائيل . ويطالب الشعب الفلسطينى أيضا بالتحقيق الدولى فى العدوان الإسرائيلى وتوفير قوة حماية دولية ، وإنهاء دور الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط وحيد فى عملية التفاوض الإسرائيلية الفلسطينية ، بديلة لأجهزة الأمم المتحدة الدولية .والحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا يؤيد هذه الأهداف الشرعية ،واستئناف مفاوضات ذات معنى بين إسرائيل وفلسطين من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وإلى جانب ذلك سيقوم الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا بالآتى:

* عرض ما شهدناه على وزيرة الخارجية الرفيقة دلامينى زوما، وعلى حلفائنا (المؤتمر الوطنى الأفريقى والاتحاد العام للعمال) والحركة الديمقراطية على إتساعها والرأى العام حول الموقف فى فلسطين

* الدعوة إلى حوار مفتوح مع الجاليه اليهودية فى جنوب أفريقيا لمناقشة الدور الذى تستطيع أن تلعبه هذه الجالية فى الحل السلمى لمشكلة فلسطين.

***إقامة تضامن ملموس بين جنوب أفريقيا وفلسطين خلال الاجتماعات العامة وتبادل البرامج وإقامة منظمات التضامن.**

* الالتحاق بالحملات الدولية لكشف العدوان الإسرائيلى.

ويدعوا الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا الإعلام فى جنوب أفريقيا وخاصة هيئة الاذاعة لكشف العدوان الإسرائيلى والمناقشة المفتوحة للمصالح والمطالب الشرعية من أجل فلسطين حرة.

وأخيرا يستنكر الحزب الشيوعى بقوة الهجوم الأمريكى والبريطانى الأخير على بغداد (العراق) ،ونحن نشك بقوة أن لهذا الهجوم صلة قوية بالعراق بقدر ما هوأكثر من ذلك لتغطية الجيش الإسرائيلى الذى بدأ برامج مشتركة مع الجيش الأمريكى ،وشد الانتباه بعيدا عن العدوان الإسرائيلى على الفلسطينيين.

العالم

مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي استراتيجية الهيمنة على العالم

نبيل زكي

بوش



توجهات الجناح اليميني المحافظ المتطرف للحزب الجمهوري الأمريكي توضح أنه بدأ الشروع الفعلي في ممارسة سياسة الهيمنة الأمريكية المنفردة والمطلقة على العالم وتفرد القطب الواحد على الصعيد العسكري.

وظهرت ملامح السياسة الأمريكية المتشددة الجديدة، التي أعادت أجواء الحرب الباردة بكل ثقلها الكئيب، مع دخول **جورج بوش الابن.. البيت الأبيض.**

ومواقف إدارة بوش تجاه روسيا والصين وإيران والعراق وفلسطين وكوريا الشمالية.. تؤكد أن كل مظاهر الحرب الباردة تخيم من جديد على العالم.

وموضوع «**الدرع الصاروخي**» ، أو «منظومة حائط الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ» يلقى الضوء على مفهوم أمريكي جديد للأمن الدولي -يحل محل المفهوم الذي كان سائداً في الحرب الباردة السابقة.

الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن سياسة الردع النووي التي نشأت في أوج الحرب الباردة السابقة لم تعد متلائمة مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. **ولما كانت واشنطن تريد أن «تقود العالم نحو مستقبل أكثر أمناً» عندما يتعلق الأمر بالسلاح النووي ..فانها تقوم بمراجعة شاملة للعلاقات مع موسكو ،وتعيد النظر في هذه العلاقات «المعقدة والمتشابكة» ،على حد تعبير ماري آلن كونتريمان»** ،الناطقة باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي».

«الخشونة» المطلوبة

الادارة الأمريكية تسعى إلى حرمان روسيا من فرصة أن تكون دولة كبرى لها مصالحها وسياستها الكونية.

وقد صعق مايكل شتاينر، كبير مستشاري المستشار الألماني ، أثناء زيارته لواشنطن بعد تنصيب بوش رئيسا ، عندما استمع إلى رئيسة مجلس الأن القومي الأمريكي **جوندوليزا رايس**،وهي تقول له:«**يجب أن تدرك أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها الحصول على نتائج من الروس هي أن تكون خشناً معهم»**

ولما كان النظام القائم في روسيا الآن..هو نظام رأسمالي يعتمد على النهب المنظم للشعب الروسي على يد عصابات المافيا ووكلاء الشركات الأجنبية.

ولما كان النظام القائم في روسيا الآن يسير في فلك الولايات المتحدة.. فإنه لايوجد مبرر واحد لقطع الطريق على الروس سوى الخشية من احتمال صعود القوى اليسارية والقومية في روسيا وتأثيرها على مجرى السياسة الدولية. ومن ثم ، فإن **الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو القضاء على أي إمكانية تساعد روسيا على النهوض في المستقبل المنظور، وتصفية أي مقومات اقتصادية أو عسكرية يمكن أن تسمح بهذا النهوض ولو في المستقبل البعيد.**

وترى نفس القاعدة على الصين التي تخشى الولايات المتحدة ،خشية الموت من نمو قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية وتزايد الاحتمالات التي ترشحها لكي تكون قوة عظمى تشغل مكانة استثنائية في هذا القرن.

قوة كابحة

من هنا تمارس الولايات المتحدة دور القوة الكابحة التي تبذل أقصى ما تستطيع لمنع ولادة أي منافس لها.

وبالتالي فإن السياسة الأمريكية تستهدف تحويل روسيا إلى **قوة مهمشة وفي الوقت نفسه فإن الصين -من وجهة النظر الأمريكية -تحتاج إلى تحجيم.**

ومن أولى الخطوات الأمريكية لتحقيق هذا الهدف: الاعلان عن الرغبة في التخلي عن الالتزام بشروط معاهدة الدفاع ضد الصواريخ البالستية (ABMDT) الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢ حتى يتسع لها المجال لتنفيذ مشروعها الشهير (الدرع الصاروخي).

وكان هذا المشروع قد طرح لأول مرة في عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري اليميني المتطرف الأسبق **رونالد ريجان** ، وأثار في ذلك الوقت الكثير من الاعتراضات في داخل وخارج الولايات المتحدة ..بسبب التكاليف الباهظة التي تصل إلى أرقام فلكية من ناحية، والمخاطر الدولية الناجمة عن سباق جنوني للتسلح في حالة تنفيذ ذلك المشروع.

تحذير مسبق

وعندما تجددت فكرة المشروع في عهد الرئيس الأمريكي السابق **كلينتون ،كتب أكثر من أربعين خبيراً أمريكياً في شئون الصين إلى البيت الأبيض- يحذرونه من اتخاذ قرار باقامة نظام دفاعي مضاد للصواريخ قد تكون له عواقب وخيمة على علاقات الولايات المتحدة والصين ويقوض الأمن القومي الأمريكي.** وقال الخبراء الأمريكيون ، في رسالتهم ، إن إقامة مثل هذه المنظومة الصاروخية قد يدفع الصين إلى الاسراع بوتيرة برامج التسلح النووي ،لأنها سوف تشعر عندئذ بان ترسانتها معرضة للتهديد.

وبالفعل ، تمت تنحية المشروع جانباً

■ مواقف إدارة بوش تجاه روسيا والصين والعراق وإيران وفلسطين وكوريا .. أعادت أجواء الحرب الباردة إلى العالم!

■ هل تتخلى روسيا عن معاهدة «ستارت ٢٠٠٠» الخاصة بخفض الأسلحة الاستراتيجية فى حالة تنفيذ أمريكا لبرنامجها الخطير؟!

لبعض الوقت فى عهد إدارة **جورج بوش** الأب ، التى جاءت فى أعقاب إدارة **ريجان** نظراً لما تحقق من انفراج دولى ولتفكك الاتحاد السوفيتى وسقوط المعسكر الاشتراكى وحل حلف وارسو .كما وضع المشروع على الرف فى عهد إدارة **كلينتون** (الديمقراطية) .بعد أن رفض كلينتون الأمر للإدارة الأمريكية التالية.

عسكرة الفضاء

والأمر الغريب الذى يكشف طبيعة النظام الأمريكى ونواياه أنه بعد أن تلاشى الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى وحلف وارسو ، واقيمت أنظمة موالية للولايات المتحدة فى تلك البلدان، وبعد الاعلان عن انتهاء الحرب الباردة .. طرح مشروع« الدرع الصاروخى »مجدداً .وبقوة ، خلال حملة **جورج بوش** الابن فى انتخابات الرئاسة الأمريكية، بوصفه قضية أساسية فى «السياسة الدفاعية» فى حالة فوزه .وقد أطلق على هذا المشروع الذى كان يعرف تهكماً باسم«**حرب النجوم**» تسمية جديدة ذات طابع استراتيجى قوى وهى:« النظام الدفاعى القومى ضد الصواريخ».

وبدلا من فتح صفحة جديدة فى تاريخ البشرية يتوقف فيها سباق التسلح ، ويتقرر فيها التخلص من مخزون الأسلحة النووية مع تحريم انتاج هذه الأسلحة..

وبدلاً من حل حلف الأطلنطى (وهو تنظيم عسكرى من نتاج الحرب الباردة) ..ومواصلة إبرام اتفاقيات للحد من الأسلحة التقليدية ..يحدث الآن النقيض تماماً.

وإذا كان ثمة مبرر للحرب الباردة السابقة هو وجود دولة عظمى مناوئة للولايات المتحدة ومعسكر اشتراكى كبير تقف على رأسه تلك الدولة العظمى المناوئة .. وسياسة مواجهة مع المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

فإن ذلك كله لم يعد له وجود.

وإذا كان ثمة مبرر لسباق تسلح فى الماضى ، فإنه لم يعد هناك مبرر فى الوقت الحالى.

ولم تتم عسكرة الفضاء فى ظل سياسة المعسكرات والتوتر وكافة الحرب.

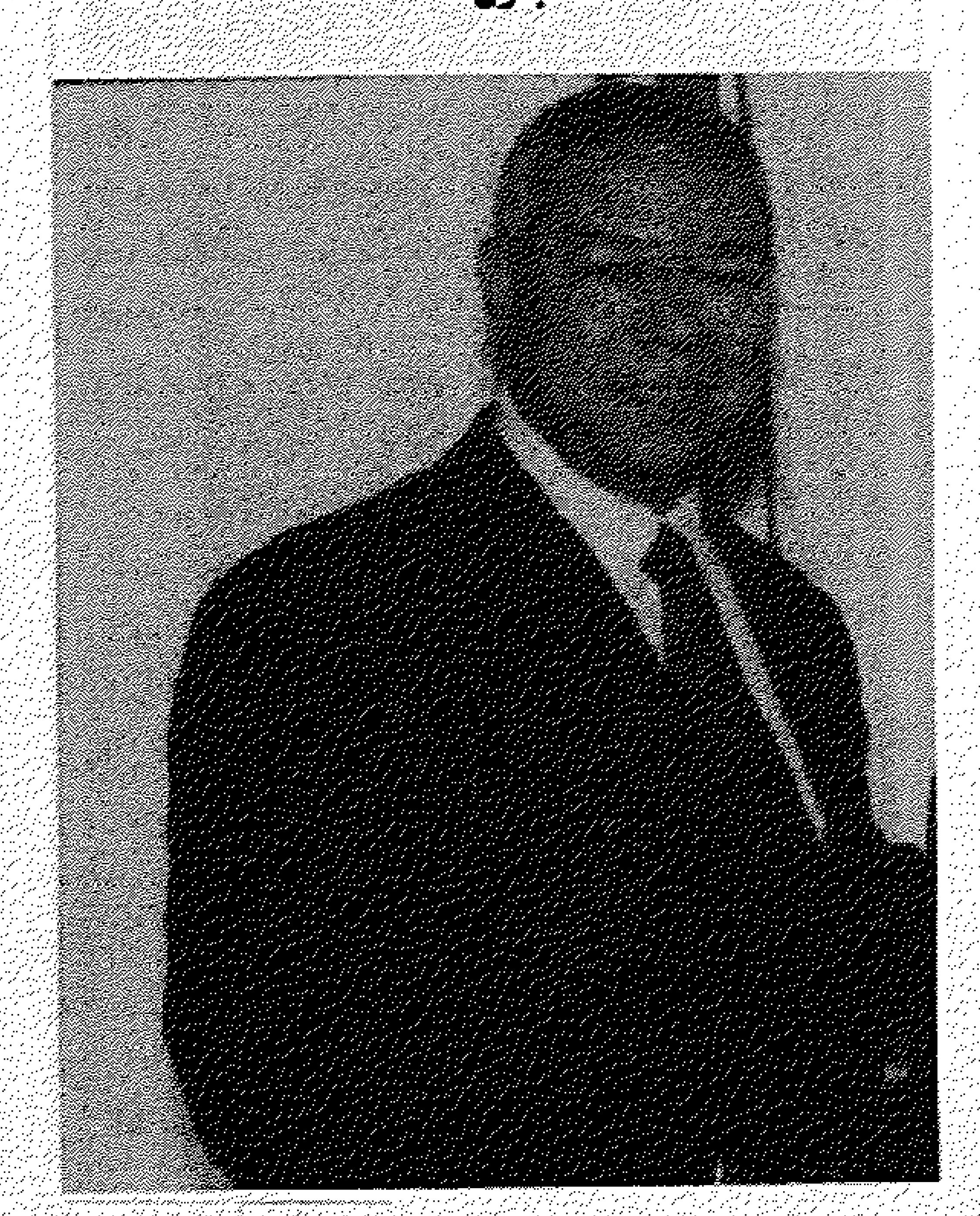
الآن يوضع مشروع جهنمى لعسكرة الفضاء .. يفتح الطريق لسباق تسلح جديد .

الدول «المارقة»

وحيث إنه لم يعد هناك أعداء للولايات المتحدة ، الأمر الذى يمكن أن يقدم تبريراً لمشروعات ومنظومات التسلح الجديدة، فقد كان لابد من اختلاق أعداء وهميين تطلق عليهم الولايات المتحدة اسم«الدول المارقة»أو «الدول المنبوذة» أو «الدول الخارجة على القانون» أو الدول«غير المسئولة» وهى: **كوريا الشمالية** وإيران والعراق وكوبا!

ورغم أن هذه الدول محاصرة وتخضع بدرجة أو بأخرى لعقوبات اقتصادية ..فإن **الولايات المتحدة ترى فى وجود هذه الدول تهديداً لأمنها وسلامتها ! بل إن الولايات المتحدة ترى أن الجماعات الارهابية ، التى تطاردها معظم دول العالم وتضيق الخناق على أفرادها ونشاطها ،تشكل أيضا تهديداً للأمن القومى الأمريكى**(رغم أن العمليات الارهابية داخل الولايات المتحدة تصدر من جماعات أمريكية يمينية عنصرية متطرفة).

باول



وتدعى الولايات المتحدة أن مشروع الدرع الصاروخى سوف يحمى الأراضى الأمريكية من الصواريخ بعيدة المدى لهذه الدول «المارقة».

ويعرف أى خبير متواضع فى الشئون الاستراتيجية أن هذه الدول أعجز من أن تتوفر لها التكنولوجيا العسكرية المتطورة التى تتطلب إمكانات إطلاق صواريخ نووية بعيدة المدى على الأراضى الأمريكية.

ولذلك فإن **منظومة الدرع الصاروخى موجهة فى الأساس إلى كل من روسيا والصين.**

ولعب دوراً فى إحياء هذه المنظومة :الطبيعة العسكرية للإدارة الأمريكية:

(نائب الرئيس **ديك تشينى** كان وزيراً للدفاع.

(وزير الخارجية **كولين باول** كان رئيسا لهيئة أركان القوات المسلحة.

كلاهما قاد حرب الخليج الثانية واستعرض العضلات العسكرية الجديدة للولايات المتحدة.

ولذلك تجاهلت الإدارة الأمريكية أن معاهدة (أى.بى .إم) هى حجر الزاوية فى التوازن الاستراتيجى العالمى، وأنه فى الأمور المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجى ،يجب التصرف بطريقة لا تلحق ضرراً بالأمن الدولى أو بأمن الآخرين وتكون على حسابهم.

رسالة تحذير

ولذلك أيضا استهلت إدارة **بوش** الابن عملها بضرب العراق والمبادرة بطرد **مائة دبلوماسى روسى دفعة واحدة** ،والتخلى عن بروتوكول كيوتوالخاص بمكافحة ارتفاع حرارة الأرض وابرام صفقة مبيعات أسلحة مهمة إلى تايوان تشمل غواصات ومدمرات والتحذير من تدخل عسكرى أمريكى «لحماية تايوان من أى اعتداء» (!) والامتناع الأمريكى عن انقاذ مركبة الفضاء الروسية «مير» التى لم

تكن تحتاج إلا لدعم مالى الدعم المالى لا تستطيع روسيا بمفردها أن تتحمله وتجميد المساعدات الأمريكية المخصصة لموسكو لتفكيك ترسانتها النووية ، وممارسة سياسة استفزازية تجاه الصين بارسال طائرات تجسس اليكترونية إلى المياه الصينية ، ودعم حرب الإبادة التى يشنها رئيس الوزراء الإسرائيلى **لشارون** ضد الشعب الفلسطينى والتطاول على قرارات القمة العربية .**ويجئ مشروع الدرع الصاروخى فى هذا الإطار ..ليؤدى إلى خلخلة ما كان يعرف بتوازن الرعب النووى.**

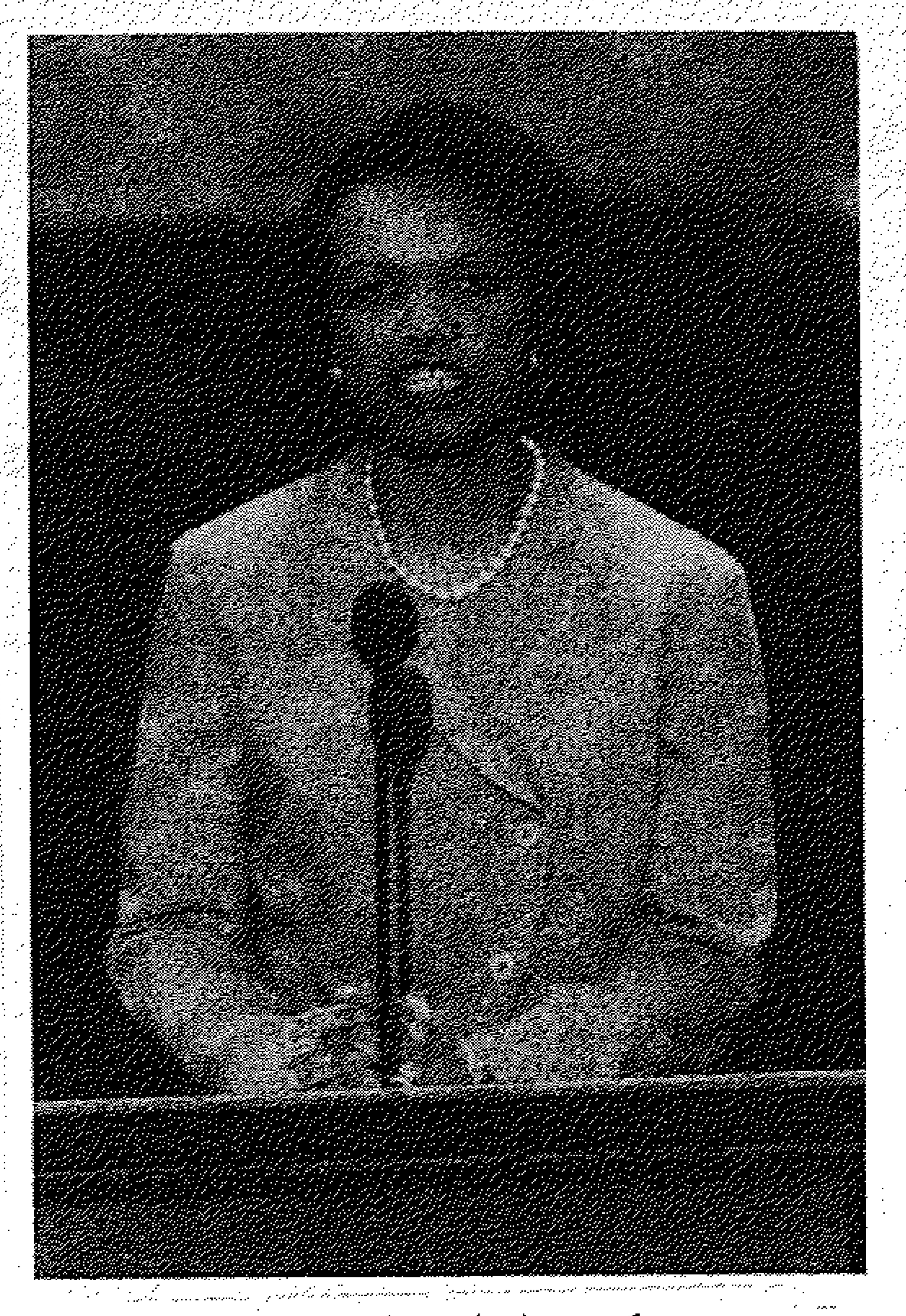
رسالة التحذير الأمريكية واضحة إلى كل من روسيا والصين من محاولة التطلع إلى دور دولة عظمى .فالولايات المتحدة تؤكد على سياسة «تعليب» روسيا ،وخاصة بعد أن وجدت موسكو نفسها مضطرة إلى الانضواء تحت راية العلم الأمريكى فى ميدان كانت هى الرائدة فيه(الفضاء) **كما تسعى الولايات المتحدة إلى القضاء على قدرة الصواريخ والأسلحة النووية الصينية على الوصول إلى أهدافها** . وكان **جورج بوش** الابن قد بدأ التصعيد ضد الصين ، قبل حادث الطائرة ، عبر انتقاداته اللاذعة بسبب ما أسماه بدعمها للعراق .كذلك تخشى روسيا من أن تؤدى المنظومة الصاروخية الأمريكية الجديدة إلى إضعاف فعالية أنظمتها الصاروخية ،وبالتالى تقليل فعالية الردع.

اتجاه معاكس

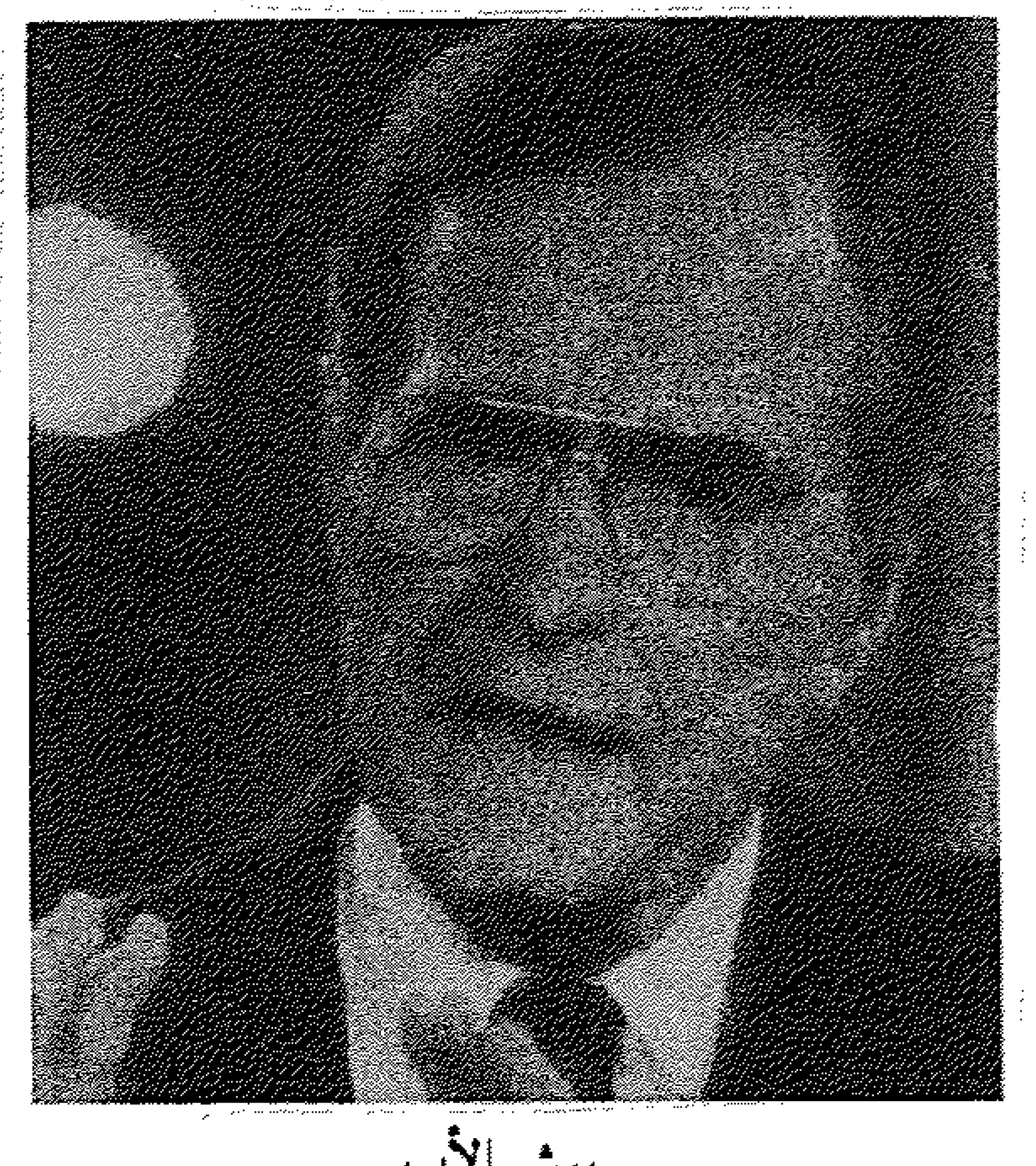
وهكذا ..بدلا من أن يتجه العالم إلى ضبط أنظمة الحد من التسلح ومراقبة هذا التسلح .. يجرى إضعاف هذه الأنظمة عن طريق لتخلى عن الالتزامات والاتفاقيات السابقة(وهذا ما يعترف به **جوشكافيشر** وزير الخارجية الألمانى.

وكانت الولايات المتحدة وروسيا قد اتفقتا (بموجب معاهدة ستارت ٢٠٠٠) على خفض ترسانتيهما النووية من ما يزيد على **ستة آلاف صاروخ عابر للقارات يحمل رؤوسا نووية ،إلى ما بين ثلاثة آلاف وثلاثة آلاف وخمسمائة صاروخ.** ويزعم وزير الدفاع الأمريكى **دونالد رامسفيلد** إن«**مبادرة الدفاع الصاروخية**»لاتتعارض مع معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية النووية الموقعة عام١٩٧٢ ، والتى تعتبر حجر زاوية فى مسألة السيطرة على التسلح .وفى نفس الوقت يصرح **رامسفيلد** نفسه بأن هذه المعاهدة قد وضعت منذ وقت طويل جدا ،كما أن الاتحاد السوفيتى -وهو الطرف الموقع عليها مع الولايات المتحدة- لم يعد موجوداً!.

والمعروف أن منظومة الدرع الصاروخى



كوند وليزا رايس



بوش الأب



مصممة بنشر صواريخ اعتراضية يتم توجيهها بواسطة نظام متطور للانذار المبكر فى الاسكا يعمل من خلال الأقمار الصناعية والرادار وأجهزة الكمبيوتر لاسقاط الصواريخ بعيدة المدى المهاجمة قبل بلوغها أهدافها فى الولايات المتحدة.

شيطان على الأرض

والرجل الذى صمم مشروع «**حرب النجوم**» هو« **ادوارد تيلر** » ،الذى يصفه **ديفيد شوكمان** مراسل(بى .بى .سى) بقوله: **إذا كان ثمة شيطان يمشى على الأرض ،فإنه سيكون تيلر لحماً ودماً** ،وهو مهاجر مجرى عجوز يجسد بالفعل ذلك العالم المجنون فى فيلم الدكتور «**سترينج لاف**» المهووس بالرغبة فى الفناء ، والذى وضع خططاً جنونية للحرب النووية.

إنه يرى أن الصواريخ الاعتراضية وأشعة الليزر هى الكفيلة بجعل أمريكا فى مأمن .

وهناك فى أعالى جبال نيومكسيكو فى معامل «لوس الاموس» ، التى ولدت فيها القنبلة الذرية الأمريكية ، توجد قاعات شاسعة معبأة بأشعة الليزر وكوابل يبلغ طولها أميالا عدة، وضجيج تكنولوجيا متطورة ..للإعداد لما يسمى الآن «**ابن حرب النجوم**».

غير أن أخطر ما يجرى فى تلك البقعة وفى دوائر صنع القرار فى واشنطن هو ذلك الحديث الذى يدور حول التهديد ،وعن «الخارج» الذى« يضمر الشر لأمريكا» ،وعن «الغرباء المجهولين الذين يخططون لتدمير الولايات المتحدة»..!!

ويجرى انفاق مليارات الدولارات للإعداد لكيفية التصدى لهذه الهراجس تحت ضغوط شديدة من واشنطن!

قضية عقائدية

ويعتبر اليمين المتطرف الأمريكى أن الدرع الواقية من الصواريخ تدخل فى نطاق «الحرب الوطنية» .وتسمى إحدى جماعات الضغط فى واشنطن نفسها ب« الحدود العالية» ، وتقرن مشروع الدرع الصاروخى بنظام حماية برارى الغرب الأمريكى من الهنود الحمر فى الماضى!!.

يقول رئيس تحرير مجلة يمينية أمريكية **لديفيد شوكمان إن«مشروع الدرع الصاروخى يعد بالنسبة لنا قضية عقائدية)!.**

ويعلق المراسل على ذلك بقوله: «شعرت حينها كما لو كنت أعود إلى أيام محاكم التفتيش فى أسبانيا فى القرون الوسطى ،والتهمة الموجهة لى هى: أننى لا أوافق بحماس على مشروع الدرع الصاروخى »!!

(ولذلك فإن جورج بوش حين أعلن عن

مشروعه الصاروخي ، كان ثمة ما يكاد يشبه سباقا دينيا لما تفوه به.

تحطيم التوازن

ولم تعد فكرة الحفاظ على الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة -التي كانت رائجة في أواخر القرن الماضي -تشغل أذهان الزعماء الأمريكيين رغم عدم ترحيب فرنسا والسويد وألمانيا وكندا بمشروع الدرع الصاروخي وتشككها في جدواه وخوفها من عواقبه ..واحتمالات تهديده للسلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين .**وقد أعرب الكثيرون من حلفاء أمريكا في أوروبا عن مخاوفهم من أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة «أمريكا .. أولا » وتهمل أفكار حتى أعضاء حلف الأطلنطي.**

وهناك اجماع بين الخبراء والساسة والمعلقين ،المتحررين من السيطرة الأمريكية ، على أن المشروع الأمريكي سوف يحطم نظام التوازن الاستراتيجي في العالم، ويفتح الباب واسعاً أمام سباق تسلح جديد

وليس من المستبعد أن تذهب روسيا إلى حد التخلي عن معاهدة ستارت ٢٠٠٠ التي تنص على خفض الأسلحة الاستراتيجية في حالة خروج واشنطن على معاهدة (أي. بي . إم) .وقد حذر الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** ..إدارة بوش من أن بنود معاهدة(ABMDT) لعام ١٩٧٢ تجيز لبلاده التحرر من الالتزام ببنود اتفاقيات أساسية أخرى كثيرة تتعلق بضبط التسلح ، إذا ما تخلت الولايات المتحدة عن تلك المعاهدة ،وخاصة أن ما يسمى بـ النظام الدفاعي القومي الأمريكي ضد الصواريخ يشكل خرقاً فاضحاً للمعاهدة المذكورة.

وبرى بوتين أن نشر منظومة الدرع الصاروخي سيحدث ضرراً- لا يمكن إصلاحه -بهيكل العلاقات الدولية.

تعزيز الهيمنة

يتساءل «**إيفو دالدر**» ،خبير الشئون الدولية في معهد بروكنجز ..«**هل هناك شك في أن الصين ستري في موقف بوش تهديداً لمصالحها ؟ وهل ستقبل روسيا فكرة أن واشنطن هي التي يحق لها أن تقرر كيفية تحقيق السلام العالمي؟.(وثمة اجماع أيضا لدى المراقبين المحايدين على أن نظام الدرع الصاروخي هو مجرد أداة لتعزيز الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية على العالم واستخدام هذه الهيمنة لفرض السياسة الأمريكية بالقوة.**

ويجئ طرح مشروع« **ابن حرب النجوم**» في وقت يتصاعد فيه الاستياء من السياسة الأمريكية ليس في العالم العربي فقط ، وليس في مجموعة دول عدم الانحياز فحسب ، وإنما في الأغلبية العظمى من دول العالم.. بما في ذلك الدول الغربية والصديقة لواشنطن والمرتبطة معها تاريخيا بتحالفات عسكرية واقتصادية.

وهناك سلسلة من المقالات ظهرت مؤخراً في الصحف الأوربية تتحدث عن« **العجرفة الأمريكية**».

الأمريكي القبيح

ويؤكد **بيتربريستون** ، رئيس التحرير السابق لصحيفة «**الجارديان**» البريطانية ، أن الولايات المتحدة «ليست دولة محبوبة» وأنه هو نفسه يخشى من أن يكون جورج **بوش الابن** ،ومجموعة مستشاريه من حوله ، مؤمنين -عن حق- بان طريقتهم من خلال الهيمنة على العالم هي الأفضل .فإذا كان الأمر كذلك ،فإن هذه هي عودة «الأمريكي القبيح»: غير أن الولايات المتحدة ليست مجرد«**مشاكس غبي.. وثري يعبث بالمال**» ،وإنما يعتبر الأمريكيون أنفسهم - باعتراف الكاتب الصحفي البريطاني بريستون- «**السادة الجدد لعالم متعولم**» .وتلتقي دوافع الهيمنة المطلقة على العالم مع مصالح شركات الأسلحة الأمريكية الكبرى التي تلهث وراء عقود جديدة لبيع الأسلحة للإدارة الأمريكية.

والمؤكد أن **منظومة جديدة لدرع صاروخي في البر والبحر والجو والفضاء سوف تتيح فرصة الحصول على أرباح فاحشة لمنتجي الأسلحة** .وهذا ما يفسر مواقف قطاعات معينة داخل الولايات المتحدة تجاه المشروع الصاروخي. (وإذا كانت مجلة« **ديرشبيجل الألمانية** تتحدث الآن عن« **الأمريكي البشع» وصحيفة** « سودويتش تسايتونج »الألمانية أيضا تكتب سبع مقالات في نفس الاتجاه والصحف الفرنسية والمسئولون الفرنسيون يتحدثون عن الغطرسة الأمريكية وسوء استخدام الولايات المتحدة لمركزها القوي والمبالغة في الاعتداد بالنفس، وإذا كان القلق يتزايد في الغرب من تنامي « **نشوة القوة في عقول المسئولين عن تخطيط السياسة الأمريكية ..فإننا نستطيع أن نتصور حجم الخطر الذي يهدد السلام والأمن في العالم.**

راعي بقر أهوج

وقد يفسر لنا ذلك ما حدث في **لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة**ومجلس مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة أيضا. فقد تلقت الولايات المتحدة صفعتين في هذين المحفلين بطردها منهما كرد فعل لسياساتها التي تعبر عن عقلية «**راعي البقر المندفع والأهوج والطائش الذي يحتقر ..حتى أقرب الناس إليه.**

غير أن الشكوك التي ساورت المحققين التابعين للكونجرس الأمريكي تجاه احتمالات نجاح نظام الدرع الصاروخي ما زالت قائمة.

وما زالت أصداء التقرير ، الذي وضعه جهاز التحقيقات في مكتب التدقيق المحاسبي العام بالكونجرس الأمريكي، تتردد في آذان الكثيرين داخل الولايات المتحدة.

(فقد توصل هذا التقرير ،بعد دراسة نتائج أبحاث وزارة الدفاع الأمريكية ،والوكالات الحكومية في واشنطن وأجهزة المخابرات إلى أوجه قصور في اختيار جميع مكونات النظام الصاروخي الجديد مما يشكك في كفاءة هذا النظام في حالة تعرض أمريكا لهجوم ما . وأشار التقرير إلى فداحة التكاليف الاجمالية والشهرية لهذا النظام.

ضد البشرية

والرأي السائد في دوائر أمريكية معينة هو أن **منظومة الدرع الصاروخي لن تحقق الأمن للولايات المتحدة، بل على العكس ستدفع دولاً أخرى إلى الرد على هذه المنظومة بأساليب وطرق وأشكال يمكن أن تعرض سلامة الولايات المتحدة للخطر**، علاوة على أن التكاليف الخيالية لهذه المنظومة ستكون على حساب وسائل دفاعية أخرى .. وبطبيعة الحال على حساب كل البرامج الاجتماعية في البلاد ، وسيدفع مشروع الدرع الصاروخي الدول الأخرى التي أصبحت «**منافسا استراتيجيا**» إلى تحسين وتطوير أنظمة التسليح لديها وابتكار أساليب للرد على المنظومة الصاروخية الأمريكية .غير أن ذلك كله سيكون على حساب مشروعات التنمية وتحسين أحوال الشعوب الطامحة إلى حياة أفضل على سطح هذا الكوكب ،وعلى حساب كل البرامج الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى المعيشة في كافة المجتمعات.

وبدلا من أن يلتزم العالم -بمناسبة يوم ٨ مايو ،وهو يوم الاحتفالات بانتهاء الحرب العالمية الثانية -بوقف سباق التسلح وتحريم كل أسلحة الدمار الشامل.. وتحريم الحروب .. تجد الولايات المتحدة تنتهج سياسة معاكسة لمصالح كل الشعوب بما في ذلك الشعب الأمريكي.

فلسطين..
خطوط داكنة فى ظلال الانهيار والمؤامرة

رسالة موسكو

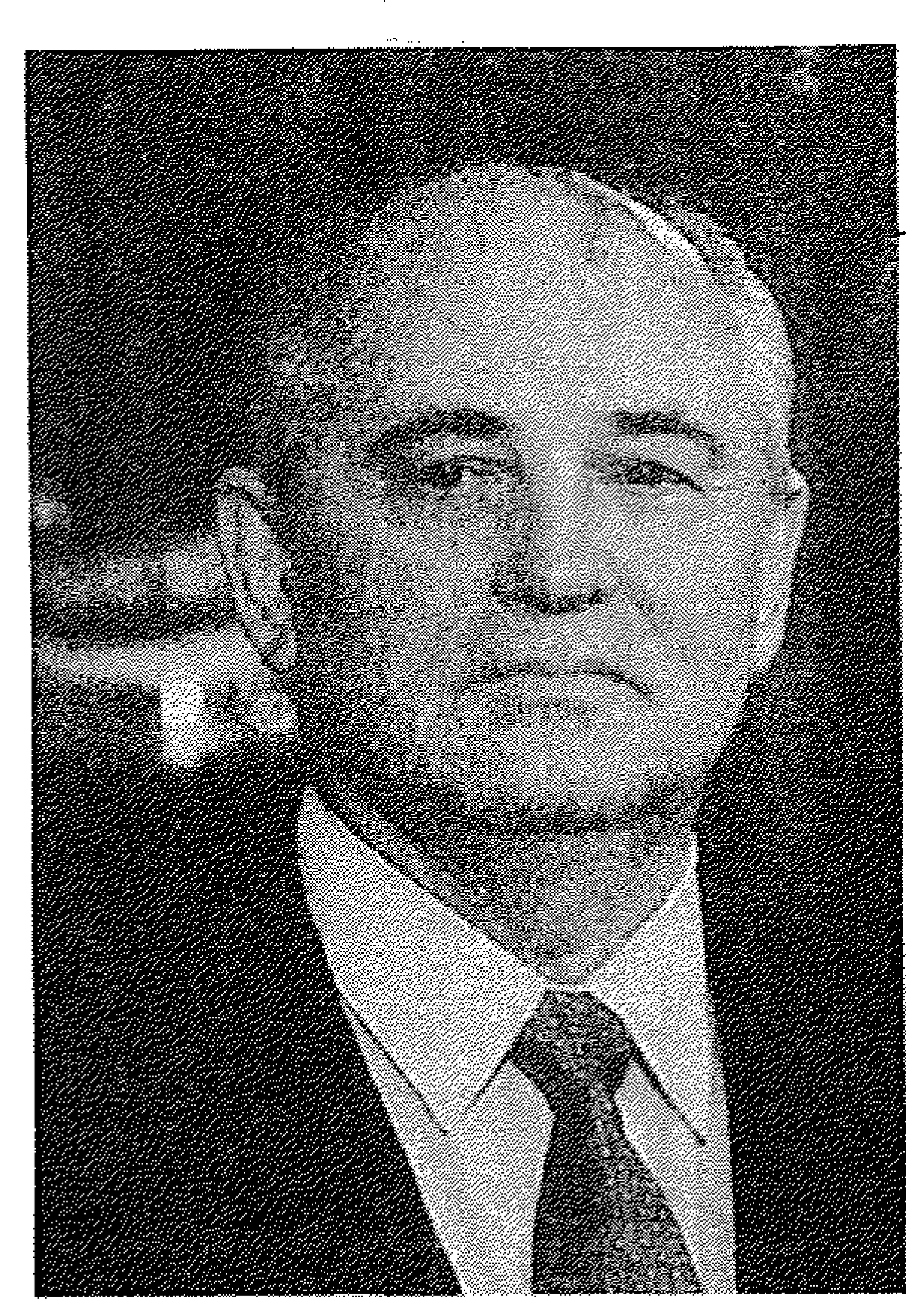
منى الخميسى

من يسير الآن فى شوارع دولة أوربية - أى دولة ويلتقط صورة خارجية للحياة بالعين المجردة ، بعيدا عن السياسة وبعيدا عن المبادئ والمواقف .وبعيدا حتى عن تفكير العقل التلقائى ، يشتم رائحة عفنة تزكم الأنوف وتخنق الأرواح من هواء أفسدته أقبح مؤامرة عرفها التاريخ البشرى :**الصهيونية انطلقت تجول وتصول فى العالم الشباب يرتدون الزى اليهودي باعتباره آخر موضة، ويضع الرجال فوق أنوفهم نظارات مستدير نافشين شعورهم فى محاولة يائسة لاكتساب سمات يهودية لعل الرزق يفتح أبوابه أمامهم ،والفتيات يجدن** خصلاتهن ويصبغن رؤوسهن بالأسود .وملامح الوجوه فى يافطات الميادين وإعلانات التلفزيون يهودية، وأسماء الشوارع وأبطال الأعمال الفنية والأدبية تم انتقاؤها من الألقاب اليهودية.. وإذا **نجحت فى الافلات من كل ذلك ودخلت محلا أو مقهى لتلتقط أنفاسك** ، تنهال عليك التلميحات ، أو حتى التصريحات بأسئلة مباشرة حول ماهية الديانة التى تعتنقها!! على هذا النحو تلونت صورة الحياة« الخارجية » -بعيدا عن السياسة- بظلال تلك المؤامرة ، إلى أن انقلبت حتى المفردات العابرة والتفاصيل الدقيقة خيوطا فى عباءة الصهيونية!.

ولم أنقل ذلك للقارئ بأى دافع عنصرى أو دينى متطرف على الإطلاق .إنما لأنه أمر لم يعرفه تاريخ أى شكل من أشكال الاستعمار أو الحركات العنصرية من قبل على امتداد عمر الإنسانية ، ولأن تلك قضية لا تنسلخ بحال عن سياق مسيرة الصراع العربى-الإسرائيلى ، بل إنها تصب مباشرة فى طاحونة هذا الصراع، وأخيرا **لأن «المؤامرات الكبرى» حينما تبلغ من الحبكة حدا تصبح معه مثل الماء يتسرب من بين أصابعك دون أن تشعر به أو تتمكن من امساكه ، تكون قد بلغت درجة خطيرة جداً، لابد معها من كشفها وفضحها** -وليكلفك الأمر بعد ذلك حتى حياتك- طالما أن صمت القبور أطبق على الضمائر وختم على الأفواه.

لكننى لم أكتب هذه المقالة من أى دولة أوربية ، إنما من **روسيا تحديدا** ، التى انهار اتحادها السوفيتى منذ عشرة أعوام فقط والتى لعبت فى وقت من الأوقات دورا مهماً فى سير وتعثر قضيتنا المصيرية :**فلسطين** .فى هذا السياق لم تكن الرؤية السوفيتية - ثم الروسية- للقضية الفلسطينية إلا موقفا ذاتيا من رفض أو قبول المؤامرة .وانطوى هذا الموقف فى العديد من اللحظات التاريخية على عوامل الدفاع عن النفس ، أو الاستسلام. **أي أن موقف الكرملين من قضية الشرق الأوسط كان دوما تعبيرا صادقا عن حقيقة موقفه من مخططات الصهيونية العالمية فى**

جورباتشوف



مجملها والتى استهدفت الاتحاد السوفيتى أيضا ، وربما الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية بالدرجة الأولى ، رغم أن ما يجرى الآن فى فلسطين المحتلة والجولان ومزارع شبعا اللبنانية هو الجزء الأكثر بطشا وسفكا للدماء فى المخططات الصهيونية باعتباره استعمارا استيطانيا قديما فى ظروف دولية جديدة اختفت فيها أشكال تلك المستعمرات.

وكان فى روسيا منذ البداية معسكران: **اللوبى الصهيونى حليف إسرائيل ،والموقف الروسى المؤيد للحقوق العربية بقدر ما أتاحته المواجهة الداخلية بين هذين المعسكرين للحركة والتأييد .وسجلت صفقة الأسلحة(الروسية) التشيكية لمصر عام ١٩٥٩ أول بادرة مهمة فى القفز برؤية موسكو لـ« الصهيونية» من دائرة الصراع العربى - الإسرائيلى إلى الساحة الدولية باعتبار الصراع ليس عربيا - إسرائيليا وحسب، بل صراع دولى يدور بين قطبى العالم الرأسمالى والاشتراكى** .كما مثلت صفقة الأسلحة لمصر أول انتصار جلى لأنصار الموقف الروسى على اللوبى الصهيونى من نزاع الشرق الأوسط. وفيما بعد أكدت صفقات الأسلحة الأخرى المباشرة بين الاتحاد السوفيتى وعدد من بلداننا العربية هذا التوجه ، الذى عززته موسكو بإقامة علاقاتها مع العراق وسورية ومصر ،رغم أن تلك الأنظمة لم تكن حليفة للاتحاد السوفيتى ايديولوجيا وفكريا .**لأن الكرملين أدرك فى هذه المرحلة تحديدا ضرورة تشييد علاقاته الخارجية استراتيجيا وتكتيكيا ، والدفع بدول العالم الثالث إلى طريق التحرر ، ثم -ربما- إلى الاشتراكية ، لتصبح فى مراحل لاحقة إما حلفاء أو مناطق نفوذ وركائز له**. وفى نفس الفترة التى قام فيها الاتحاد السوفيتى بتلك النقلة، صدر البيان الروسى- الأمريكى الشهير عام١٩٧٧ الذى نص لأول مرة على

حقوق الفلسطينيين لا كلاجئين ،إنما كشعب .

وهكذا تقدمت القضية الفلسطينية خطوة ، خطاها الموقف الروسي حيال تناوله للصهيونية.

وبصعود **جورباتشوف** إلى قمة السلطة جرت تحولات البيرسترويكا المعروفة التي أفرزت العديد من الأفكار وأهمها تلك التي طرحها **جورباتشوف** أثناء زيارته للهند عام ١٩٨٦ (أي بعد تسلمه السلطة بعام واحد ولهذا التاريخ أهميته كما سنرى لاحقا) ومفادها: «**انتهاء (إنهاء) الصراع الطبقي**» .وقدم **جورباتشوف** بدلا منها فكرة «**العالم المتكامل**». ولكي تدرك ماهية «عالم **جورباتشوف** المتكامل» لابد أولا من التطرق إلى مفهوم «**الحكومة العالمية**»التي من المفترض أن تترأس هذا العالم المتكامل .وكان التوصل إليها هدفا من أهدافه منذ البداية ،وما زال **جورباتشوف** يدعو إليها حتى يومنا هذا.

أعلن **جورباتشوف** عن فكرة «العالم المتكامل» كما أسلفنا سنة ١٩٨٦ رسميا .وفي عام ١٩٩٢ بعد عزله وانهيار الاتحاد السوفيتي بعام واحد أسس **جورباتشوف** صندوقا يحمل إسمه في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية .وتشير أقلام (دون الاستناد إلى أية مصادر) إلى أن ما يسمى بـ(**مجلس العلاقات الدولية**) هو الذي قرر وخطط لتأسيس صندوق جورباتشوف في احدى جلساته .ومجلس العلاقات الدولية هو أحد التنظيمات العالمية السرية المنبثقة عن التنظيمات الماسونية في بدايات السبعينيات من القرن العشرين .

وفي عام ١٩٩٤ وبمبادرة من مجلس العلاقات الدولية تقرر إعادة تشكيل صندوق جورباتشوف وافتتاح فرع له في الولايات المتحدة الأمريكية وتغيير اسمه من **صندوق جورباتشوف إلى«المؤتمر العالمي»** ، الذي يذكرنا باسم «المؤتمر اليهودي العالمي» . وبطبيعة الحال فإن مؤتمر **جورباتشوف** العالمي ومجلس العلاقات الدولية على صلات مباشرة وعلاقات وطيدة ببعضهما البعض . ويضع المؤتمر العالمي نصب عينيه عدة أهداف في مقدمتها :**الدعوة إلى إقامة (الحضارة العالمية الجديدة) ،وبسط نظام (التكامل العالمي) وتشييد (عالم دون حروب) لكن مع الاحتفاظ بحلف الناتو لضبط الأمن والاستقرار العالميين!!.** وتطبيق **(سياسة عالمية متكاملة)** ترمي إلى تنازل الدول عن سيادتها السياسية والثقافية والإعلامية لصالح(السياسة العالمية المتكاملة)!!.

وإذا طبقنا أهداف مؤتمر **جورباتشوف** العالمي على مخططات النظام العالمي الجديد نجدها تتطابق تماما .**وباختصار فإن جورباتشوف يدعو إلى ترسيخ النظام العالمي الجديد بكل أبعاده** .ذلك النظام الذي افتتح



يلتسين بين جنرالاته

بلداننا العربية بحرب الخليج ليدك شعب العراق بصواريخ كل بلدان الناتو ويرابط بعد ذلك بقواته وترسانته في الخليج. ولا يكتفي **جورباتشوف بمجرد الدعوة للنظام العالمي الجديد بل ويشارك في تطويره وتركيز قيادة العالم في يدي «الحكومة العالمية»** وتسليم سلطات تلك الحكومة إلى رموز وسادة النظام العالمي الجديد: الصهاينة . رغم أن وثائق مؤتمر جورباتشوف لم يذكر ذلك بالنص الحرفي الذي أوردناه هنا.

كان من الطبيعي في ظل ميول جورباتشوف تلك(والتي ظهرت كما رأينا منذ عام ١٩٨٦) أن ينتكس الموقف الروسي من قضية الشرق الأوسط ، ويزدهر دور اللوبي الصهيوني .ولابد هنا من التأكيد على حدوث هذه التطورات في تلك المرحلة المبكرة من حكم جورباتشوف ،لأن البعض يعتقد أنها ثمرة انهيار الاتحاد السوفيتي . ثم بدأ الترويج تدريجيا لأفكار مثل **أن الاتحاد السوفيتي لم يجن من الصداقة مع الدول العربية سوى الخسائر** .رغم أن موسكو حصلت مقابل الدعم السوفيتي على قواعد مهمة في الجزائر وسورية وليبيا والصومال ،وكانت تحصل على ثمن مبيعات الأسلحة من دول مثل العراق وليبيا والجزائر بالعملة الصعبة ،ومن مصر على بضائع كالقطن والعطور وأصناف من الدواء بأسعار رمزية قياسا بالأسعار العالمية وقتذاك ،فضلا عن مناطق النفوذ والمراكز الاستراتيجية التي لعبت دورها في الحد من تحركات واشنطن أثناء الحرب الباردة .**وخطت روسيا صوب الانهيار وفي هذه المرحلة بالذات تراجعت مكانتها إلى الراعي الثاني لعملية السلام ، وهو تعبير دبلوماسي مهذب عن عزل روسيا تماما عن مسيرة التفاوض أو حتى المشاركة الشكلية في الصراع العربي-الإسرائيلي** .وبعد الانهيار تقوضت العملية السلمية وأسفرت عما نشاهده الآن في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبينما امتد احتضار روما إلى أربعة قرون، ويستمر انهيار الامبراطورية العثمانية إلى يومنا هذا في احداث البلقان،اختفى الاتحاد السوفيتي ،وكان من زاوية ما أيضا امبراطورية ، بجرة قلم لم تسبقها سوى سبع ساعات من الدردشة والمحادثات حول مائدة تحمل أشهى أنواع الطعام وأفخر أصناف الفودكا في بيلوفيجسك دارت بين **يلتسين (روسيا) وكرافتشوك (أوكرانيا) وشوشكوفيتش بيلوروسيا)**. ولم يكن الانهيار على النحو الذي تم به ممكنا الا بمساندة قوى داخلية لتدخلات خارجية .**ومع سقوط الاتحاد السوفيتي هوت القضية الفسطينية بدورها في محنة النظام العالمي الجديد أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة**.وبينما كانت المخططات الصهيونية تحاصر الوطن العربي ، التف حول روسيا حزام من بؤر التوتر يمتد من البلقان إلى طاجيكستان مرورا بالقفقاس .

في هذا السياق فقط يمكن فهم جوهر الحرب الشيشانية ، والدور الذي تؤديه في هذه الاستراتيجية الرامية إلى إبقاء روسيا في حالة من الضعف الدائم كي لا تقوم لها قائمة مرة أخرى وتستعيد قوتها.وأيضا محاولة الدفع بموسكو إلى مواجهة مع العالم الإسلامي -بسبب حرب الشيشان -تعرقل قيام أية تحالفات محتملة في المستقبل بين روسيا والعالم الإسلامي ، باعتبارهما العدوين «المدخرين» لدى واشنطن والعواصم الغربية .لاسيما وأن الطرفين يبذلان جهودا ملموسة للتصدي لقيام عالم أحادي القطب تهيمن عليه أمريكا .**ولذلك تحديدا تكتسب العلاقات العربية- الروسية أهمية استراتيجية بعيدة المدى ، بصرف النظر عن كل ما طرأ عليها من تغيرات في السنوات الأخيرة.**

لأول مرة فى الصحافة الألمانية:

«دير شبيجل» تشن هجوما عنيفا على الرئيس الأمريكى

رسالة ألمانيا

ترجمة: نبيل يعقوب

فى عددها الأخير (١٧-٢٣ أبريل) خصصت أهم أسبوعية سياسية ألمانية (٥ ملايين قارئ) موضوع الغلاف الرئيسى لتقييم حكم الرئيس بوش بمناسبة مرور ١٠٠ يوم على تسلمه الرئاسة. ويحمل الغلاف صورة كاو بوى يطلق النار ويرتدى العلم الأمريكى كحذاء، ويقف فوق الكرة الأرضية. وعلى الغلاف «الشريف الصغير - الابن جورج بوش ضد بقية العالم».

وتقدم اليسار هنا ترجمة مع اختصارات طفيفة لموضوع ميشائيلا شيسل الذى لخص ملف الشبيجل المطبوع فى إصدار «شبيجل - أون لاين».

«عندما خاطب **جورج بوش** شعبه يوم ١٣ ديسمبر بعد أكثر انتخابات للرئاسة الأمريكية اثارة للخلاف، أراد تهدئة خواطر الأمة المنقسمة بوعد كبير، سواء انتخبتمونى أم لم تنتخبونى سأبذل كل جهدى للدفاع عن مصالحكم ومن أجل كسب احترامكم».

وبعد ٣ أشهر فى مقعد الرئاسة لم يحقق **بوش** وعده إلا لجزء من بلده: لاحتكارات الاقتصاد القديم. ومن أول يوم أخذ **بوش** يقدم خدمات تفضيلية لا مثيل لها للذين حملوه إلى المكتب البيضاوى بمحافظ نقودهم المفتوحة.

وهكذا سمح لصناعات النفط أن تحفر الآبار فى منطقة طبيعية محمية فى آلاسكا، وفتح بوش الغابات المملوكة للدولة أمام شركات الأخشاب، وأهدى منتجى السلاح برنامجا عملاقا لانتاج الصواريخ وتم رفع النسبة المسموح بها من الزرنيخ فى الماء، وألغى قانوناً لحماية مكان العمل، وأغلق الدرج على مبادرة لتقليل ثانى أكسيد الكربون المبثوق. وعلقت «**نيويورك تايمز**» **كاتبة** «إن مهمة عائلة بوش هى تمشية الشغل».

منفذ رغبات الصناعة

حتى الأمريكيين أصابهم الدوار إزاء السرعة التى انكشف فيها أقوى رجل فى العالم كألعوبة فى يد الاقتصاد. وبعد استفتاء قامت به جريدة «**واشنطن بوست**» فى بداية أبريل يعتقد ٦١ بالمائة من الأمريكيين أن بوش يعمل لحماية مصالح الصناعة أكثر من خدمته للمواطن المتوسط. ويتفق هذا الانطباع مع رأى المحافظين فقد احتفلت مؤسسة هيريتيج المعروفة باتجاهها اليمينى مهللة بفريق بوش واصفة إياه بأنه «**ريجانى أكثر من ريجان**».

وقال الاستراتيجى القيادى **جروفر نوكويست** «فى هذه الادارة لا يوجد (هم) و(نحن).. إنهم نحن. ونحن هم».

ويتابع العالم هذه العودة للوراء بقلق. ولاتوجد فرصة للأصوات العاملة فى الوزارة مثل وزير الخارجية **كولين باول** (وهو محافظ للغاية) أمام الصقور المتمرسة فى القتال والملتفة حول نائب الرئيس **ديك شينى ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد**.

إن حكومة بوش قد ألبت بسرعة قياسية العالم عليها بسبب حركات القوة العظمى والغرور الفظ. وظهر الوجه الأمريكى البشع فى البداية فى ضرب بغداد بالقنابل ثم فى كلمات الاحتقار الموجهة لروسيا، ثم فى طرد الجواسيس.

وأودعت فى الثلاجة هواية كلينتون بإدارة حوارات سلام مع الفلسطينيين والايرلنديين.

ولتبرير توقف الازدهار الاقتصادى أخرج الساحر **بوش** الحرب الباردة من قبعته. وهكذا لم تعد دول الكتلة الشرقية السابقة «شركاء استراتيجيين» بل وفورا «منافسون» أو «معتدون» كامنون.

وستحصل تايوان على السلاح سواء أرادت بكين أم ل ترد. هذا ما قاله **بوش** لنائب الرئيس الصينى كيان كيش.

وفى فضيحة طائرة التجسس الأمريكية التى اضطرت للهبوط فى الصين قاد بوش أمريكا فى خط متعرج تراوح بين الغطرسة وعدم كفاءة الهاوى سائرا على حافة الأزمة.. فى البداية كان وقحاً، ثم تراجع، ثم عاد للوقاحة بعد إطلاق الطاقم.

جورج بوش:

• ألعوبة فى يد الاقتصاد.

• ممثل مصالح شركات النفط وصناعة السلاح.

• متغطرس.. ألب الأمريكيين والحلفاء ضده.



والآن تصلبت كافة الجبهات وفى (أمريكا ذاتها) .اتحاد النقابات دعا« للحرب» بالاقدام ,واتحادات حماية البيئة تقف خلف المتاريس ,وكذلك النساء اللاتى يساورهن الخوف بسبب وزير العدل **جون آشكروفت** المحافظ حتى العظم الذى يعارض حق الإجهاض.

الديمقراطيون يقاومون

بدأ الديمقراطيون التعبئة متأخرين ..ولكن رغم أغلبية الجمهوريين فى مجلس النواب وحالة التعادل فى مجلس الشيوخ نجحوا فى نسف المشروعين الرئيسيين لبوش .فقد قلصوا حزمة تخفيض الضرائب من ١٫٦ إلى ١٫٢ ألف مليار, ونتفوا ريش الاصلاح التعليمى الكبير.

ومن المؤكد أن بوش بحسية كلينتون . إذ يترك أقوى رجل فى العالم مكتبه فى تمام السادسة مساء ويذهب للراحة.

عندما كانت القنابل تتساقط على بغداد كان فى رحلة ..وعندما استقبل طاقم طائرة التجسس بالطبل والمزمار على أرض بلاد الله الخاصة كان الرئيس يفتش فى مزرعته فى تكساس على بيض عيد الفصح.

وتكتب ميشائيلا شيل عما تتناقله وسائل الإعلام الأمريكية عن هفوات وأخطاء بوش وفقد معلوماته العامة التى أصبحت موضوعا لبرامج التسلية الليلية فى التلفزيون.

ولكن أمريكيين كثيرين نسوا الضحك والمقاومة تتسع. وإلى جانب النقابات وحماة البيئة واليسار السياسى بدأت قوى محافظة أيضا التعبئة ضد سياسات بوش التى لا تقيم اعتباراً لشئ».

حتى الثرى الأمريكى جورج سوروس عارض فى إعلانات تشغل صفحات كاملة فى الصحف بتخفيضات الضرائب «غير المؤدية» التى يريد بوش تنفيذها.

وتقاوم الكنائس خطط بوش بتحويل وظائف الدولة الاجتماعية إليها.

يعتقد المراقبون أن الوقت لن يطول حتى تبدأ الطليعة الاقتصادية والسياسية الأكثر نفوذاً فى الساحل الغربى والشرقى المقاومة ضد سلوك الكاوبوى الذى تنتهجه الحكومة.

وهناك انتخابات مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٢ حيث تستبدل مقاعد ٢٠ من الجمهوريين و١٣ من الديمقراطيين وعندها سيعاد خلط الأوراق من جديد.



الوحوش التى نتعولم تحت قيادتها (٣)

مذابح أمريكا اللاتينية

سمير حنا صادق

ليس لأى منا فى منطقتنا أى عذر فى إدعاء عدم وضوح الحقائق العارية لعينيه ، فرغم ضباب الإعلام الأمريكى وسيطرته ، فنحن نملك محكا للكشف عن الحقيقة فيما نراه حولنا : نسمع عن **حقوق الإنسان المهضومة** فى الدولة التى ارتقت بالإنسان الذى سحقته حروب الأفيون اللاإنسانية المجرمة ، وحولته إلى إنسان فخور بنفسه ، سعيد بحياته ، ولا نسمع عنها فى الدولة التى تسحق أقليتها العربية والتى تستعمر مابقى من أرض حولها وتطرد أهلها وتقتل أطفالها وتنبش قبورها وتخلع أشجارها.

نسمع عن" الديمقراطية" ونرى بأعيننا حكاما جزارين لصوصاً فاسدين تساعدهم أمريكا على السيطرة على شعوبهم بل وتتآمر معهم وتخدعهم وتعطيهم الضوء الأخضر للعدوان ثم تعاقب شعوبهم. نسمع عن هجوم على **نظرية المؤامرة** ونرى بأعيننا المؤامرة تلو المؤامرة على مقدرات شعوبنا من وكالة المخابرات المركزية وعملائها.

ومانراه يمتد إلى جميع أنحاء العالم . فأعلام الديمقراطية فى نظر هذا الإعلام الفاسد هم **سوهارتو وموبوتو وبينوشيه** من الجزارين اللصوص ، أما أعلام الدكتاتورية فهم **سوكارنو ولومومبا والليندى وعبد الناصر وكاسترو وسيكوتورى وهوشى منه وماوتسى تونج.**

ولعل أخطر مايملكه هذا الوحش من أسلحة هو جهازه الإعلامى الكثير الضجيج ، بداية من الCNN إلى أفلام السينما والفيديو التى تروج للأكاذيب وتشجع العنف الإجرامى والفردية والأنانية . وبلغ من وقاحتها أن تعترف على الملأ بفجورها وإجرامها فى معاملة المدنيين وقتلهم فى فيتنام ، بل وقد انزلقت ال CNN فى العام الماضى على يد مذيعها المنضل الأسود **برنارد شو** إلى إذاعة تفاصيل عملية مخابراتية لرش الأسرى الأمريكيين بالغازات السامة لقتلهم ومنعهم من الاعتراف بما ارتكبوه من جرائم حرب ، وإن كانت ال CNN قد اضطرت إلى سحب القصة بعد ذلك ومحاولة إنكارها.

يقول **ناعوم تشومسكى** فى كتابه الجميل **"حقيقة مايريده العم سام *":**

" أظن أن هناك مبررات قانونية قوية لمحاكمة كل رئيس أمريكى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فقد كانوا جميعا إما مجرمين صراحة أو متورطين فى جرائم حرب".

ويستمر **تشومسكى** فى وصف مايحدث فى أمريكا اللاتينية فيقول:

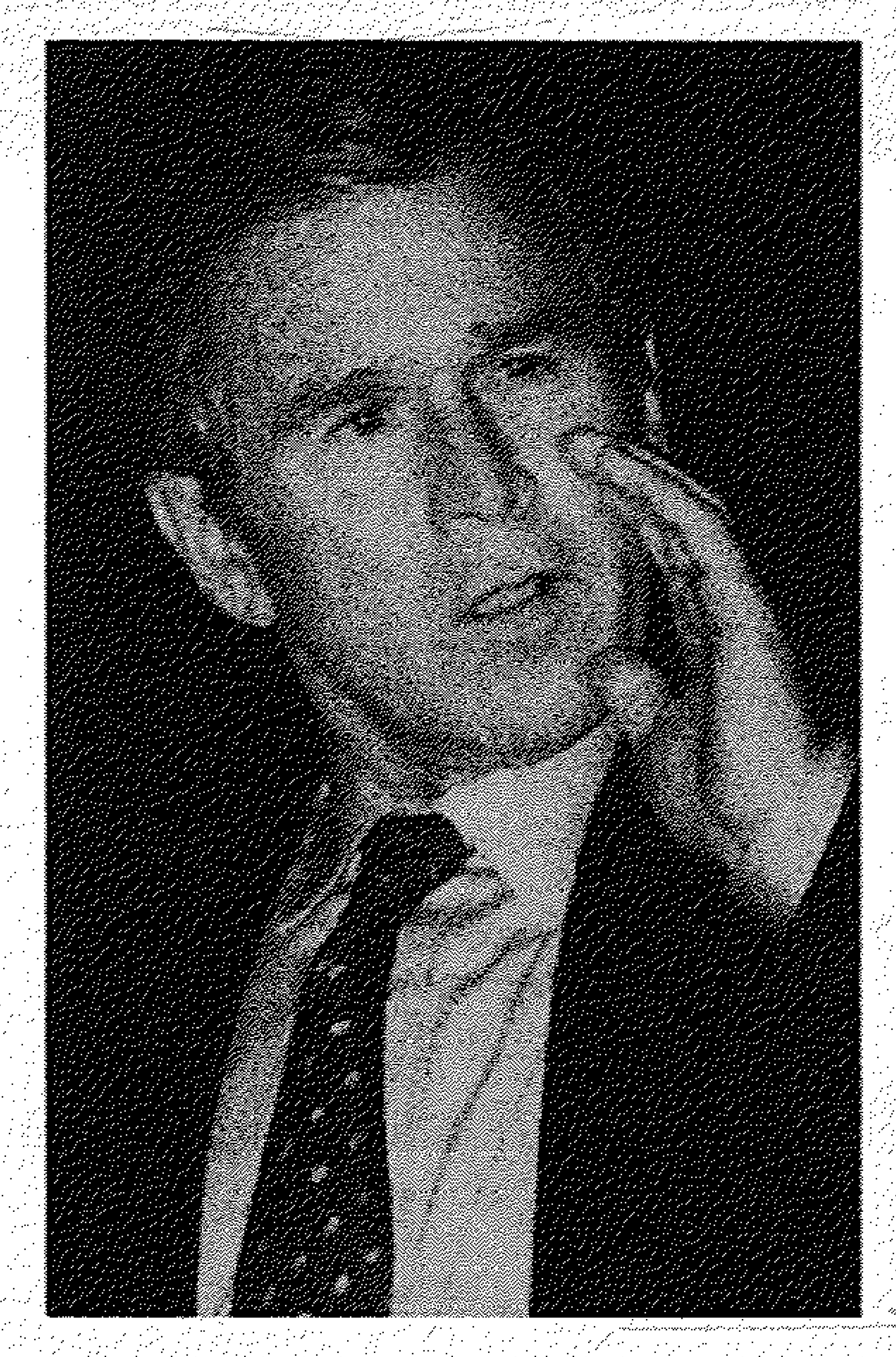
" يمر أسلوب تعامل وكالة المخابرات المركزية مع دول أمريكا اللاتينية فى مراحل محددة : **فهى تتآمر أولا** لتدبير انقلاب عسكرى دامى ، ثم **يتسبب العسكريون بعد استيلائهم على الحكم (ووفقا لنصائح الأخصائيين الأمريكان) فى كارثة اقتصادية** ، فتسلم الأمور إلى مدنيين ، وتنتهى الحاجة إلى العسكريين ، وتنتقل السيطرة إلى سلطات مثل صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى وغيرها من المنظمات التى تطلب مقابل قروضها إعادة هيكلة الاقتصاد والحد من الخدمات المجانية ومن دعم الأسعار ، وتضع القوة فى أيدى الأثرياء وتنشئ مجتمعا يتكون من طابقين: **طابق الأثرياء السوبر - ومعهم بعض المهنيين الذين يخدمونهم - وطابق الشعب الفقير التعس.**

ولعل ماحدث فى **البرازيل** يعبر تماما عن هذا ، فرغم وفرة الموارد الطبيعية التى كان يمكنها أن تجعل البرازيل أجمل وأثرى بلاد العالم ، ورغم نموها الصناعى ، فانها ، بفضل انقلاب ١٩٦٤ ، وبفضل ماأطلق عليه اسم **" المعجزة الاقتصادية"** التى تلته - **مع ماصاحبها من تشريد وقتل لأطفال الشوارع - قد أصبحت تتمرغ فى مستوى معيشة مساو لمستوى معيشة الأثيوبيين ، ونسبة وفيات الأطفال فى البرازيل أعلى من النسبة فى سرى لانكا.**

أما فى **السلفادور**، فالصورة أبشع : فعلى مدى سنين طويلة كان التعذيب والقتل سياسة الحكام الذين نصبتهم الحكومة الأمريكية . وفى فبراير ١٩٨٠ أرسل رئيس الأساقفة رسالة إلى **كارتر** يرجوه فيها إيقاف المعونة العسكرية للجيش ، وبعد أسابيع قليلة قتل الرجل أثناء ممارسته للقداس . وفى ٧ مارس من نفس السنة **وضعت السلفادور تحت الحصار العسكرى** وبدأت الحملة ضد جماهير الشعب بتأييد وتمويل وتدريب بل وبمساهمة من الولايات المتحدة.

كانت المعركة الأولى فى **ريو سامبول** Rio Sampul حيث **ذبح فى يوم واحد لايقل عن ٦٠٠ شخص : تم تقطيع الأطفال إلى أجزاء صغيرة وعذبت النساء ثم أغرقت ،**

بوش.. الابن



وفى أواخر العام ارتفع عدد القتلى إلى حوالى ١٠٫٠٠٠ شخص ثم وصل إلى ١٣٫٠٠٠ شخص مع بداية حكم ريجان.

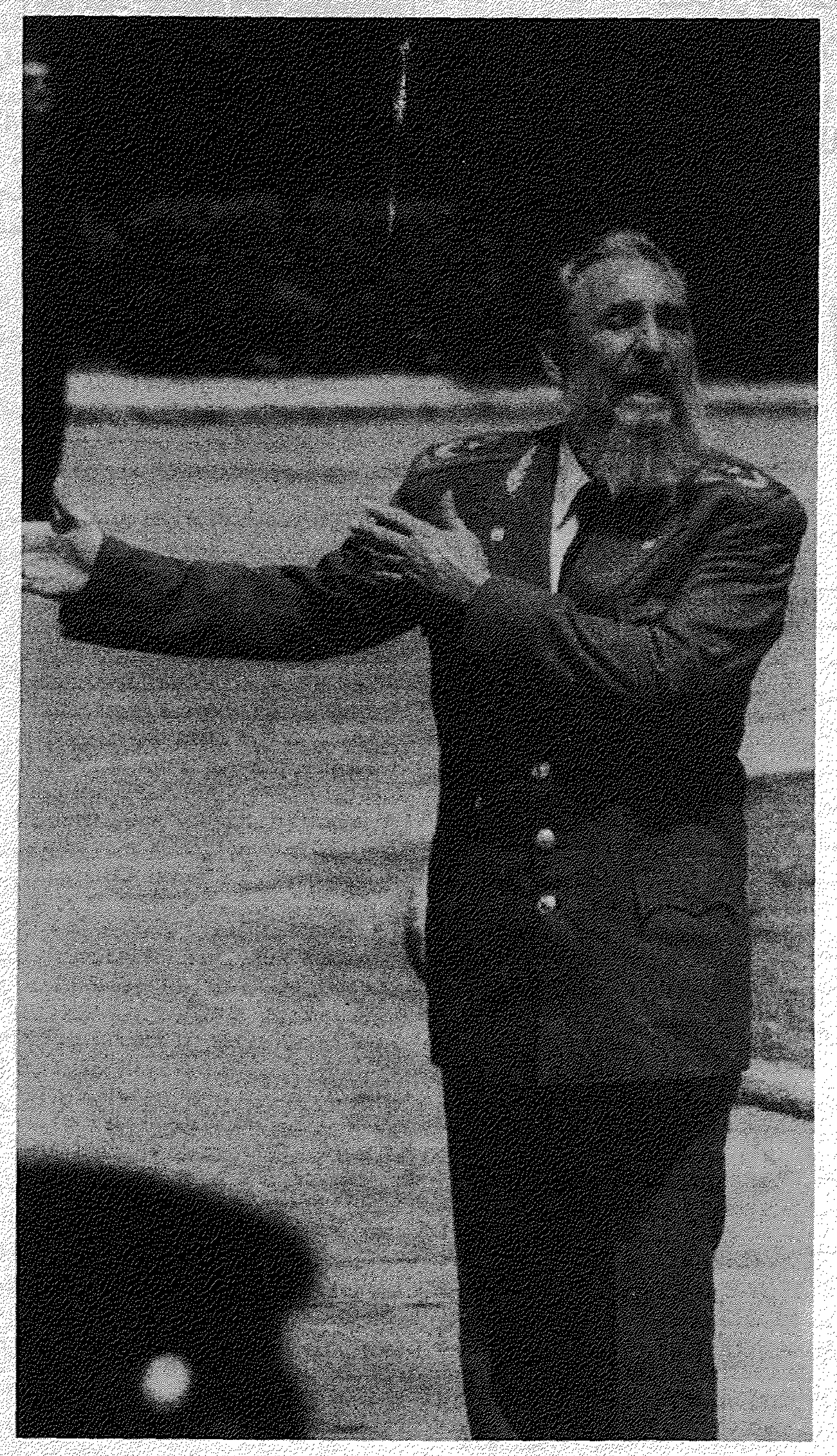
تم فى عام ١٩٨٩ قتل الجيش ٦ رهبان جيزويت ومعهم طاهيتهم وابنتها . قتل هؤلاء بواسطة قوة من الجيش تدعى أورطة اتلاكتل ATLACTL Battalion وهى المجموعة التى تم تدريبها وتزويدها بالسلاح فى الولايات المتحدة . وتم تدريب هذه القوات بطرق طريفة : فهم يدربون على قتل كلاب بتمزيق رقابهم بالأسنان وبكى رؤوسهم . واشترك فى أعمال هذه القوة مدربون من الولايات المتحدة.

وقد وصف دانييل سانتياجو، وهو قس كاثوليكى يعمل فى السلفادور ، فى مجلة جيزويتية تسمى أمريكا America، إحدى هذه العمليات بقوله " ان إحدى الفلاحات عادت إلى منزلها لتجد أطفالها الثلاثة وأمها وأختها جالسين إلى مائدة الطعام وقد وضعت رؤوسهم المقطوعة بين أيديهم . وعندما فشل القتلة فى تثبيت رأس الابن الطفل بين يديه اضطروا لاستعمال المسامير ، وللزيادة فى بشاعة الصورة وضعت قوات الجيش إناء مملوءاً بالدماء فى وسط المائدة".

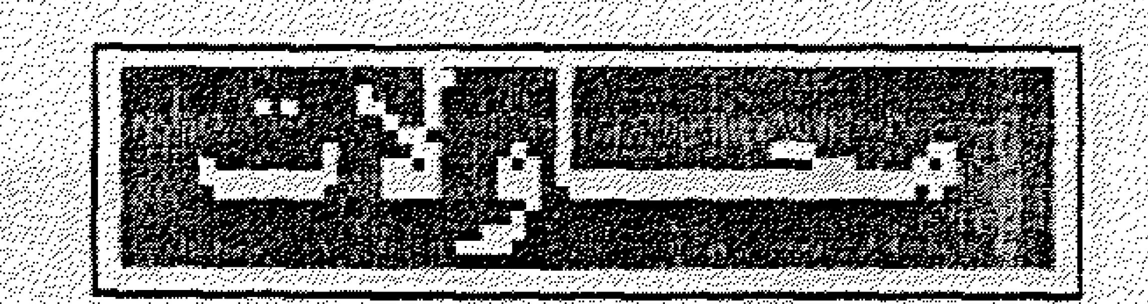
هذا بعض ماحدثنا عنه تشومسكى ، أهم عالم لغويات فى العالم الحديث ، فى كتابه وسنعود إليه لاغتراف المزيد.ثم يحاضروننا عن" حقوق الإنسان" و" الشفافية" و" الديمقراطية "و" الحرية".

إجرام وكذب يجب أن يدفعنا إلى التحالف مع كل من يعاديه - خصوصا من شعب الولايات المتحدة نفسها - فى محاولة للتخلص من تلك العصابة المجرمة التى سببت الكثير من الشقاء للعالم.

* What Uncle Sam Really Wants: Noam Chomsky
Odonian Press, Berkeley, California.
Seventh Printing, July 1995.



فيديل كاسترو .. واحد من القادة الوطنيين .. أمثال سوكارنو ولومومبا والليندى وعبد الناصر وسيكوتورى وهوشى منه .. أدانتهم الولايات المتحدة .



سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.
نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته. فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.
د. رفعت السعيد

الفساد فى الزمن الفرعونى

د. رفعت السعيد

كان «**حابى**» [نهر النيل] يأتى كل عام حاملاً معه كل خير، دافعاً كل شر، وكان الفرعون له المجد منعته الآلهة بالصحة لملايين السنين يأمر بأن تدون ضمن المراسيم الرسمية التى تعد كى تدفن معه عند وفاته «**انا الذى منحت الحياة للأرض كلها وسكانها رجالا ونساءً. وانتشلت الناس من وهدة الفقر، ووهبتهم نسمة الحياة وحميتهم من الأقوياء الذين كانوا يضطهدونهم**.. أنا قد منحت الخيرات للآلهة وللناس جميعا. ولم أستحوذ لنفسى على شئ مما كان ملكاً للجميع، وقد انسمت مدة حكمى على الأرض... **لقد كنتم أيها الناس أعزاء إلى قلبى كما كانت أعمالكم حسنة.. وها أنذا أرقد الآن فى الجبانه مثل والدى رع» [بردية هاريس الأولى]**

.. فى مثل هذه الأوضاع ظلت الأمور مستقرة، والأمن مستتبا، والقوانين محترمة .. ثم جاء عصر يسميه المؤرخون **بعصر الانحطاط .. ساد الفساد حتى بين كبار الموظفين وكبار الكهنة.. وعاشت مصر زمنا تعيساً.**

ففى زمن **الملوك الرعامسه** الذين بنو أمجاداً وحققوا فتوحات وجلبوا ثروات لا حدود لها. ساد الرخاء والأمن ثم بدأ الانحطاط فى عهد **رمسيس التاسع**. وبدأت عمليات نهب منظمة للمعابد والمقابر، والمومياوات .. **ولم يعد مجدياً إخافة اللصوص بالعبارات التقليدية التى كانت تنقش بحروف كبيرة على مداخل المقابر والمعابد** «كل من قام بأى عمل ضد ما هو موجود بهذا المكان فليهاجمه التمساح فى الماء والثعبان فى الأرض، ولن تقام له أبدا إحتفالات جنائزية، وسوف يتولى الإله إدانته» [مستندات الدولة الفرعونية القديمة- المجلد الأول - ص ٢٣ - مكتبة ليبزج] أو عبارة مثل: «الويل لمن ينقل شيئا من مكانه ولو مضت سنوات عديدة، لسوف يغضب منه آمون وموت وخنسو، ويمحى اسمه إلى الابد من كل الأنحاء وسيموت جوعاً وعطشاً» أو عبارة تهدد كل من يمس محتويات المقبرة بأن «الثعبان سيقذف اللهب على جبهته، ويفتك بلحمه ويلتهم جسده.. ولن يستطيع ابتلاع القرابين، ولن يصب عليه ماء النهر، ولن يخلفه ابنه فى مناصبه، وسوف يهتك عرض امرأته أمام عينيه.. وسيبلى جسده جوعاً وعطشاً»

.. **لكن الفساد والسرقة عندما تتمكن من مجتمع فإنها تلقن الناس ألا يهتموا بمثل هذه التعاليم، وتعلمهم الا يحترموا القيم ولا حتى القيم الدينية ولا الحلال والحرام..**

فكان اللصوص يسخرون من هذه العبارات التى كانت تخيف أسلافهم..

يقول **بيير مونتيه** وهو واحد من أشهر مؤرخى العصر الفرعونى «كان الخوف من الآلهة واحترام التقاليد كافيين لحماية المعابد والمقابر طالما كان رجال الأمن أمناء ويقظين ويقومون بأداء مهامهم فى غرب طيبة، **إلى أن جاء يوم نسى فيه رجال الأمن واجباتهم** ففقدت التحذيرات المرعبة المنقوشة على جدران المقابر كل قيمتها وبدأت عمليات النهب فى عهد رمسيس التاسع» **[الحياة اليومية فى مصر - الطبعة العربية ص٣٥٢].**

ثم.. «علم **الامير باسر** حاكم المدينة بالأمر وكنا فى السنة الرابعة عشر من حكم الفرعون رمسيس التاسع، ورغم ان السرقات كانت تتم منذ سنوات إلا أن الجميع كانوا يتكتمون السر ويمارسون وينهم عملية النهب المنظم للمقابر» ويبدو ان الامير باسر كان حسن النية فأرسل تقريراً إلى الوزير الذى أمر بإجراء تحقيق.. **قام بالتحقيق الأمير خر المشرف على الجبانة ورئيس الحراس وهو ضالع فى المؤامرة هو ورجاله .. فلجأ إلى حيلة غريبة** صدرت التعليمات بجرد المقابر للتأكد هل كانت هناك سرقات أم لا؟ **لكن الفساد كان قد دق جذوره** «فقام رجال الشرطة بجرد مقبرة الملك امنحتب الأول وكان اللصوص قد حاولوا جاهدين اقتحام غرفة الدفن ولم يستطيعوا

.. وأثبت رجال الشرطة أن المقبرة سليمة.. وإن أحداً لم يسرق منها شيئا [**وربما استخدام الجرد ليس فقط للتغطية على سرقات أخرى، وانما لاتاحة الفرصة لفتح المقبرة الصعبة المنال**]. وفى نفس الوقت فإن المحققين لم يهتموا بجرد المقابر المنهوبة ففى تحقيق لاحق اكتشف أن مقبرة مجاورة هى مقبرة الملك سخمارع وزوجته الملكة نوب خاس قد نهبت تماما وجردت من كل ما تحتويه، واكتشف هذا التحقيق الجديد «أن المجرمين نزعوا المومياوات من توابيتها وتركوها ملقاة على الأرض بعد أن نزعوا الذهب والفضة وسرقوا جميع الأثاث الجنائزى»

وأخيراً وتحت إلحاح من حاكم المدينة اضطرت الشرطة للقبض على بعض صغار اللصوص.. وفى نفس الوقت قررت ان تنتقم من حاكم المدينة الذى أوقع بهم .. لكن الحاكم هددهم بأن يرفع الامر للفرعون نفسه. وهنا قرروا إسكاته .دفعوا عاملا يدعى **باخارو** ليقابل الحاكم «**باسر**» ويروى له قصة ملفقة تقول انه اشترك مع آخرين فى سرقة مجموعة من المقابر.. وأسرع «**باسر**» الحسن النية ليبلغ الوزير الذى أسرع بدوره بالتحقيق بل وقام بتشكيل لجنة برئاسته للتحقيق .. **وجاءت تقارير المعاينة التى قام بها الوزير بنفسه** لتقول «لقد قمنا بمعاينة المقابر التى

زعـم حـاكـم المـدينـة بأن العـمـال سـرقـوها فوجدناها سليمة وتبين لنا أن كل ماقاله غير صـحـيـح، لقد استجوبـا العـمـال وواجـهناهم بالحـاكـم واتضح لنا أن هؤلاء العـمـال لم يكونوا يعلـمـون مكان أيه مـقـبـرة من هذه المـقـابـر.. **وبهذا يكون الامير «باسر» قد اقترف الكذب واستحق العقاب، أما العمال فـقـد أفـرج عنهم وأعـيـدوا إلى أعمالهم».** [بردية ابوت]

لكن البعض صمم على مقاومة الفساد ومواجهته فكان لابد من القبض على بعض اللصوص وأجرى التحقيق معهم. وتقول أوراق التحقيق «اشترك آمون بانوفر ومنيتته بناء تابع للكاهن الكبير آمون رع **سونتير أمنحتب** مع سبعة عمال آخرين وانضم اليهم مزارع ونوتي كانت مهمته ان ينقل المسروقات عبر النيل» واتضح من التحقيق أن هذه العصابة استمرت تسرق المقابر لأربع سنوات كاملة.. «قاموا بسرقة حرم سبك إم ساف فتحوا التـابوتين. جمـع اللصـوص كل الذهب والفضة والبرونز وكافة الحلي ثم أشعلوا النار في التوابيت كان وزن الذهب ١٦٠ دبن [أي ١٤٫٥ كيلو جرام] وقسموه فيما بينهم ٨ أقساط متساوية. ولكن الحراس قبضوا على أحدهم فسلم اللص نصيبه وهو ٢٠ دبن لكبير الحراس الذي أخلى سبيله.

وعـاد اللص إلى زملائه الذين أعـادوا اقتسام المسروقات من جديد وحصل كل منهم على ١٧٫٥ دبن»

قبض على اللصوص وحقق معهم.. تـسـأل اللصوص في محضر التحقيق «ولكن هناك عدداً كبيراً من الأهالي قد قاموا أيضا بسلب هذه المـقـابـر. وهم مدانون مثلنا تماما؟» **وانتهى التحقيق بإدانة ثمانية من اللصوص وتقرر تسليمهم إلى كبير كهنة آمون، ولكن .. وأثناء نقل اللصوص اختفى خمسة منهم..**

وكان قرار القضاة في هذه القضية موحياً بأن هناك شكوكا في كبير الكهنة ذاته، فقد قرروا أنه المسئول عن البحث عن اللصوص الفارين وإحضارهم.

وعـصـابة أخرى.. «اعترف آمون بانوفر ومنيتته بناء، وامه حكم عليها بالنفي إلى بلاد النوبة، بأنه نهب مع زملاء له مقبرة الكاهن الثالث لآمون. وكان اللصوص خمسة رجال. حملوا التابوت الخشبي إلى المقبرة، تاركين المومياء ملقاة في ركن من القبر [وهذه جريمة بشعة] ثم ذهبوا جميعا إلى جزيرة آمون إم أوبت حيث أحرقوا التابوت، واقتسموا الذهب الذي عثروا عليه» وكان آمون بانوفر هذا قد قبض عليه في جريمة أخرى ثم أخلى سبيله، وعاد إلى السرقة فقبض عليه مجددا» [برديه رقم ١٠٠٥٤ **بالمتحف البريطاني . وجه البردية رقم ١ ,٧]**

وفي البداية كان اللصوص يتكونون من عمال المحاجر والبنائين وعمال الجبانات، ومع اتساع رقعة الفساد وانتشار الفقر بدأ عدد من موظفي المعابد ينضمون اليهم، ثم اتسع الأمر فبدأ عدد من الكهنة ينضمون إلى العصابات.

وفي بردية أخرى نقرأ عن تحقيق جرى مع الكاهن **بن أون حب** والكهنة باي سم وسمدي وباخاروا وقد اشتركوا في سرقة القلادة الذهبية لتمثال نفر توم الخاص بالملك أوزير مارع ستب كبير الآلهة وكانت تزن ٤ دبن .. وصهروها واقتسموا الذهب فيما بينهم» [نفس البردية السابقة وجه البردية الثالث - ٧ ٩]

وكالعادة، أمر رمسيس التاسع بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة الوزير وهو أكبر شخص بعد فرعون. لكن **اللجنة كانت تستهدف فقط إسكات الصخب الدائر حول الفساد واسكات إلحاح الفرعون،** فكان اللصوص يُقبض عليهم ليشتروا حريتهم مقابل بعض مما سرقوه من ذهب، فيخلى سبيلهم ليعودوا مره أخرى للسرقة.

.. وبعد فترة وجد الفرعون أن الفساد قد أحاط بالحكم وأنه لا أمل في أي تقدم سوى بالضرب على أيدي اللصوص. اكتشف الفرعون أن التعاويذ والنقوش التي تحذر من غضب الآلهة لم تعد تجدي ..واكتشف أن **السكوت على الفساد قد سمح له بأن ينتشر حتى أن اللصوص كانوا يعترفون في التحقيق بالسرقة وهم يتساءلون لماذا يحاسبون هم بينما الاخرون لاتتم محاسبتهم . واكتشف أن الصمت على الفساد قد سمح له بأن يصل إلى عمال الجبانات والموظفين الذين يديرونها وحراسها ورجال الشرطة وكبار رجالها والكهنة .. و" اختل الأمر ، وغضبت السماء ، فلم يعد أحد يخاف من الآلهة ، وانحطت الاخلاق، وانحط شأن مصر ولم يعد يخشاها أحد»**

عندما يتمكن الفساد والسرقة من مجتمع فانه يلقن الناس ألا يهتموا بالتعاليم ولايحترموا القيم.

* * *

السكوت عن الفساد سمح له بأن ينتشر حتى أن اللصوص الصغار بدأوا يتساءلون لماذا يحاسبون ولايحاسب الآخرون!

وأخيراً .. قرر **رمسيس التاسع** ان يأخذ الأمر مأخذا جدياً.. وتكونت لجنة تحقيق أخرى ضمت الوزير، وسقاة الملك وأمين الخزينة الملكية واثنين من حمله مظلات الملك وأحد الكتبة. ترأس الفرعون رمسيس التاسع بنفسه لجنة التحقيق ، وعندما قبض على اللصوص وتحددت جرائمهم، كان من الضروري اتخاذ إجراءات جادة للتحقيق معهم، **فتنحى الملك المقدس عن مكانه لكبير القضاة..** وبدأ تحقيق جاد وتقول البردية «قال الوزير للراعي بوخاف : لقد كنت مع عصابتك تقومون بالسرقة وقبض عليك الإله وأتى بك إلى هنا لتكون تحت سلطة فرعون فاذكر لي أسماء من كانوا معك» وكالعادة التي اعتدنا عليها حتى في أيامنا هذه يراوغ اللص، ويقول انهم عندما فتحوا المقبرة وجدوا انها خالية وانها كانت قد سرقت من قبل، ولم يذكر الا اسماء بعض من كانوا معه «فأمر الوزير بضربه، وتحت وطأة الضرب صاح الراعي المتهم «إقسم إنني سأتكلم وسأقول الحق .. ثم ذكر الحقيقة وأسماء ثلاثة عشر لصا كانوا معه ثم قال " اقسم بآمون وبالملك العظيم بأني إذا كنت قد أخفيت اسم أحد فإني أتحمل الجزاء بدلا منه» [بردية رقم ١٠٠٥٢ الوجه الاول ٦ ، الوجه الثاني ١٦ - المتحف البريطاني]

وتوالت التحقيقات بشكل جدى وألقي القبض على العديد من العصابات ونال الجميع جزاءً قاسياً جداً.

وبعد ذلك أمكن القول بأن الفساد قد انحسرت موجته.. وعادت مصر تتنفس من جديد

* * *

وبعد

لم يكن ما سبق محاولة للتسلية عبر المستندات التاريخية، بل كان محاولة للتأمل في أحوالنا..

عزيزي القارئ

أعد قراءة الموضوع وتأمل من خلاله أحوالنا.. وابحث معنا عن مخرج من حالة الفساد السائدة .

فكر

نقاد الانكسار لا يفعلون سوى تعميق الانكسار والتأسيس لحالة الضياع الشامل:

لينين واللينينية اليوم

لينين



ربما كان من الأجدى التأكيد على أهمية **ماركس**، وبالتالى التذكير به، وليس **بلينين** ، لكن موجة الانكسار الراهنة ، تفرض التذكير **بلينين** خصوصاً ،لأن هذه الموجة تتخذ من نقد لينين عنواناً لها ،وكأنها تريد أن تزيح عن كاهلها حجراً ضخماً وجدت أن ليس من مبرر لتحمل عبئه ، أو أن ترمى الراية التى حملتها عشرات السنين ،لأنها اكتشفت أنها ليست رايتها .**وهى تفعل ذلك بنزق شديد ،وكأنها تريد أن تلغى بعضاً من تاريخها ليمحى من كل السجلات** .إنها ، إذن ، تتعرى لأنها لم تعد قادرة على تحمل لباس لاحظت أنه متسخ أكثر من اللزوم ،ولقد أصبحت أخطاؤها ،هى أخطاء لينين ،وهزالها لينينى الأساس ،لهذا اتجهت إلى رجم ذاك التمثال والتمثيل به.

لكن المسألة ليست شخصية ، بل إنها مسألة اختيارات ،ولهذا يصبح للمحاججة معنى عميقاً .ويكون لتأكيد « **منطق اللينينية» أهمية .لقد أوضح ستالين أن اللينينية هى ماركسية عصر الإمبريالية** ،وأعتقد بصحة هذا التعريف لأن اللينينية هى التحليل الماركسى لعصر الإمبريالية ،وبالتالى فإنها تطرح اختيارات فى التطور مطابقة لعصر الإمبريالية ،وهذه هى نقطة اختلافها مع ماركسية الأممية الثانية ، رغم اتفاقهما فى التأكيد على ضرورة الثورة الاشتراكية فى الأمم الرأسمالية .وإذا كان **لينين لم يقدر مدى انعكاس تحول الرأسمالية إلى الإمبريالية ،فيما يتعلق بتحقيق الثورة الاشتراكية فى السنوات الأولى على الأقل،وخصوصا حتى فشل الثورة الألمانية سنة ١٩١٩ ،فقد قدر جيداً انعكاس هذا التحول على الأمم المتخلفة** ،وهذه هى نقطة الاختلاف الجوهرية مع الأممية الثانية ،والتى أفضت إلى رسم استراتيجيات مختلفة.

ففى وضع روسيا «**الحلقة الضعيفة فى السلسلة الإمبريالية**» رأى أن البرجوازية الناشئة عاجزة عن تحقيق الثورة الديمقراطية ،وبالتالى أصبح لزاما على الماركسيين تحقيق هذه الثورة ،وفى وضع الأمم المتخلفة الأخرى رأى ،حتى وهو يدعم برجوازياتها ضد الإمبريالية ،أنه **على الماركسيين أن يقوموا بمهمة تحقيق التغيير بذو الطابع الديمقراطى (وليس الاشتراكى)** بينما وقفت تحليلات منظرى الأممية الثانية عند التصور المصاغ فى عصر رأسمالية التنافس ،والمنطلق من حتمية انتصار الاشتراكية فى الأمم الرأسمالية ، بينما يخضع وضع الأمم المتخلفة ، لقانون التطور الرأسمالى ،إلى حين انتصار الاشتراكية فى الأمم الرأسمالية، حيث تسهم الأنظمة الاشتراكية المنتصرة فى إنهاض تلك الأمم وتحويلها نحو الاشتراكية ، أن عصر الإمبريالية كان يحتاج إلى تحليل إمكانات الثورة الاشتراكية فى الأمم الامبريالية ،والثورة البرجوازية فى الأمم المتخلفة، لأن **انتقال الرأسمالية إلى عصر الاحتكار كان يفرض البحث فى التحول المتحقق فى بنية العالم.**

ولاشك فى أن منظرى الأممية الثانية أشاروا إلى هذا الانتقال لكنهم اختلفوا مع **لينين** فى تحديد انعكاس هذا الانتقال على بنية العالم، وكان هذا الاختلاف فى جذر تحول الأممية الثانية إلى أممية اشتراكية(الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية) ،لأن التأكيد على نشوء «إمبريالية عليا» (وهذه فكرة **؛كاوتسكى**) ،كان يغذى الحنين إلى أفكار **برنشتاين** المستندة إلى نص لماركس مفسر بشكل مبهم ،والذى يفيد بأن **الرأسمالية لم تستنفذ طاقاتها على التطور ، ليصبح هدف الماركسى ليس تجاوز الرأسمالية نحو الاشتراكية بل مساعدتها على إطلاق طاقاتها كلها، وبالتالى العمل ضمن النظام الرأسمالى** .ولم يكن هذا التحول تحولا نظريا فقط ، بل عبر عن تحول بنية الأمم الإمبريالية، فى اتجاه **« تهميش » الصراع الطبقى ، وتكوين بنية تنفى إمكانية إسقاط الرأسمالية ،لتصبح مطامح الطبقات الشعبية تحدد فى، تحسين وضعها فى إطار النظام الرأسمالى ،وهذا ما عبرت عنه الاشتراكية الديمقراطية.**

أما اللينينية فقد عبرت عن تعمق أزمة الأمم المتخلفة، عن شعور شعوبها بهول النهب الإمبريالى ،وهى إذاك مستعمرة، وفشل تقدمها وتحررها بقيادة الفئات البرجوازية، لهذا كانت اللينينية أكثر فاعلية فى تلك الأمم ، بينما عجزت عن الانتشار فى الأمم الإمبريالية ، ولاشك فى أن هذه الواقعة توضح مدى قوة وضعف **اللينينية ،لأنها، وهى تقدم خياراً لأمة متخلفة، أضحت ملهمة قطاع واسع من ماركسيى الأمم المتخلفة ،لكنها ،وهى تعيد إنتاج فكرة الأممية الثانية حول الثورة الاشتراكية فى الأمم الإمبريالية ، بدت صيغة «وهمية»** خصوصا وأن بنية تلك الأمم كانت تتطور نحو إلغاء إمكانية تحقق أية ثورة ،وبالتالى فإذا كان وضع اللينينية ملتبساً فى الأمم الإمبريالية ،فإن **نقاد**

سلامة كيلة

الانكسار ، لا يفعلون سوى تعميق الانكسار، واليأس لحالة من الضياع الشامل ،لأنهم يعدون انتاج خيار تأسست اللينينية على أساس فشله .إننا نعاد ، إذن إلى ما قبل لينين ، بالمعنى التاريخي ، وكذلك فيما يتعلق بخيارات تقدم الأمم المتخلفة، إننا نعاد بالتالي ، إلى خيارات عصر رأسمالية التنافس ونحن في عصر الاحتكارات الإمبريالية ،خصوصا وأن الظروف العالمية طيلة القرن العشرين أكدت فشل هذا الخيار، بالقدر الذى **أكدت فيه مقدرة الاشتراكية على تحقيق التقدم الصناعى والثقافى العام** .وإن لم تؤكد إمكانية تحقيق« اشتراكية المثال» ،الاشتراكية المصاغة نظريا ،والمعبرة عن مطامع محددة تهدف إلى تأكيد إنسانية الإنسان.

وإذا تتبعنا الأدب الماركسي ،والأدب الاقتصادى عموماً ،منذ نصف قرن، نلاحظ تأكيده على أن الاشتراكية قد حققت التقدم فى قوى الإنتاج -فى الأمم المتخلفة ،**والذين روجوا لتقدم رأسمالى فى بعض الأوقات- السبعينيات مثلا- أبانت الوقائع كم هو وهمى هذا التقدم.** ففى السبعينيات كانت الموضة هى فى الترويج للمعجزة البرازيلية ،والمعجزة المكسيكية ، لكن الثمانينات أظهرت هشاشة هذه «المعجزة» .وإذا كان يجرى ، منذ نهاية الثمانينات، الترويج للمعجزة الكورية الجنوبية، فإن وضعها قد حسم الآن ،وربما توضحت هشاشتها أيضا ! لكن فى كل الأحوال فإن كل الذين روجوا لهذه «المعجزات» ، لم يجدوا سوى« حالات خاصة» ،ولم يستطيعوا القول بتطور شامل فى الأمم المتخلفة ، لكنهم كانوا يستندون إلى« استثناء» (وفى كل الأحوال لم يتوضح كاستثناء) لتأكيد فكرة، تقول بإمكانية تطور الأمم المتخلفة رأسماليا ، ليصلوا إلى التأكيد بأن التطور الرأسمالى هو خيارنا الوحيد .**وإذا كانوا أسسوا لفكرة أن« الثورة التكنولوجية» الهائلة ،سوف تجعل احتكاريى الأمم الإمبريالية ،يفكرون بنقل الصناعات كثيفة العمل، و«غير الإنسانية» إلى الأمم المتخلفة ،فإن عقدين قد مضيا (حيث نشأت هذه الفكرة فى السبعينات) دون أن يتحقق ذلك، سوى بعض الاستثناءات ،التى لم تجعل تلك الأمم رأسمالية، فى مجال قوى الإنتاج.**

ولاشك فى أن «حلم» تحقيق التطور الرأسمالى يدفع« الحالمين» إلى التعلق بأمل يستند إلى دور احتكاريى الأمم الإمبريالية ،فى تحقيق الرسملة، /التصنيع (ومنها إضافة إلى الفكرة السابقة، فكرة لاقومية



كارل ماركس

الشركات متعددة الجنسية، وكون مصالحها تدفعها إلى البحث عن الأسواق الأكثر ربحية،وتدنى أجور فقراء الأمم المتخلفة هو عامل إغراء لذلك.ومنها أيضا ميل الرأسمال المالى إلى التوظيف فى تلك الأمم فى المجال الصناعى لتدنى الأجور ،وتوافر المواد الأولية والأسواق ..إلخ) **لكن لم يوضح تطور الاقتصاد العالمى هذا الميل ،أو بشكل أدق لم يوضح أنه ميل يسهم فى رسملة /تصنيع تلك الأمم.**

إن نزع اللينينية يعنى استمرار هلاك الأمم المتخلفة، لأن وضعها الاقتصادى المدمر نتيجة النهب الإمبريالى ، يدفعها إلى الدمار الاجتماعى ، إلى تعميق ظاهرات التخلف ،والفقر ، والتفتت، والتهميش ،والجريمة ، والحروب الداخلية، ولاشك فى أن ما نلاحظه اليوم فى تلك الأمم من ظاهرات ،هو نتاج افتقادها إلى خيار فى التقدم، وتحولها إلى سوق نهب لاحتكاريى الأمم الإمبريالية.

لهذا فإننا، ونحن نؤكد على **لينين** ،نؤكد على خيار فى التقدم، نرى أنه الأجدر فى تحقيق تقدم الأمم المتخلفة، فى العصر الإمبريالى ، أجدر فى تحقيق الثورة الديمقراطية ، التى هى ضرورة بالنسبة للأمم المتخلفة .**إن مشكلة هذه الأمم تتمثل فى أن بناء وسائل الإنتاج(الصناعة) لا يتحقق إلا من خلال الدور الحاسم للماركسية ، ولهذا لا تحقق الماركسية الاشتراكية «المرسومة فى الذهن» ،والتى هى أقرب إلى الخيال فى ظروف هذه الأمم** ، بل إنها تحقق تطوراً أكثر تعقيداً من ذلك، وأكثر اختلافا ، ما دامت الماركسية تحقق تطوراً «رأسماليا» بمعنى ما ،وهو تطور ضرورى، وغير ممكن التجاوز ،فقد تنبأ **انجلز** ذات يوم «**إبان حصيلة الثورة الروسية ،أيا تكن أوهام قادتها ، لن تكون غير تثبيت الانجازات البرجوازية الديمقراطية**»، وإذا كان **انجلز** يؤكد على أن الانجازات البرجوازية الديمقراطية ، غير ممكنة التجاوز ، فإن «القادة الواهمين» هم وحدهم الذين كان بمقدورهم تثبيت تلك الانجازات ،وهذه هى مشكلة الأمم المتخلفة ،حيث ليس من الممكن إنهاض قوى الإنتاج الصناعية ، إلا من خلال الدور الحاسم للماركسية ، التى لا تحقق تطوراً رأسمالياً ، بل تحقق تطوراً مركباً ومعقداً ، يدخل فيه العنصر الاشتراكى ،وتتقلص فيه علاقات الإنتاج الرأسمالية،**وربما تشطح خيالات الماركسين ، فيصيبهم الوهم بأنهم يحققون «اشتراكية المثال» ،الاشتراكية المجردة فى صيغة نظرية ، أو حتى بأنهم يحققون الشيوعية (أوهام ستالين،وخرتشوف.. إلخ) ،لكنه يفضى إلى تحقيق الأساس الاقتصادى الاجتماعى للثورة الديمقراطية (التصنيع، تحرير «اقنان» الريف، التحديث العام ،تطور العلوم..) لأن البشرية لا تطرح «على نفسها إلا مهمات قادرة على حلها »**حسب ماركس.

التقدم منوط بالماركسية فى الأمم المتخلفة ، هذا هو « منطق اللينينية» ،فى العصر الإمبريالى ، وإذا كانت كلمة «التقدم» هنا تحمل من الحقائق والأوهام الكثير فإن التجربة **الاشتراكية الممتدة منذ عام ١٩١٧ إلى ١٩٩١**، قد أوضحت أنها تعنى : تحقيق الأساس الاقتصادى الاجتماعى للثورة الديمقراطية فى هذه الأمم، دون أن يعنى تحقق هذا الأساس تحول هذه الأمم إلى الرأسمالية ،وهذه المسألة تحتاج إلى بحث جديد (يمكن معالجته لاحقاً) ، لكن ، ربما كان تحقيق الأساس السياسى للثورة الديمقراطية (النظام الديمقراطى ،حل المسألة القومية) فى العصر الإمبريالى يحتاج أيضا إلى الدور الحاسم للماركسية .وأنا أرى ذلك، مع تدخله أكثر -والعنصر الاشتراكى، وربما ، وبعض الأوهام أيضا.

الدوغما الماركسية ،بكل تلاوينها ، كانت تربط بين المهمات التى تطرحها البشرية على نفسها ،وبين شكل محدد لتحققها هو الشكل المتحقق فى أوروبا ، ولكن الواقع أكثر غنى من هذه الأحادية ،المحولة إلى جبرية ،المصارة قدرية فظة. الشكل الأوروبى لتحقق المهمات

الديمقراطية ، بشكل واحد ،ولقد أفضى تحققه إلى إلغاء إمكانية تحققه ،وتحول الرأسمالية إلى عصر الاحتكار يؤكد ذلك، أن الرأسمالية التنافسية منعت بالعنف تحققه في العديد من الأمم ، لأن الرأسمالي الذي يدعو إلى السوق الحرة وإلى التنافس ، يسعى إلى سحق كل منافس ،وأحرى أن يمنع نشوء منافس إذا امتلك القوة(سلطة الدولة) التي تؤهله لذلك **لهذا نؤكد على فكرة نظرية مهمة ، تقول بأن تحقق الظاهرة يمنع تكرارها ، وبالتالي ما إن تشكلت الرأسمالية كنظام عالمي، ألغت إمكانية التطور الرأسمالي في الأمم المتأخرة.**

إن الدوغما الماركسية ، لهذا ، تركز على الأشكال ،وبالتالي فهي شكلية (سطحية) ،وهذه هي السمة التي كانت توسم بها دائما ، إنها «تتعلق» بصيغ نظرية «**مجردة**» وتتجاهل الواقع ،ولهذا أكد **لينين** على فكرة «التحليل الملموس للواقع الملموس»،لأن المادية في التاريخ تعني الواقع المادي المشخص ، والذي يحتاج إلى تحليل «ملموس» دون تصورات مسبقة له ، ودون تحديد مهمات «مجردة» ،لا تتأسس إنطلاقا من هذا التحليل الملموس.

إن **فكرة التصنيع /الرأسمالية** ، هي فكرة دوغمائية ، مثلها مثل **فكرة الطبقة العاملة / الثورة الاشتراكية** ، أو الماركسية /الثورة الاشتراكية . لكن الواقع / التاريخ لا يحتمل هذه الدغمائية لهذا تنزاح إلى هامشه . لكن الواقع /التاريخ يحتمل وجود الأحلام / الأوهام بل إنه زاخر بها، لكنه لم يؤرخ لها إلا كأحلام/ أوهام، رغم الاختلاف في تفسير أسبابها الواقعية . هكذا كان مصير أحلام / أوهام الأممية الثانية (ومنها كاوتسكي أيضا لينين) في تحقيق الثورة الاشتراكية في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ليثبت أن **برنشتاين كان« الواقعي» الوحيد ، ليس إنطلاقا من استناده إلى ماركس ، ولا بدعوته «التكيف» مع النظام الرأسمالي ، بل بوعيه أن الثورة الاشتراكية غير ممكنة آنئذ.**

لقد حققت الرأسمالية التصنيع في أوروبا . لكنها منعته عن كل الأمم التي طالتها جيوشها ، ثم رأسمالها . هذا هو مأزق الأمم المتخلفة الذي لامسه **لينين** ،وكان يحتاج إلى حل آخر، غير الحل الرأسمالي ،وفي هذه المسألة كان مجردا من كل دوغما- كان واقعيا إلى أبعد الحدود، كان يتمثل الجدل المادي بكل دقة العالم،وكان هذا المأزق ، مأزق العالم كله ، وتحديد أدق مأزق التغيير في العالم كله .**لأن نهب العالم من قبل احتكاريي الأمم الإمبريالية ، أفضى إلى«تحييد» الصراع الطبقي في الأمم الإمبريالية ، وبالتالي «إلغاء» إمكانية أية« ثورة اشتراكية» ليعاد إنتاج الرأسمالية بشكل «نهائي» .كما أن هذا النهب يجعل تصنيع الأمم المتخلفة ، بالتالي تحقيق الثورة الديمقراطية ، أمراً مستحيلا ،و«منطق اللينينية» يكسر هذه الحلقة المفرغة.**

لهذا فإن للتذكير **بلينين** في وقت أعلى نقاده أصواتهم، أهمية تتعلق بأفق تقدم الأمم المتخلفة ، حيث قدم جديداً يوصل إلى تصنيع تلك الأمم وتحديثها ، في سياق تحقيق الاشتراكية التي لا يبدو تحقيقها أمراً سهلاً ، ولا «ميكانيكيا» ،ولا حتى «مضموناً» ،لكن**تحقيق التصنيع والتحديث أمران مؤكدان ،وهذه هي الخطوة الضرورية لكسر الحلقة المفرغة** ،أما الاشتراكية فإن تجربة سبعين عاما من«تحقيقها» ثم انهيارها ،تفرض البحث الجدي في التصورات حولها ، من أجل بلورة تصور واقعي و«منطقي» لتحقيقها ،وهذا موضوع آخر.

ولينين وثيق الصلة بماركس ،لهذا قلت بأن اللينينية هي **التحليل الماركسي لعصر الإمبريالية** ،الماركسية مطورة بما يتطابق مع عصر الإمبريالية لأنها إعادة إنتاج للماركسية في ظروف جديدة، ظروف العصر الإمبريالي ، وهذه النتيجة تطرح السؤال عن مدى مطابقة إعادة الإنتاج هذه للماركسية ذاتها ؟ طبعا يجب التوضيح أنني لا أعتبر لا الماركسية ولا «اللينينية» كلية الصحة ،حسب ما كان يروج ،كما أنني أرفض الانتقائية المنطلقة من التقييم الذاتي لصحة هذه الفكر أو تلك ،فالماركسية منهجية بالأساس ،«منطق» وهذه «كلية الصحة» أما **مجمل الأفكارالتي قدمتها الماركسية ، فيجب أن تخضع للتقييم الصارم اعتماداً على هذه المنهجية (الجدل المادي)** و،ولاشك أن فيها عشرات الأفكار والقوانين الصحيحة(العلمية) ، لكن لا يجوز تبسيطها ، لأنها صحيحة بارتباطها بالمنهجية ذاتها ، وليس بمعزل عنها ،وبالتالي فإن صحتها تنبثق من مدى مطابقتها للواقع المحدد ، ولا تنبثق من«ذاتها» ، أو من كونها نتاج ماركس.

وحين نبحث في تناسق (إنسجام، تكامل) الماركسية ، إنطلاقا من كون أفكارها منجدلة حول المنهجية ، سنجد الكثير من الأفكار التي «شاخت» ، أو التي لم تكن صحيحة بالأصل .واللينينية كذلك، مع ملاحظة أن **لينين** لم يؤسس منهجية ، بل التزم المنهجية الماركسية (الجدل المادي) ، وأسس انطلاقا منها أفكاره في عصر الإمبريالية ، دون أن ننسى تدقيقه المنهجي للعديد من القوانين حول المادية ، أو التي أوضحها (أثراها) ، لكننا سنجد فيها أيضا أفكاراً قد شاخت.

ولاشك في أن **ماركس** بتأسيسه الجدل المادي (الذي هو مزج- نفي ،وتطوير لكل الفكر الفلسفي السابق) استحق شهرته ومجده، أكثر من أي شئ آخر، رغم قيمة الأفكار التي توصل إليها حول نظريات فائض القيمة، وبنية النظام الرأسمالي .وهو بمنهجيته هذه ميز الاشتراكية الماركسية عن كل الاشتراكيات الأخرى ، السابقة له واللاحقة أيضا ، لأنه فتح المجال أمام البحث العلمي في تحققها. وبالتالي فلم تعد قدراً ، بل غدت إمكانية ، لهذا خضع تحققها للظروف الواقعية ،وليس لحلم إنساني عام، ولنزعة المساواة التي ولدت منذ ولادة المجتمع الطبقي ، ورغم أنه كتب عشرات الكتب والمقالات إلا أنه لم يكتب في الجدل المادي، الذي يبدو متناثراً في كل كتاباته ،منذ الكتابات الأولى (**ماركس الشاب حسب بعض التعبيرات**)إلى رأس المال . **ماركس الناضج حسب بعض التعبيرات أيضا**) إلى آخر نص كتبه ، لكنه يسكن «روح» كل هذه الكتابات ،لأن منهجيته هذه هي التي أنتجت تحليلاته .

ولقد حاول **إنجلز** تنظيره في كتابه «**ضد دوهرنج**» و«**ديالكتيك الطبيعة**»، دون أن يستوفي توضيح كلية الجدل المادي .وإذا كان حاول «العلماء» و«المنظرون» السوفيات فعل ذلك ،فلقد شوهوه ، إلى الحد الذي حولوه فيه إلى«فلسفة» وفلسفة مثالية» ،لقد أعادوه إلى حيث جهد ماركس لأن يوقفه على رجليه، أي أوقفوه على رأسه من جديد ، وربما كانت هذه هي «همزة» الوصل التي ربطتهم **بهيغل ، لكن هيغل الرث هيغل المحافظ** فقد أعادوا إغلاق منظومة المنهج التي كان ماركس قد كسر كل اقفالها ، لتنفتح على كل ثراء الواقع.

ولقد أولى**لينين** المنهجية الماركسية كل اهتمامه،لأنها أساس الماركسية ولقد أسس نقده للعديد من الماركسيين إنطلاقا من مدى مقدرتهم تمثل هذه المنهجية (**بليخانوف ، بوخارين) وحارب الذين حولوها إلى مثالية مفرطة ،بالتأكيد على طابعها المادي ،وعلى معنى المادية بالذات ،وعلاقتها ب«المثالية» أي«ب الفكر»** ،ولقد شدد على المادية في المجتمع، التي تعني «الواقع» ، «الظروف المشخصة» (بما فيها الفكر) ولهذا انطلق من

فكرة «التحليل الملموس للواقع الملموس» ،وبالتالي تجاوز «المجرد» «المجرد» المفضي إلى الدوغما ، أي إلى «المثالية» .**مما جعله يرى التحول في بنية الرأسمالية ، لتصبح إمبريالية ، ويرى تأثير هذا التحول على بنية الأمم المتخلفة، ليلاحظ عجز البرجوازية فيها عن تحقيق التطور الرأسمالي (الصناعي)** .وبالتالي تحقيق الثورة الديمقراطية .فحدد السياسة العملية الضرورية لتقدم هذه الأمم .وهذه المسألة بالذات بدت وكأنها تخالف تصور **ماركس** الذي ركز على الثورة الاشتراكية في الأمم الرأسمالية ،واعتبر أن انتصار هذه الثورة هو المخرج للأمم المتخلفة. لكن منهجية ماركس كانت توصل، نتيجة التطور الذي شهدته الرأسمالية، إلى خيار آخر ،**وحدها الدوغما هي التي فرضت التمسك ب«خيار ماركس» ،وهي الدوغما التي حكمت غالبية منظري الأممية الثانية، ودفعت غالبية أحزابها إلى«الاستسلام» للرأسمالية بعد الحرب الأولى ، حينما تحولت إلى أحزاب اشتراكية ديمقراطية.**

إن **لينين** امتداد لماركس هذا قيمة على المستوى النظري وعلى المستوى العملي ، ولهذا ليست خاطئة كلياً الفكرة التي ربطت لينين بماركس ،وأطلقت على ما كان يسمى« الماركسية» ..«**الماركسية اللينينية**» ،حيث قدم لينين خياراً للتطور العالمي أثرى الماركسية، وأعطاها انبساطاً جديداً ، لتتحول إلى قوة عالمية .**لكن خطأ هذه الصيغة أنها، وتحت عباءة «الماركسية اللينينية» أسس أصحابها تصورا مخالفا لماركس وللينين ،وشيدوا نظرية مثالية من الدرجة الأولى ، نظرية حورت الماركسية وشوهت أفكارها، وقلبت** تصوراتها، لتبقى منها **الألفاظ فقط** .لقد أسس هؤلاء **ماركسية ضد ماركس ، ولينينية ضد لينين**، كانت موصولة بالأممية الثانية، أكثر من صلتها بالماركسية واللينينية ، (الطابع الاقتصادي، الدوغما) ، رغم أنها أكثر رثاثة منها ، وربما كانت الشكل الكاريكاتوري للعديد من أفكارها.

وإذا كنا نولي الاهتمام بماركس ،فلأنه أصل الماركسية مؤسس منهجيتها ، التي هي العنصر الأهم في الماركسية ،والتي جعلتها تفرض نفسها كنظرية في الفلسفة والاقتصاد والمجتمع والتاريخ.. إلخ في الفكر المعاصر ، وأن تصبح النظرية الأهم ،التي تتطفل عليها كل« نظرية» يمكن أن تحظى ببعض الاهتمام ،وبالتالي لا يمكن أن تتواجد ماركسية دون «روح» الماركسية ،التي هي منهجيتها (الجدل المادي) ،ونزع «الروح» يفضي إلى الدوغما المؤسسة للاهوت (غير الدين هنا ، لكن الملتزم حرفية اللاهوت الديني) كما أن "تقزيم " الروح ، التقليل من أهميتها وتضخيم التفاصيل والاستنتاجات المؤقتة والأفكار المدققة وغير المدققة ، يجعلها استطالة زائدة، لا تجعل من «التكوين النظري» هذا سوى فلسفة مثالية .**إن حلول «الماركسية اللينينية» محل ماركس كان يفرض التأكيد على ماركس ،من أجل كشف الانقلاب الذي تحقق تحت عباءة «الماركسية اللينينية»** ،ولتحديد ماهية الماركسية بالأساس ،وبالتالي فإن التأكيد على ماركس مهم،حتى بعد تفكك «الماركسية اللينينية» ،وتشظي مفاهيمها ،لأن الدوغما تلونت ولم تنته ، فعبرت أفواج من المدافعين الأشداء عنها -في الماضي- على الحبل الرابط بين ستالين وبرنشتاين ، لترسو على برّ الحركة الاشتراكية الديمقراطية.

لكن هذا التأكيد على ماركس لم يكن يعني تجاهل لينين، فإنا لا نستطيع أن نتجاهل «ماركسية عصر الإمبريالية» ،وربما كان النقد الموجه إلى لينين، من السائرين على الحبل الرابط بين **ستالين وبرنشتاين** ، يفرض توضيح «منطق اللينينية» ،لأنه- كما أشرنا سابقاً -قد فتح آفاقاً جديدة للماركسية لتنتشر في الأمم المختلفة ، وللأمم المتخلفة لكي تتقدم، دون تجاهل القيمة النظرية لأفكار لينين،**وما دام نقاد لينين يحاولون تهديم خيار لينين لتقدم الأمم المختلفة ،لكي يعيدوا إنتاج أفكار الأممية الثانية المحولة- استناداً إلى برنشتاين -إلى أفكار اشتراكية ديمقراطية ،فإن تأكيد« منطق اللينينية» يكتسب أهمية كبيرة ،ليس من باب المماحكة النظرية ، بل لأن خيار لينين هو الخيار الوحيد لتقدم الأمم المتخلفة ، وبالتالي فإن تهديمه يفضي إلى البربرية.**

واللينينية ليست اختيار تطور فقط ، إنها كل الأفكار التي قدمها لينين ، لكن تميزها يكمن في هذه المسألة ، أما الأفكار الأخرى فتندرج ضمن تراث الماركسية ،وهي تكمل البحث في العديد من القضايا التي بحثتها الماركسية منذ ماركس (مسألة الدولة، الصراع الطبقي ، البروليتاريا ، الحزب، المسألة القومية، الديمقراطية ، دور الجماهير) لكنها لا تنهي البحث فيها ، وإنني هنا أدافع عن عنصر تميزها هذا ، لأنه خيار تقدم الأمم المتخلفة، خيار انتقالها إلى التصنيع والحداثة ، وإلى الاشتراكية، وبالتالي فإنني أدافع عن خيار تاريخي ، وإذا كان لينين قد توصل إلى ضرورة هذا الخيار بداية القرن العشرين ،فإن كل مسار القرن العشرين يوضح كم هو ضروري ، حيث نلاحظ أن كل الأمم التي تقدمت صناعيا ،تقدمت على أساس هذا الخيار ، وأن كل الأمم التي « أختارت» الطريق الرأسمالي ظلت أمما غير صناعية ، وإن كانت ترسملت بفعل الأمم الإمبريالية.

أن تهشيم لينين ،والسعي لتدمير خياره ، يعني السعي لتكريس تخلف الأمم المتخلفة،وتعميق تبعيتها ،وبالتالي نهبها وإفقارها ،ومن ثم تدميرها .كما يعني تكريس النظام الإمبريالي العالمي ،تكريس سطوة احتكاري الأمم الإمبريالية وسلطتهم،وتعميق الأفق المسدود للثورة الاشتراكية في الأمم الإمبريالية ،وسلطتهم ، وتعميق الأفق المسدود للثورة الاشتراكية في الأمم الإمبريالية ، أي باختصار تعميم الضياع الذي تعيشه الطبقات المسحوقة ،وتكريس ضياع كل الفئات الطامحة لتحقيق عالم أفضل .إن هذه النتيجة البشعة ، تجعل لتأكيد «منطق اللينينية» قيمة، ليس للأمم المتخلفة فقط ، بل ولمصير الاشتراكية أيضا ،لأنها توصل إلى أن الرأسمالية مستمرة في «التطور» ، إلى الحد الذي يفضي بها إلى التعفن والدمار ، وبالتالي فإنها لاتهيئ الظروف للانتقال إلى الاشتراكية وأن آليات النهب المفرط ، وفي الوقت نفسه المقدرة على التحكم في آليات الصراع الطبقي ، يستجلبان التعفن والدمار ، ولا يقودان إلى تحقق الثورة الاشتراكية ،وبالتالي إنه دون تحطيم آليات النهب هذه، وإضعاف المقدرة على التحكم في آليات الصراع الطبقي، ليس من أفق سوى الدمار ، وخيار لينين هو خيار تحطيم آليات النهب، وبالتالي إضعاف المقدرة على التحكم في آليات الصراع الطبقي ،هذه هي قيمته ، لهذا فهو الخيار الوحيد !.

لكن في كل الأحوال يجب العودة إلى ماركس و إلى نص له ، يفسر بما يفيد بأن الثورة الاشتراكية لم يحن آوانها بعد، لأن الرأسمالية لم تستنفد طاقاتها على التطور لذا كان من الضروري مناقشة نص ماركس ،لبيان نتائجه ، أي هل أنه يؤكد تفسير برنشتاين، والبرنشتاينية الجديدة، أم أنه يؤكد منطق لينين؟.

تساؤلات حول السينما والجماهير

فى مصر لدينا أفلاما لكن ليس لدينا صناعة سينما

• عادل إمام تحول من التعبير عن هتاف الصامتين فى الثمانينات إلى التعبير عن وجهة نظر السلطة ورؤيتها فى التسعينات

• التحالف بين المستثمرين فى صناعة السينما والمؤسسات السياسية والاقتصادية يسعى لتكريس العشوائية.

أحمد يوسف

حين دار بينى وبين الصديق **سعيد شعيب** المسئول عن صفحات الفن بجريدة «**العربى**»، حديث حول دور النقد السينمائى وتأثيره فى الحالة المتردية التى وصلت إليها صناعة السينما والثقافة السينمائية فى مصر، هاجت شجونى فجأة حتى غلبت الحدة على طريقة تعبيرى عما يجول بخاطرى، فبدوت كما لو كنت أصادر على آراء الآخرين برأى قاطع مانع، أنا فى الحقيقة بعيد عنه كل البعد، مما يدفعنى الآن إلى الاعتذار للصديق من خلال هذه السطور، فإذا كنت أومن دائما بأن أحداً منا لا ينبغى له الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة، وأن الحقيقة سوف تكشف عن نفسها من خلال الحوار الخلاق وحده، فإننى أعرف وأعترف أيضا أن السياق المعاصر فى كل مجالات حياتنا تحج فى أن يجعل كلاً منا أشبه بجزيرة معزولة مما يمنع وجود هذا الحوار الخلاق، وأن شتت الدقة وجود الإيمان بجدوى هذا الحوار. لكن الأهم هو أننى **أعترف أننى- مثل معظم الآخرين- لست قريبا من امتلاك صورة واضحة كل الوضوح عن حقيقة وأسباب هذا التردى فى صناعة السينما والثقافة السينمائية.**

كان الصديق **سعيد شعيب** يدافع عن ظاهرة ونوعية الأفلام المصرية التى تسود اليوم، قائلا -ومعه كل الحق- أن نجاحها يدعونا- نحن الذين نطلق على أنفسنا ذلك الاسم الغامض: «المثقفين» -إلى التصدى لتحليل أسباب نجاح هذه الأفلام، حتى نساهم فى الدعوة إلى صناعة أفلام تعبر الحاجز الفاصل والهوة العميقة بين الفن الجماهيرى والفن الجاد، فإننى خلال هذا الحوار الذى تحولت فيه إلى الحدة أن أشير للصديق أننى كنت من بين الذين دعوا إلى بذل ذلك الجهد، وأرجو أن يسمح لى القارئ بأن أشير إلى دراسة تأملت فيها أسباب نجاح أفلام **عادل إمام** خلال الثمانينات (بينما كان معظم النقاد يستنكرونها)، فيما أسميته آنذاك- فى الأعداد الأولى من «اليسار» -**ظاهرة «هتاف الصامتين فى أفلام عادل إمام»**، مقتبسا منهج باحث العلوم الاجتماعية الجليل، الدكتور **سيد عويس**، كما أشير أيضا إلى مقالات أخرى فى جريدة «أخبار الأدب» خلال الأعوام الأخيرة تشير -من وجهة نظرى- إلى **أن نجاح أفلام ما يطلقون على أنفسهم «المضحكون الجدد»** لا يمكن تفسيره من خلال التحليل النقدى الفنى التقليدى، وإنما من خلال



عادل إمام ويسرا.. فيلم المنسى

التى كانت السبب فى نجاح أفلام مثل« **إسماعيلية رايح جاى» وحتى« صعيدى رايح جاى»**(برضه!!) ،بينما كنت أنا أبدو كما لو أننى قد تخليت عن الدفاع عن هذه « الجماهير» ،متهما أفلام «**المضحكين الجدد**» بالعودة بالسينما المصرية إلى أيام كشكش بيه وبربرى مصر الوحيد.

من أين يأتى إذن هذا التناقض والتراجع فى موقفى -أو هكذا يبدو -تجاه «الجماهير» ؟! إننى أرجو أن تكون هذه السطور أشبه بالتفكير بصوت عال مع القارئ ،لأفصح خلالها عن مكنون نفسى وأرتب أفكارى ،لعلنا ننجح معاً- كما أتمنى -فى أن نضع بعض الخطوط العريضة لأزمة السينما المصرية وثقافتها. فلنبدأ من البداية برؤيتى الخاصة لتعريف فن السينما ذاته ، الذى أراه أحد الاختراعات الإنسانية الكبرى ،والذى لا يقل أهمية عن **مطبعة جوتينبيرج** بالنسبة للكلمة المكتوبة ومدى انتشارها وتأثيرها .فإذا كانت السينما قد ورثت على المستوى البصرى فنوناً مثل الفن التشكيلى والفوتوغرافيا ،فإنها قد ورثت أيضا على مستوى سرد الحكاية وسائط أدبية مثل الرواية والقصة القصيرة لكن المهم فى ذلك الميراث هو أنها أصبحت بديلا **عن فنون التسلية- دون أن يقلل ذلك من شأنها -مثل السيرك والألعاب البصرية** ،وإن كان الأهم على الإطلاق هو أنها **أخذت أيضا تجربة فنية واحدة فى وقت واحد** ،على حين كانت معظم الوسائط الفنية الأخرى تتوجه- فى تجربة التذوق- إلى المتلقى المنعزل وحده.

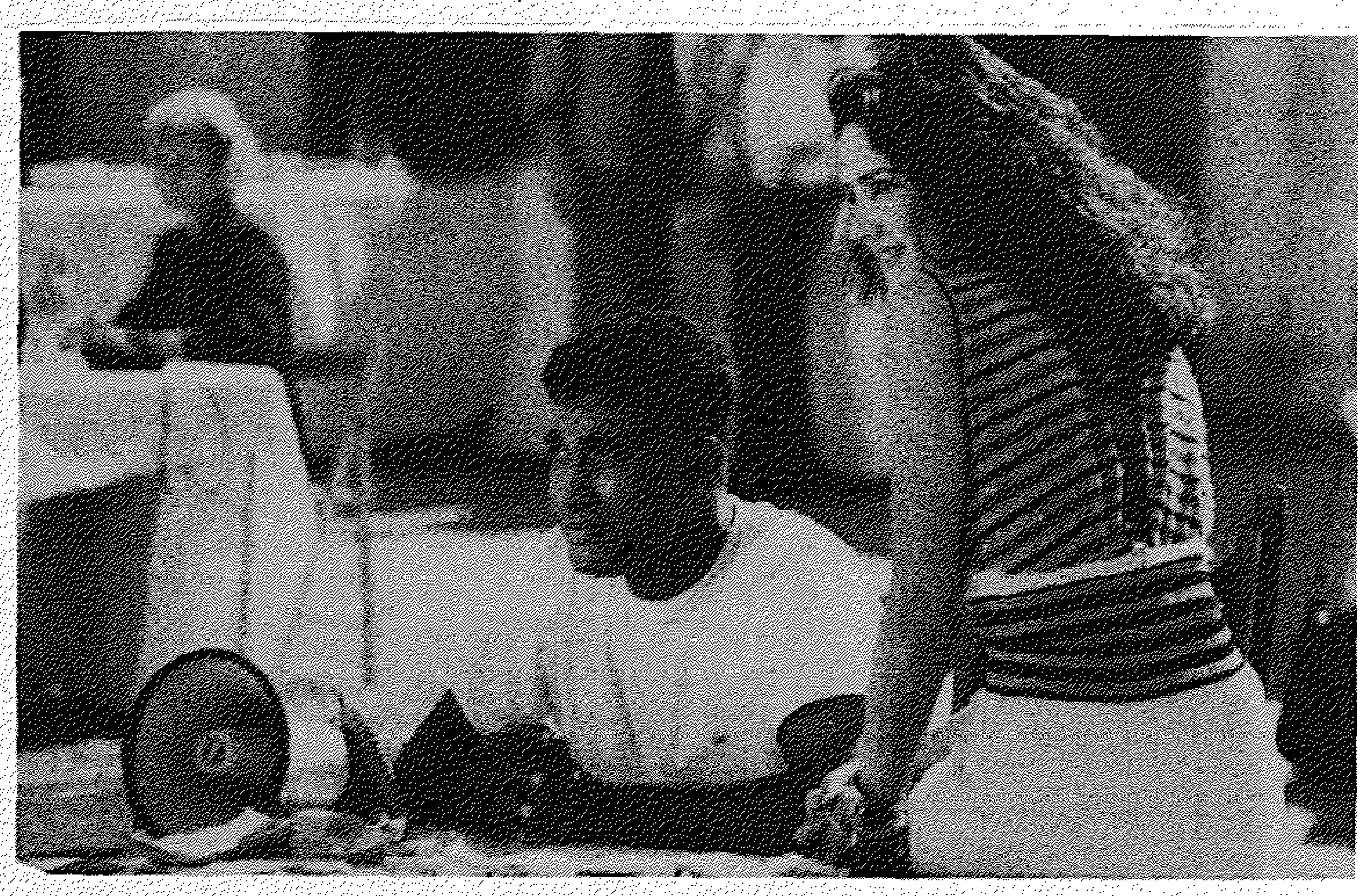
وإن ما يزيد من خطورة فن السينما وأهميته ، بعد وفوق كل هذا الميراث من الفنون الأخرى ، هى تلك القدرة التقنية على استنساخ عدد غير محدود من شريط الفيلم ، وبذلك فإن فيلماً واحداً يتم عرضه فى مئات وآلاف دور العرض فى وقت واحد، وربما أيضا فى كل أنحاء العالم، ليمارس تأثيره على نحو شديد الانتشار والعمق .إنك إذن تدخل قاعة العرض المظلمة،تكاد لا ترى جارك الذى يجلس إلى جانبك ، لتبتلعك الشاشة بأطيافها وأضوائها وظلالها حتى تذوب فيها وتتوحد مع العالم الفيلمى الذى يصبح واقعا موازياً أو حتى بديلاً عن الواقع الحقيقى ، لكن هذا التأثير يتم فى الوقت ذاته فى نطاق شديد الاتساع، فى عشرات الملايين من المتفرجين الآخرين.

وإذا كان هناك وسيط فنى لا يمكن مطلقا فصل أبعاده الجمالية عن أبعاده السياسية ، فهو فن السينما الذى يمكن من خلاله صنع وعى ووجدان «الجماهير» ، أو بالأحرى إعادة صياغة مستمرة لهما على النحو الذى يريده صناع الأفلام ،أو قل على نحو أدق «المؤسسة» التى تتحكم فى صناع الأفلام أنفسهم ،وهى المؤسسة التى تتلاقى فيها المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للطبقات الحاكمة. وهذا هو ما أدركته كل صناعات السينما القوية الراسخة ،**ولتتأمل على سبيل المثال كل تاريخ السينما الأمريكية أو الهندية، فعندئذ سوف تكتشف أنها الصناعة التى تقود الجمهور دائما- من خلال أفلام التيار السائد- كالقطيع فى طريق محدد ، لتجعله يتبنى وجهة نظر تجاه كل مناحى الحياة ، وهى وجهة نظر «المؤسسة» التى تملك وتحكم** . بل إن هذه المؤسسة ذاتها قد تسمح أحيانا بظهور -تجارب إبداعية متفردة ومنفردة ،إثباتا وإيهاما بديمقراطيتها المزعومة ، حتى يتم استيعاب هذه التجارب داخل التيار السائد ،أو أن تظل تحتل مكانا شديد الضيق «على الهامش».

إن ذلك الأمر كله لا يتم بمحض المصادفة ، أو ، وفقا لخطط عشوائية نتصور خاطئين أنها لا تسعى إلا للربح وانتزاع الأموال من جيوب الجماهير (وإن كان ذلك بالطبع هدفاً اقتصاديا لا يمكن إنكاره) ، لكن أية مؤسسة صناعة سينما قوية تسعى فى المقام الأول -فى تحالف قوى مع المؤسسة السياسية- للتعبير عن الأيديولوجيا السائدة الحاكمة وتكريسها وتقديمها باعتبارها الأيديولوجيا الوحيدة الممكنة. وبذلك فإنها تحتوى الجماهير احتواء كاملا على اختلاف شرائح وفئات هذه الجماهير .لذلك تبدأ هذه المؤسسات بتحديد المقصود بتعبير «**الجماهير**» وتقسيمها إلى قطاعات تختلف فى خصائصها واهتماماتها ،لتقوم صناعة السينما القوية بصنع العديد من أنماط الأفلام التى يتوجه كل منها إلى شريحة بعينها ،وقد يتطلب الأمر أحيانا - بسبب اختلاف طبيعة المرحلة التاريخية بكل أبعادها- أن يختفى نمط فيلمى محدد(مثل فيلم «الويسترن» على سبيل المثال)، ليسود نمط فيلمى آخر(مثل أفلام الخيال العلمى أو أفلام الرعب) ، لكن ذلك لا يؤدى أبدا إلى أن يكون هناك نمط فيلمى« واحد» يتوجه إلى شريحة «واحدة» من الجمهور ، فذلك يعنى أنك تفقد على المستوى الاقتصادى كل الشرائح الأخرى ، لكن الأهم هو أنك سوف تفقد قدرتك على التأثير السياسى والأيديولوجيا على هذه الشرائح التى تتجاهلها ،وهو ما لا تريده أية مؤسسة صناعة سينما قوية، تصنع الأفلام لكى تحول الجماهير إلى قطيع واحد (ودعك من الزعم بديمقراطية التلقى فى السينما على وجه خاص) ،سواء على المستوى التصريحى المباشر الذى يخاطب وعى الجماهير بمنطق متماسك حتى لو كان مغلوطاً) ،أو على المستوى الضمنى الخفى الذى يتلاعب بوجدان الجماهير ولا وعيها.

لذلك فإن المؤسسة الصناعية السينمائية القوية تبدأ بتحديد شرائح وفئات «زبونها» الحقيقى لتحتويه فى حالة سيطرتها الكاملة أو تستعيده عندما تظهر فى الأفق صناعة أخرى قد تسرق منها هذا الزبون ،ولتتأمل على سبيل المثال كيف انخفض عدد جمهور- السينما الأمريكية داخل الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، سواء بسبب توجه الانفاق الترفى إلى سلع أخرى مثل السيارات ومنازل الضواحى، أو لظهور التليفزيون كبديل للتسلية والترفيه ،عندئذ شمرت صناعة السينما الأمريكية عن أكمامها ،وحشدت جيوشاً من المهندسين لابتكار

سحر رامى وأحمد زكى ..فى فيلم كابوريا



تقنيات مبهرة لا يستطيعها التلفزيون آنذاك مثل الشاشة العريضة والألوان .ناهيك عن خطة محكمة لبناء عدد هائل من دور العرض متوسطة المستوى في الضواحي بدلاً من التركيز على دور العرض الفاخرة في« وسط المدينة» أو مركزها.

إن صناعة السينما في ذلك لا تختلف مخططاتها التسويقية- بالإضافة بالطبع إلى أهدافها السياسية والأيديولوجية التي لا يمكن لها ولا ينبغي أن تتخلى عنها- عن بقية الصناعات الأخرى ،حيث تقوم بتحديد « **المستهلك المستهدف**» ،وتتوجه إليه بما يبدو أنها تلبي احتياجاته (وهي في الحقيقة تتلاعب بهذه الاحتياجات ، أو حتى تخترعها اختراعاً) .ولعل من التكرار أن ننوه مرة بعد أخرى إلى أن عدد ذلك «المستهلك المستهدف» كل عام في أية صناعة سينمائية قوية يمثل أربعة أضعاف عدد السكان ، بما يعني أن كل متفرج يرتاد دور العرض السينمائية أربع مرات سنوياً على الأقل ،وهو ما يستلزم بالضرورة تقديم« سلعة » سينمائية (أو قل الأفلام) التي تجتذب المتفرج- أيا كانت نوعيته- لكي يترك مقعده في المنزل أمام التليفزيون ، ليتوجه إلى دار العرض السينمائي ،وبالضرورة إن هذا يتطلب أن تكون هناك دار العرض المناسبة لهذا المتفرج.

تعال إذن نقارن ذلك كله بما يحدث اليوم في **صناعة السينما المصرية** ،ولنبدأ من التساؤل حول إذا ما كانت هناك صناعة قوية حقا على مستوى البنية التحتية في الإنتاج والتوزيع ودور العرض ،**فسوف تكتشف أن لدينا أفلاما لكن ليست لدينا سينما** .وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الرأسمالية المصرية(التي ليست رأسمالية ولاحاجة،فهي في الأغلب تقوم على السمسرة التجارية) والتي أثبتت دائما قصر نظرها في التعامل مع المستهلك أو الزبون . لكن ذلك لا ينفصل عن السياق السياسي . فمثلما « تتمتع » الرأسمالية المصرية بمنهج يعتمد على نظرية « **اكسب واهرب**» . فإن المؤسسات الحاكمة بدورها تتعامل مع المواطن باعتباره كائنا قاصراً (فاقد الأهلية بالتعبير القانوني) ينبغي ترويضه بتحويله إلى« فحم الحريقة » الذي يضمن لآلة هذه المؤسسات استمرارها في السلطة .إن شئت الدقة فإن مصطلحات مثل« المؤسسة » أو « الدولة» أو حتى« الوطن» أصبحت في ظل الوضع السائد مفاهيم غامضة مشوشة ،وإن من الأمور المستفزة أن تقرأ هنا أو هناك -بعد أن بدت «البلطجة» واضحة للعيون رغم أنها المنهج السائد في كل المجالات -حديثاً يطالب بعودة « هيبة » الدولة، بينما ينبغي أن يكون الحديث عن المطالبة بوجود الدولة أصلا ، بمعناها ووظيفتها الحقيقيين ،(**فمثل السينما تماما، قد نجد لدينا رجال دولة ، لكننا لا نجد الدولة**) ،حيث لا يبقى من الدولة في معظم الأحوال إلا أذرعها التي تتبنى منطق الجباية لا الحساية ،وهو ما يظهر على نحو شديد الوضوح في موقف الدولة من أزمة بيع أصول الأفلام المصرية إلى مستثمر عابر ليطرحها في سوق البورصة ،ويبيعها عند أول منعطف ، تماما كما حدث لبعض دور العرض الجديدة التي بناها أصحابها في ظل قانون تم تفصيله على مقاسهم ، ثم باعوها بعد الاستفادة من الإعفاءات التي منحتها لهم« الدولة» ، دون أن تسألهم هذه الدولة عما فعلوه بهذه الاعفاءات!.

أي حديث إذن يمكن أن نمضي فيه حول« صناعة» سينما مصرية، بينما العشوائية تضرب اليوم بجذورها في كل مناحي حياتنا !؟ . وإذا كان هناك تحالف وتوافق بين المستثمرين العابرين في هذه الصناعة وبين المؤسسات السياسية والاقتصادية الأخرى ،فإنه **تحالف يسعى إلى تكريس هذه العشوائية في وجدان الجماهير كمنطق ووجهة نظر تجاه الحياة ،«وإحنا هانعمل إيه يعنى ، يا عم كبر دماغك»!.**

إنني لا يمكن أن أعفي «المثقفين» -إن جاز لنا أن نسميهم كذلك- من المسئولية إزاء ذلك كله ،وهم الذين يعتبرون أنفسهم «طليعة» (!!) التقدم نحو المستقبل ،بينما قد ارتضوا بدورهم هذا المنطق العشوائي ،فنحن نكتب الروايات والقصص والأشعار (وحتى هذه المقالة التي تقرأها الآلاف) حتى نقرأ لبعضنا البعض (والله لعظيم نحن توقفنا حتى عن ذلك!) ، ونتنشى من الفرحة بأخبار متناثرة -حقيقية أو ملفقة عن ترجمة بعض ما نكتب للغات أجنبية(!!) ، ونتغنى بمناهج مثل البنيوية والتفكيكية وما بعد الحداثة(!!) ، لكننا لا نتساءل أبداً إذا ما كان ذلك كله يتوجه إلى« الزبون» الحقيقي ، اللاهي عنا في حياته اليومية في المشكلات الكبيرة والصغيرة التي لا تنتهي ،ولايجد عزاء إلا في بعض برامج ومسلسلات التلفزيون البلهاء ،أو في بعض صحف الفضائح واسعة الانتشار ، أو لعله يكفر بذلك كله ويمضي في طريق العدمية الكاملة، و« أهي عيشة وأخرتها الموت، « والأخرة خير وأبقى» .ترى هل تساءلنا لحظة واحدة عن علاقة أزمة السينما بالحياة اليومية لهذا «الجمهور» الذي نتحدث عنه ،حيث يمارس المرء عدة أعمال طوال اليوم لكي يوفر قوت عيشه ليعود إلى بيته منهك القوى ، ويدفع نصف ما يكسبه في الدروس الخصوصية ،ويفكر ألف مرة قبل أن ينزل إلى الشارع فيعاني من المواصلات ،ويحسب ما سوف ينفقه وأسرته لكي يشاهد فيلماً فيتراجع على الفور ويجلس نصف نائم أمام التلفزيون ؟! ترى هل أدركنا لحظة واحدة أن السينما يمكن أن تكون وسيلة الترفيه والتثقيف الملائمة- بل الحتمية- في مجتمع مثل مجتمعنا ، الذي يعاني من الأمية بمعناها الحرفي والمجازي؟ترى هل نملك خطة بعيدة أو



فريد شوقي ونبيلة عبيد ..التحدي



محمد عوض .. فى فيلم « أى.. أى .. »

قرسه المدى للوصول إلى هذا « الزبون» ؟.

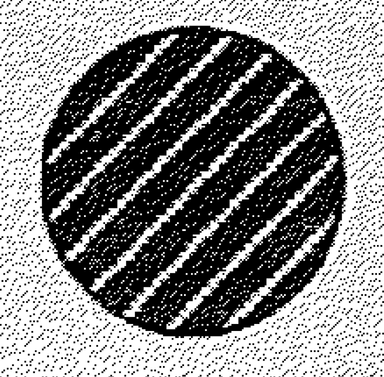
إن ذلك يعيدنا مرة أخرى إلى قضية « الجمهور » التى بدأنا بها ، أو الجماهير بالمصطلح السياسى ، أو الزبون كما أطلق عليه فى محاولة لتبسيط الأفكار وتأصيلها بجهد متواضع . فهناك من المثقفين المخلصين -مثل صديقى سعيد شعيب- من ينادى بعدم إعطاء ظهرنا لنجاح أفلام« المضحكين الجدد » السائدة اليوم ، لنرى لماذا تنجح هذه الأفلام لدى« الجمهور» ،ولنتلمس الاحتياجات التى تلبيها لديه ،حتى يمكن تطويرها سعياً إلى صنع أفلام تقوم بحل المعادلة الصعبة بين الجماهيرية والفن والرسالة وياله من مطلب نبيل عادل ، لولا أنه ينبغى أن نتوقف عند تحديد هذا« الجمهور» الذى يرتاد هذه الأفلام ،فالجماهير ليست كتلة مصمتة واحدة ، وزبون المواقف المحمولة أو السيارات « الفول أوبشان» ليس هو الزبون الذى يسعى إلى تدبير لقمة عيشه بصعوبة بالغة.

وتعالوا نحسبها بالأرقام ،فصناع أفلامنا- جزاهم الله بما يصنعون -يفخرون بأن **السينما المصرية تحقق حوالى ثلاثين أو أربعين مليون جنيه كل عام** فى أفضل التقديرات (وأرجو أن تقارن ذلك الفخر بشعور الصناعة السينمائية الأمريكية بالقلق لأنها لم تحقق فى العام الماضى -داخل الولايات المتحدة- سوى ٢ر٧ مليار دولار) .**إن ذلك يعنى أن الجمهور المصرى الذى يرتاد دور العرض سنوياً لا يتعدى الثلاثة ملايين متفرج** ، بفرض أن ثمن التذكرة هو عشرة جنيهات ، على الرغم من أن السعر السائد فى معظم دور العرض لا يقل عن عشرين جنيها . وإذا كان الجمهور المصرى المستهدف -قياسا إلى عدد السكان -يدور حول المائتى مليون متفرج ،فإن **تجار السينما -ولا نقول هذه المرة صناعها- لا يتوجهون إلا لجمهور« الموبايل» و«المول» و«الفيشار»** ،جمهور لا يزيد على واحد ونصف فى المائة من الجمهور الحقيقى ، فهل يمكن لك أن تبحث عن أسباب نجاح الأفلام السائدة دون أن تضع فى اعتبارك طبيعة جمهورها وما يمثله من شريحة اقتصادية وطبقة اجتماعية ؟! وهل نكرس لهذه الأفلام بسبب شعورنا بالذنب -باعتبارنا مثقفين أصحاب رسالة ، وإن كان الأمر يتطلب أن نكون أصحاب موقف سياسى-لأن هذه الأفلام قد حققت أرباحاً ، تماما كما تحقق الأرباح صناعات تجارة **التليفون المحمول ، ومدن الملاهى، و«الأركاديات»** ؟!.

لقد سبق لكاتب هذه السطور أن أشار فى محاولة للتحليل الاجتماعى والاقتصادى لظاهرة نجاح أفلام« **المضحكين الجدد** »،إلى أن صناع هذه الأفلام ليسوا إلا تجارا وفنانين عابرين ، وأن جمهورهم بدوره ليس إلا جمهورا عابراً .إنه ليس الجمهور الذى يتوحد فى ظلام قاعة العرض مع بطله أو بطلته، وإنما يتفرج عليهما ويستهلكهما بطريقة السلع التى تستخدم مرة واحدة ثم تتخلص منها ،وهذه العلاقة الاستغلالية المحصنة من جانب المنتج والمستهلك معاً لن تؤدى إلى تطور «السلعة» ،وهو ما تراه واضحا فى التردى المستمر لمستوى الأفلام فيلماً وراء آخر ، ولتقارن ذلك على سبيل المثال لا الحصر بجماهيرية **فريد شوقى** فى الخمسينيات ، **وسعاد حسنى** فى الستينيات ،**وعادل إمام** فى الثمانينيات ، ففى هذه الحالة و تلك كان ما يزال هناك «جمهور» حقيقى يرتبط على نحو وثيق بالنجم والنجمة ،فى نوع من التعاقد الضمنى على مستوى العقل والوجدان ولكن ماذا تنتظر من سينما لا تهتم إلا أن يكون بطلها «مضحكاً» ،فهذا لن يفضى به فى نهاية المطاف إلا أن يصبح «مهرجاً».

إن تكريس ظاهرة **«جمهور الواحد ونصف فى المائة»** قد أدى إلى حالة من الحصار الكامل للإبداع الحقيقى فى السينما المصرية، وإنك تشهد اليوم تردداً لم يسبق له مثيل من جانب العديد من المنتجين والفنانين على السواء فى صناعة الأفلام ، حيث يكاد أن يسود نمط واحد للفيلم المصرى، يتوجه إلى شريحة شديدة الضيق من«الجمهور» .**من أين يبدأ إذن الخروج من هذا المأزق؟ من صناعة السينما؟ من الاقتصاد ؟ من السياسة؟** ولعلك تكون بعد قراءة هذه الكلمات قد وجدت إجابتك الخاصة عن هذا السؤال الصعب ، لكن كل ما أرجوه هو أن تتفق أولا على أن الأزمة ليست أزمة سينما ، بقدر ماهى أزمة وطن لا يضع حساباً لمواطنيه ،لأنه لم يعد لديه مفهوم واضح عما تعنيه كلمة«الجماهير».

مشاغبات



مأساة الدكتور سعد الدين إبراهيم فيلم من إخراج حسن الإمام

صدمنى الحكم الذى صدر فى قضية الدكتور «سعد الدين إبراهيم» والذى قضى بسجنه لمدة سبع سنوات . ولا أعرف حتى الآن ما هى الأسباب التى استندت إليها المحكمة ،لكى تصدر بحقه هذا الحكم القاسى ، خاصة وأن قرار الاتهام الذى أحيل بمقتضاه إلى المحاكمة ، قد خلا من تهمتين أكثر خطورة وأقسى عقوبة كان قد أعلن أنهما ستوجهان إليه، وهما التخابر والرشوة الدولية ،لتقتصر الاتهامات التى حوكم استناداً إليها ، على ثلاث تهم ، بدت لى هينة ،وبدا لى دفاع سعد الدين إبراهيم بشأنها معتدلاً ،وهى اتهامه بالحصول على تبرعات من جهة أجنبية هى المفوضية الدولية للاتحاد الأوروبى، على خلاف الأمر العسكرى الذى يحظر جمع التبرعات بدون إذن مسبق، ونشره- فى الخارج- بمعلومات تسئ إلى وضع مصر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وأخيرا الاحتيال على المفوضية الأوربية ،والاستيلاء على أموالها ، مقابل خدمات وهمية.

وفى رده على هذه التهم ، قال دفاع «سعد الدين إبراهيم» أنه لم يجمع تبرعات من أية جهة محلية أو أجنبية ، ولكنه وقع اتفاقيات بين مركز ابن خلدون الذى يرأسه ، وبين المفوضية الأوربية وغيرها ، للقيام بأبحاث علمية مشتركة، وفضلاً عن أن ما نشره المركز ،هو نتائج الابحاث التى قام بها حول بعض الظواهر السياسية والاجتماعية المصرية ،فقد نشرت هذه النتائج فى الداخل قبل أن تنشر فى الخارج ، ثم إنها لا تنطوى على معلومات سرية، حتى يسوغ القول بأن هذا النشر يضر بأوضاع مصر الاقتصادية والسياسية . أما فيما يتعلق بتهمة الاحتيال ،فإن مسئوليتها -بفرض صحتها- تقع على عاتق من قام بها من معاونيه ، فضلا عن أن صاحب المال-وهو الفوضية الأوربية- لم تشك ولم تتهمه بمخالفة بنود العقد الموقع بينهما ،ولو فعلت ،لكان ذلك موضوع قضية مدنية ، إذ الأمر لا يخرج عن كونه خلافا بين طرفى العقد حول عدم انطباق المواصفات على البضاعة التى اتفق الطرف الأول- وهو المفوضية الأوربية- مع الطرف الثانى -وهو مركز ابن خلدون- على توريدها!.

ولأن القانون لايجيز الطعن فى الأحكام القضائية الا عبر درجات التقاضى التى حددها ،فليس من حقنا أن نلوم المحكمة التى أصدرت هذا الحكم ، وإن كان من واجبنا أن ننددد بالنصوص القانونية التى استند إليها الحكم ،وبالظروف السياسية التى استدعت اقحامها على مدونة التشريع المصرى. ذلك أن أخطر ما فى الحكم الصادر بحق «سعد الدين إبراهيم» هو أنه استدعى من هذه المدونة ،مواد قانونية مهجورة . صدرت ولم تطبق على الإطلاق ، أو طبقت لفترة قصيرة ، ثم لحقتها التطورات السياسية فقضت عليها ، وظلت مودعة فى الثلاجة ،إلى أنه أعيدت إلى الحياة فجأة، لكى تطبق على سعد الدين إبراهيم من دون عباد الله جميعاً.

ومن بين هذه النصوص، الأمر العسكرى الذى صدر فى عام ١٩٩٢ ليحظر جمع التبرعات إلا باذن مسبق من السلطة المختصة ، كان قد صدر فى أعقاب الزلزال الذى وقع فى ذلك العام، لكى يحول بين الجماعات الاسلامية وبين استثمار الأمر لصالحها ، بجمع تبرعات ،لمنكوبى الزلزال ،ولم يشرع فى تطبيقه سوى مرة واحدة، حين قبض على «حافظ أبو سعدة» الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، بسبب تلقى المنظمة لشيك من مجلس العموم البريطانى ، ثم حفظت القضية.

أما أخطر هذه النصوص ، فهو النص الخاص بالعقوبة على نشر معلومات فى الخارج ، إذا كان من شأن نشرها الإضرار بمركز مصر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، وهو نص أقحم على قانون العقوبات ،خلال فترة الحرب الباردة، وكان الهدف منه، إرهاب المعارضين ، والصحفيين ،حتى لا يعبروا عن آرائهم المعارضة للسياسات الرسمية فى صحف أو إذاعات عربية أو أجنبية ، يستغلها للتنديد بالنظام الناصرى ، وهو نص أشك فى أنه طبق إلا فى حالات محدودة ، الغالب أنها عرضت على قضاء استثنائى.

ويأتى استدعاء هذه المواد الميتة فى القانون وتطبيقها على سعد الدين إبراهيم ليؤكد من جديد ، خطورة هذا النمط من «الديمقراطية العرفية» الذى أصبح نمطا شائعا فى الحياة السياسية المصرية والعربية ،وهو نمط يقوم على بقاء النصوص القانونية التى تصادر الحريات العامة، والتى صدرت فى فترات الحذر الديمقراطى، مع إصدار تعليمات سياسية غير معلنة ،بعدم تطبيقها ، وبمرور السنوات يطمئن الجميع إلى أن تلك النصوص ،قد قد خرجت من الخدمة إلى الأبد ،ويخالفونها عيانا جهاراً نهاراً ،ويندمجون فى اللعبة السياسية على افتراض أنها ليست حقاً بين قوانينها ، فيتكلمون بحرية ،من دون أن يصفر حكم المباراة، أو يرفع فى وجههم كارت أحمر!.

وفجأة ومن دون سابق إنذار، يختار الحكم أحد اللاعبين دون الآخرين ليرفع فى وجهه هذا الكارت الأحمر ، ويتهمه بمخالفة قانون اللعبة الذى يخالفه الجميع مع عدم المؤاخذة ، ويقوده من الدار إلى النار ليجد نفسه متهما بسلسلة من الجرائم ، التى كان نظن أنها لم تعد جرائم.

ذلك هو ما حدث بالضبط للدكتور سعد الدين إبراهيم ،فالمركز الذى أنشأه يعمل بنفس النظام- منذ اثنى عشر عاما ، ويوقع نفس الاتفاقيات مع هيئات دولية لإجراء بحوث من نفس النوع الذى يوصف الآن، بأنه ينطوى على معلومات تسئ إلى وضع مصر الاقتصادى . لكن صلته بالحكومة كانت سمن بلدى على عسل أبيض ، أعنى أن بعض وزاراتها كانت تطلب إليه إعداد تقديرات سياسية لبعض المواقف . لكى تستعين بها فى إتخاذ القرار الملائم ،كان من بينها تقرير شهير نشرته مجلة «اليسار» -عدد ١٤ (أبريل ١٩٩١) تحت عنوان «مستشار الرئيس يقترح مضاعفة القوات المسلحة لحساب دول الخليج-فى حينه، يتضمن توصيات الدكتور سعد الدين إبراهيم ،للسياسة الاعلامية التى يتوجب على مصر اتخاذها فى أعقاب انتهاء حرب الخليج ،كانت إحدى هيئات الحكومة قد طلبته منه!.

وفجأة ،وكما لا يحدث الا فى أفلام مخرج الروائع حسن الإمام، قررت الحكومة أن تقلبها غماً ،وأن تؤدب سعد الدين إبراهيم ، لسبب لا يزال غامضا ، قيل فى بعض الروايات إنه إصراره على تشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات العامة الأخيرة للتأكد من نزاهتها ، وقيل أنه غير ذلك، والله أعلم!.

أما الذى نعلمه، فهو أن ما حدث ،قد أثار ذعراً واسعاً فى أوساط النخبة المثقفة وقد ذكر الجميع بأن المواد الميتة فى قانون العقوبات يمكن أن تصحو كما يحيى العظام وهى رميم ،ولفت نظرهم إلى أن كتابة مقال فى صحيفة عربية أو الادلاء بتصريح لفضائية دولية ، أو المشاركة بمداخلة فى ندوة علمية ، يمكن فى أى لحظة، أن يتحول إلى تهمته نشر معلومات تسئ إلى وضع مصر الاقتصادى ،وأن تقودهم إلى السجن مع الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ، لمجرد أن الحكم ، الذى هو الحكومة ،قد طقت فى دماغه ، وتقمصته فجأة روح المرحوم حسن الإمام فقرر أن يقلبها غم!.

أما الذى يتوجب علينا أن نفعله ، فهو أن نسعى جميعا للعمل من أجل تقنين حقوقنا الديمقراطية ، وألا نقبل بعد الآن ، ثنائية «القانون يؤثم ..والحكم يسمح» ،لأن هذا يحول الحقوق إلى منح ،والذى يمنح يستطيع أن يسترد منحته فى أى وقت!.

أما الذى يتوجب علينا أن نحذر منه ، فهو أن يتلقى بعض الذين يختلفون فى الرأى مع سعد الدين إبراهيم ، الحكم ، بشماته ،فاختلافنا معه ، لا يجوز أن يحول بيننا وبين الدفاع عن حقه، أو يدفعنا للصمت على أمر يهدد الجميع ،وقد يفيد هؤلاء أن نذكرهم بما حدث حين صدر قانون حل الأحزاب عام ١٩٥٣ ،واستثنى حماية الاخوان المسلمين من الحل، ففرح بعض الاخوان ، وظنوا أن الساحة قد خلت لهم ، وشمتوا فى خصومهم من الأحزاب المنحلة، لكن مرشدهم الراحل ،«حسن الهضيبى» ،قال لهم بحكمة شيخ مجرب: لا تفرحوا بقانون إذا طال اليوم خصومكم فسوف يطولكم غداً».

وقد كان ..فبعد أقل من عامين ،كان الاخوان المسلمون يتعرضون لحملة، لم تكتف بتطبيق قانون حل الأحزاب عليهم ، بل تجاوزته ذلك إلى صنوف من العذاب والمطاردة، استمرت ولا تزال قائمة إلى اليوم..

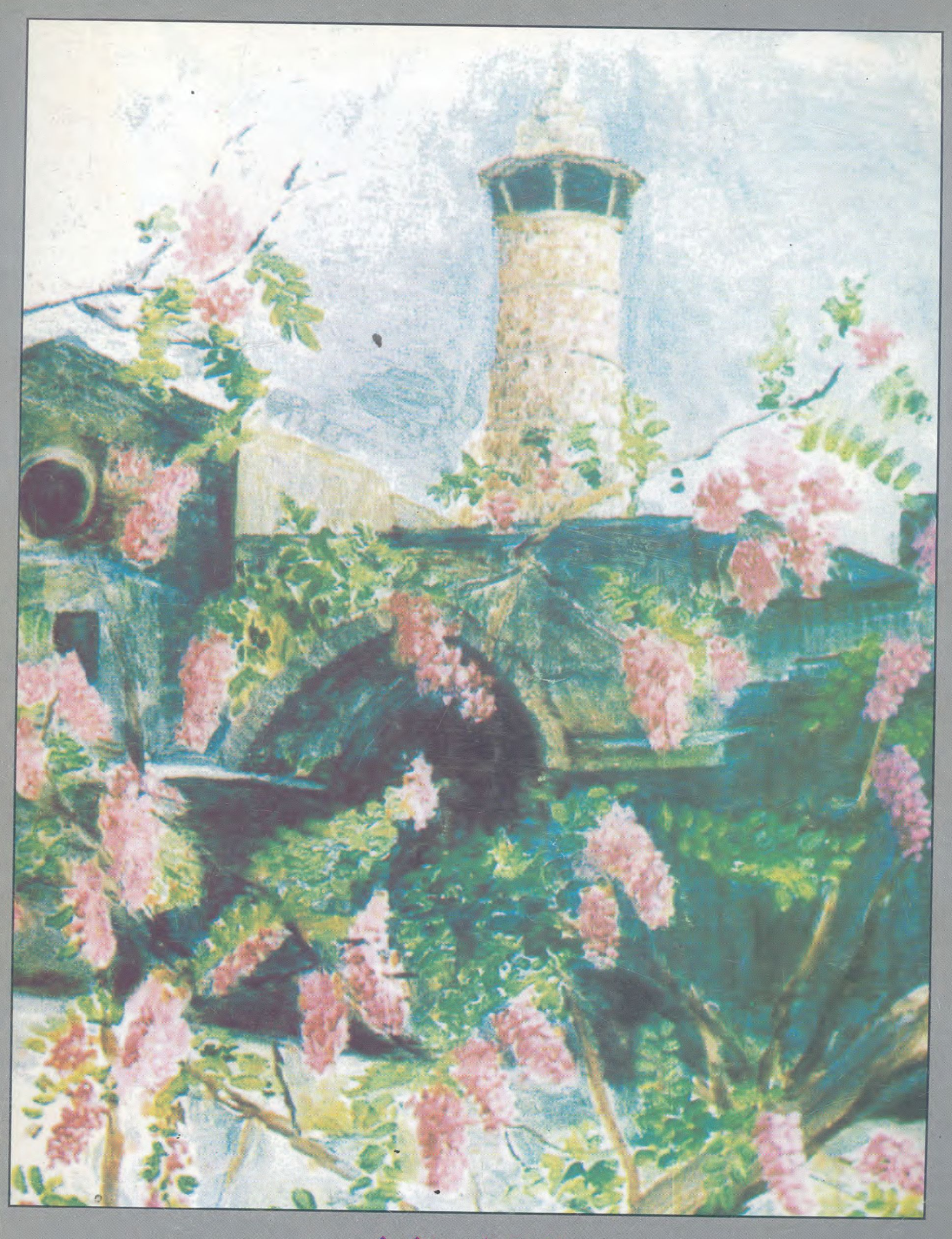
وبدلا من الشماتة ، دعونا نعمل معاً من أجل إنهاء هذه الديمقراطية العرفية اللعينة ، التى تحول الحقوق إلى منح وعطايا وحسنات..

وربنا يجعل بيوت المحسنين.. عمار.

صلاح عيسى



عيب كده ..
كل أصدقاء البيئة ..
وحقوق الحيوان
يزعلوا منك
أوروبا



جانيت الصراف فرح